ديريك لايدر

قضايا التنظير في البحث الاجتماعي



ترجمة: عدلى السمرى   مراجعة وتقديم: محمد الجوهرى

المجلس الأعلى للثقافة

143

المجلس الأعلى للثقافة
المشروع القومى للترجمة

ديرك لايدر

قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى

ترجمة
عدلى السمرى
أستاذ علم الاجتماع المساعد
جامعة القاهرة

مراجعة وتقديم
محمد الجوهرى
أستاذ علم الاجتماع
جامعة القاهرة

٢٠٠٠

التصميم والتنفيذ وفصل الألوان
الشركة الإعلامية للطباعة والنشر ستامبا
Information Co. For printing and publishing
فيلا ٤١ محمود عزمي - أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة - مصر ٣٤٤٦٨٧٣ - ٣٠٣٤٤٠٩

هذه ترجمة للكتاب التالى

Derek Layder

Sociological Practice

Linking Theory and Social Research

London, SAGE Publications Ltd,

1998

قائمة المحتويات

مقدمة الترجمة

إعلان للوفاق بين الآراء المتعارضة

حول التنظير فى البحث الاجتماعى

بقلم

محمـــد الجـوهـــرى

علم الاجتماع الوضعى

قطع علم الاجتماع شوطا طويلا في رحلة التنظير والبحث على امتداد نحو قرنين من الزمان أو أقل قليلا. شهد فى البداية تفلسفا اجتماعيا، أو محاولة لرؤية الحقيقة الاجتماعية (التى لم تكن قد اتخذت بعد شكل الحقيقة الواحدة) من منظور تطورها التاريخي، أو إطارها المعيارى والقيمي، أو مدى قابليتها للتقنين بمفهوم القانون في العلم الطبيعي.....الخ.

ونلاحظ أن مفهوم علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر قد اصطبغ بمفهومه الذى كان شائعا فى القارة الأوروبية أساسا، وتصور أوجست كونت (١٧٩٨ – ١٨٥٧) بالذات. وكان علم الاجتماع عنده بمثابة حجر الزاوية فى فلسفته الوضعية. كان شاهدا على فكر متحرر وتقدمي يسعى إلى التخلص من كل تأملات ميتافيزيقية أو لاهوتية، ويستهدف الاستعانة بمناهج العلوم الطبيعية للوصول إلى نتائج مماثلة أو مقاربة لما توصلت إليه العلوم الطبيعية فى فهم القوانين التى تنظم حياة المجتمعات والأفراد.

حقيقة أن كونت قد طالب بأن يصطنع علم الاجتماع فى دراسته العلمية للظواهر الاجتماعية مناهج الملاحظة والتجربة و المقارنة، ولكنه لم يلتزم هو نفسه بتطبيق ما دعا إليه. فظلت كتاباته دائرة فى نفس الفلك القديم، فقد

أوضح بالقول –فقط– ما يجب أن يكون عليه المنهج العلمى فى دراسة المجتمع، ولكنه لم يقدم لنا نماذج تبرز تمثله هذا المنهج الجديد. وهكذا فقدت الآراء الجديدة المتناثرة فى ثنايا كتاباته كل تأثير، ولم يلتفت إليها أحد.

حتى جاء عالم الاجتماع الفرنسى الأشهر إميل دوركايم (١٨٥٨ – ١٩١٦) فحاول جمع شتات ما جاء عرضا في ثنايا كتابات كونت مثل: " أنه لايمكن أساسا أن تتم ملاحظة سليمة إلا إذا وضع الباحث نفسه خارج الموضوع " ،وأنه " لا تكون لأى حقيقة اجتماعية أهمية حقيقية إلا إذا ربطت مباشرة بحقيقة اجتماعية أخرى"، أو أنه "يمكن فى علم الاجتماع اعتبار الحالات المرضية معادلة للتجربة".

لم يكن ذلك كل فضل دوركايم، فإليه وإلى مدرسته يرجع الفضل فى ترسيخ المنهج الوضعى فى دراسة المجتمع، واستخدام الإحصاء فى دراسة الموضوعات الاجتماعية، والتنظير لطبيعة التحولات الاجتماعية المصاحبة للمجتمع الرأسمالى الفتى (آنذاك)، من خلال دراساته لموضوعات تقسيم العمل، والتكامل الاجتماعى و غيرها على أرضية أخلاقية (بمفهوم الأخلاق الاجتماعية لا اللاهوتية).

وتلقى الاتجاه الوضعى الإمبيريقي فى علم الاجتماع بعد ذلك دفعة قوية من بحوث مدرسة شيكاغو فى الولايات المتحدة(*) . فقد عمدت جامعة شيكاغو إلى تشجيع هذا الأسلوب الجديد فى البحث. و إذا بالمجلة الأمريكية لعلم الاجتماع – وهى المجلة الرسمية للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع – تبدأ منذ عامها الرابع (سنة ١٨٩٩) تنشر بانتظام تقارير عن الدراسات الاجتماعية الحضرية التى أجريت فى شيكاغو. حيث تحولت تلك المدينة الكبيرة إلى " معمل اجتماعى" على حد تعبير عالم الاجتماع الأمريكى بارك (١٨٦٤ – ١٩٤٤). وقد ساهم بارك وزملاؤه من رجال الاجتماع فى تنمية وتطوير هذا الخط الجديد بدراسات جديدة وأصيلة. وأصبحوا يرسمون أسلوب العمل ويحددون الخط الذى تسير فيه البحوث الاجتماعية الأمريكية

(*) أنشئ أول قسم لعلم الاجتماع بجامعة شيكاغو عام ١٨٩٢.

فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وهى الفترة التى أصبح فيها علم الاجتماع يرتبط لأول مرة بالبحوث الاجتماعية.

وإلى جانب جامعة شيكاغو كان لجامعة نيويورك فضل يذكر فى المزج بين علم الاجتماع النظرى والبحث الاجتماعى بمناهجه الكمية على وجه الخصوص. ويرجع فضل ذلك إلى عالم الاجتماع فرانكلين جيدنجز (١٨٥٥ - ١٩٣١) [ليس انتونى جيدنز البريطانى المعاصر صاحب "الطريق الثالث"] وزملاؤه. ويمكن القول -مع نيقولا تيماشيف- أن الإسهامات السوسيولوجية التى قدمها جيدنجز قد اتخذت اتجاهين أساسيين. ففى أعماله المبكرة اتسمت كتاباته بنزعة سيكولوجية طاغية. أما كتاباته الأخيرة فقد أكدت الاتجاه الكمى السلوكى، دون أن يهجر نزعته التطورية. وهكذا أصبح جيدنجز من رواد الاتجاه الوضعى المحدث فى علم الاجتماع، وهو الاتجاه الذى ازدهر خلال الربع الثانى من القرن العشرين.

من ذلك نرى بجلاء أن جامعتى شيكاغو ونيويورك قد قادتا عملية التحول التى اعتورت علم الاجتماع التقليدى، وقدمت لهذه العملية كل ما تحتاج إليه من وسائل معينة. وكان علم الاجتماع الأمريكى قبل ذلك الحين - على خلاف الحال فى القارة الأوروبية- يخضع لتأثير علم الاجتماع الاستنتاجى الذى كان يقول به هربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣).

وشهدت بحوث علم الاجتماع فى شتى بقاع العالم خلال فترة ما بين الحربين وبعدها ازدهارا فائقا فى استخدام المناهج الكمية والكيفية على السواء، واحتفاء ظاهرا بتطويرها وتحسينها ورفع كفاءتها. ومع اختلاف الظروف والبواعث التى دعت إلى تطوير هذا النوع (الكمى) أو ذاك (الكيفى) من المناهج، فإن المؤكد أن النزعة الوضعية المحدثة، مع تعدد نظرياتها وأطرها التصورية، كانت تضع فى المحل الأول من اهتمامها جمع أكبر قدر من المادة الإمبيريقية جمعا دقيقا منضبطا، من أجل النظر فى تحليلها وتفسيرها و استنطاق النتائج منها.

كذلك شهدت عشرينات القرن العشرين الإفادة من الاحصاء على نحو جديد لا كمجرد وسيلة لوصف الظواهر الكبيرة وصفا دقيقا، وانما كأداة تحليلية أيضا لأى قدر من البيانات. فإذا بنا نسجل حدوث ثورة فى استخدام

منهج العينة فى البحث الاجتماعى. وتعددت مجالات الإفادة من هذا المنهج واتسعت بفضل اعتماد كثير من الهيئات الحكومية عليها سواء فى أمريكا أو فى القارة الأوروبية. ومن أشهر المجالات التى استعين فيها بمنهج العينة دراسات السوق وغيرها من الأغراض التجارية، وقياس الرأى العام وبحوث الاتصال عموما.....الخ ولم يعد هناك من بين رجال علم الاجتماع (آنذاك) من يحاول الطعن فى أهمية الأساليب الإحصائية فى البحوث الاجتماعية.

وأصبحت وسيلتا الاستبيان والمقابلة (أو الاستبار) – وقد كانتا معروفتان منذ أمد بعيد فى ميدان الخدمة الاجتماعية والمسح الاجتماعى ودراسات السوق – أهم طرق الدراسة فى البحوث الاجتماعية. وواكب التوسع فى استخدامهما نشاط فى تحسينهما وضبطهما من أجل زيادة دقتهما.

وأصبحت المناقشات المنهجية منذ ذلك التاريخ تشغل حيزا متزايدا فى المجلات والكتب الاجتماعية المتخصصة. وإذا كان الانتقال من المسح الاجتماعى إلى البحث الاجتماعى الحقيقى بعد الحرب العالمية الأولى قد تميز بالتوسع فى استخدام الأساليب غير الكمية على يد مدرسة شيكاغو، فقد بدأت المناهج ذات الطابع الكمى البارز تفرض نفسها منذ أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات. و أخذت النزعة الوضعية المحدثة ترسخ أقدامها فى حقل البحوث الاجتماعية (كما تمثل ذلك عند جورج لندبرج على وجه الخصوص) وظهرت بعض الدراسات الرائدة التى أبدت حذقا كبيرا فى الانتفاع بهذه المناهج الكمية فى دراسة موضوعات محددة تحديدا دقيقا. وتجلى الاهتمام الكبير بالمسائل والمشكلات المنهجية فى أن الكتب الدراسية وكتب المدخل الخاصة بالبحث الاجتماعى كانت تستطيع فى بداية الأمر أن تستوعب الحديث عن مناهج البحث الاجتماعى كلها، ثم إذا بهذه الكتابات تنمو وتتسع بحيث أصبحت تستعصى على المعالجة بين دفتى كتاب واحد. ولم يعد بوسع باحث واحد بمفرده أن يتابع كل ما ينشر فى هذا الميدان، وأن يلم بكل جديد فيه. وكان من شأن هذا كله أن تكون الانطباع بأن البحث الاجتماعى الحديث قد غرق فى دراسة أمور منهجه. ثم كان من شأن إنشاء بعض الأجهزة والمجلات وغيرها من الأدوات المتخصصة أعظم الأثر فى خلق نوع من التنسيق والتوجيه الذى يعين السفينة على مواصلة طريقها إلى الأمام بنجاح.

بدايات النقد

ومع أن علم الاجتماع منذ دوركايم وحتى روبرت ميرتون (١٩١٠ - ١٩٩٢) لم يتوقف عن الاشتغال بالتنظير على نحو ما رأينا، إلا أن المسرح السوسيولوجي ظل يشهد مع ذلك عناصر رافضة، أو لنقل ناقدة، لذلك العلم الاجتماعي البورجوازى (فى نظرهم) الذى بات عاجزا عن ملاحقة التغيرات التى طرأت على المجتمع الرأسمالى فى مراحله اللاحقة "المتقدمة". وانطلق هذا النقد من أرضية النظرية السوسيولوجية، فظهرت النظرية النقدية التى طرحت رؤية جديدة لتطور المجتمع الرأسمالى، ووجهت مزيدا من النقد للماركسية الأصولية التى انطلقت منها، واستهدفت فى النهاية صك مفاهيم ومصطلحات جديدة للتعامل مع التطورات الأحدث فى مجتمع الرأسمالية المتقدمة. ومع أن النظرية النقدية بدأت فى إطار مدرسة فرانكفورت (وهى تعرف أحيانا باسم مدرسة فرانكفورت) للبحوث الاجتماعية التى تأسست فى عام ١٩٢٣ كمركز للبحوث ذات التوجه الاشتراكى، إلا أن جهودها تبعثرت بفعل الزلزال النازى، ولم تسترجع عافيتها إلا خلال الخمسينات وبلغت ذروة التأثير إبان الستينات (الحقبة الراديكالية فى كل ميدان: الأدب، والفن، والسياسة، وخاصة الحركات الطلابية).

ويمكن القول من باب التبسيط - دون إخلال بالحقيقة- أن النظرية النقدية كانت بمثابة إرهاص فعلى لعديد من التيارات الأخرى المؤثرة، والتى عرفها الفكر الانسانى فى الفن والعلم الاجتماعى على السواء على امتداد النصف الثانى من القرن العشرين. فنقدها للتفسير القائم، الذى يقوم على الشرح، هو الذى أعطى دفعة لحركة التأويل، التى تسعى إلى التفسير ومن ثم الفهم. وبذلك كانت الحركة النقدية قوة لدعم أصحاب الهرمنيوطيقيا (نترجمها بالتأويل)، التى سنفرد لها فقرة خاصة. ليس هذا فحسب بل إن النظرية النقدية كانت إرهاصا حقيقيا لفكرة ما بعد الحداثة، وإن لم تسع إلى ذلك، أو تتوقع على الأقل المدى البعيد الذى انطلق إليه أصحاب ما بعد الحداثة. وسوف نرى تفصيل ذلك فى فقرة لاحقة.

والأساس الأول للنظرية النقدية هو رفض بعض الأفكار الجوهرية للمدارس الفكرية التى كانت تتسيد مسرح الفكر الغربى آنذاك، خاصة فى علم الاجتماع الذى يهمنا التركيز عليه هنا. فانطلقت من نقد الوضعية، سواء كانت محدثة أو تقليدية. ووجهت سهام نقدها - بداهة- إلى الثمرة اليانعة للفكر الوضعى: النظرية الوظيفية. على أن الأمر لم يقتصر على ذلك، وإنما امتد إلى نقد بعض المقولات المهمة فى الماركسية الأصولية. ولعل هذا ينتهى بنا إلى نتيجة مهمة، أو قل "انجاز" باهر من إنجازات النظرية النقدية، ألا و هو نقد النظريات الكبرى والتعميمات الكاسحة بكافة أنواعها وتوجهاتها، أو التحفظ عليها بقوة (فى أحسن الأحوال). وكان ذلك بداية لوضع جديد أصبحت فيه الحياة اليومية للناس فى المجتمع هى محل الاهتمام الأول والأثير لدى علماء الاجتماع (شجع على ذلك بالطبع تطورات مهمة على صعيد النظرية، تجلت فى ازدهار التفاعلية الرمزية، و الفينومينولوجيا، والإثنوميثودولوجيا وغيرها من الاتجاهات).

هذا على الصعيد النظرى، أما على الصعيد المنهجى فقد صبت النظرية النقدية جام غضبها على التوجه الإمبيريقى فى البحث الاجتماعى.(*) وهو نقد مترتب على رؤيتها للواقع الانسانى، ومتأسس على نظريتها فى المعرفة.

فالنظرية النقدية شكل من أشكال المذهب العقلى Rationalism، فتختلف بذلك عن أولئك الذين يقولون أن المعرفة تنبع من خبرتنا الحسية (وهو الأساس المعرفى للإمبيريقية). فالأساس أن البشر كائنات عاقلة (رشيدة). واذا كان هيجل قد قال :" ان الواقعى عقلى"، فان النظرية النقدية ترى أن "الواقعى يتعين أن يكون عقليا". والعقلية فى هذا السياق النقدى لا تشير الى المنطق الصورى، وانما تدل على عملية فكرية جدلية، يكون فيها الكل أكثر من

(*) يهمنى أن أوضح هنا أنه إذا فهمنا الإمبيريقية على أنها تعنى الاحتكام إلى الواقع، فإننا فى اطار البحوث الإمبيريقية نلجأ إلى مناهج كمية تماما كما نستعين بالمناهج الكيفية. فالإمبيريقية بمعناها الواسع تأخذ فى اعتبارها الوثائق التاريخية، والتراجم الشخصية، والسجلات الحكومية والخاصة على السواء..الخ كما تحاول ضبط الملاحظة. وهى فى النهاية لا يمكن أن تقترب من هذا الواقع إلا فى ضوء مفاهيم نظرية معينة تحدد لها المقصود بالفعل الاجتماعى، والدور الاجتماعى، والجماعة....الخ. لذلك يمكن القول بأن البحث الإمبيريقى الذى يضرب صفحا عن التنظير كلية -مهما تواضع مستواه- قد جانب الصواب، لأن صاحبه شرع فيه، وسار خطواته معه وهو معصوب العينين.

مجموع أجزائه، وفيها تظهر التناقضات باستمرار وتختفى فى اطار قضايا تركيبية جديدة.

وفى رأى هيجل أن التاريخ كان يتحرك بلا هوادة تجاه نهاية عقلية (رشيدة)، ولكن التفسير الماركسى لهيجل عند أصحاب النظرية النقدية قد استبعد نهائيا فكرة الحتمية وربط عملية التطور التاريخى بالممارسة الإنسانية. ويمكن أن نتابع الفكرة بأجلى صورها فى أعمال جورج لوكاتش على أى حال.

وترى النظرية النقدية أننا نستطيع من واقع فكرة العقلانية أن نستنتج الشكل الأساسى للمجتمع العقلانى. فنحن جميعا بفضل كوننا بشرا نمتلك خاصية أو إمكانية القدرة على التفكير العقلى الرشيد. ومن هنا فان المجتمع الرشيد هو ذلك الذى نشارك فيه جميعا من أجل خلق بيئتنا وتعديلها على النحو الذى نريده لأنفسنا. وهذه النقطة نفسها هى التى تزودنا بالمعيار الذى على أساسه وبهدى منه نستطيع تقويم ونقد المجتمعات القائمة فى الحاضر: وهى مجتمعات تستبعد من المشاركة فى حياتها الاقتصادية والسياسية بعض الجماعات، كالجماعات الإثنية أو ربما أحيانا جماعات الطلاب، بوصفها تمثل بؤرا محتمله لرفع لواء المعارضة. ولكن أدورنو كان يتميز بأنه يرى بعض علامات الأمل وراء تلك الثقافة الثورية (أو الريادية) الجديدة، يمكنها على أقل تقدير أن تحمل الناس على ممارسة التفكير. ومن أشهر الأعمال التى صدرت عن جماعة مدرسة فرانكفورت كتاب الشخصية التسلطية لأدورنو وزملائه (١٩٥٠) وكتاب الحب والحضارة لهربرت ماركوز (١٩٥٥) اللذان اعتمدا على التحليل النفسى لكى يقدما نظرية فى الإيديولوجيا، تستطيع أن تفسر لنا كيف يخضع الناس للسيطرة، ولكن الأهم أنها تفسر لنا كيف يريد الناس الخضوع للسيطرة.

أما مؤلفات هابرماس فتختلف مذاقا عن تلك النوعية، حيث نجدها تقترب بشكل أوثق من نظرية النسق عن تالكوت بارسونز، وان ظلت محتفظة مع ذلك بالبعد النقدى فيها حيا ونشطا. ويختلف هابرماس عن الجيل الأول من مفكرى مدرسة فرانكفورت فى رغبته فى تشييد نظرية اجتماعية منظمة وحرصه على أن يؤمن للتفكير الذرائعى مكانه شرعية معترفا بها فى بنائه

النظرى الجديد هذا. وقد أفسح هابرماس مكانا معترفا به للتفكير الذرائعى، واستخدم التحليل النفسى كنموذج لوصف ما يقصده بالعلم التحررى أو العلم الذى يخدم وظيفة تحرير العقل البشرى. فهو فى رأيه لا يقتصر على انتاج معرفة جديدة وحسب، وانما يمكننا من أن نصبح واعيين بانفسنا وقادرين على تغيير أنفسنا كذلك. ومن شأن ذلك أن يزيل كل ما يشوب عمليات الاتصال من تشوه وعدم تكافؤ.

وقد حدد هابرماس فى كتابه المعرفة و المصالح البشرية (الصادر عام ١٩٦٨) ما أسماه ثلاثة مصالح معرفية مشتركة لدى جميع البشر. المصلحة الأولى مصلحة تقنية فنية تتمثل فى معرفة البيئة المحيطة وفى السيطرة عليها والتحكم فيها، وهذا الجانب هو المسئول عن قيام العلوم الطبيعية ذات التوجه الإمبيريقى أساسا. ثم هناك مصلحة عملية تتمثل فى قدرة كل منا على فهم الاخرين وعلى العمل المشترك والتعاون فى مناشط الحياة، وهذه المصلحة هى المسئولة عن قيام علوم التأويل. وهناك أخيرا مصلحة تحررية تنطوى على الرغبة فى تخليص أنفسنا من كل ما يعمل على تشويه عمليات الفهم والاتصال، وهى المصلحة المسئولة عن قيام العلوم النقدية كالتحليل النفسى.

ونلاحظ وراء هذه الآراء مراجعة نقدية جذرية لنظرة الماركسيةالأصولية الى طبيعة الوجود الإنسانى. فهابرماس ينظر الى العمل كعنصر مهم فى الوجود البشرى، ولكنه يعتبره العامل المسئول عن توليد أول تلك المصالح المعرفية الثلاثة. ولكننا كبشر نتميز أيضا بالاضافة الى ذلك باننا كائنات مستخدمه للرموز، وهذه قضية تمثل فى نظره مرتبة متقدمة من الأهمية، وتلك السمة هى المسئولة عن توليد المصلحتين المعرفيتين الثانية والثالثة. ولذلك كان هابرماس يرى بوضوح أننا لا نستطيع الدفاع عن أى شكل من أشكال الحتمية الاقتصادية، اللهم إلا بالنسبة لفترة فجر الرأسمالية، وهى فترة زمنية محدودة تاريخيا.

وقد اعتمد هابرماس على عدد من العلوم فى تطوير نظرية تطورية فى التاريخ ذات خطوط عريضة. وكان يحدد المراحل التطورية فى ضوء ازدياد مستويات العمومية، ويرى أن كل مستوى يطرح على البشرية مشكلات جديدة ويقدم لها فرصا وامكانيات جديدة، كما ان كل نمط من أنماط المجتمعات كان

يحكمه مركب تنظيمي خاص به. من هذا مثلا أن المجتمع القبلي كانت تحكمه نظم القرابة، والراسمالية المتأخرة تحكمها نظم الدولة. وفي تحليله للرأسمالية وضع يده على عدد من الأزمات التي يتحرك النظام عبرها. ونجد أن تحليله للمرحلة المبكرة من الرأسمالية كان يتم على أسس قريبة من تحليل ماركس لها، حيث أوضح فيه أن الأزمات الاقتصادية تمثل المشكلة الرئيسية.

وقد تبين هابرماس أن التدخلات السياسية التي تستهدف التصدى للمشكلات الاقتصادية من شأنها أن تخلق أزمة في التفكير العقلي، وذلك بسبب استحالة تأسيس نظام اجتماعي مستقر على اقتصاد سوق غير مستقر، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي - بدوره - الى أزمة شرعية تفقد فيها الدولة شرعيتها نتيجة عجزها عن التوفيق بين الطلبات المتعارضة التي توجه اليها، الأمر الذي يستوجب وجود نوع من تخطيط النظام الاقتصادي القائم. ولكن الدولة اذا نجحت في التوفيق بين المتطلبات المتعارضة للمصالح المختلفة، فان ذلك يؤدي الى إضعاف أخلاقيات العمل والدوافع التنافسية، الأمر الذي يقود الى أزمة دافعية يمكن أن تعمل كذلك على تهديد التكامل الاجتماعي.

ويلاحظ هنا أن النموذج الذي يتبناه هابرماس لا يستند الى فكرة المجتمع الرشيد بصورتها التقليدية التي كانت معروفة بها في النظرية النقدية، وانما ينهض على مفهوم نموذج موقف الكلام. وأساس ذلك أننا كبشر نتميز جميعا باننا مستخدمون للرمز ونؤدي مهام حياتنا الاجتماعية بالعمل المشترك، وهو الأمر الذي يطرح نموذجا اجتماعيا يكون فيه الاتصال حرا لا تشوهه أشكال عدم التكافؤ الاجتماعي، والقمع الخارجي، أو القهر الداخلي. وهكذا نتبين بجلاء ان النظرية النقدية - مجسدة في أبرز أعلامها - قد احتفت بتشييد النظريات وأثرت الفكر النظري في علم الاجتماع من خلال نقدها للواقع الاجتماعي المعاصر، وللبنى النظرية التي تتولى التنظير لهذا الواقع وتفسيره. فهي إذن لم ترفض التنظير أو تهدمه و تشكك فيه على نحو ما فعل مفكرو ما بعد الحداثة.

هكذا يمكن أن نفهم نقد النظرية النقدية للنزعة الإمبيريقية التي كانت مسيطرة على علم الاجتماع بوصفها تفتيتا للواقع من شأنه أن يؤدي إلى حجب رؤية الكل (لأن هذا الكل أكثر من مجموع أجزائه). ومن هنا يمكن أن

نفهم أيضا المكانة المركزية التى بات يحتلها التحليل البنائى التاريخى فى اطار النظرية النقدية.

وإلى النظرية النقدية يرجع فضل كبير -لاينكره إلا جاحد- يتمثل فى كشف الهيمنة بأنواعها فى المجتمع الحديث، خاصة هيمنة الثقافات الأقوى على الثقافات الأضعف. وليس بعيدا عن ذلك فضحها للمركزية الأوروبية التى تجد أقوى تمثيل لها فى نظريات التحديث. ولكن النتيجة الأبرز لذلك هو الاحتفاء بالخصوصية الثقافية وبالروح المحلية (والتى تتجسد فى ازدهار دراسة الثقافات الفرعية فى حقلى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا).

وهذا الاهتمام ببعد القوة والمعرفة فى المجتمع كان علامة على اهتمام أوسع واشتغال أكثر تركيزا بمفهوم العلم، خاصة الاجتماعى، فى المجتمع المعاصر. وكان من ثمار ذلك الاجتهاد فى تعريف " ماهو علمى" فى العلم الاجتماعى، إبرازا لخصوصية ذلك العلم، وكذلك تسليط الضوء على الدور السياسى لعلماء الاجتماع، انطلاقا من نقد دورهم خلال النصف الأول من القرن العشرين، ومرورا بنقد الحياد الأخلاقى (المزعوم فى نظرهم) عند علماء الاجتماع، وانتهاء بدعوتهم إلى الاضطلاع بدور سياسى ينهض على وعى جديد، ويخلق لهذا العلم دورا جديدا يختلف عن دوره حتى الآن، خاصة نقد الاستخدام اللا أخلاقى لنتائج العلوم الطبيعية.

النزعة الإنسانية

اتخذت النزعة الإنسانية مسارا نقديا آخر، ونبت على أسس مختلفة بعض الشئ. ويتمثل لب النزعة الإنسانية فى طائفة عريضة من الفلسفات والرؤى النظرية التى تتمركز حول الاعتقاد بأن مصلحة الإنسان وكرامة الإنسان يجب أن يحظيا بالمرتبة الأولى من الأهمية، فى أى شأن، بحثا كان أو سياسة. ومن فضول القول أن نشير إلى جذور النزعة الإنسانية فى التراث الإغريقى، أو فى ثقافة عصر التنوير. ويكفى أن نؤكد على موقفها -مع ما بينها من اختلافات- الذى سبق أن بشر به بروتا جوراس، وهو أن "الإنسان هو مقياس كل الأشياء"، أو بشر به بوب وهو أن "الدراسة الحقة

للإنسانية هى الإنسان". فهى تتفق -كما يوضح مارشال- على أن طبيعة العالم تكمن فى أن المقصد الإنسانى والنشاط الإنسانى يمكن أن يلعبا دورا حاسما فى التأثير على المشروع الإنسانى، بحيث لا يخضعان إلا للعوامل المؤثرة على السياق الاجتماعى.

وتظهر النزعة الإنسانية بصور عديدة فى العلوم الاجتماعية المعاصرة جميعا تقريبا، فى الماركسية (الإنسانية) وفى علم النفس، وفى علم الاجتماع بطبيعة الحال. وقد تجسدت النزعة الإنسانية فى علم الاجتماع فى تلك الكتابات التى تعارض التوجهات الميكانيكية (فى رأى تلك الكتابات)، والاتجاهات ذات التقنيات المنهجية التى تجنح إلى المغالاة، وكذلك الاتجاهات المغرقة فى التجريد، وأخيرا التوجهات الحرفية. وتجتهد الكتابات الإنسانية أن تقدم عوضا عن ذلك تحليلا اجتماعيا " فى خدمة الإنسانية" ، ومن ثم يلعب أصحابها دور النقاد، ودعاة التنوير، والمراقبين، و الشراح.

وأبرز الأسماء التى ارتبطت بالنزعة الإنسانية السوسيولوجية ألفرد ماكلونج لى وتشارلز رايت ميلز و روبرت نيسبت وغيرهم، ممن عرض مارشال لأهم مؤلفاتهم. ولقد حدد كين بلامر فى عرضه للمشكلات والتراث فى منهج علم الاجتماع الإنسانى أربعة محكات لعلم الاجتماع الإنسانى : فهو يولى اهتماما للذاتية الإنسانية والإبداع موضحا كيف يستجيب الأفراد للضوابط الاجتماعية، وكيف يقومون بدور إيجابى فى تشكيل عالمهم الاجتماعى، وذلك لأنه يهتم بالخبرات الإنسانية الملموسة -كالكلام والمشاعر والأفعال- عبر تنظيمها الاجتماعى والاقتصادى. ويكشف عن ألفة حميمة، وطبيعية بمثل هذه الخبرات، ووجود وعى ذاتى لدى عالم الاجتماع بالدور الأخلاقى والسياسى نحو تحقيق بناء اجتماعى به قدر أقل من الاستغلال والقهر والظلم.

كذلك تجسد أعمال عالم الاجتماع الأمريكى روبرت نيسبت علم الاجتماع الإنسانى، والسمة الغالبة عليها مزج وتضفير علم الاجتماع بكل من الفلسفة والتاريخ، وهى العلوم الثلاثة التى كان يرى أنها يجب ألا تنفصم أبدا. وقد صنف مؤرخو النظرية السوسيولوجية نيسبت كواحد من المحافظين المحدثين، ومن المؤكد أنه كان من أصحاب الاتجاه الأخلاقى. والحقيقة أن

مؤلفاته تهتم بدراسة وفحص الأزمة الأخلاقية للحداثة، وبعملية تركيز القوة فى الدولة البيروقراطية، وغموض تراث نزعات الحرية والتحرر.

وقد بدأنا منذ السبعينات نقرأ نقدا قويا للنزعة الإنسانية فى كتابات البنيويين والتفكيكيين. وتقدم أعمال ميشيل فوكو -على سبيل المثال- دراسة أركيولوجية لتطور المعارف التى تركز على الذات الإنسانية، كما وجدنا المؤلفات السيميولوجية (علم العلامات) لجاك ذيريدا و رونالد بارت تعلن موت المؤلف، وتقول بالطبيعة "غير المركزية" للأشياء، ومن ثم فإنها أرادت أن تزحزح الذات الإنسانية عن النقطة المركزية للإبداع. ونجد كذلك لوى ألتوسير يذهب إلى أن الإيمان بالإنسان هو كارثة معرفية، وأن هذا الإيمان ليس سوى "نزعة مثالية للماهية"، "وخرافة من خرافات الإيديولوجيا البورجوازية". ورغم ضراوة مثل هذا الهجوم، ظلت النزعة الإنسانية تمارس تأثيرا قويا على الفكر الغربى والثقافة الغربية.

وما من شك فى أن الاتجاهات الإنسانية فى علم الاجتماع مثلت مع سائر الاتجاهات النقدية والمابعد حداثية خلفية للنظرية التكيفية التى يبسطها الكتاب الذى بين أيدينا. (راجع مادتى المذهب الانسانى، والاتجاهات الإنسانية فىعلم الاجتماع فى موسوعة علم الاجتماع، التى ألفها جوردن مارشال، وتصدر ترجمتها العربية بإشراف كاتب هذه السطور ضمن المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة).

ما بعد الحداثة

لا أريد أن يفهم القارئ من تتابع فقرات هذا العرض نوعا من انتهاء مرحلة ودخول أخرى جديدة، أو أفول نظرية وبزوغ أخرى غيرها، فالفكر الانسانى تيار متدفق، تتداخل مياهه، ولكنها تتزود كل حين وآخر بدفقة جديدة تثرى ذلك التيار، وتجدد فيه شيئا، وقد تضيف إليه أبعادا جديدة، وتلفت النظر إلى نواحى القصور فى التراث الانسانى القائم.

فالوضعية فى علم الاجتماع قديمة، تجدد نفسها، قد تنجح وتصادف قبولا هنا وفشلا هناك، ولكنها تستمر، قد تخرج من "الموضة" ولكنها تعيش تغذى قطاعا من الباحثين، كذلك النظرية النقدية قديمة ممتدة، وإن ازدادت سخونة فى الستينات. ويصدق نفس الكلام على فلسفة التأويل، والنزعة الإنسانية فى علم الاجتماع وغيرها.

وينسحب نفس التعميم على تيار ما بعد الحداثة، فهى نفسها ليست سوى حلقة فى سلسلة متصلة من التطور الفكرى الإنسانى، على صعيد العلوم والفنون والآداب، ومن بينها علم الاجتماع.

والحداثة نفسها – التى ثارت عليها ما بعد الحداثة – كانت فى حينها ثورة على المجتمع التقليدى، أو العالم الذى تحكمه التقاليد، ثم ازدهرت الحداثة وترسخت، ولكن تطرفت أو تطرف مجاذيب الحداثة فى حبها والإيمان بقدراتها، إلى الحد الذى جعلها تقصر –فى نظر قلة فى البداية– عن فهم تطورات العالم المعاصر آنذاك، وعن ملاحقة ما يطرأ على ذلك العالم من تغيرات سريعة وعنيفة، بل ومأساوية أحيانا.

وهذا الإحساس الجديد بإخفاق الحداثة هو ثمرة مباشرة لتطرف دعاوى الحداثيين وطموحهم الزائد، وايمانهم القاطع والكاسح بالقدرة على تفسير كل شئ، ومن ثم التحكم فى كل شأن من شئون الانسان، وهو الأمر الذى ثبت خطؤه –ليس تماما أو كلية بالطبع– ولكنه اهتز على أى حال، وباتت مقدرة العلم الانسانى على فهم العالم الاجتماعى وعلى التحكم فيه محل شك و جدل كبيرين.

وهكذا جاءت ما بعد الحداثة تعبيرا عن نقد متعمق للحداثة، ومحاولة لتقديم رؤية جديدة للعلم ورسالته، وفى الأساس نقد لهذا العالم الذى نعيش فيه.

ويؤكد مارشال أن هناك قدرا من الاتفاق على مدلول هذا المصطلح: "ما بعد الحداثة" كتعبير عن بناء نظرى جديد، فهو يضم مختارات من كتابات بعض المؤلفين مثل جان فرانسوا ليوتار، وجان بودريار، التى تدعمها قراءة خاصة لطائفة أخرى من كتابات مفكرى ما بعد البنيوية، مثل: جاك لاكان، و

رولاند بارت، وميشيل فوكو، وجاك ديريدا.(*) وما أن ننتقل إلى التساؤل عن العناصر المشتركة محل الاتفاق داخل هذا البناء النظرى (وكذلك نظائره فى ميادين العمارة، والفن السينمائى، والنقد الأدبى) حتى نكتشف بسرعة أنها محدودة، فليس هناك الكثير مما تجمع عليه كافة تيارات ما بعد الحداثة.

وقد أعلن ليوتار فى مؤلفه: "حالة ما بعد الحداثة"، الصادر عام ١٩٧٩ أن أبناء المجتمعات الرأسمالية المتقدمة يعيشون فى عالم ما بعد الحداثة فعلا منذ الستينات على الأقل. وهذا الادعاء هو الذى جعل نظرية ما بعد الحداثة موضوعا للدرس السوسيولوجى. والشئ الجديد فى دعوة ليوتار إعلانه أن ما بعد الحداثة حالة اجتماعية من نوع خاص، وليست مجرد أسلوب إبداعى جديد أو نظرية جديدة. فهى فى نظره حالة يسودها التسليم العام -وإن جاء متأخرا بعض الشئ- بأن الأسطورتين الرئيسيتين أو نسقىّ التفسير اللتين ظلت تضفيان المشروعية على كافة ألوان النشاط العلمى (بما فى ذلك طبعا العلوم الاجتماعية) طوال القرنين الماضيين، هاتان الأسطورتان لم يعد يؤمن بهما اليوم أحد.

الأسطورة الأول التى انكشف فسادها هى أسطورة التحرر، فقد فقدت مصداقيتها بسبب اشتراك كل العلوم وتواطؤها فى اقتراف الجرائم الكبرى التى شهدها القرن العشرون، ومن بينها محارق النازية، وجرائم السوفييت، وصنع أسلحة الدمار الشامل التى لا تميز بين العدو والصديق.

وتؤكد تلك النقطة أنه إذا نظرنا إلى ما بعد الحداثة كحركة لنقد الحداثة، فمن الطبيعى أن تكون لهذه الحركة الجديدة توجهات اجتماعية أخلاقية، بعد توجهها الاجتماعى الانسانى الذى أشرنا عليه. ويتجلى هذا التوجه الاخلاقى فى نبذ الأحكام العامة، وهى فى موضوعنا هنا النظريات الكبرى، والاتجاه إلى الأحكام الأضيق نطاقا، وإلى النسبية ذات الإطار الثقافى المحلى. وهذا الاحترام للخاص والمحلى يعطى مساحة أكبر للتوجه للأخلاقى الإنسانى على نحو يفوق ماجرى عليه الشأن لدى الحداثيين.

(*) يشير مارشال إلى أنه يتعين علينا أن نلاحظ أن أغلب هؤلاء المفكرين، إن لم يكن كافتهم، يرفضون إطلاق هذه التسمية على كتاباتهم، وهو أمر يبدو فى نظر البعض مدعاة للسخرية فعلا.

وكان من شأن التأكيد على هذا البعد وكثمرة لحركة النقد عموما أن ألقيت أضواء كاشفة على تلاعب السلطات السياسية والعسكرية في العالم الرأسمالي المتقدم بالبحث العلمي وبالباحثين العلميين. وهنا للأسف وجد العلماء الاجتماعيون أنفسهم في موقف شديد الشبه بزملائهم العلماء الطبيعيين، حيث بات كلا الفريقين موضع استغلال السلطات في كثير من الدول، التي تسخر جهودهم وعلمهم لزلزلة بعض نظم الحكم، أو إثارة القلاقل وشق الصفوف، أو إشعال الحروب الأهلية والنزاعات الحدودية وغيرها أو إلهاء الشعوب عن أطماع مستغليها......الخ.

من هنا بدأت الأبعاد الأخلاقية في ممارسة العلم الاجتماعي تأخذ مكانة بارزة، وتلتفت إليها كل الأنظار، فنشطت حركة وضع المواثيق الأخلاقية التي تضبط ممارسة البحث العلمي، ونشر نتائجه، ووضعها موضع التطبيق، وتقويم آثارها ونحو ذلك. وبديهي أن الوضعيين (الحداثيين) كانوا ينفرون من حديث الأخلاق، أو على الأقل يتجاهلونه، لأنهم يضعون الالتزام بالمعايير العلمية ويضعون الضبط المنهجي فوق أي معايير وفوق أي نوع آخر من أنواع الضبط.

أما ثاني أساطير الحداثة التي سقطت وفقدت مصداقيتها في رأي ليوتار فهي أسطورة الحقيقة. وقد أرجع انهيار مصداقيتها إلى الأفكار المتشككة التي وردت عن مؤرخي العلم و فلاسفته، على نحو ما نجد مثلا في نسبية باول فاير آبند وتوماس كون. فهي بعبارة أخرى إنكار ورفض لتصديق أولئك الذين يفترض أنهم يعلمون.

من هنا يرى مفكرو ما بعد الحداثة أن الحقيقة لم تعد حقيقة واحدة مؤكدة، ولم تعد خارجية، ولم تعد ملزمة (أدعو القارئ أن يتذكر تشخيص ملامح الظاهرة الاجتماعية عند دوركايم). وإنما باتت الحقيقة تتعدد بتعدد الرؤى الثقافية والتصورات الذاتية، على نحو ما نجده عند الثقافات الفرعية: النوعية، أو الطبقية، أو الجيلية (خاصة ثقافة الشباب)...الخ.

و لاشك أن التأكيد على نسبية الحقيقة الاجتماعية، وإمكانية تعددها (بتعدد المنظورات)، وضرورة تغيرها المستمر كان من إسهامات الحركات

النقدية فى العلوم الاجتماعية، كما كان أيضا من عمل بعض تيارات ما بعد الحداثة.

فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للحقيقة الاجتماعية، فطبيعى أن يتهاوى أى أساس معقول لنظريات كبرى، أو تعميمات كاسحة، أو قواعد تدعى العمومية من أى نوع. ويمتد النقد، أو قل الهدم، إلى البحث الاجتماعى الذى ينطلق من نظرية عامة من هذا النوع، وتروج لبحث اجتماعى من نوع جديد وفهم جديد.

والنتيجة النهائية لحالة فقدان المصداقية بشكل عام تجاه مثل هذه الأساطير أو أنساق التفسير أن أصبح أبناء المجتمعات الرأسمالية المتقدمة – فى رأى ليوتار – يعيشون اليوم فى عالم يتسم بالخصائص التالية: ليست هناك ضمانات سواء بالنسبة لقيمة ما يبذلونه من أنشطة وجدواها، أو لصدق العبارات التى يرددونها، وكل ما هناك ليس سوى "ألعاب لغوية"، وأخيرا لم تعد هناك ثمة قيود اقتصادية على المجال الثقافى.

وقد عبر مارشال عن دهشته من أن الناقد الأدبى الماركسى الأمريكى فريدريك جيمسون هو الذى قدم لنا أدق وأوفى وأهم وصف لثقافة العالم الجديد، عالم ما بعد الحداثة. وبسط جيمسون ذلك فى ثنايا كتابة الهام: ما بعد الحداثة، أو المنطق الثقافى لمرحلة الرأسمالية المتأخرة، الذى صدر عام ١٩٨٤، حيث أبرز بجلاء الأشياء التى يستشعر مفكرو ما بعد الحداثة حساسية خاصة تجاهها، وتلك التى أسهموا بفكرهم فى تحقيقها. ويرى جيمسون أن مراجعة النقد الجمالى والفلسفى والاجتماعى الحديث سوف يكشف لنا عن أشكال متعددة من الإحساس بنهاية هذا أو ذاك من الأمور أو الظواهر، ويخلص إلى تقديم ملامح صورة لثقافة تهتم اهتماما بارزا بالسطح وبالظاهر والخارجى، ومن ثم تتسم بعدم العمق. ثقافة تتحرق شوقا إلى التنوع فى تزيين أو تشكيل هذا السطح الخارجى، ولذلك تكون فائقة البراعة فى المزج بين إبداعات السابقين(*) وفى إهمال الزمن التاريخى. وهى أيضا ثقافة

(*) استخدم جيمسون مصطلح pastiche، ولعله إشارة إلى شئ قريب من فن المعارضات، ويعنى العمل الفنى (أدبيا كان أو فنيا موسيقيا) الذى يحاكى فيه صاحبه أسلوب عمل فنى سابق. وكذلك إلى فكرة المجموع (وجمعها: المجاميع) التى تشير إلى لحن أو أثر أدبى مؤلف من مختارات من ألحان أو آثار أدبية مختلفة.

تعى افتقادها للعمق، ولذلك تتسم بالولع بالسخرية، وبانحسار العاطفة أو البخل الواضح فى التعبير عن العواطف المتأججة. كما أنها ثقافة مفتونة بالحالات النفسية الفصامية (الشيزوفرينية)، ولذلك تسهم فى إحداثها عند الأفراد. وهى أخيرا ثقافة يوتوبية (خيالية) على نحو مذهل، على أساس أن ما تحلم به هو ما ستحصل عليه.

ويشير مارشال إلى اهتمام علماء الاجتماع اهتماما فائقا بالبحث فيما إذا كان هناك ثمة وجود لحالة اجتماعية اسمها ما بعد الحداثة، أم أنه لا وجود لها كحالة اجتماعية، وإذا كان لها وجود، فما هى أسباب وجودها (ولاشك أن هذا التساؤل عن الأسباب راجع إلى اسقاط أصحاب ما بعد الحداثة أى اهتمام بالبحث فى ذلك، وسعادتهم به أيضا). ونوافق مارشال عندما استغرب أن قلة قليلة فقط من أولئك الذين يقرون بوجود ما بعد الحداثة كحالة اجتماعية قد طرحوا على أنفسهم سؤالا عما يمكن –أو ينبغى – أن يحدث لعلم الاجتماع نفسه، لو أنه أخذ أفكار ما بعد الحداثة مأخذ الجد. ويمكن القول بأن كتاب لايدر –الذى نقدم له– يمثل استجابة مبدعة لما بعد الحداثة على صعيد مشكلات التنظير وعلاقته بالبحث الاجتماعى.

فقد أكدنا فى ثنايا حديثنا خطورة دعوة ما بعد الحداثة إلى الخروج من أسر النظريات الكبرى والأحكام العامة، وتوجيهها إلى الاعتماد على تعبير الذوات البشرية عن أنفسهم، وعلى نظرتهم إلى الحقيقة. يضاف إلى ذلك أن تزامن ما بعد الحداثة مع ثورة المعلومات، والنمو الهائل فى حجم المعارف المتاحة للإنسان فى مجتمع العولمة قد أدى إلى أن تضع تيارات ما بعد الحداثة تعدد روافد المعرفة وتنوع مصادرها فى المحل الأول من اعتبارها. ويعنى ذلك –من ضمن ما يعنى– تأكيد ما بعد الحداثة على أن العلم ليس هو المصدر الأوحد للمعرفة (وهى العقيدة الأساسية عند الوضعيين)، وانما تضيف إليه الحدس، والوعى، والرؤية الثقافية الخاصة المستمدة من التاريخ والتراث والقيم ...الخ.

وهنا نتوقف ونطرح سؤالا مهما: لو أننا سايرنا هذا النقد المابعد حداثى إلى مداه، فقد يفهمه البعض على أنه إسقاط لدور التنظير فى توجيه البحث الاجتماعى، وهدم لعلاقة الممارسة البحثية بالتنظير كرافد من شأنه أن يقوم

بتوليد نظريات جديدة، أو تعديل نظرية قائمة، أو دحض وتفنيد نظرية أخرى...... وهكذا.

ولو أن هذا الوضع -الافتراضي- قد تحقق لانهار العلم لأنه ستنهار أي إمكانية للتواصل بين الباحثين وبعضهم البعض من ناحية وبينهم وبين مجتمعهم من ناحية أخرى، كما ستنهار أى إمكانية للتراكم، والتراكم كما نعلم خصيصة من خصائص الثقافة البشرية، وأروع منجزات حضارتنا هى بعض ثمار هذا التراكم، ولا نستطرد أكثر من ذلك.

هناك أصوات قوية قادرة (ليس أقلها نيل سملسر، وبودريار، وجيدنز وغيرهم) تصدت لهذه الفكرة أو تلك من أفكار ما بعد الحداثة بهدف أن تبين ما تستند إليه من أساس، وتهافت وما تؤدى إليه من مقاصد. وبعضها اتخذ موقف الرفض الكامل لتوجهات ما بعد الحداثة، والبعض الآخر حاول إدخال شئ من التعديل عليها، والتوفيق بينها وبين الحداثة (القائمة) لكى يتحقق نوع من تصحيح المسيرة مع القدرة على الاستمرار والإفادة من الرؤى و الانتقادات المستحدثة.

وقد أشار احمد مجدى حجازى فى دراسته إلى جانب من النقد الذى وجه إلى ما بعد الحداثة، خاصة ما قيل دفاعا عن التنظير، وبالذات عن النظريات العامة أو الكبرى. يقول حجازى"... وفى مناقشة تلك التساؤلات رصد نقاد ما بعد الحداثة أهم إخفاقات هذا التيار، وأكدوا فشله فى التمييز بين الكلية والنسبية، أى عدم قدرة هذا التيار على التفرقة بين نسبية المجالات التى يجب أن يتحرك فى إطارها التنظير الاجتماعى، وبين تلك المعرفة الكلية العامة التى تتولد عن استخدام تلك المجالات. وقد ولد ذلك تأرجحا واضحا بين الرؤيتين: الكلية العامة والنسبية الخاصة، بين الرؤية الشمولية والأخرى التجزيئية، مما شكل صعوبة أمام المنظرين الاجتماعيين تتمثل فى تحديد دقيق للحد الفاصل بين التعميم النظرى والتجزيئى الإمبيريقى".

واستعرض التحليل السابق ثلاث محاولات لإنقاذ التنظير فى علم الاجتماع من نقد ما بعد الحداثة، تقوم المحاولة الأولى على فرز وتمييز واستبعاد المحتوى الايديولوجى للنظريات العامة، على اعتبار أن هذا "التلوث" الايديولوجى هو العقبة الرئيسية فى سبيل تشييد نظريات عامة تتصف بالصدق

و الإقناع. أما المحاولة الثانية فتقترح النظر إلى تلك الأطر النظرية العامة كنوع من الاستراتيجيات الموجهة، التى ليست نظريات عامة عن المجتمع، ولكنها نوع من الأداة لتوجيه البحث الإمبيريقى. وتدعو المحاولة الثالثة والأخيرة إلى نظريات كلية تتسم بتعدد المداخل، ولكنها مع ذلك متسقة داخليا، ومن ثم تسمح بتغطية (أى تفسير) طائفة أعرض من المواقف و الأوضاع الاجتماعية. (انظر: دراسة مجدى حجازى، ص ص ٢١-٢٢) .

تلك نماذج سريعة من محاولات التصدى لتيار ما بعد الحداثة على صعيد التنظير، والوقوف أمام دعاوى المابعد حداثيين استحالة قيام النظريات الكبرى وتداعى أى مبرر لوجودها أو أى إمكانية لتأسيسها. وكان لابد من ذلك التصدى وإلا كان معنى ذلك قطيعة مع تراث العلم الاجتماعى، لو حدثت لكانت كارثة بكل معانى الكلمة.

بين القطيعة مع التراث و التواصل معه

وكان من النتائج الرئيسية المتطرفة لدعاوى ما بعد الحداثة دعوة القطيعة مع التراث السوسيولوجى، والتشكيك فى أغلب المقولات والمبادئ والمسلمات التى كانت محل اتفاق غالبية المشتغلين بذلك العلم على مدى يقترب من قرن كامل من الزمان (منذ ظهور مؤلف دوركايم الأشهر قواعد المنهج فى علم الاجتماع (١٨٩٥) وحتى السبعينيات من القرن العشرين).

ولأن الأدوات المنهجية وطرائق البحث هى استجابة للرؤية النظرية التى ينطلق منها الباحث ووسيلة لوضعها موضع التنفيذ، فكانت هذه الدعوة إلى القطيعة مع التراث فى نفس الوقت دعوة للقطيعة مع تراث المناهج السوسيولوجية العريض.

لذلك كان لا بد من رؤية أكثر اعتدالا، تأخذ النقد الجديد فى الاعتبار، دون أن نفقد القوة الهائلة التى يمكن أن تستمدها من التراث. يمكن تعديل حدود النظرية العامة، كما يمكن ربطها وتحديدها ببعض الاشتراطات والتحفظات، ولكن يبقى هناك دائما بناء نظرى -بمواصفات جديدة- قادر

على الإفادة من تراث المناهج، إفادة معدلة أيضا، واستخدام بعض ما حققه علم الاجتماع من إنجاز في ميدان أدوات البحث.

عند هذا الحد يصبح التساؤل عن شكل مثل هذه النظرية العامة الجديدة (أو المعدلة) مطروحا ومشروعا أيضا، هل نحن بصدد "تعديل"، أم بصدد "بديل"؟ ما هي شروط هذا البناء النظرى الجديد؟ هل يمكن أن توصف نظرية اجتماعية بالعمومية، في نفس الوقت الذى تحافظ فيه على ارتباطها بالظرف التاريخي والسياق الاجتماعي؟ كيف لنا أن نثق في أن نظرية اجتماعية عامة معينة تحافظ على صلة أمينة بالواقع الذى تنتظر له؟

ملاحظة أخيرة: انتبه نايل سملسر بحق إلى أن الجدل الايديولوجي الذى كان مستعرا إبان الستينات والسبعينات قد خبت جذوته الآن، ولم يعد الخلاف بين الرؤى السوسيولوجية خلافا ايديولوجيا، ولكنه اكتسب طابعا جديدا معقدا أداته الفلسفة، ولغته وحيله من طبيعة سوسيولوجية فنية، ويدور على أرض أخلاقية، وهو على العموم من أجل الانسان. ويلاحظ سملسر أن السمة الغالبة على مشهد التسعينات تقترب من التعددية السلمية، أى الاعتراف بأن البحث الاجتماعي يضم بشكل مشروع اتجاهات نظرية ومنهجية متنوعة، مع وجود تفضيلات واضحة لبعض الاتجاهات النظرية، تظهر لدى هذه الجماعة أو تلك من المنظرين والباحثين الإمبيريقيين، الذين يمكن تحديدهم والتعرف عليهم. (انظر دراسة مجدى حجازى ، ص٣٥).

في هذا الإطار، ولتحقيق تلك الغايات النبيلة، يأتي انجاز لايدر الذى يبسطه في هذا الكتاب، والذى يشرفنا أن نقدمه للقارئ العربي على امتداد الجزء التالى من هذه الكلمة التمهيدية.

النظرية التكيفية مدخل جديد يفيد من التراث

ينطلق لايدر -صاحب هذا الكتاب- من أن التنظير يجب أن يكون سمة مستمرة ملازمة لعملية البحث. ويلاحظ أن كتب مناهج البحث تتضمن ثلاثة مداخل فيما يتصل بموضوع التنظير وتشييد النظرية فى عملية البحث. المدخل الأول يركز على الأهمية المطلقة لجمع البيانات الإمبيريقية، مقللا من أهمية النظرية و التنظير. ويركز المدخل الثانى على اختيار وتطبيق مجموعة من المفاهيم والأفكار التى يمكن أن تشكل الاطار النظرى المرجعى للبحث. وتلعب هذه المفاهيم دورا فى تنظيم البيانات، وتفنيد النظريات أو الفروض القائمة، أكثر من اهتمامها بتشييد نظرية جديدة. أما المدخل الثالث فيهتم بإعادة صياغة أو تشكيل بنية نظرية موجودة بالفعل أكثر من اكتشاف أو تشييد نظريات جديدة. ويعزز ذلك أهمية الاستمرارية والحوار بين البحث الراهن والجهود السابقة، كما أنه يقيم رابطة قوية مع فكرة الطبيعة التراكمية فى تطوير كل من النظرية والبحث الإمبيريقى.

و يلاحظ لايدر أنه يمكن استخدام بعض جوانب النظرية العامة(*) كمفاهيم مدققة -ذات علاقة مؤقتة بالبيانات الإمبيريقية- تكون بمثابة أداة موجهة تطرح خطوطا ممكنة للبحث أكثر من كونها مجرد مؤشر جامد لما تحدده البيانات. كما يمكن استخدام مفاهيم معينة بهدف الاختبار، مثلما يحدث عندما يتم استخدام مفهوم بعينه للوقوف على مدى فائدته فى فهم البيانات الإمبيريقية.

وهنا يؤكد المؤلف أن مدخل النظرية التكيفية يوجه اهتمامه إلى النظرية التى تظهر من ثنايا البحث الجارى، بنفس القدر الذى يهتم به بالنظرية العامة التى يكون وجودها سابقا على مشروعات بحث محددة مثل النظريات العامة،

(*) النظرية العامة ذات قدرة تفسيرية واسعة النطاق، وينصب اهتمامها على مجتمعات بأكملها، وعلى الجوانب العامة للواقع الاجتماعى كالعلاقة بين الفعل والبناء. وتتمثل النظرية العامة فى المدارس الفكرية في علم الاجتماع كالمدرسة الوظيفية، والماركسية، والتفاعلية الرمزية، والبنيوية، وما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة. كما توجد ايضا فى اعمال المنظرين مثل النسق الاجتماعى عند بارسونز، والصياغة البنائية عند جيدنز، والعلاقة بين الخطاب والقوة عند فوكو.

والفروض التى تحتاج إلى الاختبار، أو مجموعة الافتراضات التى أيدتها بحوث سابقة، والبديهيات المتعلقة بجانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية. وبهذا المعنى فإن النظرية التكيفية تعتمد على كافة مداخل التنظير للبحث، وتستفيد منها. فالنظرية التكيفية تتكيف مع -أو تتشكل من خلال- الشواهد التى تستجد أثناء البحث، فى نفس الوقت الذى يجرى فيه تنقية البيانات ذاتها أو مواءمتها مع العناصر و المكونات النظرية الموجودة المتصلة بها والمتاحة.

وهكذا نرى لايدر يسعى على طول هذا الكتاب، ومن خلال المدخل الجديد الذى يطرحه ويسميه: النظرية التكيفية Adaptive Theory، يسعى إلى تجديد التراث وذلك بتقوية الصلات بين النظرية و البحث لتضييق الهوة بين المتخصصين فى النظرية الاجتماعية من جانب، وبين المتخصصين فى جمع البيانات والبحث الإمبيريقى من جانب آخر. ومن ثم فإن ما يطرحه المؤلف يمثل مجموعة جديدة من قواعد المنهج في علم الاجتماع(*)، دون أن يعنى ذلك أن القواعد القائمة قد عفا عليها الزمن أو أضحت غير ذات قيمة. فالنظرية التكيفية -كما يطرحها لايدر صاحب هذا الكتاب- تحرص على تبنى بعض عناصر القوة فى المداخل الموجودة وتوسيع نطاقها، فى نفس الوقت الذى تطرح فيه مدخلا جديدا ومجموعة من الاستراتيجيات البديلة متجاوزة فى ذلك نطاق المداخل التقليدية القائمة.

التواصل مع التراث النظرى:

وفى البداية يتناول لايدر بالمناقشة الأفكار الحديثة عن أهمية النظرية و التنظير، وكذلك الاتجاهات نحو عملية التحليل الاجتماعى بصفة عامة، وذلك من خلال متابعة مجموعة من الخيوط و الاتجاهات، كالجدل بشأن

(*) مما يؤكد أن العلاقة بين التنظير والممارسة البحثية تمثل شاغلا رئيسيا لكبار علماء الاجتماع -من شتى الاتجاهات- الذين يجتهدون للاستجابة لتيارات ما بعد الحداثة و أزمة التنظير السوسيولوجي، يؤكد ذلك كتاب أنتونى جيدنز: قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع، وتحت الطبع الآن ترجمة عربية له أعدها محمد محيى الدين، وراجعها كاتب هذه السطور.

أهمية النظرية الاجتماعية التقليدية، ودورها في توفير معرفة ملائمة وصادقة وتراكمية عن الواقع الاجتماعي. كما ناقش محاولات مفكري مابعد الحداثة تشويه النظرية والإقلال من قيمتها، وكذلك ندرة محاولات تضييق الهوة المتنامية بين النظرية العامة والبحث الاجتماعي.

ويعارض لايدر بصفة عامة أي مدخل ينتزع نفسه من التراث ويتجاهل مطلب الاستمرارية والتجديد في التحليل الاجتماعي، لأنه يعتقد أن ذلك سيؤدي في النهاية إلى جمود المعرفة وركودها بدلا من أن يساعد على اضطراد نموها وتطورها. ثم يتناول المؤلف بالمناقشة بعض المداخل القائمة لفهم الصلات بين النظرية والبحث، المطروحة في الكتابات المنهجية والنظرية للبحث الاجتماعي، وذلك من خلال طرح عدد من أبعاد التنظير في البحوث الاجتماعية، التي يمكن على أساسها فهم تنوع أساليب التنظير المستخدمة بالفعل في البحوث الاجتماعية الجارية.

من الملاحظ أن تأكيد لايدر على ضرورة التواصل والاستمرارية بين النظرية الاجتماعية الكلاسيكية والنظرية الاجتماعية الحديثة والمعاصرة يتعارض مع كثير من الكتابات المعاصرة التي تجاري "الموضات" النظرية وترفض التراث و تؤكد على وجوب إحداث قطيعة جذرية بين المشروع الحداثي للنظرية وعملية التنظير. كما يتعارض أيضا مع تلك الوجهات من النظر التي ترى أنه لم يعد هناك أي مبرر للدفاع عن الاتجاه الموضوعي، وأن التحليل الاجتماعي هو عبارة عن وصف لجوانب الحياة الاجتماعية، وليس محاولة لتحليلها. إن تبني مثل هذه الأفكار من شأنه أن يبعث على التشاؤم من إمكانية التراكم المعرفي. وإزاء ذلك يرى لايدر أن التحليل الاجتماعي المعاصر لابد أن يجدد صلته مع علم الاجتماع الكلاسيكي ويحدثها، حتى يمكن المحافظة على بعض العناصر المهمة والأساسية في التحليل الاجتماعي. فإن كتّابا من أمثال ماركس، ودوركايم، وفيبر، وزيمل لم يقصروا جهودهم على البحث الإمبيريقي فقط، ولكنهم اهتموا أيضا بتطوير أطر نظرية، وأطر للمفاهيم استعانوا بها في فهم المجتمع ككل وفهم عمليات التطور الاجتماعي الشاملة. إلا أنه من الملاحظ أن عددا من الكتاب و المحللين الاجتماعيين المعاصرين اعترضوا على مثل هذا المدخل، وذهبوا

إلى أن الاهتمام بأنساق التفسير (أو ما يعرف بالنظريات الكبرى) أمر غير ملائم، وأن الاهتمام بالتفسيرات والرؤى المحلية والذاتية هو الأمر الأكثر ملاءمة. ولما كان يشترك فى تبنى هذا الموقف علماء ما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة، فقد أثر ذلك الموقف أكبر الأثر فى اضعاف شأن النظرية كعنصر أساسى ومستقل نسبيا فى عملية التحليل الاجتماعى. واذا كان لايدر -مؤلف هذا الكتاب- يرى أهمية إحياء اهتمامات علماء الاجتماع الكلاسيكيين، فإن ذلك الاحياء لا يعنى بالضرورة تطوير نظريات كبرى عن المجتمع، كما لا يعنى أن الاهتمامات المحدودة النطاق التى تخدمها غالبية البحوث الاجتماعية اليوم قليلة الشأن و الفائدة أو تفتقر إلى الأهمية.

إن تأثير النظرية العامة على الاعتبارات العملية للبحث هى النقطة التى لا يقدرها علماء النظرية حق قدرها، وهى تتعرض للتجاهل والإنكار من جانب القائمين بإجراء البحوث الميدانية. ولا شك أن كلا من النظرية العامة والبحث الإمبيريقى سوف يفيد من التعاون والحوار المتبادل بينهما. فمن ناحية سوف تصبح النظرية أكثر قوة وصلابة، وتتعزز قدرتها التفسيرية عموما، لأن فروضها ومسلماتها وقضاياها ستصبح أكثر قابلية للقياس الدقيق فى ضوء الشواهد الإمبيريقية. ومن ناحية أخرى، سوف يستفيد البحث الإمبيريقى من الأشكال الدقيقة فى التحليل والتفسير، الأمر الذى سوف يعزز إمكانية التعميم والتطبيق.

دعوة إلى نبذ التطرف فى الاتجاهين:

ويرى المؤلف أنه إذا كان المفكرون النظريون يسخرون من قصر نظر اهتمامات الباحثين الإمبيريقيين الذين يعتقدون أن الحقائق تتحدث عن نفسها، فإن الآراء المعارضة للتنظير تنبثق من آراء الباحثين الإمبيريقيين التقليديين (الذين يهتمون بجمع المادة الميدانية وفقا لقواعد و إجراءات منهجية صارمة) كما تنبثق من جانب أنصار ما بعد البنائية وما بعد الحداثة الذين يصرون على أن النظرية إنما هى بمثابة هروب من الرسالة الحقيقية للتحليل الاجتماعى الذى يتعين عليه أن يفسح مكانا لآراء ومواقف مجموعات معينة، ويصف بأمانة العالم الاجتماعى ذا المعنى، والخبرات الذاتية للفاعلين. إن ذلك النوع

من المواقف من النظرية يقوم – فى رأى لايدر– على وجهة نظر ضيقة جدا للحياة الاجتماعية، الأمر الذى يعكس قصورا خطيرا فى فهم طبيعة كل من العالم الاجتماعى والتحليل الاجتماعى معا. وقد دعا إلى تبنى هذا الموقف فى الغالب المبالغة فى رد الفعل تجاه سيطرة وجهة النظر الوضعية على العلم الاجتماعى وعلى التحليل الاجتماعى على امتداد قرن من الزمان أو نحو ذلك.

وفى ضوء ذلك يذهب لايدر إلى أنه من المهم فهم الحياة الاجتماعية باعتبارها تتكون من عناصر ذاتية وموضوعية معا، لأن الاقتصار على رفض الموضوعية أو محاولة تبنى موقف يقترب من الرفض، يستبق إمكانية فهم الجوانب الكلية للمجتمع والحياة الاجتماعية، وكيفية تداخلها فى الحياة اليومية. وفى محاولة التمييز بين أنواع هذه المداخل، يتبين أن منظور النظرية التكيفية يفترض سلفا أهمية الاهتمام بعنصرى الحياة الاجتماعية بصورة متعادلة، ولا ينظر إليهما كأشياء يمكن تحللها إلى كتل صلبة منفصلة عن بعضها البعض. فالبحث الاجتماعى والنظرية يجب أن يتعاونا فى تفسير كيف أن أشكالا معينة من الفعل (النشاط) والبناء (النظام) تتحد معا فى الواقع بحيث تؤدى إلى إنتاج مخرجات محددة فى أى مجال من مجالات الحياة الاجتماعية.

ويمكن القول بصفة عامة أن المدخل التنظيرى فى البحث الاجتماعى – الذى يطرحه مؤلف هذا الكتاب– يقترن بفكرة أن الهدف من البحث الاجتماعى هو إنتاج معرفة أكثر دقة وكفاءة، وتطوير تفسيرات أكثر قوة وسلامة لبعض الظواهر الاجتماعية، خاصة علاقات التداخل بين الفعل والبناء. ومن هنا يستجيب مدخل النظرية التكيفية لتعقد العالم الاجتماعى، ولكن ليس بالتخلى عن البحث عن الحقيقة فى صورة قدر أكبر من الكفاءة والمصداقية (على نحو ما يدعونا تيار ما بعد الحداثة للتخلى عن البحث عن الحقيقة)، وإنما عن طريق زيادة الجهد المبذول لفهم هذا العالم الاجتماعى، ومن خلال ابتكار مناهج أكثر قوة وإحكاما، ووضع استراتيجيات وأدوات تفسيرية تمكننا من تحقيق ذلك.

التنظير عملية مستمرة:

يعلمنا هذا الكتاب شيئا مفيدا ألا وهو أن التنظير لا يكون حاضرا فى أول البحث فحسب (أى عند اختيار المشكلة، والمنهج، والأدوات)، ولا فى نهاية البحث فقط (أى عند تحليل النتائج واستنطاق دلالالتها)، ولكن التنظير عنصر مستمر فى عملية البحث، لا يقتصر استخدامه على مرحلة دون أخرى من مراحل البحث.

و يؤكد لنا المؤلف أن هناك ثلاثة نماذج لاستخدام النظرية العامة أو للمراجعة النظرية تتوافق جميعها مع مراحل البحث المختلفة، أى قبله، وأثناءه، وبعده. **النموذج الأول** من المراجعة النظرية يأتى فى مرحلة ما قبل البحث عندما يتبنى الباحث نظرية عامة بناء على استعراض التراث، وتعد بعض المدخلات النظرية العامة وسيلة مفيدة لتنظيم بعض البيانات حول القضايا المستمدة من بحوث بعينها. كما أن اطلاع الباحث على النظريات العامة قد يدفعه إلى الاهتمام بالتطبيق الإمبيريقى لبعض جوانب النظرية.

وضرب مثلا على ذلك ببحث يجريه صاحبه حول موضوع الضبط، ففى هذه الحالة تكون هناك ثلاثة مصادر ممكنة للنظريات العامة (وهناك الكثير من هذه المصادر) يمكن أن تكون ذات صلة بالموضوع وهى:

* **مقولة فيبر عن السلطة والثروة:** الأنماط الكاريزمية، والرشيدة، والقانونية، والتقليدية للسلطة، صور الشرعية، التمييز بين السلطة والقوة، روتينية الكاريزما، الترشيد، البيروقراطية، وتفويض السلطة.

* **نظرية جيدنز عن الصياغة البنائية:** جدلية الضبط، ثنائيات القوة، القوة كعلاقة، المصادر الرسمية والخاصة، الفعل والقوة، أهمية أسباب ودوافع الفاعلين.

* **مقولة فوكو عن القوة:** طبيعة الخطاب، والمعرفة، والقوة، والعلاقات المتبادلة بينها، القوة الحيوية، القوة المنظمة، نقد القوة المطلقة، القوة كسلطة أو كشئ مملوك للأفراد و الجماعات، القوة باعتبارها ذات سمة منتجة لا قوة حظر وتحريم.

ويرى لايدر أن الباحث قد يتبنى مقولة جيدنز عن "جدلية الضبط" كنقطة انطلاق مفيدة لفهم جوانب معينة من البيانات فى دراسته، دراسة توازن القوة بين جماعات معينة أو أفراد بعينهم خلال ما يعتريهم من تغيرات عبر الزمن وفى سياقات معينة. وقد يرغب الباحث فى الاستفادة من القضايا العامة لنظرية الصياغة البنائية، التى تشكل السياق النظرى الأرحب لجدلية الضبط. وربما يقتنع باحث آخر برؤية فوكو، أو وجهة نظر فيبر عن القوة، ومن ثم يعتمد جزئيا - أو بصورة أكثر شمولا - على صياغاتهم النظرية كأداة لتنظيم البيانات فى المراحل الأولى من البحث.

ويتضمن **النموذج الثانى** من المراجعة النظرية (الثلاثية) قرارا بتبنى جوانب مختلفة من النظرية العامة خلال تنفيذ البحث ومع اضطراد العمل فيه. ففى مثال دراسة الضبط قد يتطلب موضوع البحث معلومات نظرية إضافية لمساعدة عملية المراجعة النظرية، ومصادر جديدة من الابداع فى تفسير البيانات (كتلك المستمدة من المقابلات، والوثائق، والملاحظات). فعند دراسة العلاقات الشخصية بين الشركاء -على سبيل المثال- قد يقتنع الباحث بأهمية الضبط أو بأهمية جانب معين من جوانب الضبط، كالتمييز بين الضبط المباشر و الضبط غير المباشر، ولكن الباحث قد يحتار فيما يختص بتطوير أو تدقيق التحليل لتفسير النتائج تفسيرا كاملا. عند ذلك يجب على الباحث أن يستدعى فكرة جيدنز عن "جدلية الضبط" كى يستمد منها قوة الدفع. فهذه الفكرة تؤكد على وجود موازنات متغيرة باستمرار للقوة فى العلاقات الاجتماعية. وقد يقود ذلك الباحث إلى التركيز على أنواع الموارد المتاحة للأفراد، والتى يستعينون بها فى ممارسة علاقاتهم مع الآخرين. ومن شأن ذلك أن يسمح بدوره للباحث أن يبدأ فى تطوير أفكار عن كيفية تحكم الناس فى رفاقهم بوسائل مباشرة وغير مباشرة، وكيف أن ذلك يغذى عملية توازن مستمرة للقوة بينهم. ويؤدى ذلك -مجددا- إلى فتح الباب أمام المزيد من امكانيات توليد المفاهيم، كتطوير تنميط لاستراتيجيات العلاقات بين الأشخاص التى تستخدم فى استعادة التوازن فى مثل هذه العلاقات أو الحفاظ عليه.

أما **النموذج الثالث** من المراجعة النظرية فيركز على الاهتمام بتبني النظرية العامة، بعد أن تكتمل عملية البحث، فقد يتضح بعد جمع البيانات أن هناك بعض الأفكار أو المفاهيم النظرية التي يمكن أن تلقى ضوءا على البيانات، أو يحدث عكس ذلك عندما تلقى البيانات ضوءا على مبادئ نظرية معينة. ويضرب لايدر مثلا بدراسة بلور وماكينتوش (١٩٩٠) عن الزيارات المنزلية الصحية وجمعيات العلاج في انجلترا، والتي ركزت على علاقات المريض بالفريق الطبي، إذ كانت الأفكار الرئيسية لملاحظاتهما ومقابلاتهما تتركز حول المشكلات التي يواجهها المتخصصون في مجال الصحة، والعاملون في الجمعية في ضبط سلوك المرضى، والطرق التي يتعامل بها المرضى في ظل هذا الضبط، من خلال تبني أشكال متعددة من المقاومة. وبعد أن أتم الباحثون جمع بيانات بحثهما أدركا أن دراسة فوكو (الصادرة عام ١٩٧٧) عن القوة، والإشراف، والمقاومة تتصل بالبيانات التي تجمعت لديهما، وبالتالي استفادا عند تحليلهما النهائي ببعض أفكار ومفهومات فوكو التي ساعدت على تنظيم البيانات.

فهذه الدراسة لبلور وماكينتوش تمثل نموذجا لتعزيز عملية تفسير البيانات باللجوء -في مرحلة النهاية-إلى بعض جوانب النظرية العامة. فالباحثان شيدا نموذجا تنميطيا في المراحل الأولى من البحث، كما حرصا على الارتقاء بمستوى التحليل و زيادة قوته التفسيرية، وصقله من خلال ربط هذا التنميط بنظرية أخرى هي هنا أفكار فوكو عن القوة والإشراف والمقاومة. وهنا يسجل المؤلف -بحق- أن هذا العمل قد أضاف إلى تحليل فوكو مادة إمبيريقية غير معتادة يمكن من خلالها الحكم على القدرة التفسيرية لمفاهيم وأفكار فوكو. كما أن هذا البحث عزز المدى التفسيري والقوة التفسيرية لنموذج مقاومة العميل بطريقة مستقلة -إلى حد ما- عن مجمل التحليل الاجتماعي العام عند فوكو.

تعريف النظرية التكيفية:

أعتقد أننا أفضنا حتى الآن فى الحديث عن احدى القضيتين الرئيسيتين اللتين يدور حولهما هذا الكتاب القيم، وهى قضية العلاقة بين النظرية والبحث، وكذلك بين التنظير والبحث.

ولعلى أقول -دون مبالغة- أن هذه القضية الأولى التى استحوذت على الجزء التمهيدى من الكتاب إنما تمثل تقديما للقضية الأخرى، وهى تطوير مدخل بديل، وقد نقول جديدا، هو مدخل النظرية التكيفية. ويقول المؤلف عنها إنها تقع بين مدخل "اختبار النظرية" (أو مدخل استخلاص الفروض) من ناحية، ومدخل النظرية الموثقة (أو تشييد النظرية) من ناحية أخرى. وقد أبرز على امتداد الكتاب اختلاف النظرية التكيفية عن بعض المداخل الأخرى، وخاصة مابعد الحداثة، والتفاعلية الرمزية بأنواعها، والفينومينولوجيا، التى تشترك فى اتخاذ موقف مضاد للتنظير.

وقد بلور المؤلف الدلالات العملية للنظرية التكيفية بالاشارة إلى سمتها كنظرية تتبنى توجها تركيبا، يستعير الكثير من الاتجاهات الاخرى، فى نفس الوقت الذى يطرح فيه بديلا متميزا عنها. وينبه إلى أنها تعد نظرية متوسطة المدى، تحرص على أن تحافظ على علاقة مفتوحة بالنظريات الكبرى، وبأنماط البحث الشاملة فى نفس الوقت. وتضطلع النظرية التكيفية بمهمة تشكيل البيانات الإمبيريقية النابعة من البحث، كما تتشكل هى بها فى الآن نفسه، مما يسمح بالتأثير المزدوج للنظريات القائمة (أو النماذج النظرية) وكذلك النظريات التى يكشف عنها البحث. ومن ثم يعد التنظير التكيفى سمة مستمرة فى عملية البحث.

و استوفى المؤلف تعريفه للنظرية بشرح سياقها الفلسفى والمنهجى والنظرى. فأكد أن النظرية التكيفية تستخدم كلا من الأساليب الاستقرائية والاستدلالية للتطوير النظرى والتحقق النظرى، وأنها تركز على موقف معرفى لاهو وضعى ولا هو تأويلى. بل إنها قادرة على أن تفيد كلا من النزعتين الموضوعية والذاتية فيما يتعلق بافتراضاتها الأونطولوجية. فهى تفترض أن العالم الاجتماعى عالم معقد، ومتعدد الأوجه، ومتلاحم بصورة

كثيفة. وتركز النظرية على الارتباطات المتنوعة من الفعل الانسانى والأنشطة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى (الأبنية والانساق).

وهكذا نرى بجلاء أن النظرية التكيفية هى – بحسب تسميتها– توفيقية، مرنة، وسطية، ومع ذلك لا يفصح الاسم وحده عن مدلوله الفنى الدقيق مباشرة. ومن هنا حرص لا يدر على أن يحدد بنفسه المقصود بالتكيف فى النظرية التكيفية. وأعطانا معنيين أساسيين، يشير الأول إلى النظرية التى يكون محور اهتمامها الحساسية الفائقة للظواهر الإمبيريقية والحرص على تسجيل المعلومات اللازمة عنها، وهى معلومات تتمثل فى: بيانات الملاحظات والمقابلات...الخ. كما يشير هذا المعنى أيضا إلى أن النظرية التكيفية قابلة للتكيف أو التعديل للتلاؤم مع تحليل وتفسير البيانات.

أما المعنى الثانى للتكيف فيوحى بأن بعض العناصر ذات الصلة بالنظرية (كالنماذج النظرية) توجد أولا، كما توجد أيضا بالترادف مع عمليات جمع وتحليل بيانات البحث. وتكون تلك العناصر النظرية هى موضوع الاستجابات التكيفية لبيانات جديدة تفسرها. فوجود دعامة نظرية قوية وراسخة نسبيا، لا ينفى قدرتها على التكيف بشكل تأملى –لا بشكل آلى– مع البيانات الإمبيريقية. أى أنها قابلة للتكيف مع ما يستجد من معلومات وتفسيرات من خلال إعادة تشكيل نفسها.

فالنظرية التكيفية عند لايدر تسعى إلى عقد صلة بين رؤيتين، الرؤية الأولى تفيد أن هناك نظاما فى العالم نحاول نحن – من خلال البحث– التعرف عليه وفهمه. والثانية أننا نفرض فى نفس الوقت أنماطا متعددة من النظام على هذا العالم الذى ندرسه، فى سبيل ما نقوم به من تحليل وتفسير له.

وينبهنا المؤلف إلى أن هذا الفهم للنظرية التكيفية يطرح علينا مشكلتين يتعين مواجهتهما، أو على الأقل أخذهما فى الحسبان. المشكلة الأولى: يتعين أن تتوفر لدينا الحساسية تجاه احتمال أن تتجاوز التصورات التى نفرضها على الواقع الذى ندرسه (لكى نفهمه) قد تتجاوز بشكل خطير أو تتعدى على "النظام الجوهرى" الماثل فى الواقع الاجتماعى الفعلى (من هذا القبيل مشكلة الإفراط فى العقلانية). المشكلة الثانية: الاعتقاد –خطأ– أن الواقع الاجتماعى

يطرح تفسيرا ذاتيا عن نفسه، بمعنى أن بناءه يتيح لنا أن نعرفه بشكل مستقل عن المعانى الاجتماعية التى تتنقل من خلال اللغة، والتى ننسبها إلى ذلك البناء.

و تولى النظرية التكيفية اهتماما خاصا بتوليد نماذج نظرية من الواقع الاجتماعى الذى يتناوله موضوع البحث. ويعنى ذلك أن النظرية التكيفية تحاول أن تتبع صور الاقتران بين بعض أشكال النشاط والعلاقات الاجتماعية من ناحية، وأنماط التنظيم التى تحتويها من ناحية أخرى. لذلك تسعى النظرية التكيفية إلى ضمان أن يظهر عند مرحلة ما من مراحل البحث نموذج نظرى عن تصور التداخل بين الفعل والنسق، لديه القدرة على أن يقدم تفسيرا لما يحدث، وأسباب حدوثه. وعندما يبدأ هذا النموذج فى الظهور، فمن المقدر أن يلعب دورا مهما فى البحث الجارى، والتفسيرات الكلية للبيانات التى تم التوصل إليها من خلال البحث. وهكذا يبدأ النموذج فى تغذية البحث، بمعنى الاسهام فى تنظيم البحث على نحو معين، فى نفس الوقت الذى يكون فيه النموذج نفسه معرضا على الدوام لإمكانية إعادة الصياغة على ضوء تنظيمات الواقع الاجتماعى التى تكشف عن نفسها من خلال بيانات البحث المتاحة.

و يؤكد لايدر على حرص النظرية التكيفية على أن تلعب النظريات السابقة دورا حيويا فى البحث الاجتماعى الذى يعمل على توليد النظرية. وعلى الرغم من أن البيانات الجديدة وتحليلاتها تلعب دورا مهما فى صقل النماذج النظرية التى يتعامل معها الباحث، إلا أنها لا تقدم تلك النماذج بشكل كامل متكامل. كما أن النماذج لا تستجيب إلى ما لانهاية لمتطلبات البيانات أو المعلومات الجديدة المتراكمة، وإنما تستجيب بشكل انتقائى وتأملى (انعكاسى)، ومن ثم تتوافق مع العالم الإمبيريقى، أكثر من كونها نتيجة لاستجابة آلية لهذا العالم الإمبيريقى.

ولما كان المدخل التكيفى يتعامل مع كل من الجوانب السلوكية والنسقية معا، فإننا نجده يشجع الحوار بين النظرية المسبقة (بما فى ذلك النماذج النظرية) وعناصر المفاهيم الموجودة فى البيانات، و التى تنشأ كاستجابة تكيفية لجمع البيانات وتحليلها. وعن هذا الطريق تمكننا هذه النظرية من

تحديد أهمية المفاهيم الجديدة بشكل أدق، بصرف النظر عما إذا كانت تلك المفاهيم نابعة من تجميع البيانات، أو من التطوير النظرى.

والخلاصه أن النظرية التكيفية تتميز بطبيعة متماسكة ولكنها متنامية باستمرار، كما أنها تعيد تشكيل ذاتها نتيجة للتأثير المتبادل والحوار بين النظرية المتولدة حديثا (التى ولدها الباحث من بيانات بحثه)، والنظرية المسبقة أى القائمة فعلا (مثل مفاهيم النماذج و الأطر العامة ونحو ذلك). فهى بذلك تقف على النقيض من المداخل الأخرى التى تنظر إلى التنظير كما لوكان عملية منفصلة، وتطبيقا أكثر استاتيكية للأسس والاجراءات التحليلية، وهى ترى التنظير كيانا عضويا دائم التطور يشكل جزءا حقيقيا ومستمرا من عمليات البحث والتحليل.

وأخيرا نقول مع المؤلف لكل من يطالع هذا الكتاب الطريف المهم إنه ليس المقصود من طرح مدخل النظرية التكيفية أن يحل محل المداخل القائمة المستقرة أو التقليدية، إذ لا توجد أى مشكلة فى استخدام ذلك المدخل – المقترح– مقترنا بالمداخل التقليدية المعروفة، من أجل خلق حوار حى فعال بين الأفكار المتعلقة بتطوير النظرية. كذلك يمكن استخدام مدخل النظرية التكيفية كبديل راديكالى، أى كمجموعة من القواعد والاستراتيجيات الجديدة للمنهج السوسيولوجى التى تحاول أن تشق لنفسها طريقا مستقلا، وقد أفلحت حتى الآن أن تحرز قدرا ليس يسيرا من النجاح، الذى نأمل له أن يضطرد ويستمر.

* * *

وبعد

فقد سعدت بالعمل مع الإبن والزميل الدكتور عدلى السمرى فى إنجاز هذه الترجمة، و إلى حماسه واجتهاده ودأبه الذى لا يعرف الكلل، يرجع الفضل الأول فى خروج هذا الكتاب النظرى الرفيع المستوى على هذه الدرجة من الدقة والوضوح. ولقد استفدنا فى إعداد هذه الترجمة بما حققناه من تقدم مشترك فى ترجمة أعمال أخرى، وحرصنا على تزويد الترجمة بقائمة

بالمصطلحات السوسيولوجية المهمة التى وردت فى الكتاب، وإذا جانب بعضها الصواب، أو صادف شيئا من عدم رضا البعض عن الترجمة فمسئولية ذلك تقع على المراجع وحده، أما كل ما قد يجده القارئ من قيمة لهذه الترجمة فهو فضل خالص للزميل المجتهد عدلى السمرى، الذى يعمل ما وسعه الجهد لخدمة العلم الاجتماعى العربى بكل إخلاص وهمة.

القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٩ *محمد الجوهرى*

المراجع

١-أحمد زايد، الهرمنيوطيقا وأشكاليات التأويل والفهم فى العلوم الاجتماعية ، مقال فى : حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٨٥.

٢-أحمد مجدى حجازى، النظرية الاجتماعية فى مرحلة مابعد الحداثة، ورقة غير منشورة، القاهرة يناير ١٩٩٧ .

٣-جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع باشراف محمد الجوهرى، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، تحت الطبع (يصدر عام ٢٠٠٠).

٤-شارلوت سيمون سميث ، موسوعة علم الانسان، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع باشراف محمد الجوهرى، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، ١٩٩٩.

٥-نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عوده وزملاؤه، طبعات متعددة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥.

٦- محمد الجوهرى ، دراسة المجتمع بين الإمبيريقية والتنظير ، فى محمد الجوهرى وزميله، مناهج البحث العلمى، الفصل الثانى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٩ - ٥٠.

تصـــــدير

تنحصر أهدافي من وضع هذا الكتاب في هدفين اثنين، أولهما طـرح مقدمة للمداخل التـى تتناول العلاقـة بيـن النظريـة والبحـث، وثانيهمـا تطويـر مدخل بديل يركز على توليد النظرية الاجتماعية في ضوء النتائج التـى يسفر عنها البحث الإمبيريقى، هذا البديل الذى أسميه ***النظرية التكيفية*** لأنها تمزج ما بين استخدام نظرية موجودة سلفا تنظم بيانات البحث وتنمطهـا، فـى نفس الوقت الذى تعمل فيه على التكيف مع النظام والنمط الذى تحويه هذه البيانـات الجديدة. وعلى الرغم من وصفي لهذه النظرية التكيفية علـى أنهـا تمثـل بديـلا جديـدا، إلا أنهـا -كذلـك- تشترك فـى الجوانـب الأساسية للـتراث القـائم فـى النظرية الاجتماعيـة ومنـاهج البحـث وتبنـى عليهـا. ومـن هنـا يمكـن أن تعـد النظرية التكيفية مكملة للمداخـل الأخـرى، وبالتـالى يمكـن توظيفهـا جنبـا إلـى جنب تلك المداخل. وعلى الرغم من أن النظريـة التكيفيـة تستمد أساسـها مـن البحث، إلا أنها ترتبط بنظريتى عن **المجالات الاجتماعية**، التى عرضت لها بصورة مختصرة فى كتاب "**النظرية الاجتماعية الحديثة**" الصادر عام ١٩٩٧ وتتسق معهـا. كمـا أن النظريـة التكيفيـة ترتبـط بدراستـى "**عن استراتيجيات البحث**" المنشورة عـام ١٩٩٣، و "**فلسفة المنهج**" المنشـورة عـام ١٩٩٠، وتعد ثمرة من ثمارها على نحو ما.

يدين ظهور هذا الكتاب بـالفضل لجهد العديد مـن الاشـخاص، ففـى المراحل الأولـى مـن اعداده قدم بـول سكورد دعمـا كبيرا وأساسيا لبعض الأفكار الأولية. وفي مرحلة متقدمـة شـجعنى شريز و روبـرت روجيك مـن مؤسسة سـيدج Sage للنشـر، والعديـد مـن المراجعين علـى الاسـتمرار فـى انجاز الكتاب. وعندما راجعت أليسون درويت مسودة الكتاب بأكملهـا اتسـمت مراجعتها بالدقة الفائقة، وطرحت عددا من الملاحظات والاقتراحات البارعـة وعظيمة الفائدة. وقد حاولت الإفادة من أكثرها بقدر الإمكـان. كمـا قـرأ بـوب كـارتر المسـودة كلهـا وطـرح مقترحـات مهمـة بشـأن بعـض التعديـلات والاضافات. كمـا أجد لزامـا علـى أن أتوجـه بالشـكر لأليسـون و بـوب علـى حماسهما الذى انتقل إلى من خلال احتفائهما بالمشـروع، وهـو الحمـاس الـذى أثر دون شك فى حفز همتى لاستكمال الكتاب. ومن نافلـة القـول أن أشـير أن

أيّا من الذين ذكرتهم ليس مسئولا بأى شكل من الأشكال عن أى قصور في هذا الكتاب.

وقد تمت المراجعات النهائية لمخطوط هذا الكتاب خلال زيارتي - كزميل زائر - لمركز البحوث الإنسانية في جامعة استراليا الوطنية في كانبرا، في شهري يوليو وأغسطس من عام ١٩٩٧. وأود أن أشكر المركز بمن فيه من زملاء، ومديره جرايم كلارك لما لقيته من عون وتسهيلات كانت عظيمة الأثر .ففي خلال تواجدى في جامعة أستراليا الوطنية استمتعت حقيقة بصحبة أليس بيللارد، جاك بارباليت، مارجوت ليون، دوج بوربورا، كما استمتعت بزيارتي لمركز أشورت للنظرية الاجتماعية في جامعة ملبورن بدعوة من مديره جون رينديلل.كما أتوجه بالشكر أيضا لكيت سبراتلي لما قدمته من مساعدة وعون.

ديريك لايدر

ديسمبر ١٩٩٧

الفصل الأول
الصلات بين النظرية والبحث

يتوجه هذا الكتاب إلى الباحثين الاجتماعيين الذين يرغبون في الاعتماد في بحوثهم على أكثر من نظرية (سواء من خلال استخدام النظرية كموجه للبحث، أو من خلال محاولة التوصل إلى صياغة نظرية بناء على البيانات التي يحصلون عليها من بحوثهم، كما يتوجه الكتاب إلى علماء النظرية الاجتماعية الحريصين على أن تكون أفكارهم أكثر رسوخا من خلال تأصيلها بدقة في ضوء البيانات والشواهد البحثية الإمبيريقية. ولبلوغ ذلك،سوف أستعرض أكثر الصلات بين النظرية الاجتماعية والبحث الاجتماعي شيوعا، من خلال وجهة نظر تستهدف طرح مدخل جديد (هو النظرية التكيفية) التي تحاول الوفاء باحتياجات كل من علماء النظرية وممارسي البحث الميداني. وتعد النظرية التكيفية محاولة للمزج بين استخدام نظرية موجودة سلفا، وبين نظرية تتولد من تحليل البيانات في صياغة البحث الإمبيريقي وممارسته الفعلية. أعتقد أن مدخلا من هذه النوعية سوف يضيق الفجوة الموجودة بين المتخصصين في النظرية الاجتماعية من جانب، وبين المتخصصين في جمع البيانات وفي البحث الإمبيريقي في جانب آخر.

وبالنظر إلى هذين الهدفين العامين، فإنني أسعى إلى مخاطبة نوعين من جمهور القراء من خلال هذا الكتاب.فنلاحظ أولا داخل ميدان علم الاجتماع أن الهوة –التي سلفت الإشارة إليها– بين النظرية والبحث تبرز بشكل واضح كل الوضوح، وأعتقد أنها تمثل عقبة أمام تطوير علم الاجتماع كنظام علمي، وأمام إمكانية تطوير التراث التراكمي للمعرفة النظرية. ولهذا فإن هدفي الأكبر هو محاولة طرح بعض الطرق التي يمكن من خلالها عبور هذه الهوة، وأن تصبح الصلات بين النظرية والبحث أكثر قوة ومتانة. ولأني سوف أتناول المزيد من هذه الأمور في مواضع لاحقة من هذا الفصل، فلن أستفيض في الحديث عنها هنا.

ومن المهم على أية حال أن نذكر أن هذا الكتاب يحاول –بصرف النظر عن ايضاح المسار عبر متاهة الصلات بين النظرية والبحث – طرح مدخل أصيل للتنظير فى البحث الاجتماعى. وكما أوضحت فإن ما أطلقت عليه "النظرية التكيفية" تدخل فى مواجهة مع بعض الآراء السوسيولوجية الراسخة فى ميدان منهج البحث، وعن استخدامات النظرية الاجتماعية وطبيعتها. وفى ضوء ذلك فإن ما نطرحه لايمكن ان نطلق عليه سوى مجموعة جديدة من قواعد المنهج فى علم الاجتماع، دون أن نصر على وصف الممارسات السابقة بأنه قد عفا عليها الزمن، أو أضحت غير ذات قيمة.وهكذا تحرص النظرية التكيفية على تبنى بعض عناصر القوة فى المداخل الموجودة وتوسيع نطاقها، وفى نفس الوقت تطرح مدخلا جديدا ومجموعة من الاستراتيجيات البديلة متجاوزة فى ذلك نطاق المداخل التقليدية القائمة.

وعلى كل حال، فإنى أوجه ملاحظاتى أيضا إلى دائرة أوسع من الباحثين الاجتماعيين الذين ينتمون إلى تخصصات علمية مختلفة، وليسوا على دراية بنوع النظرية العامة التى يتضمنها هذا الكتاب، وبالتالى غير مدركين للهوة بين النظرية والبحث التى حاولت أن أعرض ملامحها.ومع ذلك فإننى أعتقد أن هذا الجمهور سيزداد وعيا بوجود أنواع أخرى من المشكلات التى تحيط بالعلاقة بين النظرية والبحث الاجتماعى. واعتقد على وجه الخصوص أن الكثير من الباحثين الاجتماعيين لطالما عانوا من عدم وجود مرشد يوجههم نحو كيفية التعامل مع النظرية، وكيفية استخدامها وتطويرها فى ضوء البيانات التى يتوصلون إليها من خلال بحوثهم. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن كتب مناهج البحث والكتب الأخرى التى تصف عملية إجراء البحث الاجتماعى تتفق عادة فى أنها إما لا توجه اهتماما يذكر لقضية النظرية والتنظير بصورة مباشرة، أو أنها تنظر إلى النظرية والتنظير كقضية مسلم بها. وحتى إذا توافر الحد الأدنى من هذا التوجيه فى تلك الكتابات، فكثيرا ما تستخدم عددا محدودا للغاية من الأمثلة والمداخل الخاصة بمسألة استخدام النظرية أو توليدها من خلال البحث الاجتماعى. ومن هذه الناحية، يهدف هذا الكتاب إلى توسيع نطاق الإمكانيات المتاحة للمشتغلين بالبحث الاجتماعى،

سواء كانت حصيلتهم من الدراية بالأمور النظرية ضئيلة، أو كانوا يسعون إلى تلمس مداخل بديلة.

وسوف تجرى دراستى للموضوع على النحو التالى. بعد هذه التعليقات التمهيدية، سوف انتقل إلى بلورة خلفية أو بعض القضايا الأساسية المرتبطة بالموضوع، والتى تعد بمثابة قضايا تنظيمية لهذا الكتاب. ويتضمن ذلك بعض القضايا التى تعد بمثابة معالم رئيسية للمناخ العام الذى تتفاعل فى سياق قضايا الكتاب الأساسية. وهكذا سوف أحاول تأطير المناقشة فى ضوء الأفكار الحديثة عن أهمية النظرية والتنظير، وكذلك فى ضوء اتجاهات التحليل الاجتماعى بصفة عامة. وسوف أعمل على تطوير أفكار حول موضوعات عديدة، بما فيها الجدل بشأن أهمية النظرية الاجتماعية التقليدية ودلالتها، ودورها فى توفير معرفة ملائمة و صادقة وتراكمية عن الواقع الاجتماعى.

وترتبط هذه التساؤلات بدورها بالمناقشات التى تتناول طبيعة العلم الاجتماعى، وادعاءاته بالموضوعية والحقيقة، ودور عملية التفسير .كذلك سوف أتطرق إلى مسألة محاولات "ما بعد الحداثة" تشويه النظرية والإقلال من قيمتها، وكذلك ندرة محاولات تضيق الهوة المتنامية بين النظرية العامة والبحث الاجتماعى التى أشرت إليها من قبل.

وسوف أبسط وجهات نظرى حول هذه الموضوعات كلما اضطردت المناقشة، ولكننى أحب أن أشير أنه فيما يتعلق بالمحاولات الحديثة لعلماء ما بعد الحداثة لانكار أهمية دور النظرية فى التحليل الاجتماعى أو التقليل من شأنها بصفة عامة، فإننى أعارض بوضوح أى مدخل ينتزع نفسه –ببساطة– من التراث ويتجاهل الاستمرارية فى التحليل الاجتماعى. وسبب ذلك أننى أعتقد أن مثل هذا الوضع سوف يؤدى فى النهاية إلى جمود المعرفة وركودها بدلا من أن يساعد على اضطراد نموها وتطورها.ويتصل بهذا الرأى، أننى أذهب –أيضا وبقوة– إلى أنه من الحماقة ومن الفجاجة التخلى – كلية – عن التماس الموضوعية والبحث عن "الحقيقة" فى العلم الاجتماعى والتحليل الاجتماعى، بالرغم من أن ما نعده حقيقة ربما يكون هو نفسه قد أعيد ترتيبه أو تشكيله بشكل كبير فى ثنايا عملية إعادة النظر فيه.ويتضمن ذلك فكرة أن

التحليل الاجتماعى (أو العلم الذى يتم فهمه بمعنى معدل) يجب الدفاع عنه باعتباره نمطا من **التفسير**، خاصة فى مواجهة المحاولات الحديثة لتفكيك العلم واحالته إلى شئ أقرب إلى التحقيق الصحفى أو وصف القصص المحلية، أى أصوات الناس محل الدراسة.

وبعد تناول بعض هذه المناقشات -يجب أن أشير هنا إلى أن المناقشة ستكون موجزة، وقاصرة على الموضوع الأساسى محل الاهتمام وهو الصلات بين النظرية والبحث- بعد ذلك سوف أنتقل إلى الاهتمام ببعض المداخل القائمة لفهم تلك الصلات والتى نجدها مطروحة فى الكتابات المنهجية والنظرية للبحث الاجتماعى. وسوف أتناول ذلك من خلال طرح عدد من أبعاد التنظير فى البحوث الاجتماعية وهى الأبعاد التى يمكن على أساسها أن نفهم تنوع أساليب التنظير المستخدمة فى مشروعات بحثية اجتماعية قائمة بالفعل، ويمثل ذلك الجهد خلفية ضرورية لفهم محاولتى- التى ستتوالى خلال الفصول التالية- لتطوير أفكار ومداخل جديدة لفهم الصلة بين النظرية والبحث.وهكذا فان مناقشة الأبعاد والانواع القائمة للتنظير فى البحث تزود الفصول الأخيرة بالمؤشرات التى تستهدى بها فى الحكم على أشكال الاستمرار أو الانحراف عن المداخل القائمة بالفعل.

ويمثل الفصل الثانى جسرا إلى الفصول التالية من الكتاب التى تحاول رسم الملامح المميزة لوجهات نظرى البديلة بشأن نوع الصلات بين النظرية والبحث التى سوف ألتزم بها، والتى أريد أن أراها تلعب دورا فعالا فى عملية البحث. وفى ضوء ذلك يركز الفصل الثانى على عناصر أو مراحل عملية البحث بصورتها الشائعة فى تراث مناهج البحث. وبدلا من النظر إلى عناصر ومراحل عملية البحث بوصفها سلسلة ذات مراحل محددة ثابتة نسبيا، فإننى أقترح فى ضوء وجهة نظر التشجيع على توليد النظرية وتنمية الخيال النظرى أنه من الأفيد رؤية عناصر البحث المختلفة كوحدات تجمعها ببعضها البعض علاقات مرنة غير جامدة. كما أننى أرى علاوة على ذلك- وعلى عكس العديد من الكتب التقليدية- أنه يتعين فهم التنظير كعملية مستمرة تصاحب البحث فى كل مراحله، وأنه ليس عنصرا مستقلا - فى عملية البحث- لا يرتبط بها إلا فى بداية أو فى نهاية جمع البيانات. وعلى هذا

الأساس أؤكد على امتداد الكتاب بضرورة أن يحتل التنظير مكانة مهمة فى عملية البحث تفوق المكانة التى يحتلها اليوم عادة.

أما الفصل الثالث فيركز على الديناميات الفعلية فى بناء النظرية من وجهة نظر النظرية التكيفية، وبالرغم من أننى ارجئ المناقشة الدقيقة المفصلة للسمات والخصائص الشكلية والعملية للنظرية التكيفية - باعتبارها بديلا ممتازا ومتكاملا للأوضاع التقليدية - حتى الفصل السادس من هذا الكتاب، بالرغم من ذلك يتناول الفصل الثالث عملية توليد النظرية من وجهة نظر تحليل بيانات البحث. وبهذا الفهم نجد أن هذا الفصل يدافع عن النظرية الناشئة أو **الموثقة** ، ذلك أنى أعتقد أن مدخلا من هذا النوع سوف يقود بسهولة إلى الاكتشاف النظرى، وبالتالى يساعد ذلك على حل مشكلة الجمود النظرى الناتجة عن التطبيق الروتينى للنظريات أو الاتجاهات النظرية القائمة. ومع ذلك فمن الأمور البالغة الأهمية أن ندرك أن هذا النمط من النظرية الناشئة انما هو جزء مكمل للمدخل التكيفى الأوسع، ومن خلال ذلك يمكن أن يتحقق تآلف مع الأفكار التقليدية للنظريات الموثقة.

والرأى عندى أن النظرية الموثقة -بحكم طبيعتها- قاصرة بسبب استبعادها القطعى (الدوجماطيقى) للأنماط الأخرى من النظريات والاستراتيجيات البديلة المصممة لتوليد النظرية من خلال البيانات الإمبيريقية. ومع ذلك، فإن الفصل الثالث ليس مجرد مناقشة أو حوار شكلى للقضايا المنهجية، ولكنه يهتم فى معظمه بتناول الأساليب العملية التى ستساعد الباحث على تحويل تحليل البيانات إلى شكل قادر على استثارة الخيال نحو التنظير وبالتالى فإننى أناقش وأطرح أمثلة تتعلق بترميز البيانات، وكتابة التقارير النظرية الموجزة.وأخيرا فإننى أتناول قضية تطوير النظرية فى سياق استراتيجيات بحثية متعددة تتضمن جمع وتحليل البيانات الكمية والكيفية، والتحليل التاريخى، واختيار العينة، واجراء المقابلة، والترميز، وكتابة التقارير، واستخراج الأنماط.

ويركز الفصل الرابع على مشكلة الصلة بين المفهوم والمؤشر فى البحث الاجتماعى، ويتم ذلك على نحو يربط المسائل العملية فى توليد النظرية -كما

تم تحديدها فى الفصلين الثالث والخامس- بالمسائل الأكثر شكلية الخاصة بمكانة المفهومات و مصداقيتها. ويلاحظ على أى حال أن ذلك ليس مجرد ممارسة شكلية، لأن مشكلة الصلة بين المفهوم والمؤشر تحدد لنا الرابطة القوية بين المفهومات النظرية وبين الأشياء التى تشير إليها إمبيريقيا. ومن أجل تحقيق هذه الغاية فإننى أحدد وأصف أنماطا مختلفة من المفاهيم (السلوكية، والنظامية، والتأملية، والنظرية) فى ضوء ارتباطها بكل من البيانات والجوانب العامة للمجتمع. وكثيرا جدا ما تناولت كتب المناهج مشكلة الصلة بين المفهوم والمؤشر، ولكننى أجمل أهميتها هنا ليس فقط بالنسبة للقضايا التى ترتبط بلب الموضوع فى ممارسة البحث، ولكن بالنسبة للأمور الأساسية التى تتعلق بطبيعة الواقع الاجتماعى، وتأثير المشكلات النظرية العامة على البحث الامبيريقى.

ويتبنى الفصل الخامس الوجه المقابل المطروح فى الفصل الثالث، ويركز على بناء النظرية بتطبيق المواد النظرية القائمة على عملية البحث كوسيلة لحفز التوصل إلى نظريات جديدة. وأحد الملامح التى تميز المدخل الذى أتبناه عن النظرية الموثقة أنه من المستحيل أن يشرع الباحث فى بحثه وهو محايد نظريا، ومن ثم يكون من الأفضل أن نعترف ونحاول السيطرة على مدخلات البحث من نظريات ومناهج سابقة نود الاستعانة بها، وإلا فإنها سوف تؤثر على مسار البحث. وهكذا يعالج الفصل الخامس هذه المسألة، ويقترح استراتيجيات تسهل الاستفادة من النظريات السابقة وتطبيقها فى إطار البحث الجارى. وفى هذا السياق أرى أن استخدام المفهومات العامة والموجهة يمكن أن يساعد فى الصياغة المستمرة لمشكلات البحث، وفى تفسير البيانات وتحليلها على المدى الطويل. وقد طرحت -أيضا- أمثلة توضح كيف يمكن تدقيق النظرية خلال البحث بالاعتماد على كل من النظريات القائمة بالفعل، وكذلك على النظريات والمفهومات التى تتولد خلال عمليات جمع البيانات وتحليلها.

أما الفصل السادس فيجمع كل خيوط المناقشات السابقة معا، من خلال توضيح ما أقصده بالنظرية التكيفية كمدخل موحد متميز. وفى هذا السياق أحدد ما أعنيه بالنظرية التكيفية فى ضوء عدد من النقاط، ثم اجتهد بعد ذلك لكى

أزيدها دقة وأحكاما.والنظرية التكيفية -كما أتصورها باختصار- مزيج أصيل من مؤثرات ومداخل مختلفة، وبالتالى فهى تقع فى مكان وسط بين ما يسمى - بصورة متنوعة- النظرية الاستدلالية أو النظرية ذات المداخل الاختبارية من ناحية، والنظرية الاستقرائية أو النظرية ذات المداخل البنائية من ناحية أخرى (وان كان أنصار كل من هذين المدخلين سوف يدعون -وهو ادعاء خاطئ فى رأيي- أن كلا منهما يتضمن قدرا متساويا من كل من العناصر الاستدلالية والاستقرائية).

وعلى الرغم من أن النظرية التكيفية تشغل -إلى حد ما- منطقة وسطا بين هذه المداخل، فإن ذلك ليس هو الملمح الوحيد الذى يميز نظريتنا هذه. وسواء كان ذلك واضحا أم لا، فإننى أشعر -وبقوة- أنه يجب سد الفجوة بين النظرية الاجتماعية العامة وبين النظريات الإمبيريقية (المرتبطة بتحليل وتفسير البيانات الإمبيريقية والمعلومات والنتائج) حتى يمكن التحكم فى التفاعل الايجابى الذى يحتمل أن ينشأ بينهما. وهكذا فإن رؤيتى للنظرية التكيفية تحاول ادماج رؤى النظرية العامة فى ثنايا التفكير العملى والاستراتيجى للباحثين الذين يجمعون ويحللون البيانات الإمبيريقية، وذلك على أمل التوصل إلى نظريات ومفهومات ورؤى جديدة.

والمقصود من كلمة "**التكيفية**" أن النظرية تتكيف -أو تتشكل- مع الشواهد التى يتم التوصل إليها، بينما يجرى فى نفس الوقت فحص البيانات وتنقيتها، وبالتالى تتكيف مع العناصر الموجودة سلفا (كالأطر المرجعية، والمفهومات، والأفكار) التى يستعان بها فى ذلك التحليل. وهنا أطرح مرة ثانية أمثلة عملية وقواعد مستمرة من التجربة تتعلق بالطريقة التى يمكن من خلالها تطبيق هذا المدخل بواسطة الباحثين الذين يحتاجون إلى دليل أو مصادر بديلة تحفز مساعيهم إلى النظرية فى بحوثهم، وعمليات تحليل وتفسير وتنظيم ما يتوصلون إليه من نتائج.

و يمثل الفصل السابع خاتمة الكتاب، حيث يقدم تلخيصا للمناقشات الأساسية التى وردت على امتداد الكتاب، كما يعرض للنظرية التكيفية فى سياق أرحب لمداخل العلاقة بين النظرية والبحث. ووجهة نظرى العامة أن

النظرية التكيفية يمكن أن تجد لها مكانا بجانب النظريات القائمة الآن، كما يمكن أن تمارس وظيفتها كبديل راديكالى لهذه النظريات.

ولكن المهم على أى حال -وحتى فى ضوء هذا التصور الأخير- أننى لا أنظر إلى النظرية التكيفية بوصفها بديلا عن كافة الآراء والمذاهب التقليدية القائمة. وإنما الأصح أن ننظر إليها باعتبارها فرعا داخل اتجاه جديد، وباعتبارها واحدا من بين المداخل العديدة والمتنوعة على نحو صحى سليم. ولتحقيق هذه الغاية عرضت لبعض السمات العامة للنظرية التكيفية، كما بلورت بعض القواعد المنهجية الجديدة التى يقوم عليها هذا المدخل.

المناخ المعاصر للأفكار المطروحة

أشرت فى ملاحظاتى الافتتاحية إلى أن هذا الكتاب يمكن أن يعد اسهاما مباشرا فى الجدل الدائر حول أفضل مدخل (أو أفضل المداخل) ملاءمة للتحليل الاجتماعى بصفة عامة، واستخدامات ووظائف النظرية الاجتماعية والبحث الاجتماعى على وجه الخصوص. ومن القضايا الأساسية فى الكتاب - والتى تستأثر بالجانب الأكبر من التوصيات العملية والخاصة المتعلقة باستخدام النظرية فى عملية البحث- هى اعتقادى بأن هناك فعلا- ويجب أن يكون هناك- تواصل واستمرارية بين النظرية الاجتماعية الكلاسيكية والنظرية الحديثة المعاصرة. ويتعارض هذا الاعتقاد مع كثير من الكتابات المعاصرة التى تجارى "الموضات" النظرية أو تتمسك بالتراث، والتى تصر على أنه يجب أن يكون هناك قطيعة راديكالية (جذرية) بين المشروع الحداثى للنظرية وعملية التنظير. ويرتبط هذا - بصورة عامة- بوجهات نظر أخرى، كتلك التى ترى أنه لم يعد هناك أى مبررات للدفاع عن الاتجاه الموضوعى، والبحث عن الحقيقة فى أى صورة كانت، وفكرة أن التحليل الاجتماعى هو عبارة عن وصف - وليس محاولة لتحليل- جوانب الحياة الاجتماعية. فإذا نظرنا إلى هذه الأفكار فى مجملها، فسوف نجد أنها تعمق الاحساس بالتشاؤم من إمكانية التراكم المعرفى، وهو ما أود التصدى له بصورة مباشرة وقوية قدر الامكان. وسوف أتعامل مع هذه الأفكار على النحو التالى:

أولا: أعتقد أن التحليل الاجتماعى المعاصر لابد أن يجدد ويحدث صلته مع علم الاجتماع الكلاسيكى، حتى يمكن أن نحافظ على بعض العناصر المهمة والأساسية فى التحليل الاجتماعى. إذ نجد أن كتابا (أمثال ماركس، ودوركايم، وفيبر، وزيمل) لم يقصروا جهودهم على البحث الإمبيريقى فقط، ولكنهم اهتموا كذلك بتطوير الأطر النظرية، وأطر المفاهيم التى استعانوا بها فى فهم المجتمع ككل، وفهم العمليات الأشمل للتطور الاجتماعى التى تهيئ الاطار التاريخى لتلك النظريات والمفاهيم. ونلاحظ أن أعداد لا يستهان بها من الكتاب والمحللين الاجتماعيين المعاصرين قد اعترضوا على مثل هذا المدخل، فقد ذهبوا إلى أن الاهتمام بما وراء التقارير القصصية (أو ما يعرف بالنظريات الكبرى) أمر غير ملائم، وأن الاهتمام بالقصص المحلية والذاتية هو الأمر الأكثر ملاءمة. ويشترك فى تبنى هذا الموقف علماء ما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة -على الرغم من وجود معارضين آخرين- مما كان له أثر فى الاستغناء عن النظرية كعنصر أساسى ومستقل نسبيا فى عملية التحليل الاجتماعى.

وكما سيتضح فيما بعد، فإننى أعتقد كل الاعتقاد أن مشروع النظرية الاجتماعية أمر ضرورى تماما للتحليل الاجتماعى بصفة عامة، وللبحث الاجتماعى على وجه الخصوص. وفى ضوء ذلك أعتقد أنه يجب أن نحاول إحياء بعض اهتمامات علماء الاجتماع الكلاسيكيين. ولا يعنى ذلك أن تطوير النظريات الكبرى عن المجتمع والتغير الاجتماعى شرط ضرورى من شروط البحث الاجتماعى، ولا أفترض أن الاهتمامات المحدودة النطاق التى تخدمها غالبية البحوث الاجتماعية اليوم هى -على نحو ما- أقل أهمية ولكننى أشعر على أى حال أن الصلة بين النظرية العامة والتنظير عن المجتمع، والصياغة الفعلية وممارسة البحث الاجتماعى يجب التأكيد مجددا على أهميتها فى السياق الحالى الذى ظهرت بينهما فى إطاره هوة التخصص الدقيق.

ذلك أمر على جانب عظيم من الأهمية لأننى أعتقد - كما سيتضح فى مواضع عدة على امتداد هذا الكتاب- أن الجدل الدائر هو العلاقة بين الفعل والبناء (أو النسق) فى النظرية الاجتماعية، وكذلك الجدل المتعلق بطبيعة الواقع الاجتماعى (الأنطولوجيا) وأشكال التصور أو التفسير، كانت بعيدة

التأثير على عمليات اجراء البحث وتحليل البيانات الإمبيريقية التى يتم جمعها. ومن ثم يكون من المهم أن نضع فى اعتبارنا –وبصورة جدية– الطريقة التى تؤثر بها الاهتمامات النظرية العامة– بصورة مباشرة – فى الاعتبارات العملية للبحث. وتلك هى النقطة التى لا يقدرها حق قدرها فى الغالب أولئك الذين يطلقون على أنفسهم المنظرين، كما أنها تتعرض للتجاهل و الإنكار إلى حد كبير من جانب الباحثين الاجتماعيين الممارسين للبحث الميدانى. ولا شك أن كلا من النظرية العامة والبحث الإمبيريقى سوف يفيد من التعاون والحوار المتبادل بينهما. فمن ناحية سوف تصبح النظرية أكثر قوة وصلابة، وتتعزز قدرتها التفسيرية عموما، حيث أن فروضها ومسلماتها وقضاياها ستكون أكثر قابلية للقياس الدقيق فى ضوء الشواهد الإمبيريقية. ومن الناحية الأخرى سوف يستفيد البحث الإمبيريقى من الأشكال الدقيقة فى التحليل والتفسير، الأمر الذى سوف يعزز إمكانية التعميم والتطبيق.

وهناك اليوم عوامل عديدة تعمل ضد هذا الاتجاه الجديد فى تناول هذه الصلة بين النظرية والبحث. إن الأمر ليس هو مجرد التجاهل أو التحامل أو التنافس بين المنظرين والباحثين الذى يقف فى طريق قيام صلة وثيقة بينهما. ولعل الأهم من هذا التعارض الفكرى أو التطبيقى أن التخصص العلمى– الذى يوجه ويؤسس كلا من التخصص الاكاديمى والبحثى– هو الذى يعزز بصورة منتظمة الهوة بدلا من أن يعمل على تجاوزها، فالممارسة المهنية تحظى بالمكافأة والتقدير نظير ما تقدمه من اسهامات فى مجالات التخصص، مثل حل مشكلات معينة فى النظرية الاجتماعية، أو إضافة معلومات عن أحد مجالات البحث الاجتماعى، كالطب، أو التعليم، أو محاولة التغلب على مشكلات اجتماعية مثل تعاطى المخدرات أو البغاء.إن مقاومة منافذ النشر المتخصص كالمجلات الأكاديمية،وناشرى الكتب والتى كان يمكن أن تسمح للأكاديميين والباحثين بتطوير قضايا هذا الاتجاه، إنما تعمل على إبقائه داخل حدود الحقل العلمى المستقر خوفا من العقاب، أو التجاهل الذى يمكن أن يقع على المستقبل المهنى للباحث.وهكذا نجد أن فى بعض المجالات المعروفة للنشر ،مثل النظرية الاجتماعية، ومناهج البحث، والمرض العقلى، ودراسات

التنظيم، والدراسات الثقافية يكون هناك حرص على عزلها عن بعضها البعض تماما.

ومع ذلك فكما أن بعض المثقفين والمنظرين يسخرون من قصر النظر البادى فى اهتمامات الباحثين الميدانيين المعاصرين -خاصة الباحثين الإمبيريقيين الذين يعتقدون أن الحقائق تتحدث عن نفسها - كذلك نجد أن قوة الآراء المناهضة للتنظير تنهل من روافد أخرى لا يمكن الاستخفاف بها أو التقليل من شأنها. تنبثق الآراء المعارضة للتنظير من جانب كل من الباحثين الإمبيريقيين بصورتهم التقليدية (حيث يهتمون بجمع المادة الميدانية تبعا لقواعد وإجراءات منهجية صارمة) كما تنبثق من جانب أنصار ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة (وغيرهم، كما سيتضح من سياق المناقشة التالية). ويصر أنصار ما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة على أن النظرية هى بمثابة هروب من الرسالة الحقيقية للتحليل الاجتماعى الذى يتعين عليه أن يفسح مكانا لآراء ومواقف مجموعات معينة، و/ أو يصف بأمانة عالمهم الاجتماعى ذا المعنى، وخبراتهم الذاتية. إن ذلك النمط من الموقف من النظرية يقوم على وجهة نظر ضيقة جدا للحياة الاجتماعية، الأمر الذى يعكس قصورا خطيرا فى فهم طبيعة العالم الاجتماعى والتحليل الاجتماعى جميعا. وقد دعا إلى تبنى هذا الموقف فى الغالب المبالغة فى رد الفعل تجاه سيطرة وجهة النظر الوضعية على العلم الاجتماعى وعلى التحليل الاجتماعى. ولاشك أن المدخل الذى أتبناه فى هذا الكتاب -هو بالتأكيد- مدخل نقدى لوجهات النظر الوضعية الساذجة فى التحليل الاجتماعى (لأنها شكل ساذج أو قطعى من النزعة الإنسانية، أو وجهات النظر التأويلية).ولكننى أعتقد أنه من المهم أن نفهم الحياة الاجتماعية باعتبارها تتكون من عناصر ذاتية وموضوعية معا. إن الإقتصار على رفض الموضوعية و/أو محاولة تبنى ما يقترب من وجهة النظر الموضوعية، يستبق إمكانية فهم الجوانب الكلية للمجتمع والحياة الاجتماعية، وكيفية تداخلها فى الحياة اليومية. (أنظر: مؤلفى هابرماس، ١٩٨٧، ولايدر، ١٩٩٧). وفى محاولة التمييز بين أنواع هذه المداخل، سوف نتبين أن منظور النظرية التكيفية يفترض سلفا أننا يجب أن نهتم بعنصرى الحياة الاجتماعية بصورة متعادلة، ولا ننظر إليهما كأشياء يمكن تحللها إلى كتل

صلبة منفصلة. وهكذا، لا نستطيع أن ندعى أو نتظاهر بأننا قد تجاوزنا على نحو ما مشكلات فهم كيف أن المجالات المستقلة من الفعل والبناء، وأن العناصر الكبرى والصغرى يمكن أن تنصهر بطرق مختلفة.

ولعلى اختتم تلك التعليقات على المناخ الفكرى العام الذى توجد فيه العلاقة بين النظرية والبحث بطرح سؤال البحث عن الحقيقة، والمحاولات الحديثة (خاصة تلك التى قام بها مفكرو ما بعد الحداثة) لدحض هذه الفكرة. ويمكن القول أن هذه القضية تترتب بمعنى ما على المناقشة السابقة، إلى الحد الذى أعتقد معه أن البحث الاجتماعى والنظرية يجب أن يتعاونا فى تفسير كيف أن أشكالا معينة من الفعل (النشاط) والبناء (أو النظام) تتحد لانتاج مخرجات محددة فى أى مجال من الحياة الاجتماعية. وفيما يتعلق بذلك وبأمور أخرى، يقترن المدخل التنظيرى فى البحث الاجتماعى الذى أطرحه فى هذا الكتاب بفكرة مؤداها أن الهدف من البحث الاجتماعى هو انتاج معرفة أكثر دقة وكفاءة. وتنعكس هذه الدرجة العالية من كفاءة المعرفة وصدقها فى محاولة ابراز اسهامات أوضح وأدق للجماعات أو البيئات أو المشكلات محل الدراسة، وذلك بصورة تفوق الوضع المتبع اليوم. كما أنها تنعكس فى الحاجة إلى تطوير تفسيرات أكثر قوة لبعض الظواهر الاجتماعية (خاصة علاقات التداخل بين الفعل والبناء).

وهكذا نرى أن مدخل النظرية التكيفية يستجيب لتعقد العالم الاجتماعى، ولكن ليس بالتخلى عن البحث عن الحقيقة، فى صورة قدر أكبر من الكفاءة والمصداقية (كما فى اتجاه ما بعد الحداثة)، ولكن من خلال زيادة الجهد المبذول لفهم هذا العالم الاجتماعى، ومن خلال ابتكار مناهج أكثر دقة وإحكاما، ووضع استراتيجيات وأدوات تفسيرية يمكن من خلالها تحقيق ذلك. ولا شك أن المقولة الوضعية بوجود حقيقة موضوعية واحدة للظاهرة تصدق فى كل الأوقات، أو أن هناك تطابقا تاما بين الحقيقة الموضوعية وحقائق موضوع معين هى أفكار ثبت الدليل على فسادها، ومن ثم لايمكن بالتالى أن تشكل أساسا لمدخل قابل للتطبيق فيما يتعلق بالصلة بين النظرية والبحث. وفى مقابل ذلك، تذهب النظرية التكيفية إلى أن توافر قدر أكبر من الكفاءة والمصداقية هما أفضل وسيلة للاقتراب من الحقيقة يمكن أن يوفره الوضع

الحالى للمعرفة والفهم. فالحقيقة ليست فكرة دائمة، ومن ثم تمثل النظرية التكيفية -عندما تكتمل صياغتها- المرحلة الأخيرة فى تطور النظرية. ويظل من الممكن أن تتعرض دوما للتعديل فى ضوء البحوث التى ستجرى فى المستقبل، وفى ضوء التطورات النظرية. ومع أن هذا النمط من الشروط على الأقل لا يمنع الباحثين من استكمال مشروعات بحوثهم من خلال تطوير نتائج نظرية فى النهاية، فإن ذلك يعنى -من وجهة نظر طويلة المدى- أن النظرية التكيفية يجب النظر إليها على أنها محطة على الطريق يمكن تعديلها أو إعادة صياغتها باستمرار.

أبعاد التنظير فى البحث الاجتماعى

سوف انتقل الآن إلى مناقشة بعض المداخل الأكثر تخصصا فى فهم علاقة النظرية بالبحث كما هى مطروحة حاليا فى العلوم الاجتماعية والتحليل الاجتماعى بصفة عامة وسأبدأ بتحديد بعض التعريفات، ثم أصف بعد ذلك بعض أبعاد التنظير فى البحوث التى تنتمى إلى أطر مختلفة. وهكذا فلو كان البحث الاجتماعى يتعلق بالتجميع المنظم للشواهد والمادة العلمية، فإن التنظير حينئذ يعد بمثابة محاولة لتنظيم هذه المادة فى صورة إطار من الأطر التفسيرية. ولهذا يتناول التنظير أسئلة تتعلق بكيف ولماذا تظهر أنماط بعينها من الشواهد، وكيف يعكس ذلك تنظيم المجتمع والحياة الاجتماعية بصورة أكثر عمومية. فكل من التنظير والبحث الاجتماعى يشير -بذاته- إلى نطاق شديد السعة والتنوع من الممارسات فى الوقت الذى تتنوع فيه بنفس القدر وتتعقد طرق الارتباط بينهما، إلى حد أن أى محاولة لتقديم أى وصف للعلاقات بينهما تثير مشاكل هائلة. ولهذا اعتزم تناول هذه المشكلات بتحديد ما اعتبره أهم أبعاد العلاقة بين التنظير والبحث فى ضوء من مجموعة الثنائيات القطبية (انظر جدول رقم١).

جدول رقم (١)

أبعاد التنظير فى البحث الاجتماعى

محور الاهتمام: النظرية	محور الاهتمام: الواقع الإمبيريقى
اختبار النظرية	توليد النظرية
نظرية شكلية	نظرية حقيقية
اتجاه معرفى	اتجاه انطولوجى
الفاهيم المدققة	أطر تفسيرية للمفاهيم
عنصر متواصل فى البحث	عنصر مستقل فى البحث

ولعلى أبدا حديثى بكلمات قليلة عن هذا الاجراء حتى اتجنب حدوث أى سوء فهم مستقبلا، ولا أعنى باستخدام مجموعة من الثنائيات القطبية أو التعارضات أن كل مصطلح فى كل ثنائية يمثل بديلا صارما، أو أن القطبين منفصلان. وإنما تمثل كل ثنائية متصلا، بمعنى أن معظم أنواع البحوث تقع في نقطة ما بين القطبين، ومن شأن هذا أن يساعدنا على فهم تنوع أشكال وأنماط التنظير فى البحث الاجتماعى.ومن الانتقادات النمطية لمثل هذه الاستراتيجية التحليلة أنها تطرح تمايزات مصطنعة بين أشياء هى فى الواقع متصلة ومترابطة فى نفس الوقت. بالطبع هناك بعض الخطورة فى ذلك، ولكن إذا أفهمت الثنائيات على أنها مترابطة و لكنها مختلفة (وليست منفصلة ومتعارضة) وأن تلك السمات موجودة داخل البحث الواحد، كما أنها موجودة بين المشروعات البحثية، فإذا فهمنا ذلك أمكن تجنب هذه المشكلة، أما إذا لم نقم بمثل هذا التمييز منذ البداية، فلن نستطيع أن نقدر تقديرا سليما الطبيعة الحقيقية للتأثيرات القائمة وتداخلاتها. كما أنه من المهم أن نوضح أن كل زوج من الخصائص ليس منفصلا بالضرورة عن خصائص الثنائيات الأخرى، إذ كثيرا ما يتداخلا فى بعضهما البعض فى مشروعات البحث الفعلية. وسوف أوضح أكثر تلك الخصائص انتشارا فى ثنايا المناقشة.

الاهتمام بالنظرية فى مقابل الاهتمام الإمبيريقى

إن الثنائية بين البحوث التى تسعى إلى التنظير كهدف أساسى، وبين البحوث التى تركز اهتمامها على جمع المادة الإمبيريقية يعنى ضمنا أن بعض البحوث تكون أقرب إلى أحد طرفى المتصل من الطرف الآخر. وهذا صحيح إلى حد ما، وإن كان يجب أن نتذكر أن أغلب البحوث تمثل خليطا من الاتجاهين.ومع ذلك لا يشير الفصل بينهما إلى تباين حقيقى فى محور الاهتمام الذى قد يكون هو الأكثر أهمية إذا وضعنا فى الاعتبار قضية التنظير فى البحث الاجتماعى، وهذا المحور فى ذاته يمكن تقسيمه إلى محاور أخرى فرعية. وأحد تلك الاهتمامات هو ما إذا كان البحث ينكر النظرية صراحة أو يقلل من قيمتها بمقارنته بالبحوث التى ترتبط أولوياتها وأهدافها ارتباطا أكبر باهتمامات أخرى (مثل جمع البيانات).

البحوث التى تستهدف جمع المعلومات والبحوث التطبيقية:

كثيرا جدا ما يرجع قصور الاهتمام بالنظرية والتنظير إلى أن القوة الدافعة للقيام بالبحث هى وجود مشكلة اجتماعية، أو وجود هدف تطبيقى يراد أن يخدمه البحث من هنا يتسم مثل هذا البحث عادة بتحقيق أهداف عملية كالاستجابة لطلبات عميل معين أو مجموعة من العملاء (كما فى حالة مؤسسة محلية للصحة العقلية، أو رعاية المسنين، أو وضع بعض الأشخاص تحت المراقبة). وفى هذه الحالة يكون نقص الاهتمام الواضح بالنظرية نتيجة غير متعمدة لعملية جمع المعلومات الأساسية أو جمع شواهد عن احتياجات جماعات من العملاء أو المستهلكين، أو البحث عن أفضل الوسائل لتطبيق برنامج للتدخل أو تنفيذه (أنظر: مؤلف ريتش وسبنسر، ١٩٩٤).

من هذا مثلا الدراسات التى أجراها ماك كيجانى فى عام ١٩٩٠ فى جلاسجو عن العلاقة بين اشتراك المتعاطين فى استخدام إبر حقن المخدرات، وبين مخاطر انتقال عدوى الاصابة بمرض الإيدز .وكذلك دراسة ماك كيجانى وبرنارد وبلور فى عام ١٩٩٠ أيضا والتى قارنت بين بغايا الشوارع ودعارة الاطفال من ناحية الممارسة الجنسية الآمنة وبين مخاطر الإصابة بعدوى الإيدز .فمثل هذه الدراسات جميعا قد أجريت من منظور المشكلات الاجتماعية. ونقصد بهذا أن البحث حاول تقديم معلومات مطلوبة عن الممارسات الجنسية وتعاطى المخدرات فى منطقة محلية بعينها، سوف يتم الاستعانة بها فى وضع السياسة الاجتماعية، كما أنها تدلنا على أفضل وسائل التدخل. ومع أن الهدف الأساسى لمثل هذه النوعية من البحوث أنه يسد نقصا فى المعلومات عن بعض المشكلات الاجتماعية الحادة، فإن ذلك لا يعنى أن هذا البحث مناوئ للنظرية صراحة أو بالضرورة، وإنما يعنى أن أولويات هذا البحث إمبيريقية وتنصب بطبيعتها على موضوع محدد. يمكن القول على أى حال أن مثل تلك البحوث تتأثر ضمنا ببعض الاهتمامات النظرية كالسؤال عن الأسباب أو كيفية تخلق تلك الظواهر واستمرارها. بل أكثر من ذلك، أنه فى بعض الحالات تكون عملية جمع المعلومات -فى الواقع- مقدمة لمحاولات أكثر تنظيما لبناء واختبار النظريات، وان كان ذلك أمرا نادر الحدوث تماما.

وعلى الرغم من أن المدخل الذى يستهدف جمع المعلومات، أو مدخل البحث الذى يستهدف خدمة السياسة أو حل المشكلات غالبا ما يتم تنفيذها بإحكام، وتتميز بالقابلية للتطبيق فى ذاتها، فإننى أعتقد أنها تستطيع -أحيانا- تحقيق فائدة بالاضطلاع بتحقيق بعض الأهداف النظرية الواضحة. وهكذا فإن التوصيات التى طرحتها فى الفصول الأخيرة من هذا الكتاب يمكن استخدامها لتعزيز القدرة التفسيرية لمثل هذه البحوث وذلك فيما يتعلق بتحليل بياناتها وما تصل إليه من استنتاجات. كما يمكن من خلال ربط الاهتمامات العملية التطبيقية لصنع السياسة باطار أشمل من مفاهيم التحليل الاجتماعى وأطره المرجعية تقديم أفضل خدمة بهدف التوصل إلى توفير حشد متراكم من المعرفة الاجتماعية العلمية العامة. كما يمكن، فضلا عن ذلك، تضييق الهوة بين النظرية والبحث. وأنا بالطبع أوافق على القول بأن أية محاولة لاقامة الصلة بين النظرية والبحث قد لا تكون ناجحة أو ممكنة دائما فى هذا النوع من البحوث، نظرا لأن معظم الباحثين يعملون تحت ضغط زمنى (ومالى) صارم. كما أننا نجد فى العادة أن قائمة الموضوعات والأهداف والأغراض الخاصة بمثل هذه الدراسات تتحدد سلفا بشكل قاطع قبل البحث ذاته بمعرفة الهيئات الممولة. ومن شأن مثل هذه الظروف أن تجعل من الصعب تماما على الباحثين أن يهتموا باية أمور أو موضوعات خارج نطاق ما هو مرسوم ومحدد لهم سلفا.

المداخل المناوئة للنظرية :

يجب التفرقة بوضوح بين أهداف واستراتيجيات البحوث التى سبق ذكرها، وبين البحوث التى تبدو صراحة مناوئة للإتجاه النظرى أو التنظير. إن هذا الأمر ليس مجرد تمييز بين البحث التطبيقى والبحث الأكاديمى، على أساس أن وجهات النظر المناوئة للنظرية يمكن أن توجد - وبصورة عمدية- بين العلماء الاجتماعيين أيضا. وقد حذر بيكر وروك (أنظر: مؤلف روك، ١٩٧٩)، وبدرجة أقل بلومر (١٩٦٩)، من استخدام النظرية أو استهداف توليد النظرية من البحث الاجتماعى. فالنظرية والتنظير فى رأى هذا الفريق هى ثمرة انتاج مجموعة من المنظرين القابعين فى

أبراجهم العالية المقطوعة الصلة بالعالم الحقيقى للحياة اليومية، وبالتالى فإن نظرياتهم تلك لا تربطها صلة بحياة الناس. ونلاحظ أن مثل هذه الآراء تتعارض بشدة مع آراء علماء اجتماع آخرين -مثل ميرتون (١٩٦٧)، وجلاسر و شتراوس فى مؤلفهما الصادر فى عام ١٩٦٧ -الذين أكدوا على أهمية العلاقة بين البحث الإمبيريقى وتطوير النظرية باعتبارها شرطا أساسيا للنمو المتراكم فى المعرفة السوسيولوجية بصفة عامة (على الرغم من أن آراء جلاسر و شتراوس حول طبيعة العلاقة بين التنظير والبحث تختلف عن وجهة نظر ميرتون. انظر الفقرة التالية).

سبق أن ألمحت فى المقدمة إلى مسألة انكار النظرية والتنظير والحط من قدرهما، وسوف أعود إلى هذه القضية العامة عدة مرات على امتداد الكتاب.يتوافق موقفى -بوضوح- مع مواقف بعض علماء الاجتماع مثل ميرتون وجلاسر وشتراوس وأضرابهم، على الرغم من أنه يختلف أيضا من عدة نواح، وان كان يختلف مع بعض آرائهم اختلافا بعيدا. وأنا أعتقد، فضلا عن ذلك، أن إنكار النظرية أو قمعها يقوم على سوء فهم لطبيعة التنظير وهدفه. ونتيجة لذلك فإن الاتجاه الرئيسى لهذا الكتاب هو إلقاء الضوء على أهمية النظرية للبحث الإمبيريقى، وطرح استراتيجيات عملية لتحقيق قيام ترابط قوى بينهما.

استخدام مفهوم واحد أو مفاهيم متعددة:

من التقسيمات الأخرى داخل اطار الاهتمام بالنظرية فى مقابل الاهتمام بالبحث الإمبيريقى، ذلك الذى يتعلق بمدى تواجد القضايا النظرية فى البحث. إذ نجد على سبيل المثال أن بعض البحوث ذات الاهتمامات الإمبيريقية قد تهتم بتوضيح أو تقييم فائدة مفهوم أو مفاهيم بعينها على نحو ما فعل باكت (١٩٩٠) بمفهوم " ثقافة الأسرة " فى دراسته لعمليات اتخاذ القرار فى الأسرة، أو كما فعل نيجمانز (١٩٩١) مع مفهوم "الثقافة التنظيمية" فى دراسته لأحد المؤسسات الاستشارية.وبالمثل قد تستخدم البحوث المفاهيم الدقيقة لتوضيح أو تنظيم المادة التى تم جمعها. وفى هذه الحالة نجد أنه على

الرغم من أن الاهتمام الأساسى هو عرض المادة أو الشواهد المتوفرة فى صورة متماسكة، فإنه يمكن أن يكون للبحث مضامين نظرية مهما قل شأنها، وبصرف النظر عن الأولويات المباشرة. من هذا مثلا استخدام جوفمان (١٩٦٨) لمفهوم "المؤسسة الشاملة" في دراسته لاحدى مستشفيات الأمراض العقلية فى أمريكا، والذى كان عملا رائدا أثر بصورة كبيرة فى توجيه الدراسات اللاحقة التى أجريت على مثل هذا النوع من التنظيمات والمؤسسات وعلى غيرها.

وهنا نجد أن قضية ما إذا كان الاهتمام الأساسى للبحث نظريا أو إمبيريقيا يتداخل مع ثنائيات أخرى، وهى فى هذه الحالة ثنائية استخدام مفاهيم متفردة فى مقابل توظيف شبكة عامة متكاملة او إطار من المفاهيم. ويمكن القول أن استخدام أجزاء من النظريات لا يعد استخداما صائبا للنظرية، لأنه يصبح استخداما غير منظم، ومن ثم لا يؤدى إلى تراكم المعرفة، بل سيؤدى إلى انكار المضامين طويلة المدى للبحث، ومن ثم يتعذر البدء فى تطوير النظرية بصورة واعية. كما أن مثل هذا الوضع يغفل أن النظرية يمكن إنتاجها بعدة طرق مختلفة، قد لا يكون بعضها محاولات تنظيرية مقصودة أو منظمة، ويتداخل ذلك مع قضية ما إذا كان الباحث منظرا -فى المقام الأول- وتصادف قيامه ببعض الأبحاث الإمبيريقية، أم أنه يعتبر نفسه باحثا- بالدرجة الأولى- يتعامل مع النظرية على سبيل التجربة أو الاستكشاف.

وهنا توجد بعض القضايا وثيقة الصلة- بصورة مباشرة- ببعض القضايا التى سوف أتناولها فى مواضع لاحقة من هذا الكتاب. **أولا:** أن الكثير مما ذكر فى الفصول من الثانى إلى السادس يستهدف تشجيع الباحثين الذين يستخدمون مفاهيم متفردة أو مفاهيم دقيقة على إقامة علاقات منتظمة ومحكمة في بحوثهم من أجل زيادة القوة التفسيرية لما توصلوا إليه من نتائج. **ثانيا:** يطرح جزء أساسى من مدخل النظرية التكيفية سؤالا عن الطرق العديدة المختلفة التى يمكن من خلالها توليد النظرية، والأنواع المختلفة من المهارات اللازمة لتحقيق ذلك. وسأحاول فى هذا الصدد صياغة وتنظيم بعض أكثر الوسائل انتشارا -وغير المقصودة فى الغالب- التى يمكن من

خلالها بناء النظرية (أو التمهيد لذلك) كما سأتطرق إلى مناقشة بعض المهارات البديهية المطلوبة لعملية التنظير وكيفية توظيفها فى تطوير النظرية وتدقيقها، والخيال النظرى. وألاحظ أخيرا أن كثيرا من التعليقات التى قدمتها والاستراتيجيات التى طرحتها تستهدف تشجيع الباحثين –أو أولئك الذين يحتمل أن يصبحوا باحثين– ممن يفتقرون إلى الثقة فى قدراتهم النظرية بحيث تتكون لديهم الشجاعة للتفكير على أسس نظرية.

استخدام نظرية عامة فى البحث الإمبيريقى:

القضية المهمة هنا هى كيفية تعريف أو تحديد المقصود بالبحث، وما إذا كان يتضمن استخدام نظرية عامة، كتلك التى نجدها فى أعمال المنظرين أمثال تالكوت بارسونز، ويورجن هامبرماس، وميشيل فوكو، وأنتونى جيدنز وغيرهم، وذلك فى مقابل الاهتمام والتركيز المتزايد على المضامين الإمبيريقية.ومشكلة النظرية العامة أنها غالبا ما تكون ذات قدرة تفسيرية شديدة الاتساع، وينصب اهتمامها إما على مجتمعات بأكملها والعمليات المتضمنة فى تطورها، أو على الجوانب العامة للواقع الاجتماعى، كالعلاقة بين الفعل والبناء أو مستويات التحليل الكبرى (الماكرو)، والمحدودة النطاق (الميكرو) – سوف سيكون من الخطأ القول بأن الشخص المنصرف كلية إلى النظرية العامة لا يقوم بأبحاث بمعنى الكلمة، وإن كان مصطلح البحث يرتبط غالبا بفكرة جمع الشواهد والبيانات الإمبيريقية.

ومع ذلك، فإن الشخص الذى يبدأ فى تطوير نظرية عامة أو شاملة، ربما يرغب فى تشجيع استخدامها فى البحث الإمبيريقى، سواء لإلقاء الضوء على المعلومات الإمبيريقية نفسها، أو لتعزيز أو تطوير أو رفض بعض جوانب النظرية. فعلى سبيل المثال يذكر تيرنر (١٩٨٨) فى تفسيره وتطويره لنظريته العامة عن "التفاعل الاجتماعى" أنه يأمل أن يختبر الباحثون بعض قضاياه إمبيريقيا. وبالمثل فقد طرح جيدنز (١٩٨٤) بعض الطرق التى يمكن من خلالها استخدام نظريته العامة عن "الصياغة البنائية" لتوضيح الجوانب المختلفة للبحث الإمبيريقى (انظر: كذلك مؤلف لايدر، ١٩٩٣). وقد استخدم

باحثون آخرون البيانات الإمبيريقية لاختبار بعض مسلمات نظرية "الصياغة البنائية" (انظر: مؤلف لايدر وزملاؤه، ١٩٩١). إن ذلك التعاون والاستعارة المتبادلة فى الاتجاهين –من النظرية العامة إلى البحث الإمبيريقى، ومن البحث الإمبيريقى إلى النظرية– هو ما اشجعه صراحة على امتداد الفصول التالية من هذا الكتاب. وهكذا أعتقد أن هناك امكانية لقيام اتحاد بين النظرية الموجودة سلفا – حيث تقوم بدورها كنموذج أو مرشد للبحث– وبين النظرية التى تشكلت من الاشتغال المباشر بالمادة الامبيريقية وتحليلها، وهى التى تقوم بدورها فى تعديل وتشكيل النموذج النظرى.

اختبار النظرية فى مقابل توليد النظرية

فرق روز (١٩٨٤) بين اختبار النظرية وبين البحث المولد للنظرية، ثم تبعه فى ذلك لوينز (١٩٩٢)، ولا يدر (١٩٩٣).هذه التفرقة مفيدة فى وصف بعض جوانب البحث، وعلى بعض مواضع الاهتمام والأولويات فى البحث. ولكننا يجب أن نتذكر دائما أن بعض عناصر عملية اختبار النظرية وتوليد النظرية موجودة بدرجات متفاوتة فى معظم البحوث. وان كانت القضية الأساسية تتعلق بما يعنيه مختلف الكتاب والمداخل المتباينة بهذه المصطلحات على وجه التحديد. كذلك تتداخل هذه التفرقة مع مصطلحات أخرى، فهناك فى الأساس التفرقة بين النظرية الموثقة وكما طرحها جلاسر وشتراوس فى عام ١٩٦٧، وشتراوس فى عام ١٩٨٧، وشتراوس وكوربن فى عام ١٩٩٠، وبين أشكال الفروض الاستدلالية فى التنظير والتى يشار إليها بصورة مختلفة (مثل جلاسر وشتراوس، ١٩٧١) والاستقراء التحليلى (انظر: مؤلف برايمان وبيرجس، ١٩٩٤)، أو بصورة أكثر بساطة فيما عرف بالنظرية المتوسطة المدى (ميرتون، ١٩٦٧).

فنحن هنا نتعامل أساسا مع مدخلين مختلفين فى تناول مسألة كيف أننا كباحثين نتعامل مع النظرية فى المحل الأول. فنجد –من ناحية– أن المدخل المتوسط المدى (كما سوف أطلق عليه) يركز على أهمية صياغة الفروض النظرية بصورة مسبقة قبل اجراء البحث لارشاد البحث وتوجيهه،

وللمساعدة فى بلورة أى عملية تنظير لاحقة بعد انتهاء جمع المادة الإمبيريقية. ومن ناحية أخرى تركز النظرية الموثقة على أهمية أن يبدأ البحث بصياغة نظرية بسيطة على قدر الإمكان، لأنها ربما تتشكل وتتكون خلال عملية البحث ذاتها. وسأحاول فى العرض التالى أن أبدأ بوصف السمات والخصائص الأساسية للنظرية المتوسطة المدى، والنظرية الموثقة على نحو ما جاء فى صياغتهما الأساسية، وأناقش بعد ذلك دلالاتهما بالنسبة للمدخل الذى أحاول توضيحه فى باقى الكتاب.

النظرية المتوسطة المدى:

قام روبرت ميرتون (١٩٦٧) بتلخيص وجهة نظره فى البحث المتوسط المدى فى ورقة أولية أثارت العديد من الأفكار تحت عنوان "تأثير النظرية السوسيولوجية على البحث". يذهب ميرتون إلى أنه على الرغم من أننا نطور أفكارنا الأولية عن مشكلات البحث من خلال الملاحظات الإمبيريقية لبعض الظواهر الاجتماعية (مثل معدلات الانتحار فى مجتمعات معينة)، وحينئذ نطرح تفسيرا نظريا محتملا للظاهرة من خلال عملية منطقية استدلالية تتسق مع الوقائع المعروفة. وعلى ذلك فإن البحث يقوم على أساس التوصل إلى العديد من الوقائع والمعلومات عن الموضوع أو المجال أو المشكلة موضوع الدراسة بهدف **اختبار** الفروض الأساسية. إن الشواهد التى يتم التوصل إليها من خلال البحث الإمبيريقى إما أنها تؤكد الأفكار النظرية الأولية أو تدحضها، مما يؤدى إلى إعادة صياغتها أو التخلى عنها كلية. وكلما تعرضت النظرية لمزيد من الاختبارات بهذه الطريقة، كلما توافرت الشواهد المدعمة لها، مما يقودنا فى النهاية إلى نظرية ذات بناء راسخ نسبيا يمكن أن يدفعنا إلى إجراء بحوث أخرى فى هذا المجال.

ويشير ميرتون إلى النموذج الاساسى لهذا النوع من البحوث، وهو دراسة دوركايم عن الانتحار (انظر: الترجمة المنشورة عام ١٩٥٢). حيث انطلق دوركايم من ملاحظة مؤداها أن معدلات الانتحار السائدة فى المجتمعات ذات الأغلبية الكاثوليكية كانت أقل من المعدلات السائدة فى

المجتمعات ذات الأغلبية البروتستانتية. وفى ضوء هذا التعميم الإمبيريقى طرح دوركايم تفسيرا ممكنا، وهو أن المذهب الكاثوليكى يعكس مجتمعا على درجة عالية من التكامل يقدم دعما سيكولوجيا لأفراده فى أوقات الأزمات، أما الروابط الاجتماعية بين الأفراد والمؤسسة الدينية -فى المجتمعات البروتستانتية - فنجدها ضعيفة، حيث الناس أكثر خصوصية وفردية. وبالتالى فإنهم فى أوقات الأزمات يكونون أكثر عرضة للضغوط النفسية. ويقودنا ذلك إلى استنتاج مؤداه أنه من المتوقع أن تكون معدلات الانتحار فى المجتمعات البروتستانتية أعلى منها فى المجتمعات الكاثوليكية، وهكذا يمكن تفسير الملاحظة الأساسية. ولذلك لا يصبح للتعميم الأصلى دلالة وأهمية نظرية إلا عندما يرتبط بمجموعة من الفروض التجريدية، مثال ذلك ارتباط معدلات الانتحار بالتماسك الاجتماعى، ومدى وجود علاقات تدعيمية.

ويرى ميرتون أن التنظير المنظم لايمكن أن يتحقق إلا فى هذا الاطار فقط، الذى يقع فى منتصف الطريق بين الفروض المحدودة عن الحياة اليومية، والنظريات الموثقة العامة (لكتاب من أمثال تالكوت بارسونز أو كارل ماركس). تتعامل النظريات المتوسطة المدى مع عدد محدود من المتغيرات التى يمكن ضبطها والتحكم فيها (مثل معدلات الانتحار، والدخل، والمكانة، والمهنة، وتوقعات الدور وما إلى ذلك) حتى نكون قادرين على إجراء دراسات إمبيريقية محكمة عليها فىضوء علاقاتها بالمتغيرات الأخرى.يميل ميرتون- بسبب رغبته القوية فى أن يتسم عمله بالدقة والتنظيم - إلى البيانات الكمية التى توفرها المسوح الاجتماعية وإلى أساليب التحليل الإحصائية. ويعكس ذلك -من جانب ميرتون- اهتماما مبكرا فى علم الاجتماع بمحاكاة العلوم الطبيعية، بأن يصبح علما موضوعيا لا شخصيا، ويستخدم ما يطلق عليه البيانات الكمية الصلبة. وعلى الرغم من أن ميرتون لم يكن يدافع عن استخدام البيانات الكيفية فى ظروف معينة، فإنه ينظر إليها- بصفة عامة- على أنها أقل علمية من البيانات الكمية لأنها تتسم بعدم الدقة إلى حد كبير والمرونة وعدم التحديد، على الرغم من أن وجهة النظر هذه عن البيانات الكيفية كانت محل اعتراض مؤخرا. (انظر: مؤلف لايدر، ١٩٩٣، ومؤلف برايمان وبيرجس، ١٩٩٤).

النظرية الموثقة:

كان التقليل من أهمية البيانات الكيفية -فى الواقع- أحد العناصر المهمة التى وضعها جلاسر وشتراوس (١٩٦٧) فى اعتبارهما عندما طرحا لأول مرة فكرتهما عن النظرية الموثقة كمقابل لما طرحه ميرتون عن النظرية المتوسطة المدى، ولكل ما يطلق عليه النظريات الكبرى أو التأملية. ومن أبرز القوى الكامنة وراء تطوير النظرية الموثقة أحد الانتقادات الموجهة إلى النظرية المتوسطة المدى بسبب ميلها إلى اعتبار التنظير موجها ومرشدا للبحث، بينما البحث نفسه يعد وسيلة لاختبار مدى كفاءة وفعالية النظرية. وعلى الرغم من أن جلاسر وشتراوس يوافقان على أن النظرية يجب أن تكون دائما ثمرة للإتحاد مع البحث الإمبيريقى (وتلك هى إحدى مشكلات النظرية العامة) إلا أنهما لا يشاركان ميرتون فى وجهة نظره عن طبيعة التنظير، وعلاقته بالبيانات الإمبيريقية.

وفى هذا الصدد يعتمد كل من جلاسر وشتراوس على تراث الفكر التأويلى والانسانى الذى يرى أن علم الاجتماع -والتحليل الاجتماعى بصفة عامة- لا يستطيع أن يتخذ لنفسه قالب العلوم الطبيعية . فالنظرية الاجتماعية يجب أن تعكس الخبرات والمعانى وصور الفهم الشائعة بين الناس فى ثنايا التفاعل المباشر، لا أن تهتم بتحديد المتغيرات الإمبيريقية التى تؤثر على السلوك من الخارج، وهو ما أكدت عليه وجهة نظر ميرتون الوضعية فى التحليل الاجتماعى. وعلى الجانب الآخر تتمثل مشكلة النظرية الكبرى أو العامة فى كونها قد صيغت فى مرحلة سابقة على البحث وتطورت بشكل مستقل عن جمع المادة الإمبيريقية، الأمر الذى يجعلها -بحكم ذلك- ذات طبيعة تأملية غير مؤكدة.

غير أننا نلاحظ أن النظرية المتوسطة المدى تعانى من نفس المشكلة أيضا، حيث أنها تبدأ بتطوير منطقى للفروض النظرية والقضايا (بالرغم من أنها غالبا ما تكون مشتقة من ملاحظات وتعميمات مؤقتة). ويرى جلاسر وشتراوس أنه عند تطبيق مثل هذه النظريات على الواقع الواقعى يتم عادة

تطويع البيانات وارغامها لتتلائم مع مقولات ومفاهيم تم صياغتها سلفا. وتصر النظرية الموثقة على أن المفاهيم والفروض النظرية يجب أن تنبثق من البيانات التى تم جمعها أو الكشف عنها خلال عملية البحث ذاتها. ويطالب مدخل النظرية الموثقة بأنه بدلا من الاعتماد على المسوح والمقابلات المقننة وتحديد المتغيرات الخارجية، يجب تحقيق علاقة ألفة وتعاطف مع الناس الخاضعين للدراسة حتى يمكن تصوير مفاهيمهم وخبراتهم الاجتماعية تصويرا أمينا. ولهذا تعد أشكال الملاحظة عن قرب (والتى تتضمن الملاحظة المشاركة)، واستخدام جماعات عينة دائمة، والمقابلات المتعمقة أمرا ضروريا لهذا النمط من البحوث والتنظير. فهى باختصار تؤكد تأكيدا فائقا على أهمية البيانات الكيفية بصورة تفوق ما هو موجود فى المدخل المتوسط المدى (أو المداخل الأخرى لاختبار النظرية).

وهكذا يذهب جلاسر وشتراوس إلى أن كلا من النظريات العامة والنظريات متوسطة المدى تبدأ -خطأ- بأفكار مسبقة (تتضمن افتراضات ومسلمات عن طبيعة البناء الاجتماعى والثقافة) وهى لذلك تميل إلى أن تكون ذات طابع مجرد، ومنفصلة عن الحياة اليومية للناس. وفى مقابل هذا نجد النظرية الموثقة ترتبط مباشرة بالبيانات الإمبيريقية، ومن ثم تعكس وقائع الحياة اليومية أيا كان نوع الجماعة البشرية التى تتناولها. وهكذا فإن أحد المعايير التى يمكن على أساسها الحكم على مدى ملاءمة وصدق النظرية المؤكدة هو أن تصبح مفهومة وذات معنى لأولئك الذين تحاول النظرية تصوير حياتهم. ومن الواضح أنه على الرغم من أن النظرية الموثقة ليست من بين مداخل اختبار النظرية فى أساسها، إلا أنها لا تستبعد بعض عناصر عملية الاختبار (انظر شتراوس، ١٩٨٧، وفوجان، ١٩٩٢) بمعنى أن الأفكار التى تظهر أثناء البحث تخضع باستمرار للفحص فى ضوء (ومن ثم يتم اختبارها فى علاقاتها بـ) الأفكار والبيانات التى تم جمعها، وفى ضوء ما يستجد من بيانات. وبنفس الطريقة، وعلى الرغم من أن النظرية المتوسطة المدى لا تهتم فى الدرجة الأولى بإقامة نظرية جديدة من واقع بيانات البحث، فإنها لا تنأى بنفسها عن بعض أشكال اعادة الصياغة أو التطوير النظرى (انظر : مؤلف دى فو، ١٩٩٦). معنى هذا إذن أن ما نعنيه بصحة النظرية

وكيفية اختبارها، وكيفية توليدها يعنى أشياء مختلفة تمام الاختلاف لدى كل مدخل من هذين المدخلين.

دلالات ذلك بالنسبة لمدخل النظرية التكيفية:

يمكن القول بان كلا من المدخل المتوسط المدى، ومدخل النظرية الموثقة كانا من المصادر المهمة لإلهام أنواع من الاستراتيجيات والتوصيات التى سوف أعرض لها فى الفصول التالية. وفى نفس الوقت تعانى رؤية النظرية التكيفية من عديد من أوجه القصور والعقبات التى ترتبط بهذين المدخلين. ومن أبرز هذه المشكلات -كما صاغها مؤسسو هذه المداخل- تعارض هذه المداخل مع بعضها البعض، حيث يدعى كل منهما أنه المحور الأساسى لاستخدام النظرية والتطوير النظرى فى البحث الاجتماعى. فمن ناحية نجد ميرتون (كما هو الحال بالنسبة لعديد من المداخل الكمية السائدة) يولى دورا ثانويا فقط للبيانات الكيفية، ولعملية توليد نظريات جديدة، بينما يضفى أهمية كبيرة على البيانات الكمية كوسائل للتحقق من صحة الأفكار النظرية التى تطورت عن نسق منطقى استدلالى. من ناحية أخرى يبرز جلاسر وشتراوس الأهمية الأساسية للبيانات الكيفية لعملية الاكتشاف النظرى، أى خلق مفاهيم وأفكار وأطر جديدة تطبق على المادة المستمدة من مجال أو موضوع معين.

ومع أنى أعتقد أن كلا المدخلين -حتى فى ضوء آرائهما- يعانى من أوجه قصور وعوائق خطيرة، فإن قدرا من روح المدخلين والدلالات العملية لكل منهما تجتمع (وان كان على نحو معدل كثيرا) فيما أسميه مدخل النظرية التكيفية. فالنظرية التكيفية تحاول -على سبيل التحديد- أن تجمع بين الاهتمام بالأفكار والنماذج النظرية السابقة التى تغذى البحث وتوجهه، بينما تهتم فى نفس الوقت بتوليد النظرية من خلال التحليل المستمر للبيانات. وكما أوضحت سلفا فإن النظرية التكيفية هى الوحيدة القادرة على أداء ذلك من خلال تحويل جذرى لبعض مسلمات كل من النظرية المتوسطة المدى، والنظرية الموثقة.

فالنظرية المتوسطة المدى يعيبها فى الأساس استبعاد النظرية العامة (أو ما يسميه ميرتون النظرية الكبرى) الأمر الذى يحد دون مقتضى من نطاقها وقدرتها التفسيرية. وهذا بدوره يحد من قدرتها على أن تضيف إلى التراث المتراكم من المعرفة النظرية.بالإضافة إلى ذلك فان ما يعوق قدرتها على الاحاطة الكاملة بجوانب الواقع الاجتماعى تركيزها على كل ما يمكن قياسه قياسا كميا أو ما يطلق عليه المتغيرات "البنائية" وإهمالها النسبى للمعانى الذاتية وخبرات أولئك الذين تضطلع بدراستهم.وبالمثل أيضا على حين يمكن إلى حد ما دعم ادعائها بأنها تتعامل مع المتغيرات البنائية، فإن ذلك لا يعنى أنها تتعامل بصورة ملائمة مع ظواهر البناء الاجتماعى أو مع الظواهر المنظمة بصورة كلية. وبهذا المعنى تتطلب النظرية التكيفية ادماج النماذج النظرية لاشكال التنظيم الاجتماعى (كالأسواق، والبيروقراطيات على سبيل المثال) وموارده (كالقوة، والمال، وبعض أشكال الايديولوجيا، والتعبير الرمزى، انظر مؤلف لايدر، ١٩٩٧)، ادماج كل ذلك ضمن اطارها المرجعى العام. فمثل هذه الظواهر لايكون من الملائم التعامل معها على أنها مجرد متغيرات كمية. وفى النهاية لا تهتم النظرية المتوسطة المدى بالقدر الكافى بمشكلة بناء النظرية كملمح روتينى من ملامح عملية البحث، وهذا بالتحديد هو ما يحاول المدخل التكيفى ان يقوم به.

على العكس من ذلك ينطوى بناء النظرية الموثقة على بعض أوجه القصور الكامنة فيه. فقد أوضحت **أولا** أنها هى الأخرى ترفض اسهام النظرية العامة، ومن شأن هذا –وفى رأيي– أن يضعف قدرتها التفسيرية (أى قوتها ومجالها) بصورة عديمة المرونة وليس لها ضرورة. ومن الممكن تجنب فاقد مثل هذه الأفكار النظرية الجيدة، كما يمكن خدمة الهدف العام لتراكم المعلومات (بدلا من أن تكون شذرات منفصلة ومعزولة) بالإفادة من النظرية العامة. **ثانيا** على الرغم من أن النظرية الموثقة تفيد فى وصف الخبرات الحية المعاشة، والمعانى الذاتية لدى الأفراد، فإنها لا تقدر البناء الاجتماعى أو الجوانب المنظمة فى المجتمع حق قدرها.ويرجع ذلك إلى التزاماتها المعرفية (بمبدأ مصداقية المعرفة) والانطولوجية (رؤيتها للواقع الاجتماعى) التى تعنى انكار وجود الظواهر التى لا تدخل ضمن الظواهر

السلوكية، أو التى ليست سلوكية فقط (كالاسواق، والبيروقراطيات، وبعض أشكال السيطرة). وعلى العكس من هذا يتناول المدخل التكيفى كلا من الظواهر السلوكية (كالنشاط، والمعنى، والخبرة المعاشة) تماما كما يتناول الظواهر المنظمة. وفى هذا الصدد نجده يحاول تتبع التأثيرات والصلات المتبادلة بين الأنشطة الاجتماعية للأفراد والبيئة الاجتماعية الأكبر (المنظمة) التى يمارسون فيها أنشطتهم. **ثالثا** على الرغم من أن النظرية الموثقة تؤكد بقوة على اكتشاف وتوليد النظريات الجديدة، فإنها لا تؤكد بنفس القوة على اختبار النظرية، وخاصة فيما يتعلق بالفروض أو الأفكار النظرية، أو المفاهيم أو الأطر المرجعية المسبقة. ويولى اتجاه النظرية التكيفية نفس القدر من الاهتمام لاكتشاف النظريات، ولا ستخدام النظريات القائمة بالفعل، إذ تربط بينهما علاقة تأثير متبادل. وفى هذه الحالة تصبح نقطة الخلاف مع رؤية النظرية الموثقة أن التنظير يجب أن يكون عملية مستمرة، وألا تكون هناك مخططات نظرية مسبقة قبل بداية جمع البيانات أو فى أى مرحلة خلال عملية البحث.

النظرية الشكلية فى مقابل النظرية الحقيقية

أريد أن أفرق بين ما أعنية بالنظرية الشكلية وبين ما يعنيه جلاسر وشتراوس بهذا المصطلح (١٩٦٧). ولكن لما كانوا يستخدمون هذا المصطلح فى سياق التمييز بين النظرية **الحقيقية** والنظرية **الشكلية**، فمن المهم أن نكون على بينة مما يقصدونه بهذين المصطلحين، على اعتبار أن ذلك يساعدنا على فهم السمات الخاصة للعلاقة بين التنظير والبحث بصفة عامة. وفيما يتعلق بالنظرية الموثقة يؤكد جلاسر وشتراوس على أن تطوير النظرية عادة ما يبدأ بالتأكد من البيانات المتصلة بمجال حقيقى معين من مجالات البحث فى علم الاجتماع مثل العناية بالمرضى، والتنشئة العنصرية، ونمط حياة المسنين وما إلى ذلك. وبعد أن يتم تطوير النظرية الحقيقية فى هذا المجال نتيجة لإغراق الباحث نفسه بالبيانات الإمبيريقية التى تجمعت من المقابلات والملاحظات (والمصادر الوثائقية) يصبح من الممكن حينئذ أن يطور النظرية

ويوسعها بحيث تغطى مجالات بحثية أكثر عمومية وشكلية كالسلطة، والقوة، والتنظيمات، والسلك المهنى التنظيمى، وتغير المكانة..... وما إلى ذلك.

و تفرض الضرورة أن تبدأ النظرية الموثقة عادة من نقطة ارتكاز حقيقية، ثم تنطلق منها نحو النظرية الشكلية. أما النظرية الشكلية التى تحققت من خلال العملية السابقة فيمكن استخدامها كموجه أساسى لبحوث مستقبلية، ولكن بشرط ألا تصبح جامدة وعديمة المرونة، وتتحول إلى البحث عن البيانات التى تتسق مع النظرية (وتؤكدها)، وذلك بدلا من توليد نظرية تتوافق مع البيانات. لذلك من المهم دائما التأكيد على الاكتشاف والانفتاح بالنسبة لعملية التنظير. وقد أشار جلاسر وشتراوس، على أى حال، إلى الحاجة إلى تعدد النظريات (الحقيقية والشكلية)، وذلك على النقيض تماما من أولئك الذين يتحدثون كما لو أن هناك نظرية واحدة لكل مجال من المجالات الشكلية، أو نظرية شكلية واحدة لكافة المجالات جميعا (انظر: مؤلف جلاسر وشتراوس، ١٩٧١، صفحة ١٨٢).

اذا نظرنا إلى التفرقة بين النظرية الحقيقية وبين النظرية الشكلية خارج سياق النظرية الموثقة، فسوف نجد أنها تشير إلى وجود تشعب فى البحث الاجتماعى. ويبدو هذا التشعب بين هؤلاء الذين يفهمون النظرية على أنها مرتبطة ارتباطا مطلقا بمجموعة متميزة من الاهتمامات أو القضايا الإمبيريقية، كالانتحار، أو التدرج الطبقى، أو السلوك الجنسى، أو المرض العقلى، أو تعاطى المخدرات، أو التمريض، أو التعليم.... وما إلى ذلك، وبين أولئك المهتمين بدلالات البحوث بالنسبة للقضايا النظرية العامة. إن ما نعنيه هنا بالنظرية الشكلية أمر حاسم عظيم الدلالة. فعلى الرغم من أن عديدا من الباحثين سيوافقون على أهمية الدلالات العامة للنظرية، فإنهم سوف يحجمون أمام فكرة استخدام أى من عناصر النظرية العامة (على نحو ما نجد فى أعمال فوكو ، وهابرماس، وبارسونز وغيرهم) كعنصر من عناصر البحث الأساسية.

وفى ضوء المدخل الذى أعرض له فى بقية هذا الكتاب، أرى من الضرورى أن أحرر فكرة النظرية الشكلية من القيود التى فرضها عليها

تعريف جلاسر وشتراوس، والذى يستبعد تأثير النظرية الاجتماعية العامة. فمن شأن استبعاد أكثر الأطر النظرية عمومية أن يؤثر على تجفيف منابع التنظير الممكنة فى البحوث، أولا كموجه أساسى (أى كجزء من تصميم البحث) كملحق متمم للنظريات الموثقة. وفى هذا الصدد قد يكون من المفيد لتراكم المعرفة النظرية والإمبيريقية أن نتقبل فكرة وجود أنماط ومستويات مختلفة من التنظير. ونتيجة لذلك، كان لديهم تصوراتهم الخاصة عن الصدق، ومن ثم توفر أكثر من سبيل لوصف النظرية -بحق- بأنها نظرية موثقة من واقع البيانات، وعدد من السبل التى يمكن عن طريقها توليد النظرية. وعلى الرغم من وجود عديد من المشكلات التى تكتنف هذا المجال وتحتاج إلى حل، فإن الاستجابة البناءة ربما تتمثل فى التوفيق بين وجهات النظر الراسخة عما يجب أن تكون عليه النظرية، أو عما يجب أن تشبهه أو تقترب منه (انظر: مؤلف لايدر، ١٩٩٣).

الجوانب المعرفية والأنطولوجية للنظرية

ونقطة الخلاف فيما يتعلق بقضية تطوير مدخل أكثر شمولا للتنظير فى البحوث، تتمثل فى فهم بعض الافتراضات التى تشكل أساس مداخل معينة. ونلاحظ فى هذا الصدد أن البحث يرتبط ببعض القضايا الفلسفية الأساسية، التى لا يمكن أن تكون محايدة من الناحية النظرية بالمعنى الدقيق للحياد. وحتى الباحث الذى يدعى أن نظريته لم تتأثر بأى افتراضات نظرية فإنه بذلك إنما يقدم ادعاء نظريا فى هذا الشأن. وهكذا فإن دعاوى وضعية التوصل إلى نتائج محايدة موضوعيا وغير متأثرة بأى مقولات معرفية أو نظرية مسبقة تبدو أمرا زائفا (انظر: مؤلف كيت و أورى، ١٩٧٥، ومؤلف باسكار، ١٩٧٩). كذلك نجد أن ادعاء الاتجاه الانسانى (أو التأويلى) أنه يقدم وصفا أكثر كفاءة للواقع الاجتماعى بمجرد الاهتمام بالمعانى والمفاهيم الذاتية قد أمكن التصدى له ونقده حديثا على يد أصحاب مدخل الواقعية الجديدة فى علم الاجتماع (انظر: مؤلف باوسون، ١٩٨٩، ومؤلف لايدر، ١٩٩٠).

لاشك أن هذه قضية معقدة، ولكنى عند هذا الحد لا أنوى الدخول فى مناقشة شكلية تبعدنا عن الاعتبارات العملية التى سأعرض لها فى الفصول

التالية. ومع ذلك فإن قضية دراسة الافتراضات المعرفية الأساسية لبعض استراتيجيات البحث تنطوى على ثلاث دلالات رئيسية للتنظير في البحث الاجتماعي. **أولا**، من شأن الوقوف على المقدمات التي تقوم عليها صور التحليل واستراتيجيات البحث الاجتماعي أن تتيح لنا فرصة فحص الفروض المستترة التي يمكن أن تؤثر على تطوير النظرية مستقبلا كثمرة للبحث الاجتماعي.من هذا مثلا، لو أعتقد شخص أن الشكل الوحيد الصائب من المعرفة هو الشكل ذى الطبيعة الإمبيريقية فقط، وان هذه المعرفة مشتقة من شواهد حسية (النزعة الإمبيريقية)، فمن المحتمل حينئذ ألا نتعاطف مع الادعاءات التي تقول أن الروابط الداخلية بين المفهومات (النزعة العقلانية) يمكن أن يكون لها أى دور مفيد في توفير المعرفة الصحيحة الموثوق بها.

وفي سياق النظرية التكيفية أرى (كما سيرد في الفصل السادس) أن التوتر القائم بين المداخل الامبيريقية والمداخل العقلية للمعرفة يجب التغلب عليه، وهنا يطرح المدخل التكيفي حلا واحدا لهذه المشكلة. **ثانيا**، إذا ارتبط الباحث ارتباطا وثيقا بفكرة أن البحث الاجتماعي يجب أن يلتزم بالمعايير المنهجية المتبعة في العلوم الطبيعية ويخلص لها، فإنه قد يرفض حينئذ القول بأن البحث الاجتماعي يستطيع أن يستند على مسلمات أكثر ارتباطا بالمذهب الإنساني، وأن يتضمن استجابات أكثر انتماء للمذهب التأويلي، والتزاما بمبدأ التعاطف. وأشير مرة أخرى إلى أنني سوف أتعرض لهذه القضية في الفصل السادس، حيث أرى أن النظرية التكيفية تقوم اعتمادا على كلا نوعي مداخل التحليل الاجتماعي والعلم الاجتماعي ومن الواضح ان تحليل الالتزامات المعرفية والأنطولوجية الأساسية يسمح بالتعامل مع مستويات مختلفة من التنظير، وأنواع ادعاءات الصدق التي ترتبط بها.

ثالثا، وهي نقطة ترتبط بالنقطتين الأولى والثانية، إن مسألة العلاقة بين المعرفة والأنطولوجيا تعد أمرا فائق الأهمية للنظرية الاجتماعية والبحث الاجتماعي. يذهب كل من جيدنز (١٩٨٤) وباسكار (١٩٧٩) إلى أن التساؤلات الأنطولوجية (عن طبيعة الواقع الاجتماعي) تسبق التساؤلات المعرفية حول الصدق. والرأى عندى، على أى حال، أن كلا نوعي التساؤلات- عن طبيعة الواقع، وكيف نتوصل إلى معرفته- يرتبطان معا

بصورة لافكاك منها، وهو أمر ينطوى على دلالات مهمة لكيفية أداء البحوث، وأنواع المشكلات البحثية التى نواجهها، والأسئلة التى نطرحها. وينطبق هذا بصفة خاصة على ما يتعلق بمسألة كيفية نظرنا للروابط الداخلية بين الأنشطة الاجتماعية من ناحية، وجوانب البناء الاجتماعى (النسق) من ناحية أخرى، والتأثيرات المتبادلة بينهما.

المفاهيم المدققة فى مقابل الأطر التفسيرية

ترتبط هذه القضية بالقضية السابقة (وهى الجوانب المعرفية والانطولوجية للنظرية)، ولكنها تشير مرة أخرى أيضا إلى التساؤل المطروح حول درجة تركيز المشروعات البحثية على المسائل الامبيريقية أو النظرية. وبقدر ما يرتبط ذلك بالمسائل المعرفية، فإنها تهتم بتحديد إلى أى مدى يكون استخدام مفاهيم جزئية، أو أجزاء من نظريات أكبر فى البحث الاجتماعى مبررا مشروعا لاعتبارها نظرية بالمعنى الدقيق أو أنها مجرد خطوة أولية نحو التنظير. إن القضية الأكبر هنا هى ما إذا كانت المفاهيم الجزئية تؤدى مجرد وظيفة محددة كديكور فى البحث، أم أنها تضيف فى الحقيقة قوة تفسيرية إلى عملية تحليل نتائج البحث. إنه من الصعب على المفاهيم الجزئية أن تمدنا بتفسيرات نظرية شاملة وعميقة من ذلك النوع الذى نتوقعه من النظريات العامة الكبرى، ولكن ليس هناك سبب واقعى يجعلنا نفترض أن المفاهيم الجزئية أقل قدرة على الاسهام سواء على المستوى الوصفى أو النظرى.

وهناك بالتأكيد أمثلة جيدة للبحوث التى اعتمدت على نظريات كبرى فى محاولة فهم النتائج التى توصلوا إليها وتصنيفها، كما فى بحث بلور وماكينتوش (١٩٩٠) الذى استخدما فيه أفكار فوكو عن القوة والمقاومة والاشراف فى دراستهما عن المؤسسات العلاجية والزيارات الصحية فى انجلترا. ولعل هناك مخاطرتان تكتنفان استخدام نظرية عامة. **أولا** عندما يكون استخدامهما انتقائيا، فإن احتمالات تحريف المفاهيم عن سياقها النظرى تصبح أمرا واردا، الأمر الذى يؤدى إلى احداث تشويه غير متعمد لمعانيها

(وهو أمر يمكن أن يؤدى إما إلى إرغام البيانات على التوافق مع مفاهيم غير ملائمة، أو استخدام المفاهيم كديكور وحسب). **ثانيا** قد تثور مشكلات على النقيض من هذا تماما عندما يستخدم الباحث شبكة متكاملة من المفاهيم، أونظرية عامة كإطار تفسيرى لنتائج البحث. ففى كلا الحالتين غالبا ما يتعرض الباحث لإغراء استخدام مجموعة متكاملة من المفاهيم والمسلمات الأساسية لتقديم تفسير سابق التجهيز للنتائج، بدون أخذ النتائج ذاتها فى الاعتبار بالقدر الواجب. ونتيجة لذلك قد يتحول الأمر إلى مجرد ممارسة لتعزيز الذات و/ أو تبرير الذات.

بالرغم من هذه المخاطر المحتملة، فإن وجهة نظرى العامة فى هذا الكتاب أن أفضل استخدام للمفاهيم الجزئية المستمدة من بناء معرفى أو نظرى أكبر، أن يكون بمثابة وسيلة لتيسير عملية التنظير، سواء من خلال تدقيق وتطوير النظرية القائمة، أو من خلال توليد نظرية من واقع الشواهد التى وفرها البحث. ومن خلال استخدام مثل هذه المفاهيم كأدوات موجهة يتزود الباحث بوسيلة أولية للتنظيم، وبلورة الكم الهائل من البيانات. إن مثل هذه المفاهيم قد يتم التخلى عنها فى أى مرحلة خلال تحليل البيانات، وهو ما يحدث عندما يتضح مثلا أنها باتت عديمة النفع كأداة موجهة للبحث. من ناحية أخرى، فإن تحليل مزيد من البيانات قد يؤكد الأهمية التفسيرية للمفاهيم (الأولية) المبدئية، وحينئذ فإنها سوف تشكل –فى نهاية الأمر– جانبا مهما فى تطوير النظرية.

و الملاحظ على أى حال، فيما يتعلق بالمدخل التكيفى ككل أن المفاهيم الجزئية تستخدم – من وجهة نظر طويلة المدى– فى تطوير مزيد من النظريات، والنماذج، والأطر المرجعية الأكثر دقة. علاوة على ذلك، على حين أقر بأن استخدام مفهوم واحد –أو عدة مفاهيم– مشتقة من احدى النظريات القائمة لإلقاء الضوء على نتائج البحث وتفسيرها يعد أمرا مشروعا تماما، ومقبولا فى ذاته كاستراتيجية بحثية، فإن المدخل الذى أطرحه فى هذا الكتاب يحاول التأليف بين استخدام نظرية موجودة سلفا، وبين صياغة نظرية من واقع نتائج البحث. فمن شأن ذلك أن يسمح بتدقيق النظرية القائمة فى ضوء نتائج البحث، كما يسمح أيضا بالتوصل إلى نظرية جديدة من خلال

التأليف بين نظرية سابقة (وكذلك النماذج النظرية القائمة) وتحليل البيانات المتوفرة من مشروع بحثى جار. هذا الوضع الثرى المركب يسمح بقدر أكبر من المرونة، والانفتاح، والشمول فى استخدام الامكانيات المتاحة فى تطوير النظرية، وتراكم المعرفة بالعالم الاجتماعى.

التنظير كعنصر متواصل فى مقابل كونه عنصرا مستقلا عن البحث

هذا التعارض الثنائى الذى يتعلق بمدى اعتبار التنظير نشاطا منفصلا ومتميزا لا يدخل عملية البحث الاجتماعى عند مرحلة معينة، أو اعتباره متواصلا متكاملا مع كافة مراحل البحث. وهنا نلاحظ، مرة أخرى، أن هذا البعد يتداخل مع عديد من الأبعاد الأخرى التى فرغنا من مناقشتها. وكلما تزايد الاعتقاد بأن النظرية يجب أن توجه البحث، بمعنى تبنى اتجاه فحص النظريات، كلما سادت النظرة إلى التنظير كنشاط مستقل يدخل فى عملية البحث عند مراحل محددة. ففى حالة مداخل اختبار النظرية نجد أن بلورة إطار للمسلمات النظرية يسبق البحث نفسه، ثم يرتد مرة أخرى إلى العملية بعد الفراغ من تنفيذ البحث، أى كمرحلة ختامية فى تحليل البيانات الإمبيريقية.

وعندما تتم صياغة البحث استنادا إلى إطار عام من المفاهيم كالماركسية أو التطورية أو النزعة النسوية، فإن التنظير حينئذ يمثل مرافقا مستمرا لعملية البحث، بمعنى أن يمثل الإطار مرجعا دائما. ومع أن النتائج تستخدم فى العادة لمجرد تأكيد أهمية النظرية فى المحل الأول، فإنه نادرا ما يتم استخدامها كوسيلة لاختبار النظريات من خلالها. وتمثل كثير من البحوث الكيفية (خاصة تلك المتأثرة بفكرة النظرية الموثقة) نقيضا متميزا يعارض هذا الاتجاه، بمعنى أنها تنظر للتنظير كجانب مستمر فى عملية البحث، ولكنها تصر على أنه يجب أن يكون جانبا ناشئا عن جمع البيانات وتحليلها يتجلى رد فعله باستمرار فى تلك الأنشطة (انظر: مؤلف برايمان وبيرجس، ١٩٩٤). على أننا نلاحظ أن البحوث الكيفية لا تسلك جميعها هذا السبيل. فقد قام كل من بلور وماكنتوش على سبيل المثال (١٩٩٠) بجمع البيانات الميدانية

لبحثهما عن الزيارات الصحية والمؤسسات العلاجية قبل أن يدركا أنهـا وثيقـة الصلة بآراء فوكو النظرية عن القوة والاشراف والمقاومـة. وهكـذا تعـد هـذه الحالة مثالا لحدوث التنظير بعد اتمام عمليـة البحـث كوسيلة لتنظيـم البيانـات وتحليلها.

ويؤكد مدخل النظرية التكيفية علـى أن التنظـير يجـب أن يكـون عنصـرا مستمرا فى عملية البحث (انظر الفصل الثـانى)، ولا يقتصـر علـى الاسـتخدام عند مراحل معينة و / أو مناسبات معينة فى عملية البحث. من هنـا يمكـن أن يتـم التنظـير فـى أى مرحلـة مـن عمليـة البحـث، أى قبـل وبعـد عمليـة جمـع البيانات، مع أننى أعتقد أنه يجـب أن يتـم فـى ترابـط وثيـق مـع عمليـة تحليـل البيانات. فمن شأن هذا أن يدعم الاستخدام الفعال للموارد بتنظيم كمية الزمـان والمساحة المخصصة للأمور النظرية إلـى أقصـى حـد ممكـن. وأنـا لا أقصـد بذلـك بـالطبع أن تكـون عمليـة البحـث بأكملهـا حكـرا علـى القضايـا النظريـة وحدها. فمن الوجهة العملية الصرفة، تمثل الأمور المنهجية والفنيـة عنـاصر ضرورية لعملية البحث، وسوف يواجهها الباحث باستمرار فى كل مرحلة من مراحـل البحـث. ولكنـى أعتقـد، علـى أى حـال، أن زيـادة المـوارد، والوقـت والطاقـة الموجهـة نحـو تطويـر النظريـة مـن شـأنه أن يعـزز القـوة والنطـاق التفسيرى لنتائج البحث، وكذلك ربطها ربطا محكما بالشواهد الإمبيريقية التـى تمثل الاساس الذى تقوم عليه.

دلالات ذلك للنظرية التكيفية

حـاولت أن أوضـح أن التنظـير والبحـث الاجتمـاعى مرتبطـان ببعضـهمـا البعض ارتباطا معقدا متعدد الأبعاد. وعلى الرغم من أننـى قـد حـددت بعضـا من الأبعاد الأساسية فى هذا الشأن، إلا أننى حاولت فى نفس الوقت أن أوصل للقارئ حقيقة مؤداها أن كثيرا من البحوث تنهض على أساس توليفـة مشوشـة من العناصر والاهتمامات المختلفة. والموضوع الأساسى فى هذه المناقشة هو الكشف عن بعض أهم الملامح الرئيسية للعلاقة بيـن النظريـة والبحـث، علـى النحو الذى تتجلى به فى البحوث الراهنة. وإلى جانب هذا تمثل تلك المناقشـة

خلفية عامة لطرح اتجاهى الخاص بالنظرية التكيفية والذى يشكل لب باقى الكتاب. والملاحظ أن الأبعاد والخيوط المختلفة التى حددتها ترتبط فى ذاتها – وعلى نحو ما– بالنظرية التكيفية، وان كان يجب ان يكون واضحا أن ذلك الارتباط يتم بطرق مختلفة ولاعتبارات متباينة. وسوف أحاول أن ألخص فيما يلى النقاط الرئيسية للتباين والتداخل:-

أولا: فيما يتعلق بمدى التناقض القائم بين الاهتمام النظرى فى مقابل الاهتمام الإمبيريقى، أوضحت أن النظرية التكيفية تركز فى المقام الأول على قدر متساو من التنظير ومن جمع البيانات فيما يتصل بكل مشروع بحثى. وإن كان الخط العام للمدخل التكيفى هو التأكد من عدم التغاضى أبدا عن الاستفادة من امكانيات وفرص التنظير. وهكذا فإننى أشدد على أهمية اليقظة المستمرة والحساسية لما قد يتاح من امكانيات التنظير. ويتعين على الباحث ألا "يغلق مفتاح"حساسية النظرية عندما ينخرط فى الجوانب الفنية أو المنهجية للبحث. وينقلنا ذلك إلى **البعد الثانى** المرتبط بقضية ما إذا كان التنظير يجب أن يعتبر مرحلة مستقلة (أو أنه قاصر على مراحل معينة) أو على أنه من عناصر التحليل. وفى هذا الصدد ينظر المدخل التكيفى إلى التنظير على أنه الرفيق الملازم دائما لعملية البحث الإمبيريقى وجمع البيانات (انظر الفصل الثانى).

أما فيما يتعلق ببعدى اختبار النظرية، وتوليد النظرية محل الاهتمام، فنجد أن عناصر من كليهما يتداخلان معا. وان كان من المهم أن نترجم ذلك التداخل المتبادل فى سياق إعادة صياغة المقدمات التى تقوم عليها كل من مدخل النظرية المتوسطة المدى، ومدخل النظرية الموثقة، لانهما طالما هما موجودتان فان كل منهما يناقض الآخر على نحو ما. ومن شأن عملية إعادة الصياغة تلك أن تطرح على بساط البحث أهمية الافكار الأساسية المتصلة بالصدق وبأنواع الظواهر الاجتماعية التى تشكل الموضوعات المشروعة للبحث الاجتماعى والبحث الإمبيريقى. أما فيما يتعلق بمسألة الاستخدام الانتقائى أو الاجمالى للنظرية العامة، فإننا نجد أن المدخل التكيفى يتخذ موقفا متسامحا من كليهما طالما ينظر إليهما على أنهما مجرد مصادر قابلة للتعديل والمراجعة واعادة الصياغة من حيث المبدأ. ولا تتعرض مقاصد النظرية

التكيفية للخذلان والاختلال إلا عندما يتم استخدام النظرية العامة كأداة أساسية لتنظيم البيانات الإمبيريقية مقدما.

ويؤكد المدخل التكيفى على تطوير النظرية القائم على توليفات مختلفة لأنواع متباينة من المصادر النظرية والحقيقية، ويستغل التآلف والتآزر العقلى الذى ينشأ بينهما. ونجد بالمثل أن عناصر استخدام كل من المفاهيم المدققة والشبكات التفسيرية يتم دمجها وامتصاصها فى اطار النظرية التكيفية. وهكذا نجد أنه على حين تستوعب النظرية التكيفية العامة عملية البحث عن إطار تفسيرى، فإن أحد سبل تحقيق ذلك يتمثل فى تشجيع استخدام مفاهيم موجهة وتوضيحية قادرة على استثارة الخيال النظرى، والمزيد من التدقيق والإحكام النظرى.

و إذا كانت التعليقات السابقة لا تقدم أكثر من وصف غير مباشر للنظرية التكيفية، فلأحاول فى ختام هذا الفصل أن أحدد بشكل أكثر مباشرة بعض ملامحها المميزة (سوف أقدم مناقشة كاملة مفصلة لها فى الفصلين السادس والسابع من هذا الكتاب). **أولا** تركز النظرية التكيفية على تشييد نظريات جديدة فى سياق البحث الجارى من خلال الاستفادة من مكونات النظريات السابقة (بنوعيها النظرية العامة، والنظرية الحقيقية)، وذلك جنبا إلى جنب مع النظريات التى تنبثق من جمع البيانات وتحليلها. فالتفاعل المتبادل والحوار بين النظريات الموجودة سلفا (كالنماذج، والمفاهيم، ومجموعات المفاهيم) والنظريات الجديدة المنبثقة يشكل الديناميات الحقيقية للنظرية التكيفية. وبهذا المعنى يتميز هذا المدخل بصورة واضحة عن النظرية الموثقة، والنظرية المتوسطة المدى، واستخدام النظريات العامة كأطر تفسيرية شاملة.

وتعد النظرية التكيفية الناتجة عن مثل هذا التفاعل أو الحوار المتبادل دائما محاولة لوصف العلاقات والروابط بين عالم الحياة وعناصر النسق فى المجتمع. ومعنى ذلك أنها تتمحور حول الروابط الداخلية بين معانى الفاعلين، وأنشطتهم ومقاصدهم (عالم الحياة) من ناحية، ومن ناحية أخرى العلاقات بين الثقافة، والمؤسسات، والقوة، و الممارسات، والعلاقات الاجتماعية التى يعاد انتاجها (عناصر النسق). وفى هذا الصدد تركز النظرية التكيفية على الروابط

بين الفعل والبناء فى الحياة الاجتماعية، والصلات بين مستويات التحليل الواسعة النطاق (الماكرو) والمحدودة النطاق (الميكرو). وهكذا تمثل النظرية التكيفية مدخلا منهجيا يضع فى اعتباره الطبيعة الغنية والمركبة للواقع الاجتماعى (أى عمقه الأنطولوجى). كما يعترف بالحاجة إلى أساس معرفى يعكس التمازج بين العناصر الموضوعية والذاتية للحياة الاجتماعية. وهذا المدخل المتعدد الأبعاد يميز النظرية التكيفية عن النظريات الأخرى التى تقصر اهتمامها على بعد واحد أو مجال واحد من مجالات الحياة الاجتماعية.

إن النظرية التكيفية فى تعاظم، فهى كيان عضوى يعدل من نفسه باستمرار فيما يتعلق بما تمليه عليه المبررات النظرية، وما تفرضه عليه الطبيعة الواقعية للعالم الإمبيريقى. أما المفاهيم والنماذج النظرية الموجودة سلفا، فتطرح على البيانات الجديدة أنماطا ونظاما، بينما تظل دائمة الاستجابة للنظام المقترح الذى يستخرج من واقع البيانات نفسها. وهكذا نرى أنه على الرغم من أن النظرية التكيفية تشدد على النظرية التى يتم توليدها، فإن ذلك يختلف كل الاختلاف عن النظرية الموثقة فى أنها تستفيد من النماذج النظرية المحكمة الموجودة سلفا قبل جمع البيانات فى مراحل معينة من البحث. وعلى نقيض ذلك، يرفض مدخل النظرية الموثقة أهمية النظرية المسبقة (خاصة النظرية العامة) ويصر على أن النظرية يجب أن تنبثق مباشرة- وعلى سبيل الحصر - من جمع البيانات وتحليلها. ونلاحظ فى هذا الصدد أن السمة المميزة للنظرية التكيفية- أنها تفيد فى نفس الوقت من كل من النظرية المسبقة وبيانات البحث فى تشييد النظريات الجديدة، فى حين أن النظرية الموثقة تعلى من قيمة البيانات الإمبيريقية، وتناهض النظرية المسبقة أيا كان نوعها.

الفصل الثانى
عناصر عملية البحث

بعد أن فرغت من تحديد الملامح الأساسية وصور التباين فى العلاقة بين التنظير والبحث، أود أن انتقل الآن إلى تناول ديناميات عملية البحث نفسها. وستقوم استراتيجيتى فى الدراسة على تمييز العناصر المختلفة لعملية البحث الشائعة بين كل أنواع البحوث. أما العناصر التى سوف أركز عليها وأهتم بها فهى : اختيار الموضوع والمشكلة، والإطار المرجعى النظرى – أو بتعبير أدق المواقف النظرية التى يتبناها الباحث – ومناهج وأساليب جمع البيانات، واختيار العينة، والترميز، وكتابة تقرير البحث. ولن أتناول تحليل البيانات فى جزء منفصل، وذلك لأننى أفترض أن عملية تحليل البيانات تدخل فى كل خطوة فى عملية البحث، وبالتالى سوف أتعرض لها فى مختلف الاجزاء. وحتى بالرغم من تناول القضايا النظرية بصورة مستقلة، فأننى أفترض أن التنظير وتحليل البيانات يسيران معا يدا فى يد، وهكذا يجب النظر إلى التنظير على أنه عنصر مستمر فى البحث. حاول بعض الكتاب بنجاح تناول عناصر البحث– مماثلة لتلك التى أطرحها وان كانت غير مطابقة تماما لما أطرحه –كمراحل فى عملية البحث. ومع أن طرحهم هذا كانت له فوائده الواضحة، وأن بعض هذه العناصر يمكن النظر إليها على أنها مراحل متعاقبة فى المشروعات البحثية الجديدة، فإننى أرغب– لأسباب عديدة– فى التخلى عن فكرة وجود تسلسل زمنى ضرورى أو ثابت نسبيا.

ومن الواضح بالطبع، أن هناك بعض الحالات التى يكون فيها ما يبرر تصور أن مراحل البحث المختلفة محددة زمنيا، بمعنى انتظامها فى تسلسل معين، بحيث يأتى بعضها قبل البعض الآخر أو بعده. فمن الواضح على سبيل المثال أنه لا يمكن الحديث عن تحليل البيانات أو النتائج والاستخلاصات قبل تحديد الأسلوب الذى سوف يتبع فى جمع المادة. وإن كان هذا التتابع الثابت لا يصدق على معظم عناصر البحث الأخرى التى حددتها. أحيانا ما

يكون ذلك بسبب أن البحث كثيرا ما يتسم بقدر من الفوضى أثناء التطبيق العملى، بحيث لا يتبع تسلسلا زمنيا يمكن التنبؤ به، أو يلتزم بتعليمات واضحة متفق عليها. ولهذا قد تصبح خطوات البحث عرضة للفوضى والاضطراب. يدلنا الواقع الفعلى أن مراحل البحث ليست متمايزة دائما عن بعضها البعض، أو منفصلة عن بعضها البعض بإحكام، وهكذا تميل إلى الامتزاج ببعضها البعض وتداخل كل منها فى الآخر، مما يجعل من المستحيل علينا أن نحدد متى تنتهى مرحلة ومتى تبدأ الأخرى.

والأمر المهم فى النهاية، إذا وضعنا فى الاعتبار التباين الواسع للنماذج المحتملة فى البحث الاجتماعى، فسوف يبدو واضحا تماما أن بدء مراحل معينة سوف يتباين من حالة لأخرى تبعا لعدد من العوامل. فنجد مثلا أن سحب العينة وأساليب اختيارها لا يقتصر بالضرورة على المرحلة المبكرة فى عملية البحث. لو أعتقد الباحث أن سحب العينة يجب أن يتوافق بمرونة مع طبيعة البحث، فإن تلك المرونة سوف تصبح سمة مستمرة من سمات عملية البحث كلها، وليست قاصرة على مرحلة محددة من مراحله. وهذا هو ما يحدث على سبيل المثال فى حالة تبنى أسلوب كرة الثلج التى تستخدم فى البحث عندما لا تتوافر معلومات يمكن الاعتماد عليها بشأن طبيعة المجتمع الذى يراد سحب العينة منه (أى أعداد الناس ومواقعهم وأوضاعهم). وهكذا نرى أنه بالنسبة لبعض الجماعات المجهولة نسبيا، مثل الخدم الآسيويين، أو الشواذ المتزوجين، أو المجرمين النشطين يتعين سحب العينة بهذه الطريقة (انظر التعليقات التالية بشأن سحب العينة فى ضوء نظرية).

كذلك نجد أن ميول الباحث واتجاهاته قد تسمح بأن يجرى التنظير فى مرحلة معينة أو فى كل مراحل البحث، ومن ثم يصبح من الصعب تعيين الموقع الطبيعى أو الصحيح للتنظير فى بعض مراحل اجراء البحث. الواقع أن هذا النمط من مداخل التنظير التى تتسم بعدم القطعية أو المرونة أو الفوضى هو بالضبط ما اسعى إلى الدفاع عنه فى هذا الفصل، لأننى أعتقد أن ذلك هو أكثر الوسائل المفضية إلى التنظير الواسع الخيال. يغذى هذا

التصور الفصول التالية التى اقترح فيها طرقا لتشييد النظرية فى سياق البحث الجارى، وأحاول تطوير مدخل النظرية التكيفية الذى يسعى إلى الاستفادة من الحوار التعاونى مع النظرية الاجتماعية العامة. وبرغم هذه النوايا والأهداف، فسوف أتناول فيما يلى مختلف عناصر البحث التى ذكرتها سابقا، وفق تسلسل يمكن أن يعد تقليديا، وذلك بهدف الشرح لا أكثر، لأن المناقشة يجب أن تلتزم ببعض النظام فى تناول عناصرها (انظر شكل ٢-١)

شكل (٢-١)

عناصر عملية البحث

اختيار الموضوع أو المشكلة

المواقف النظرية المختارة

المناهج و الأساليب

سحب العينة، والترميز، وكتابة التقرير

تحليل البيانات والتنظير

ولكن هذا التسلسل يجب النظر إليه باعتباره تحكميا إلى حد ما (للأسباب التى ذكرتها من قبل) وعلى أنه قابل للتعديل أو التنويع تبعا لتباين أنماط البحث والظروف العملية.

اختيار موضوع ومشكلة البحث

بمجرد أن نضع فى اعتبارنا مشكلة الصياغة الأولية لمشروع البحث، نستطيع أن نفهم وجهة النظر التى تقول بعدم وجود مراحل منفصلة ومقسمة تقسيما واضحا . **أول** مبررات وجهة النظر هذه أن مرحلة صياغة مشكلة البحث ليست لها نهاية محددة وقاطعة، بل الواقع أنها قد تكون أقرب إلى التطور العفوى الذى يتسم بسلسلة من حالات التذبذب بين حالات الفوضى النسبية والوضوح النسبى. **ثانيا**، لا يوجد سبب يدفعنا للإفتراض بأن القرارات المتعلقة بتحديد موضوع البحث والمشكلات الأساسية التى يجب أن ينصب عليها يمكن فصلها تماما عن القضايا العامة للإطار النظرى المرجعى أو أساليب جمع البيانات. فهذه القضايا سوف تظل ذات أهمية مستمرة – بالضرورة – سواء أثناء المرحلة الأولية عند صياغة المشكلة، أو بالنسبة للعناصر الأخرى لعملية البحث. وإن كان من المهم على أى حال أن نولى اهتمامنا للقرارات والاختيارات التى نستقر عليها فى البدايات الأولى للبحث، لأنها تكون ذات تأثير هام على تطوره فيما بعد. ولعلى أرى أنه من الواجب أن ندرك أنه يمكن عمل الكثير فى هذه المرحلة فيما يتعلق بتطوير المفاهيم وتشييد النظرية.

غالبا ما تبدأ معظم كتب المدخل فى مناهج البحث، والكتب التى تتناول أساليب البحث بافتراض مؤداه أن الموضوع أو المشكلة التى تقود البحث، والتى ينصب عليها الجهد البحثى (والتى يتم حلها فى النهاية) يتم اختيارها بصورة مسبقة، ومن ثم تنتقل تلك الكتب مباشرة إلى الحديث عن الجوانب الفنية لمناهج البحث المختلفة، وأساليب جمع البيانات، وأشكال سحب العينة، وترميز البيانات، وما إلى ذلك. وفى حالات أقل تسقط من دائرة الاهتمام الأسئلة المتعلقة بدور النظرية فى صياغة مشكلات البحث، وحتى عندما تثار فإما أن يتم تهميشها (وتعالج كمجرد مرحلة فنية أخرى للبحث) أو يتم تفسيرها باسلوب خاص. معنى هذا أن القضايا النظرية تتم معالجتها – باستمرار – باحدى طريقتين (أو ربما بمزيج منهما معا). **أولا**، يعتقد أن

النظرية والقضايا النظرية تدور حول فروض محكمة الصياغة (أو مجموعة من الافتراضات) التى يتعين اختبارها بطرق متنوعة خلال البحث. وعلى العكس من ذلك فإنه إلى ينظر إلى النظرية باعتبارها النتاج النهائى لعملية البحث، والتى تتولد من النتائج او البيانات التى كشف عنها البحث. ومن شأن اتجاه الكتب المدرسية إلى تحديد القضايا النظرية المرتبطة بالبحث على هذا النحو المحدود، أن يؤدى بها فى أغلب الأحوال إلى تقليص الإمكانيات والفرص المتاحة أمام الباحث ليصبح منظرا إلى أدنى حد. وهكذا نجد أن هذا الميل نحو الانغماس فى القضايا الفنية لمنهج البحث إلى جانب هذه التعريفات الضيقة للنظرية يؤدى إلى اجهاض أى تأمل أو تفكير عميق للقضايا المتعلقة باختيار الموضوع، وطريقة الصياغة الفكرية لمشكلة البحث فى المحل الأول.

ومن شأن تبنى فكر تقليدى عن النظرية والقضايا النظرية، ورفض الافتراض الذى مؤداه أن قضايا اختيار الموضوع ومشكلة البحث يتم حسمها بصورة مسبقة، من شأن ذلك أن يمكننا من طرح أسئلة مفيدة عن مرحلة البحث الأولى التى يمكن أن تقودنا إلى مفاتيح وخواطر وثيقة الصلة بتطوير المفاهيم والنظرية فى البحث فيما بعد. وهنا أجدنى أدافع عن المدخل التعددى، والمرن، والمفتوح بدلا من الانحياز للمدخل التقليدى، والمنهج أو الاجراءات التى قد يتم تجربتها أو اختبارها، ولكنه يتسم إلى جانب ذلك بمحدوديته، وصرامته وانغلاقه بالنسبة للمداخل أو قواعد الاجراءات، أو القواعد المنهجية الأخرى. والتعددية التى أدافع عنها – فى هذه الحالة– ترتبط بكل من الأمور المنهجية والنظرية عند تطبيقها على الصياغة الأولية لموضوع ومشكلة البحث. إن عدم الزام الباحث نفسه بأى مجموعة بعينها من قواعد الاجراءات أو التصور الخاص لبنية النظرية، أو الاطار النظرى، أو المشكلة النظرية قد يقوده إلى أن يطرح أسئلة بسيطة تماما عن طبيعة موضوع ومشكلة البحث، التى يمكن أن تصب فى نهاية الأمر فى عملية توليد النظرية وتدقيقها.

فيمكن على سبيل المثال، أن نطرح أسئلة تتعلق بالكلمات المحورية والعبارات والمفاهيم الأساسية التى تخطر على الذهن عند التفكير فى الموضوع قيد البحث قبل أى تجميع للمادة أو حتى قبل أن يبدأ مسح التراث حول هذا الموضوع. وتبدأ تنشط لدى الباحث العمليات الابداعية اللازمة فى توليد النظرية، بعد أن يكون قد وضع قوائم بمثل تلك الكلمات والعبارات والمفاهيم، وأجرى عليها التغييرات والتعديلات اللازمة. ومن الممكن أن يقودنا وضع الأفكار والمصطلحات بعضها بجوار بعض كيفما اتفق إلى خطوط مفيدة من التصدى أو البحث، بل حتى يقودنا الى تفسيرات محتملة وخطوط تفسيرية مستقلة تمام الاستقلال عن نتائج البحوث السابقة أو البيانات الجديدة، أو النظريات القائمة (الراسخة) المرتبطة بالمجال موضوع البحث. أن الانخراط فى ممارسة مثل هذه التجربة الخيالية التى تتضمن تنميط واعادة ترتيب الأفكار والمفاهيم من شأنه أن يقى الباحث من أن يغرق نفسه تماما فى الحكمة الراهنة فى مجال أو موضوع البحث. ومن المؤكد أن ذلك لايعد وصية بتجاهل التراث المعاصر ونتائج البحوث السابقة، والشواهد والأفكار النظرية التى قدمتها البحوث السابقة، ومحاولات بناء النظرية. إن حديثنا أبعد ما يكون عن ذلك. وانما نستهدف التحذير من المبالغة فى الالتزام بالأفكار السابقة المقبولة والمستقرة بشأن مجال أو موضوع معين، والوقوع فى أسرها إلى الحد الذى يحول بيننا وبين مراجعتها والتفكير فيها من جديد.

ولو كان توليد النظرية هو الهدف الأساسى من البحث، فلا شك أن توافر مصادر جديدة ومستمرة من المداخل ووجهات النظر يعد مطلبا ضروريا. وهكذا فإن مقترحاتى عن التعامل الأولى مع الأفكار الجديدة لا يتوافق مع وجهة النظر التى ترى استبعاد أو تجاهل الكم المتراكم من المعرفة فى مجال بعينه، لو كان هذا الكم من المعرفة موجودا. وانما الأحرى، لو كان الأمر كذلك، أن تتم التجارب الخيالية الأولية على أرضية ذلك التراث الموجود من الشواهد والتراث النظرى. فمن المهم فى مثل هذا الموقف أن يتضافر تأثير النتائج الموجودة والحكمة التقليدية لمجال البحث، بينما يحتفظ الباحث -فى نفس الوقت- بالقدرة على ابقاء مسافة بينه وبين جملة المعرفة. (يتضمن ذلك

أن يكون راغبا فى إضافة أفكار تخالف تلك الأفكار السائدة، انظر الفقرة التالية). وذلك أمر ضرورى لاتاحة الفرصة لالتقاط الأنفاس، وهى الفرصة المطلوبة لخلق أفكار وخواطر، وتأملات جديدة يمكن أن تقود -فيما بعد- إلى تطوير المقولات النظرية وتدقيقها. تتميز مثل هذه الاستراتيجية بميزة خلق تآزر عقلى دينامى بين التفكير الجديد، والمعرفة المتراكمة.

واذا افترضنا على سبيل المثال أن باحثا قرر أن موضوع اهتمامه يتمركز حول العلاقات بين البغايا وعملائهن، فإن الاسئلة العامة -مثل ماهى طبيعة هذه العلاقة (نوعية الاتصالات والتفاعلات بينهما)، وسبب الحالة التى عليها هذه العلاقة (وما هى أسباب أو محددات هذه الخصائص)- ربما تعد أحد الحوافز المباشرة لاجراء البحث. ولكن لنتصور أيضا أن الباحث مهتم بالبعد العاطفى أو الوجدانى فى هذه العلاقات (المقصود الطابع العاطفى سواء كان ايجابيا أم سلبيا). هنا يعد مفهوم "**العمل العاطفى المأجور**" مفهوما محوريا هاما، وبالنسبة لهذا المثال نفترض أن مجال القراءات الأولية فى التراث عن الدراسة الاجتماعية للعواطف سيقود الباحث إلى دراسة هوخشيلد (١٩٨٣) فى هذا المجال. تناقش هوخشيلد فى كتابها مفهوم العمل العاطفى المأجور من خلال مفهومات عامة، ولكن عينة بحثها الأساسية (والمثال الرئيسى الذى استخدمته بصفة عامة) اختارتها من بين مضيفى الرحلات الجوية. ركزت هوخشيلد فى دراستها على الطريقة التى يتعامل بها المضيفون مع الركاب ويلبون طلباتهم الوجدانية (العاطفية)، كما حددتها لهم شركات الطيران التى يعملون بها.

وهكذا سيصبح مفهوم العمل العاطفى المأجور ذا أهمية أساسية للتفكير النظرى المرتبط بالموضوع والمشكلة محور البحث، لأنه يثير سؤالا حول كيف يتم التعبير عن العواطف الإنسانية بصور متباينة (بصدق، بتكلف، بزيف ...... وما إلى ذلك) وكيف يتعامل معها (أو بمعنى آخر يتصرف) مختلف أنواع المسئولين فى بيئة هذا العمل. ولهذا فإن مجرد التركيز على هذا المفهوم، والتفكير (تخيل) فى كافة أنواع العمل العاطفى المأجور المطلوبة

في سياقات مختلفة، سوف يمكن الباحث من التوصل إلى أفكار مؤقتة عن نطاق تطبيق المفهوم والطريقة أو الطرق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق المفهوم أو تعديله حتى يتوافق مع الظروف المختلفة عن ظروف هؤلاء المضيفين الجويين. كما أن ذلك سوف يسمح للباحث بأن يبدأ في التفكير في أنواع الفئات والرموز، والمؤشرات الإمبيريقية للمفاهيم التي ستلعب دورا في المرحلة التالية التي سيجرى فيها جمع البيانات وتحليلها.

ونجد على سبيل المثال، أن أحد الأبعاد المهمة للعمل العاطفى المأجور هو مقدار "**المسافة العاطفية**" التي تفصل الأفراد عن أدوارهم التي يمارسونها، أو تفصلهم عن المتطلبات الوجدانية للأفراد الآخرين. ربما تنشأ الأفكار النظرية الأولية عند مقارنة أنماط مختلفة من بيئة العمل، وأنواع مختلفة من المتطلبات التي تنجم عن ممارسة الافراد أدوارهم في تلك البيئات. وبالنسبة للمثال المستخدم هنا: إلى أي مدى تحافظ البغايا على مسافة عاطفية بينهن وبين عملائهن حتى يحافظن على أمانهم واستقامتهم النفسية الحقيقية في مواجهة المطالب العاطفية التي يفرضها عليهم السلاء؟ وهل تحافظ البغايا على هذه المسافة بكل عناية بما لا يسمح للعلاقة أن تفقد طابعها الشخصي كلية (ومن ثم تشعر العميل بالاغتراب)، وحينئذ يتعرض ما تحصل عليه البغي من مقابل مادى للخطر، بمعنى رغبة العميل في أن يدفع مقابل ما يحصل عليه من خدمات، وأن يستمر في العودة للحصول على نفس الخدمات بعد ذلك؟ هل هذه القدرة على المحافظة على المسافة الاجتماعية (والجوانب المتصلة بالهدوء العاطفى، والقدرة على التمثيل ... وما إلى ذلك) تماثل ما هو مطلوب من المضيفين الجويين، أو من مدرسى المدارس، أو من الممرضات؟

إن مثل هذه القضايا والأسئلة تثير عددا كبيرا من الأسئلة، كالتساؤل عن الفروق في العمل العاطفى المأجور في بيئات العمل المختلفة؟ هل يتطلب هذا أن نوسع (أو نفكك) مفهوم العمل العاطفى المأجور إلى فروع ثانوية مثل أساليب الإدارة العاطفية، أو أنماط المسافة العاطفية (الشخصية، والمهنية

والاقتصادية) ؟ ما هى الأبعاد الأساسية للإختلاف وما هـى اسبابها؟ مـا هـو تأثير طبيعة الاتصالات الشخصية التى تتطلبها المهنة على هذه الأسـئلة (مثـل الاسـتجابة لمتطلبـات العميـل العصبـى او الخيـالى فـى علاقـة الدعـارة، عنـد مقارنتها بغرس الاستجابة المناسبة والمهارات العاطفية الشـخصية فـى نفـوس تلاميذ المدارس). وهنا نتساءل: هل توجد فى هذه الامثلة ضغـوط أكـبر نحـو الاخلاص فى التعبير العاطفى لدى مدرسى المدارس أو لدى الممرضات أكثر مما هو موجود بين البغايا أو حتـى بيـن المضيفـات الجويـات؟ ويرتبـط بتلـك القضايا أسئلة تدور حول الأساس الاقتصادى للعمل والمكانة المهنية. ثم تبـدأ أعداد هذه الأسئلة تتضاعف، وقد يؤدى ذلك أو لا يؤدى إلى انتاج أفكار هامة ربما تكون لها قيمة دائمة أو لا تكون عند محاولة تفسير البيانات عن علاقـات البغى والعميل. ومن الطبيعـى أن يجـذب البعـد المقـارن للأسـئلة البحـث نحـو مناطق أخرى ذات صلـة بـالموضوع، مـن المحتمـل أن تغـذى بـؤرة اهتمـام البحث الأساسية نفسها، ولكن الأمر الهام أن مثل هذه الأسئلة يمكن أن تتجـه بسـرعة نحـو التعـاون مـع مجـالات أخـرى مماثلـة، وهكـذا يـتزايد المجـال التراكمى، ونطاق التفكير والتنظير. إن فكرة الطـرح التصـورى لمـدى واسـع مـن الاسـئلة والملاحظـات والحقـائق المتراكمـة، ثـم التحـاور مـع الأفكـار والشواهد والمفهومات المتاحة يسهل التفكير النظرى التمهيـدى عـن موضـوع البحث قبل جمع البيانات.

إن مثل هذا النـوع مـن العمـل التمهيـدى ربمـا يتـم بصـورة مسـتقلة عـن المعرفة المتوفرة (خاصة فى الحالات التى لا يتوافر فيها سوى دراسات سابقة نادرة، أو لا يتوافر على الاطلاق فى مجال أو موضوع الدراسة)، أو ربمـا يطرح وسيلة للتفكير من جديد فى مجال تناولته بعض الأعمال، أو تتوفر عنه أفكار أو مفهومات محورية (كما فى حالة العمل العاطفى المأجور). وفـى كـلا الحالتين يسير العمل التمهيدى فى سياق الاستفادة من شـتى جزئيـات المعرفـة المتاحة (إذا كانت تصلح) والتـى تغـذى المواقـف والقـرارات الأوليـة المتعلقـة بصياغة أهداف البحث، كما تشكل أيضا مشكلة البحث المحورية.

الأطر المرجعية والمواقف النظرية المختارة

اذا كانت فكرة وجود مرحلة منفصلة للبحث مرتبطة بالمسائل النظرية تمثل بمعنى ما موضعا للخلاف، إلا أننى أريد هنا أن أدعم هذه المقولة بطرح اقتراح مؤداه أن التنظير –بأوسع معانيه الممكنة– يجب أن يكون سمة مستمرة لعملية البحث. وإن كان من الملاحظ عادة، على أى حال، أنه عند ممارسة البحث أو مناقشته فى الكتب المدرسية، فاننا نجدها تعرض لثلاث مداخل نموذجية فيما يتصل بالمسألة النظرية. **المدخل الأول** يركز على الأهمية المطلقة لجمع البيانات الامبيريقية. وقد أوضحت فى الفصل الأول ان ذلك الاتجاه يصحبه أحيانا المجاهرة بموقف مضاد للتنظير ينكر أو يرفض أهمية النظرية، وبالتالى يقلل من أهمية النظرية والتنظير وينال من شأنهما. وان كانت بعض البحوث التى تؤكد على أهمية النتائج الإمبيريقية لا تتخذ الموقف المناوئ للتنظير بصورة عمدية، ولكنها تبدى اهتماما أكبر بالحصول على المعلومات سواء بهدف سد النقص فى بعض جوانب المعرفة، و/أو لارتباطها ببعض الأولويات الأهم مثل السياسة الاجتماعية أو المشكلات الاجتماعية.

ويذهب **المدخل الثانى** فى مسألة النظرية إلى أن الأمر يتعلق باختيار وتطبيق مجموعة من المفاهيم والأفكار التى يمكن أن تشكل الإطار النظرى المرجعى للبحث. وهناك ثلاث صور متباينة لهذا الموقف. تتضمن الصورة الأولى إما استخدام نظرية عامة (أو أجزاء منها) كالنظرية الماركسية او نظرية الصياغة البنائية، أو نظرية ما بعد الحداثة، وما إلى ذلك من النظريات، كاطار واسع الرؤية يتم من خلاله صياغة المناقشة النظرية للبيانات الإمبيريقية التى تم جمعها أثناء البحث. وتتضمن الصورة الثانية تطبيق أو اختبار مفاهيم بعينها مثل "المؤسسة الشاملة"، أو "ثقافة الأسرة"، فى سياق تصميم بحث خاص. ومن المحتمل أن يشتق هذا المفهوم المحدد من شبكة مفاهيم تتسم بالشمول (كالنظرية العامة)، أو من مصدر أو خطاب آخر أكثر انتشارا. وتهتم الصورة الثالثة باستخدام فروض على درجة عالية من

دقة الصياغة، أو مجموعة من المقدمات أو الافتراضات منذ بداية البحث، بحيث يكون تجميع البيانات فيما بعد شكل من أشكال اختبارها على ضوء الشواهد التى سيتم توفيرها.

وتشترك هذه الصور الثلاثة فى نزوعها إلى اتخاذ موقف التحقق من إثبات صحة الشئ، وان كان صحيحا أيضا أنه لايتم تطبيق بعض أشكال النظرية العامة، واستخدام مفاهيم بعينها بنفس الدرجة من الإحكام تماما. وسوف أتناول هذه الاستثناءات سريعا، ولكن الدافع وراء ضم هذه الصور فى مجموعات محتملة معا حقيقة كونها تمثل طرقا لتنظيم البيانات تتحدد بصورة نظرية سلفا. وبهذا الفهم يتم تطبيقها على البيانات التى يتم جمعها أثناء البحث، ومن هنا جاء ميلها إلى الاهتمام بتدعيم أو تفنيد النظريات أو المفاهيم أو الفروض القائمة أكثر من اهتمامها بتشييد نظرية جديدة. فالأمر مجرد اتجاه (أو ميل) وليس قانونا صارما وحاسما، إذ يمكن القول أنه حتى بالنسبة لأكثر أشكال الاختبار النظرى صرامة والتزاما بالقواعد والتى تنتهى إلى تفنيد النظرية، سوف تقودنا بطبيعة الحال إلى بعض الصياغات النظرية الجديدة.

ذلك هو ما يحدث أحيانا، ولكن أكثر الاستجابات شيوعا أن يتم اعادة صياغة أو تشكيل بنية نظرية موجودة بالفعل، أكثر من اكتشاف أو تشييد نظريات جديدة بالفعل. ومما لاشك فيه أن هناك دورا مهما يمكن أن تؤديه اتجاهات الاختبار النظرى والمداخل التى تستهدف التحقق عموما. ويحدث ذلك على وجه الخصوص فى حالة توفر قدر كبير من النظريات القائمة، والنتائج الإمبيريقية التى تأكدت بالفعل من خلال بحوث سابقة. ونلاحظ فى هذا الصدد أن الميل إلى التحقق من هذه المداخل النظرية يعزز أهمية الاستمرارية، والحوار بين البحث الراهن والجهود السابقة. كما أنه يقيم رابطة قوية مع فكرة الطبيعة التراكمية فى تطوير كل من النظرية والبحث الامبيريقى.

لقد سبق أن أشرت، إلى أن بعض النظريات العامة، واستخدام مفاهيم معينة لا توظف دائما وبصورة حتمية لخدمة عملية التحقق واثبات الحقائق، وان كان من المؤكد ان استخدام بعض النظريات العامة فى تفسير البيانات الامبيريقية، بإخضاع البيانات لمفاهيم ومقولات محددة سلفا، وبدون اهتمام كاف بمدى ملاءمتها لها، يعد من قبيل الالتزام بهذا النموذج الساعى إلى التحقق. وفى بعض الاحيان تستخدم النظريات العامة (أو المفهومات المشتقة منها) بشكل فضفاض كموجه نظرى عام فى مجال إمبيريقى، أو مجموعة من البيانات، وليس كمقولة تفسيرية جامدة تغربل البيانات، وتصنفها فى مفاهيم أو فئات ملائمة تطرحها النظرية. وبهذا المعنى تصبح وظيفة النظرية أكثر من مجرد كونها موجها لطرح الاحتمالات الممكنة، وليست أداة للتنظيم والتفسير تفرض نفسها على البيانات فرضا.

فى مقابل هذا يمكن أن تستخدم بعض جوانب النظرية العامة (والمفهومات المشتقة من اتجاهات أخرى) **كمفاهيم مدققة** ذات علاقة مؤقتة بالبيانات الإمبيريقية. فإذا عدنا مرة أخرى إلى مثال بحث البغاء السابق الإشارة إليه، فسوف نجد أن مفهوم هوخشيلد العام عن العمل العاطفى المأجور يمكن أن يمثل فى بداية البحث وسيلة مفيدة لتحديد وتصنيف البيانات المتعلقة بالموضوع إلى أن يجد الباحث ما يحتاج إليه لتطوير مزيد من التصنيفات، أو الفروق لطرح تفسيرات وتحليلات أكثر ملاءمة لنتائج البحث. وهكذا، يفترض كما فى المثال السابق ان التحليل المقارن للمهن الاخرى التى تتطلب عملا عاطفيا مأجورا إلى جانب اجراء مقابلات مستمرة مع البغايا وعملائهن يمكن ان يقودنا إلى مفاهيم أكثر دقة وإحكاما يكون بوسعنا استخدامها، مثلا، لوصف أساليب مختلفة من الادارة العاطفية. وبهذا المعنى تكون وظيفة مفهوم العمل العاطفى المأجور أن يعمل بمثابة أداة موجهة تطرح خطوطا ممكنة للبحث أكثر من كونه مجرد مؤشر جامد لما تحدده البيانات (انظر الفصل الثالث). ومن الصحيح أيضا بطبيعة الحال ان مفاهيم معينة يمكن استخدامها بصورة دقيقة بهدف الاختبار، مثلما يحدث عندما يتم استخدام مفهوم بعينه للوقوف على مدى فائدته فى فهم البيانات الإمبيريقية.

و على الرغم من أنه قد لايجرى استخدام نظرية عامة ومفاهيم معينة بصورة جامدة تهدف إلى اختبار صدق النظريات والمفاهيم، فإن طبيعتها المؤقتة لا تمنعها من الاحتفاظ برابطة مباشرة مع الاتجاه الذى يسعى للتحقق من صحة الأشياء. إن الشكل المتصور سلفا للنظرية العامة والمفاهيم وحقيقة أنها تقترح -ولكن لا تفرض بالضرورة- أنماطا بعينها من التفسير، والمفاهيم، والأفكار يعنى أنها تميل ميلا طبيعيا إلى تدعيم النظرية التى تكون جميعا جزءا متمما لها. وهذا يعنى أنها ليست موجهة بصورة طبيعية أو روتينية لاكتشاف المفاهيم والأفكار ضعيفة الصلة -أو عديمة الصلة- بالنظريات والمفاهيم التى تحتويها. وفى رأيى أن كلا من الاتجاهات المباشرة (اختبار الفروض) وغير المباشرة التى تستهدف التحقق من صحة الأشياء لايمكن أن تؤدى إلا إلى إعاقة طويلة الأمد أو إلى إفساد محاولات تطوير النظرية فى نهاية المطاف، كما ذهب جلاسر وشتراوس (١٩٦٧). وهكذا أذهب إلى القول بأن مثل هذه المداخل يجب (وهى تستطيع) أن تكون أكثر قربا وارتباطا بمهمة تشييد النظرية واكتشاف النظريات (وهو ما سوف أتناوله فيما يلى).

وهكذا تضعنا تلك النقطة المتعلقة بالاعاقة طويلة الامد لعملية تشييد النظرية (وتراكم المعرفة بصفة عامة) أمام التفكير فى **المدخل الثالث** المتصل بقضية النظرية فى سياق البحث. يمكن القول أن مدخل النظرية الموثقة يقدر بصفة عامة قيمة النظرية حق قدرها -مثله فى ذلك مثل سائر النظريات التى تمت مناقشتها - ولكنه يرفض صراحة الانواع الثلاثة التى ناقشناها سلفا، على أساس أنها وثيقة الارتباط بالتوجه الذى يسعى إلى التحقق من صحة الأشياء. وهناك كما ذكرت توا قدر معين من الصدق فى هذا التأكيد، ويؤكد جلاسر وشتراوس -بدون شك- على أهمية عمليات اكتشاف أو تشييد نظرية جديدة من خلال التأكد من أن البيانات موثقة، وأن ذلك أمر يستحق الإطراء (على الرغم من اعتراضى على منهج توثيق النظرية الذى تبناه كل من جلاسر و شتراوس). والملاحظ على أى حال، أن رفض أصحاب النظرية الموثقة للأشكال الأخرى من التنظير فى البحث يعد عبثا لا طائل منه، فضلا

غن أنه يستند على بعض الافتراضات الخاطئة عن طبيعة النظرية والتنظير في البحث الاجتماعى، وعن طبيعة الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى.

وهو عبث بلا طائل بمعنى أنه برفض الأشكال الأخرى من التنظير، تصبح النظرية الموثقة مجرد ادعاء ايديولوجى قطعى (دوجما طيقى) ومطلق لا سند له فيما يتصل بمفهوم الحقيقة، يعوق المحاولات الأخرى المشروعة للإحاطة بالعلاقة بين التنظير والبحث. وبهذا المعنى يفقد أصحاب النظرية الموثقة بعض مصادر الدعم القيمة التى يمكن أن تقود إلى مجموعة من استراتيجيات تشييد النظرية الشاملة والعظيمة الأثر. وإن كان الأكثر خطورة من ذلك هو افتراضات أصحاب النظرية الموثقة ان المداخل الأخرى لا تستطيع أن تطرح سوى نظريات تأملية وغير موثقة، ذات علاقة واهية – أو لاعلاقة لها على الاطلاق– بالعالم الامبيريقى.

و يمثل هذا الموقف أى نقاط سوء الفهم العميقة من جانب الاتجاه نحو التحقق للعلاقة بين النظرية والبيانات الإمبيريقية. ونلاحظ فى هذا الصدد أن مفكرى النظرية الموثقة يعجزون عن فهم أن هناك أشكالا متعددة يمكن من خلالها فهم علاقة النظرية بالبحث، وأن أشكال النظرية التى تسعى إلى التحقق تنطوى على نوع مختلف من العلاقة مع العالم الإمبيريقى (انظر: مؤلفى لايدر، ١٩٩٠، ١٩٩٣). كذلك يقوم رفض أصحاب النظرية الموثقة للأشكال الأخرى من التنظيم على سوء فهم للطريقة التى ينتظم من خلالها العالم الاجتماعى، وحقيقة أن المداخل الأخرى تركز على جوانب مختلفة من التنظيم الاجتماعى. (انظر: مؤلفات لايدر، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٧). ونجد فى النهاية أنه بسبب أن موقف أصحاب النظرية الموثقة يحول دون أى اهتمام بالبناء الاجتماعى والظواهر الاجتماعية المنظمة (على أساس أن مثل هذه الظواهر لا وجود لها، ومن ثم لا تلعب أى دور فى الحياة اليومية للأفراد) فإننا نجدهم غير قادرين على التعامل مع هذه الظواهر الأساسية. وسوف أتناول بصورة مفصلة هذه القضايا والقضايا المرتبطة بها فى مواضع متعددة لاحقة من هذا الكتاب.

مدخل النظرية التكيفية

طورت فى الفصلين السادس والسابع من هذا الكتاب الاتجاه الذى اسميته مدخل النظرية التكيفية. وهنا أود أن أصف بعض مقومات هذا المدخل فى ضوء هذا الحوار الذى أجريناه فيما سبق مع المداخل التقليدية أو المداخل المستقرة بالفعل. والرأى عندى أن كل المداخل التى عرضت لها تستطيع أن تقدم شيئا مفيدا، ولكنى أرى أنه من المهم تطوير مدخل أكثر شمولا وتكاملا. وبالرغم من أن أصحاب النظرية الموثقة قد أخطأوا فى فهم طبيعة التنظيم الاجتماعى، وفى الفروض التى تبنوها عن المداخل التى تسعى إلى التحقق من صحة الأشياء، (مع الوضع فى الاعتبار تحفظى بأن تلك المداخل ليست متساوية فى درجة اهتمامها بموضوع التحقق)، إلا أن تأكيدهم على تشييد نظرية جديدة يعد أمرا فائق الأهمية. وتمثل هذه النقطة احدى سمات مدخل النظرية التكيفية، ولكن بدون أوجه القصور المصاحبة لها والكامنة فى النظرية الموثقة.

ويعنى هذا أن مدخل النظرية التكيفية يوجه اهتمامه إلى النظرية التى تظهر من ثنايا مشروعات البحث المحددة، بنفس القدر الذى يهتم به بالنظرية التى يعد وجودها سابقا على مشروعات بحث محددة مثل النظريات العامة، والفروض التى تحتاج إلى الاختبار، أو مجموعة الافتراضات التى أيدتها بحوث سابقة، والبديهيات المتعلقة بجانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية. وبهذا المعنى فالنظرية التكيفية تعتمد على كافة مداخل التنظير للبحث (وكذلك طائفة عريضة من الأساليب والتقاليد المنهجية) وتستفيد بها كموارد تنهل منها ويمكن أن يقوم نوع من الحوار مع بعضها البعض الآخر. ويعنى المقطع "تكيفى" من المصطلح أن النظرية تتكيف مع –أو تتشكل من خلال– الشواهد التى تستجد أثناء البحث، فى نفس الوقت الذى يجرى فيه تنقية البيانات ذاتها (أو مواءمتها) مع العناصر والمكونات النظرية الموجودة المتصلة بها والمتاحة. وسوف تنصب الفصول التالية على تناول الطبيعة الدقيقة لهذا المدخل، ولكنى سوف اقتصر هنا على عرض بعض الشروط التى يتعين

توافرها لكى يستطيع المدخل التكيفى الاعتماد على تنوع العناصر النظرية والإفادة منها.

وأجد أن لدى فى الوقت الراهن تعليقات أكثر تفصيلا عن النظريات العامة، لأن من أكثر الموضوعات تحديدا ووضوحا عن المدخل التكيفى هو محاولة صياغة علاقة أكثر قوة وارتباطا بين مصادر النظرية العامة وبين المحاولات والاعتبارات المنهجية للبحث الإمبيريقى الاجتماعى. فحتى الآن، ما تزال هناك هوة واسعة إلى حد ما بين هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم من مفكرى النظرية العامة، وهؤلاء الذين انخرطوا فى صميم موضوع جمع البيانات الأساسية فى البحث الامبيريقى. ورغم أنه من النادر أن تجد أى عالم اجتماع -سواء كان منظرا أو باحثا إمبيريقيا من أى اتجاه- ينكر أهمية وجود أو تعزيز وجود صلات قوية بين النظرية والبحث، إلا أننا نصادف فى الواقع قلة قليلة فقط، هذا إذا صادفنا أحدا على الاطلاق، هم الذين يحاولون أن يتغلبوا على الفروق التخصصية بين هذه المجالات وعلى تعددية المواقف المعرفية المتنافسة، التى تعوق هذا النمط من الحوار. ولذلك كان من الضرورى – من وجهة نظر النظرية التكيفية – أن يتم تحديد بعض المتطلبات الضرورية اللازمة لتوفير قدر أكبر من الحوار بين مداخل التنظير فى البحث الاجتماعى التى حددتها وناقشتها من قبل.

ومن المهم فى ضوء وجهة النظر التى ترى أن استخدام النظرية التكيفية كأداة تنظيمية يمكن أن تدير حوارا بين مداخل التنظير الأخرى، من المهم تحديد الشروط الأساسية التى تنص على ما يتم تناوله، وما يتم استبعاده من عناصر المداخل الأخرى، وطريقة الاستخدام، وما إلى ذلك. وأهم تلك الشروط، ذلك الشرط الذى ينطبق على كافة المداخل الأربعة العامة فى التنظير (استخدام النظريات العامة، والمفاهيم المعينة، واختبار الفروض، والنظرية الموثقة) والذى يصر على أن تكون هذه المداخل -كأنواع من الخطاب- ذات اتجاهات معرفية منفتحة. ومعنى ذلك التصدى لميل أى من تلك الاتجاهات نحو وضع حدود يتم من خلالها استبعاد المداخل الأخرى، إذ

من شأن ذلك أن يجعلها منفتحة للعديد من المؤثرات الأخرى. وفي رأيي أن أنواع الخطاب المتداولة حول علاقة النظرية بالبحث تعمل كعوالم منغلقة، إذ أنها مع كونها متسقة مع ذاتها بالضرورة، إلا أنها تميل أيضا إلى أن تستمد البرهان على صحتها من داخلها هي. ومن ثم يميل كل اتجاه إلى استبعاد المداخل الأخرى التي تتنافس معها بالضرورة على نفس النطاق المعرفي (وهو في هذه الحالة التفسير الخاص لعلاقة النظرية بالبحث).

ومعنى الانفتاح، أن لا تعد أنواع الخطاب هذه نفسها أنواعا متنافسة دوما أو بالضرورة، وانما ترى أنها مداخل مكملة لبعضها البعض الآخر داخل نفس المجال. ولايعني ذلك القول بعدم وجود نقاط يمكن أن تثير تناقضات خطيرة قد لايمكن عندها التغلب على التناقضات ذات الطبيعة المعرفية. ولعل ذلك يحتم إجراء بعض التعديلات على الأسس المعرفية والأنطولوجية لمختلف أنواع الخطابات، أي الاتجاهات. وربما كان الشرط الأساسي هنا أنه يجب أن تتوقف هذه الاتجاهات من اعتبار نفسها شيئا مقدسا وكيانا لا يحل انتهاكه، وأن الاتجاه صادق من واقع الشواهد المستمدة من خطابه ذاته. وبدلا من ذلك يتعين على كل منها أن ينظر إلى نفسه كمورد من الموراد التي يتم العمل استنادا إليها (أي موقوتة بهدف) وأنه مجرد واحد من بين اتجاهات أخرى في سياق اطار مرجعي أشمل. وبهذا المعنى يمارس مدخل النظرية التكيفية وظيفته كأداة لتوزيع وتنسيق المؤثرات المختلفة للمداخل الأخرى. يتضمن ذلك مستوى معينا من الاتساق الداخلي بين عناصره، خاصة فيما يتعلق بالأسس المعرفية التي يلتزم بها. ولكن نظرا لأن هذه الأسس فائقة الاتساع والشمول (اذ تتضمن على سبيل المثال صورا معتدلة من الموضوعية والذاتية، انظر: لايدر، ١٩٩٧) فهي لايمكن أن تصبح محددة، أو صارمة، أو قطعية (دوجماطيقية) بشكل مطلق، ومن ثم تظل عرضه لتأثير الابداعات، ومحاولات التطوير التي تتجاوز شروطها الأساسية الراهنة.

ولو تم تطبيق هذا الشرط على كافة المداخل التي تتناول علاقة النظرية بالبحث - والتي عرضت لها فيما سبق -فإن ضرورة الانفتاح لا تقل أهمية

عندما نتصدى لبعض التمايزات الداخلية فى هذه الأنواع من الخطاب. وأود هنا أن أركز، وبصفة خاصة، على الاسهام الذى يمكن أن تقدمه النظريات العامة لمدخل النظرية التكيفية. وأعنى بالنظرية العامة الاشارة إلى المدارس الفكرية، والأنساق الفكرية التى ترتبط بمفكرين معينين، والتى سبق أن تحددت فى اطار العلم الاجتماعي بصفة عامة، وعلم الاجتماع على وجه الخصوص. وهناك العديد من هذه المدارس النظرية، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: المدرسة الوظيفية (والوظيفة الجديدة)، والماركسية (وتنويعاتها المختلفة)، والتفاعلية الرمزية، والاثنوميثودولوجيا (بما فى ذلك: الفينومينولوجيا، والمذهب الانسانى، والمذهب الوجودى)، والبنيوية، وما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة. وهناك بالمثل العديد من النظريات العامة التى ترتبط بمفكرين معينين، منها على سبيل المثال تحليل فوكو للعلاقة بين الخطاب والقوة، ونظرية هابرماس فى "الفعل الاتصالى"، ونظرية جيدنز عن "الصياغة البنائية"، ونظرية أرشر عن "التكون التشكلى"، ونظرية بارسونز عن "النسق الاجتماعى"، وهذه مجرد نماذج، دون أى محاولة للحصر. وتميل هذه النظريات إلى أن تكون على درجة عالية من التجريد، وتتناول السمات العامة للحياة الاجتماعية، كطبيعة الروابط بين القوة والممارسات الاجتماعية، أو الصلات بين الفعل الاجتماعي والأبنية الاجتماعية (أو الانساق). والرأى عندى، على أى حال، أن مثل هذه النظريات تستطيع أن تلعب دورا مفيدا فى صياغة نظرية (تكيفية) جديدة، من خلال ما تقدمه من حافز عام يتجلى فى صورة المفاهيم، وخطوات التفسير العلى المرتبطة بمجموعات مفاهيم أكبر و أشمل. فنظرية جيدنز عن "الصياغة البنائية"-مثلا- تتكون من مجموعة متكاملة من المفاهيم مثل "**ازدواجية البناء**" و "**وجدلية الضبط**" و "**الوعى بالخطاب**" وغيرها. ومن الممكن ان تدخل مثل هذه الروافد الفكرية فى علاقة حوار مع روافد أخرى، كالبيانات الإمبيريقية التى يتم جمعها حديثا، والنظريات الموثقة الأكثر حقيقة، والأساليب المنهجية المختلفة (مثل كتابة تقرير البحث، وأشكال الترميز.......إلى آخره) بطريقة يمكن أن تثمر نظريات جديدة عن المجال الذى يمثل موضوع نشاط البحث الراهن. وحتى تتمكن المفاهيم من القيام بوظيفتها كروافد للبحث بهذه الطريقة، فإنه من

الأهمية بمكان أن تنفتح كل مدرسة نظرية، أو ينفتح صاحب أى نظرية محددة من الناحية المعرفية للمؤثرات التى تحدثها الاتجاهات الأخرى، والتطورات والتعديلات النظرية التى تتطلبها صياغة نظرية (تكيفية) جديدة.

ويتطلب تحقيق ذلك التخلى عن الافتراضات الضمنية التى ترى أن هذه النظريات منتجات مكتملة تامة الصنع فى ذاتها، ومن ثم تدعى لنفسها احتكار الحقيقة فى مجالات معينة. ويعنى ذلك أنه لايجب استخدام هذه النظريات بطريقة قطعية (دوجماطيقية) كإطار مرجعى شامل يحجب الأشكال الأخرى من التفسير، كما هو الوضع فى الغالب مع التطبيقات القطعية الصارمة، التى تعد أطرا مرجعية شاملة للتفكير (كبعض أشكال الماركسية، والحركة النسوية، وما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة). ربما يعد ذلك أسلوبا مريحا لتنظيم البيانات فى شكل من أشكال التفسير المسبق، كما قد يكون أسلوبا شديد الفاعلية فى تأكيد وتعزيز (وليس مجرد توضيح) القوى التفسيرية للنظرية محل البحث، ولكن لا يؤدى ولا يستطيع أن يؤدى إلى تنظير جديد وهى النقطة الأساسية فى المدخل التكيفى. وعلينا بالطبع أن نكون على وعى بنواحى القصور المحتملة الناجمة عن الانفتاح المبالغ فيه الذى يتخذ شكل الاستعارة بدون تدبر من اتجاهات متباينة عن بعضها تباينا جذريا، أو التعاون غير الواعى مع مثل هذه الاتجاهات. لهذا يجب أن تؤخذ صور التباين وعدم الاتساق بين أنواع الخطاب المختلفة فى الاعتبار، وكذلك ما يترتب على تبنيها من آثار.

وبصرف النظر عن روح الانفتاح المعرفى، يتعين على النظريات العامة أيضا أن تتوافق مع مسألة الاكتشاف النظرى، ويتضمن ذلك الابتعاد عن نزوعها الطبيعى نحو تبنى اتجاه التحقق (وينطبق ذلك على مدخل اختبار الفروض). ويتضمن ذلك خطوة أبعد من مجرد الانفتاح على تأثير النظريات وأنواع الخطاب الأخرى، والاستعداد الإيجابى لأن تتحول أو تمتص داخل أشكال نظرية جديدة تصبح خدمة لهدف توليد النظريات الجديدة. كما يتعين أن تصبح النظريات العامة مهيأة بصورة طبيعية لتوليد النظرية، ومهيأة

بنفس القدر لاختبار النظريات القائمة أو التحقق منها. أى أن عليها -بكلمات أخرى- أن تلتزم و تتبنى توجهين متزامنين أحدهما نحو التحقق النظرى، والآخر نحو الاكتشاف النظرى. وعلى العكس من ذلك يجب أن تتحول النظرية الموثقة تحولا جذريا بحيث تتسع لتشمل توجهات التحقق التى تتسم بها كل من النظريات العامة ومداخل اختبار النظرية. وهكذا يتعين على النظرية الموثقة -بدلا من تبنى مدخل أحادى البعد يستهدف بشكل صارم توليد نظريات جديدة من البيانات بشكل مستمر -أن تكتسب توجها ثنائيا يتيح الفرصة لظهور تأثير النظريات المسبقة أو المتاحة، أو القائمة بالفعل.

كما يتطلب مثل هذا المدخل التخلى عن وهم فكرة أن النظرية العامة معزولة ولا صلة لها بالعالم الحقيقي. ويجب أن يحل محل وجهة النظر هذه الاعتراف بأن النظريات العامة غالبا ما تكون ذات صلة بالعالم الإمبيريقى بطرق تختلف اختلافا بعيدا عما يسمى: النظرية الموثقة. وأنا أقول "ما يسمى" لأننى أرى أن النظريات العامة تتجذر فى العالم الإمبيريقى الحقيقى، شأنها شأن النظريات الموثقة تماما. ولكن الاختلاف الأساسي بينهما يتمثل فى نمط الارتباط بالعالم الإمبيريقى.فالنظريات العامة يتم التعبير عنها بطريقة أكثر تجريدا، وبالتالى فهى تشير إلى جوانب الحياة الاجتماعية والبيانات الإمبيريقية بصورة أكثر ابتعادا عن المباشرة. ثم إن السماح للنظريات السابقة أن تؤدى دورا، يعني كذلك التخلى عن ادعاء أن النظرية يجب أن تقتصر على تصوير حياة الأفراد اليومية (صور الفهم المتبادل بين الذوات، ومعانى وحقيقة التفاوض على أساليب التعامل بين الأشخاص). يجب أن يحل محل ذلك الأعتراف بأن النظرية يجب أن تعبر فى نفس الوقت عن تصوير و/أو وصف السياقات الاجتماعية (عناصر النسق) الذى تمثل البيئة الاجتماعية لحياة الأفراد (أو عوالم الحياة الخاصة بهم). ويرتبط بذلك فكرة أن كلا من عالم الحياة وعناصر النسق تربطهما علاقة تبادلية لا فكاك منها، فى نفس الوقت الذى يتمتع فيه كل منهما باستقلالية ذاتية جزئية عن بعضهما البعض.

ويمكن فى ضوء التحفظات والتعديلات الضرورية التى سبق ذكرها، القول بأن كل مداخل التنظير يمكن توظيفها والافادة منها فى اطار برنامج للإكتشاف النظرى، وبناء النظرية فى اطار البحث المستمر، وذلك على أساس المؤشرات التى ينهض عليها مدخل النظرية التكيفية. وكما أوضحت فى فقرة سابقة، فالتنظير بهذا المعنى لا يقتصر على مرحلة معينة من مراحل عملية البحث. إذ يصبح مهمة متصلة وممارسة مستمرة، وذلك لأن النظرية التكيفية تنشأ فى ثنايا عملية التدقيق النظرى (أى علاقتها الداخلية مع النظرية القائمة ومجموعة المفاهيم، وأساليب التفسير المرتبطة بها)، بنفس القدر الذى تتولد فيه من خلال الحوار مع البيانات المستجدة. وهكذا تشكل النظرية التكيفية البيانات الجديدة، فى نفس الوقت الذى تتشكل فيه هى نفسها من خلال هذه البيانات. ولذلك لا يمكن أن يعد التنظير عملية مكتملة بمعنى أنه يقودنا نحو الوصول إلى نتيجة تامة تتخذ شكل الصياغة النظرية. وكل ما يسعنا هو أن نعد التنظير أفضل اقتراب من مثل هذه النظرية فى ضوء قابليتها للتعديل والمراجعة فى أى مرحلة من مراحل عمليات البحث (بما فى ذلك فترة ما قبل بداية البحث، وصولا إلى ما بعد الانتهاء منه)

مناهج وأساليب جمع البيانات

يتسع نطاق مناهج وأساليب جمع المادة أمام الباحث على نحو يشمل استخدام البيانات الكيفية والكمية، أو شكل من أشكال المزاوجة بينهما أحيانا، كما يتضمن أيضا استخدام المسوح والاستبيان المحدد الاختبارات (المقنن)(*)،

(*) يكاد يكون من المستحيل فى حالة مجتمع البحث الكبير العدد الحصول على نتائج مرضية من الأسئلة المفتوحة فى الاستبيان التى تتطلب من المبحوث تكوين اجاباته (أى تأليفها فى صياغة خاصة به) وليس مجرد الاختيار بين فئات أو بدائل. ولذلك يضطر الباحث إلى الاقتصار على استخدام الأسئلة المقفلة التى تتمثل الاجابة عليها فى اختيار أحد البدائل المطروحة أمام السؤال. (انظر: تيودور كابلو، البحث الاجتماعى، ترجمة محمد الجوهرى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣، ص ص: ١١٢-١١٣).

ودراسات الحالة، وأساليب الملاحظة، بما فيها التسجيل بالفيديو، وأشكال الملاحظة المشاركة، والمقابلة المتعمقة، وجماعات العينة الدائمة، والبحوث الوثائقية بكافة أنواعها. ولا يوجد سبب لافتراض أن كل الاعتبارات التى تمت مناقشتها فى الجزء السابق لا تنطبق على اختيار وتوظيف المناهج والأساليب المستخدمة فى جمع البيانات أثناء البحث لأنها تناولت أمورا نظرية بحتة. ويشجع مدخل النظرية التكيفية استراتيجية متعددة الركائز (انظر: لايدر، ١٩٩٣) فيما يتعلق بتوظيف المناهج والأساليب وذلك من أجل تحقيق الحد الأقصى من امكانيات توليد النظرية. وهنا نؤكد مرة أخرى أن مبدأ الانفتاح يحظى بأهمية كبرى فى ضوء وجهة النظر هذه، لأن الجوانب الفنية لعمليات جمع البيانات غالبا ما تتأثر بقواعد الاجراءات، والافتراضات المعرفية، والانتماءات النظرية المرتبطة باستخدام أساليب ومناهج معينة. وهكذا، فقبل أى التزام حقيقى باجراء حوار بين أساليب ومناهج مختلفة، فإنه من الأهمية بمكان أن نضع فى الاعتبار الافتراضات القائمة، والالتزامات التى قد تعوق -أو تعمل ضد- تحقيق هذا الهدف.

تتطلب فكرة الاستراتيجية أو المدخل المتعدد الركائز تحطيم أى عوائق مصطنعة قائمة، ومن هنا ينحاز مدخل النظرية التكيفية إلى جانب المؤلفين (انظر: برايمان، ١٩٨٨، وسيلفرمان فى مؤلفيه: ١٩٨٥، ١٩٩٣) الذين يدعون إلى هدم مثل هذه الحواجز التى كثيرا ما فصلت بين استخدام البيانات الكمية والبيانات الكيفية فى البحث الاجتماعى. ومن الواضح أن كلا النوعين من البيانات (الكمية والكيفية) ربما يستفيد و/أو يثمر أفكارا نظرية (انظر: لايدر، ١٩٩٣)، ولكنى أعتقد أن الظروف التى يصل فيها توليد النظرية إلى أقصى امكانياته، لا يمكن ان تتحقق الا إذا صاحبها استخدام أنواع من الاستراتيجيات والموارد التى أوضحتها خلال حديثى عن النظرية التكيفية. أى أنه يتعين أن يوجد شكل من الحوار مع كافة أنواع المصادر المتاحة مثل : النظرية العامة والحقيقية، وأنماط اختبار النظرية، والمفهومات المدققة، والنظرية المنبثقة من البيانات الإمبيريقية. وإذا لم يتم حشد هذه المصادر بصورة كاملة، فهناك احتمال كبير ألا يصل تشييد النظرية إلى حده الأقصى.

ومن المشكلات المحتملة التى يمكن أن تواجه البيانات الكمية من هذه الناحية تلك التى تنبع من ارتباطها القوى بالمسوح، والاستبيانات المقننة، ومداخل اختبار النظرية بصفة عامة (على الرغم من أن هذا الارتباط ليس قاصرا على ما سبق فقط). ولا يعنى هذا الارتباط الوثيق أن هذا النمط من البيانات أو أساليب جمعها -السابق ذكرها- عاجز بطبيعته عن توليد النظرية. ولكن ذلك لا يعنى على أى حال أنه لو كان سياق البحث يغلب عليه الاهتمام بالبيانات الكمية، واستخدام أساليب لجمع هذه البيانات الكمية، فإنه يكون من المحتمل أن يتخلل العملية برمتها انحياز إلى اتجاه التحقق، وميل إلى العمل بفروض مسبقة تحظى بالاستقرار. ومن شأن ذلك، فضلا عن هذا، أن يعزز الميل إلى النظر إلى عملية البحث باعتبارها تلك العملية التى تبرز من داخلها أى وجهات نظر أو أفكار نظرية جديدة من واقع الفروض المستخدمة أساسا، أو من مجموعة الافتراضات المشتقة من الكيان الفكرى المرتبط بها.

ومن الواضح فى ظل مثل تلك الظروف، أن مقدار الاهتمام الموجه لالتماس النظرية سيكون فى أدنى حد له. ومن المشكلات الأخرى المتصلة بذلك تلك التى تنجم عن الاعتقاد بأن الاقتصار على الأساليب التى تؤدى إلى الحصول على بيانات كمية كالمسوح والاستبيانات المقننة، يعنى أنه من المفترض أن يقوم الباحث -بصورة مسبقة وتفصيلية - بوضع قائمة بالمعالم الفكرية (أى بمفهومات البحث). ويحدد ذلك نوع الأسئلة التى ستوجه للمبحوثين، ونوع البيانات التى يجرى جمعها، وطبيعة العينة المستخدمة (أى عدد وأنماط الأفراد الذين ستجرى مقابلتهم)، ومن شأن ذلك أن يجعل من الصعب التخلى عن تلك الأفكار بسرعة استجابة لتغير الأفكار النظرية، والبيانات الجديدة التى قد تؤدى إلى وضع الاطار المرجعى الأساسى موضع التساؤل والمراجعة. كما أن الارتباط التقليدى بين البيانات الكمية (وأساليب جمع البيانات) ومداخل اختبار النظرية كان له تأثير على صرف الانتباه عن النظريات العامة المعقدة والمجردة -التى ترتكز عليها النظرية التكيفية- ومساعدتها على أن تستجيب بمرونة لتغير ظروف البحث.

ولقد كان استخدام عينات بمثل هذا الحجم الكبير من خلال هذه الأساليب عملا مكلفا ماليا. ومن شأن هذه العوامل أن تجعل من الصعب على مثل هذا المدخل أن يستجيب بسرعة ومرونة لحالات تغيير الاطار المرجعي للمفاهيم فى ضوء ما يستجد من بيانات، وما يطرأ على الافكار من تغيرات. من هنا تمثل القدرة على التكيف مع التغيرات الروتينية لظروف البحث حجر الأساس فى المدخل التكيفى، وتمثل الظروف التى يمكن أن تنمو وتزدهر فى ظلها. ونلاحظ أن الصعوبات الناتجة عن الافتقار إلى المرونة بصفة عامة تتفاقم إذا لم يحدث توازن بين سيطرة البيانات الكمية وتفوقها، وبين الاهتمامات الكيفية. وفى هذا الصدد، يتطلب المدخل التكيفى أن يحاول -من خلال معايير نظرية- تسجيل العمليات الاجتماعية الديناميية الموجودة فى عوالم الحياة الذاتية التى تنمو بين الأفراد موضع الدراسة، وهو الأمر الذى يتطلب - بالضرورة- قدرا واضحا من التناول الكيفى من جانب الباحث للأفراد موضوع بحثه. ويقترن بذلك حقيقة أن المعانى والفهم الذاتى الداخلى للأفراد ليس مما يسهل رصده من خلال البيانات الكمية، الأمر الذى يعنى أن الاقتصار على المدخل الكمى سيعانى من قصور مزدوج فى هذه الحالة.

وهناك -فى مقابل ذلك- مشكلات عديدة يمكن أن تكتنف البحث الذى لا يستخدم سوى المناهج والأساليب الكيفية فى جمع البيانات. **أولا**، المشكلات التى تتعلق بميل هذه البحوث الى الاستغراق فى الجوانب الوصفية أكثر من الأهداف والاهتمامات النظرية. ومن الواضح أن ذلك لا يعد مشكلة بالنسبة للبحوث التى تضع فى اعتبارها -وبوعى- مثل هذه الأهداف (على الرغم من أن البعض قد ينتقد قصر الاهتمام على مثل هذه الأهداف وحدها). وان كان مثل هذا البحث يمكن أن يستهدف -كما أشرنا فى الفصل الأول- تحقيق غاية مشروعة من وجهة نظره هى سد الفجوات فى المعرفة، أو تقديم معلومات حول سياسة اجتماعية، أو بشأن مشكلة معينة، كما أنه يمكن أن يستخدم فى النهاية كمصدر تبنى عليه جهود نظرية فى المستقبل. ولكن الاقتصار على استخدام البيانات الكيفية قد يعطى دفعة للبحوث المضادة للنظرية، لمجرد أن هذه البحوث الكيفية لا تتبنى أى التزامات نظرية. إن مثل تلك البحوث سوف

تنتهى إلى نتائج وصفية أكثر منها تفسيرية، ربما بشكل غير متعمد بل أن التوجه النظرى غالبا ما يرتبط بموقف لا نظرى، ينكر المشروع النظرى عن عمد.

ويلاحظ أن هذا النمط من الاتجاه مشترك بين عديد من المدارس الفكرية التى تفضل استخدام المناهج الكيفية أو تمنحها أولوية على سائر المناهج.فالكثير من علماء التفاعلية الرمزية (أنظر: مؤلف بلومر، ١٩٦٩، ومقال بيكر، المنشور فى كتاب روك ١٩٧٩)، والاثنوميثودلوجيا، والفينومينولوجيا، ومفكرو ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة (انظر: بلومر، ١٩٦٩، ومقال بيكر فى كتاب روك ١٩٧٩، و دينزن، ١٩٩٠، وزوينو ١٩٩٢) من المؤمنين بهذا الرأى، ويذهبون بقوة إلى أن خلق النظرية ليس هدفا ملائما أو صائبا من أهداف التحليل الاجتماعى. والملاحظ أن هؤلاء الكتاب يخلطون بين عدد من الأشياء. فهم -فى البداية- يخلطون بين فكرة خلق النظرية وبين الرأى القائل بالابتعاد عن التسجيل الوصفى الأمين للمعانى التى تلعب دورا مباشرا فى حياة الافراد (التفاعل الرمزى، والفينومينولوجيا). أما مفكرو ما بعد الحداثة فيركزون على فكرة أن النظرية تعنى فى رأيهم الابتعاد عن الاهتمام بما يريده الأفراد، الأصوات المحلية، وخاصة أصوات الجماعات المضطهدة. ولا شك أن نظرة سريعة على دراستى جلاسر وشتراوس (١٩٦٧، ١٩٧١)، ودراسة شتراوس (١٩٨٧)، ودراسة شتراوس وكوربن (١٩٩٠) حول النظرية الموثقة سوف تبدد هذه البلبلة فى الحال، وتكشف حقيقة أن الاهتمام بالتنظير يتفق تمام الاتفاق مع الاهتمام بظواهر عالم الحياة.

نلاحظ فى المقابل أنه عندما يسعى الباحث - الذى يعطى الأولوية للبيانات الكيفية - نحو تشييد النظرية (وخاصة النظرية الموثقة) فإنه كثيرا جدا ما يكون مبدعا على مستوى المفاهيم، ويميل إلى صك كميات لانهاية لها من المفاهيم الجديدة باستمرار. وفى مثل هذه الحالات، لايبدو واضحا كيف يرى البعض قصر عملية الابداع فى المفاهيم على مرحلة معينة من مراحل

البحث، أو يربطون الدور المستقل للنظرية بالحوار بين طريقة جمع البيانات وتحليلها. ولا شك أن ذلك لا يساعد -بالضرورة- على تشييد النظرية الذى يرتبط بأشكال أخرى من التنظير، والذى يعد بطبيعته تراكميا بشكل منظم. وفضلا عن ذلك، فإن هذا الوضع يعزز بكل قوة الاتجاه الإمبيريقى، الذى تقوم فيه البيانات - وبصورة متواصلة- بتشكيل الطريقة التى تصاغ بها تلك البيانات نظريا. وهكذا لا يوجد ثمة مجال للحديث عن وجود نظريات سابقة (العامة والحقيقية)، بل أنها ترفض بقوة، كما أنه لا مجال أيضا للحديث عن الطريقة التى يتم من خلالها استخدام النظريات السابقة لصياغة وتحليل البيانات وتفسيرها.

ينطوى رفض منظرى النظرية الموثقة للتنظير المسبق على رفض صريح لمداخل اختبار النظرية بصفة عامة. واذا كان ذلك قد ساعد فى الماضى على إعادة تركيز الاهتمام على قضايا تشييد النظرية التى كانت مهملة فى السابق، فإن الرفض المستمر لمداخل التحقق والمتضمنة كلا من المداخل الاستنباطية (اختبار النظرية)، والمداخل النظرية العامة، يعد بمثابة خلل وظيفى. ذلك أنه يدل على الاخفاق فى استغلال الفرص لبناء مداخل أكثر شمولا فى مناهج البحث، والنمو المتراكم للمعرفة النظرية، وكذلك فى تحقيق فهم أكثر عمومية للتنظيم الاجتماعى. وهنا يبدو بوضوح أن المطلوب من وجهة نظر النظرية التكيفية القيام بمحاولة واسعة النطاق تركز فقط على الاستفادة من المناهج والأساليب المتنوعة فى جمع البيانات بأسلوب منظم وموحد. كما يتعين على مثل هذا المدخل أن يوجه اهتمامه إلى المشكلات التى تنبع من الالتزامات المعرفية والانطولوجية المختلفة، التى قد تعوق دون عمد تحقيق الاستفادة القصوى من المصادر المتاحة.

سحب عينة البيانات، والترميز، وكتابة التقرير

يعد اختيار عينة من الناس لاجراء المقابلات معهم، أو اختيار مجموعة من الوقائع لملاحظاتها هو العنصر الأساسى لأى مشروع بحث. ولست أنوى أن أتطرق فى هذا الجزء إلى مناقشة سحب العينة بطريقة منظمة (أنظر: مناقشة تفصيلية فى مؤلف أوكونل دافيدسون و لايدر، ١٩٩٤)، لذلك سوف اقتصر على إيضاح بعض الخطوط العريضة، ثم أركز بعدها على بعض السمات المختارة والمحددة من واقع المناقشة السابقة، ثم أتناول دلالة ذلك بالنسبة للاهتمامات التى حددتها فى هذا الكتاب فيما بعد. ويلاحظ فى هذا الصدد أن البحث الاجتماعى يرتكز على شكلين أساسيين من أشكال سحب العينة. **الأول** هو العينة الاحتمالية أو العشوائية، ويتم سحبها كعينة ممثلة إحصائيا من الجمهور العام الأكبر، بما يسمح للباحث أن يعمم بثقة النتائج التى حصل عليها من دراسته لهذه العينة على المجتمع الأكبر المسحوبة منه، على أساس أنه كانت هناك فرصة متساوية أمام كل مفردة من الجمهور الكلى لكى تختار فى العينة. ويعد هذا النوع من العينة أكثر استخداما فى البحوث المسحية؛ و/أو تلك التى تستخدم الاستبيان بالمقابلة، بالإضافة إلى الأساليب الكمية فى تحليل البيانات. وتكون هذه الأساليب أكثر ما تكون ملاءمة فى حالات توفر قدر كبير من المعلومات عن طبيعة السكان موضع الدراسة، بالقدر الذى ييسر سحب عينة عشوائية فعلا من بين جمهور البحث.

الشكل **الثانى** من أساليب سحب العينة هو العينة غير الاحتمالية، والذى يستخدم حينما لا تتوافر أى وسيلة لتقدير احتمال أن تتاح أمام كافة مفردات الجمهور فرص متكافئة لأن تختار ضمن عينة الدارسة. أى أنه لايوجد فى الحقيقة ما يضمن لكل مفردة فرصة أن تختار للدراسة. وهذا النوع من العينة غالبا ما يشار إليه **بالعينة العمدية**، ويكمن منطق العينة العمدية وقوتها فى اختيار حالات غنية بالمعلومات للتركيز عليها فى الدراسات المتعمقة. وفى هذا لاحظ باتون (١٩٩٠) أن الحالات الغنية بالمعلومات هى تلك المفردات التى يمكن أن نقف من خلالها على قدر وافر من المعلومات عن القضايا

الفائقة الأهمية لأهداف البحث.وغالبا ما ترتبط مثل هذه العينات بالبيانات الكيفية المستخلصة من المقابلات المتعمقة، أو من خلال أنواع مختلفة من الملاحظة (خاصة المشاركة). ولا توجد أى شروط مسبقة تحدد حجم مثل هذه العينات، فالأساس هو ما تتسم به من مرونة.

ويمكن القول - بصفة عامة- أن الباحث يظل يجمع المعلومات أو البيانات من هذه العينة حتى يصل إلى الحد الذى يستطيع عنده أن يحصل على اجابات كافية للأسئلة التى كانت الدافع الأساسى وراء الدراسة، أو يكون قد جمع ما يكفى لاختبار أو تشييد النظرية، أو لتفسير البيانات. كذلك يتوقف الباحث عن جمع المعلومات (عند اتساع نطاق حجم العينة) عند النقطة التى لا يتوافر بعدها معلومات جديدة، أو أفكار نظرية من خلال البيانات (سواء المتحصلة من خلال المقابلات أو الملاحظات أو التحليل الوثائقى). ولا شك أن الصدق، والمغزى، والأفكار المتحصلة من البحوث الكيفية التى تستخدم العينات العمدية تتوقف إلى حد بعيد على ثراء الحالات المختارة بالمعلومات (سواء كانت تلك الحالات المختارة فترات زمنية، أو أفراد، أو وقائع)، كما تعتمد على قدرات الباحث على الملاحظة والتحليل، أكثر مما تعتمد على حجم العينة فى حد ذاته.

هناك أنواع فرعية عديدة من العينة العمدية (كما أن هناك أنواعا فرعية عديدة من العينة الاحتمالية أو العشوائية)، ولكن النوع الذى يهمنا هنا بشكل مباشر هو سحب العينة فى ضوء نظرية، أو على أساس من النظرية. وقد طور هذا الأسلوب فى سحب العينة فى البداية وتبناه كل من جلاسر وشتراوس (١٩٦٧)، ومع أن هذا الأسلوب يمكن -فى الأساس- أن يستخدم مستقلا عن مدخلهما فى النظرية الموثقة، إلا أنه قد صمم خصيصا للتعامل مع قضايا و أفكار هذا المدخل. والأساس الذى يقوم عليه سحب العينة فى ضوء النظرية هو اختيار وقائع ومجموعات من الأفراد، وفترات زمنية ذات علاقة بطبيعة النظرية والبحث الجديد. وهنا يتعين على الباحث أن يجمع ويحلل البيانات فى نفس الوقت بحيث تتوفر تغذية مرتدة مباشرة من جمع

البيانات، وهى التى توحي بدورها بدلالات متنوعة لتوليد النظرية. وعلى أساس هذه الطبيعة المنبثقة للنظرية يحدد الباحث ما هى البيانات التى ينبغى أن يجمعها فى المراحل التالية (والأفراد الذين سيقابلهم، والوقائع والمواقف التي سيلاحظها، والفترات الزمنية التى سيختارها لاجراء تلك الملاحظة) حتى يتمكن من تأسيس نظرية أو أفكار نظرية على أفضل نحو ممكن.

يتطلب مدخل النظرية التكيفية لسحب العينة فى ضوء النظرية إدخال بعض التعديلات والإضافات على أفكار جلاسر وشتراوس حتى تكون أكثر ملاءمة مع نظرتها التى تقوم على شمول الرؤية واجراء الحوار. ونلاحظ من حيث المبدأ، أن فكرة أن تكون العينة (من حيث الحجم والنوعية معا) ملائمة للطبيعة المتجددة للأفكار النظرية فكرة صائبة، ومن شأنها أن تمكننا من التغلب على المشكلة الواضحة المتعلقة بالافتقار إلى المرونة فى حالة استخدام عينات احتمالية. وهذا شرط ضرورى ضرورة مطلقة إذا أردنا تشييد نظرية على أساس ... (تكيفى). كما أن صياغة جلاسر وشتراوس تغفل على أى حال دور النظريات السابقة (العامة والحقيقية)، ونظريات اختبار الفروض وغيرها) فى عملية البحث، وهو ما تسعى النظرية التكيفية إلى أخذه فى الاعتبار واحتوائه داخل اطارها المرجعي.

ونتبين فى هذا الصدد أن مدخل جلاسر وشتراوس ينطلق بلا هوادة من مقدمات إمبيريقية (واستقرائية) مؤداها أن البيانات هى صاحبة الفضل فى نشأة النظرية، ومن ثم يجب جمع مزيد من البيانات، وهكذا تتلاءم العينة وفقا لكيفية تشكيل البيانات السابقة النظرية. ويرى المدخل التكيفى أن هذا الموقف يقلل إلى حد خطير من أهمية النظرية السابقة بالنسبة للبحث، فيما يتعلق بدوريها الانتاجي والبنائي فى تشكيل البيانات وفقا لنماذج التفسير الموجودة من قبل (أو المخططات النظرية، أو حتى المفهومات المتفردة)، وكذلك وفقا للطريقة التى يمكن بها أن تستجيب وتتكيف مع البيانات المستجدة. ويمكن القول بصورة عامة بأنه بقدر ما يتجاهل مدخل النظرية الموثقة النظريات القائمة بقدر ما يضيع فرصة الوصول إلى نظرية سليمة.

ويصر المدخل التكيفي على أن ما يطلق عليه سحب العينة في ضوء النظرية يجب أن يكون نظريا حقيقة من كافة الجوانب، وليس قاصرا فقط على سحب عينة من الأفراد، أو الوقائع، أو المواقف وغيرها، على أساس نظرية انبثقت من البيانات. وهكذا يضاف إلى العينة المزيد من الأفراد، أو الجماعات أو الوقائع ليس فقط انطلاقا من أسس وموجهات إمبيريقية صرفة، وبالتالي يتم تحديدها من خلال البيانات الورادة، وانما يجب ضم المزيد من الأفراد والوقائع إلى العينة باستمرار من واقع عاملين متزامنين هما الأفكار أو النماذج النظرية السابقة، أو جمع وتحليل البيانات المترابطة بها. وهكذا فإن علاقة الحوار بين النظرية السابقة، وجمع وتحليل البيانات والنظرية التكيفية التي تتحقق نتيجة لذلك، والتي تمثل العامل الحاسم. إن أكثر العوامل أهمية في الحث على الابتعاد عن مثل هذه المواقف الامبيريقية هو ذلك الذي يسمح بالتسجيل النظري للعناصر الأساسية للحياة الاجتماعية (مواضع وسياقات الأنشطة الإنسانية)، وليس فقط تلك العناصر المتصلة بعالم الحياة (الهوية الشخصية، والنشاط القائم).

وذلك أمر ضروري، لأن بؤرة الاهتمام الإمبيريقية للمدخل التفاعلي تركز على العلاقات بين عالم الحياة والنسق، وهي التي تسم بناء الواقع الاجتماعي عموما، وتعد بصفة عامة السمات الأساسية المميزة لمجال الحياة الاجتماعية الذي يمثل محور اهتمام البحث الراهن. ولهذا يجب أن يتم سحب العينة في ضوء النظرية على أساس الاهتمام النظري الأساسي للنظرية التكيفية، أي الصلات والروابط المتبادلة بين الفعل الاجتماعي وعناصر النسق التي تقع في مكانة القلب من الحياة الاجتماعية. إن تقبل كل من عالم الحياة وملامح النسق كجزء من الأنطولوجيا الاجتماعية الشاملة والمترابطة داخليا والمرتبة ترتيبا متدرجا من شأنه أن يؤدي أيضا إلى المعالجة الصحيحة لمقولات القوة، والضبط، والسيطرة، والموارد التي تقوم عليها (والتي تتضمن تحليل الايديولوجيا، وانواع الخطاب الثقافي الأخرى). وسبب ذلك أنه من المستحيل أن نتوصل إلى فهم كامل لطبيعة التفاعل الاجتماعي في غياب الاهتمام بعوامل النسق، والطريقة التي يرتبط من خلالها الملمحان

الأساسيان للحياة الاجتماعية ببعضهما البعض. إن التأثير الشامل للقوة (والضبط) والطريقة التى يتجلى من خلالها فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية لا يمكن فهمه فهما صحيحا، إذا كانت جوانبه النسقية (أو البنائية) لم يتم التعرف عليها أو تسجيلها أصلا. (أنظر:مؤلفى لايدر١٩٨٥، ١٩٩٧).

وما ينطبق على مسألة سحب العينة فى ضوء النظرية، ينطبق أيضا على مسائل الترميز، وكتابة التقرير النظرى للبحث. وسأحاول فى الفصول التالية أن أتناول هذه المسائل بشئ من التفصيل، وفى سياق الأمثلة الإمبيريقية للبحث. أما الآن فسوف أكتفى ببيان أهميتها بالنسبة للبحث بصفة عامة، وأوضح مؤقتا مدى اتساقها مع الاطار المرجعى الشامل لمدخل النظرية التكيفية. يعد الترميز ذا أهمية أساسية فى تحليل البيانات (سواء بالنسبة للتحليل الكمى أو الكيفى)، بالنسبة لاختيار الرموز التى تلخص معنى أو مضامين وحدات البيانات. وينصب حديثى عن الترميز فى الفصول التالية، ويتعلق فى المقام الأول بتحليل البيانات الكيفية لأنه (كما هو الحال عند استخدام أسلوب سحب العينة فى ضوء النظرية) يمكن أن يستخدم بطريقة أكثر مرونة من تلك المرتبطة بالبيانات الكمية والعينات العشوائية. ونلاحظ فيما يتعلق بالعينات العشوائية، أن الصرامة النسبية للعينات ترتبط أيضا بالثبات النسبى لنظم الترميز أو أطر الترميز. وتتيح البيانات الكيفية ونظم سحب العينة العمدية امكانية تعديل وتغيير أطر الترميز علىالطبيعة أثناء العمل. وهكذا يمكن أن تصبح مصدر قوة لتوليد الأفكار النظرية. وهو بذلك يمكن أن يشكل سمة متواصلة للبحث تتلاحم باتساق مع طبيعة التنظير العضوية والمتجددة فى سياق المدخل التكيفى.

وقد استخدم جلاسر وشتراوس كتابة تقرير البحث باعتباره جزءا من مدخل نظريتهم الموثقة، وكان لهم -مرة أخرى- فضل كبير فى التركيز على العملية الهامة فى تشييد النظريات كما حدث فى تناولهم لموضوع سحب العينة فى ضوء النظرية. ولا شك أنه فى ضوء ما أشرت إليه سلفا من نواحى القصور الحاسمة فى النظرية الموثقة، فلا عجب أن نطرح فكرة

تعديل أسلوب كتابة التقرير النظرى بصورة ملائمة، بحيث يمكن استخدامه فى اطار مدخل النظرية التكيفية. وتقوم عملية كتابة تقرير البحث فى الأساس على التعليق المفصل على أهمية البيانات ودلالاتها النظرية. ومن شأن تقارير البحث أن تعمل على إثارة الخيال النظرى، فضلا عن أنها فى ذاتها تلعب دورا حاسما فى أى مشروع بحثى يجعل من بناء النظرية هدفه الأساسى.

يجب أن يكون واضحا فى الذهن -على أى حال- أن المدخل التكيفى يركز على أهمية تضمين عناصر النظريات العامة والحقيقية باعتبارها منبع نماذج أو أنماط التفسير بالنسبة لعملية جمع وتحليل البيانات الراهنة. وهكذا يجب أن تتسع فكرة كتابة تقرير البحث -فى هذا السياق- بحيث تتضمن مثل هذه العناصر النظرية. كذلك يجب أن تهتم كتابة تقرير البحث بالسمات الداخلية للاتجاهات أو الأطر المرجعية النظرية مثل درجة تماسكها أو اندماجها فى عمليات التبرير ونماذج التفسير. وهنا تصبح عملية كتابة التقرير مرتبطة ارتباطا مباشرا بما أسميته التدقيق النظرى (والذى حددت عدة أشكال منه)، والامكانيات التى يتيحها ذلك لتطوير النظريات، وتراكم المعرفة العلمية الاجتماعية على نحو منسق ومتكامل بصفة عامة.

خاتمة

قمت بتنظيم هذا الفصل على نحو يسهل حديثنا فى الفصول التالية. وكانت النقطة الأساسية التى حاولت طرحها بشكل مباشر: أنه فى سياق مداخل التنظير فى البحث الاجتماعى- الذى أحاول الدفاع عنه- من الضرورى أن ننظر إلى عناصر عملية البحث باعتبارها عناصر مرنة وسائلة إلى حد ما، سواء من حيث تتابعها أو من ناحية توظيفها فى العملية العامة للتنظير. وقد حاولت أن أكون واضحا فيما ذهبت إليه من أن فكرة التنظير ذاتها يجب أن تفهم باعتبارها جزءا متمما لعملية البحث الكلية، وأنها ترتبط ارتباطا عضويا بالتراث العلمى الأكبر، وبنتائج البحوث والدراسات السابقة. وعلى الرغم من أن مدخل النظرية التكيفية -بحكم طبيعته- تركيبى وانتقائى، إلا أنه يمارس هذا التركيب وهذه الانتقائية بطريقة نسقية ومنظمة، ومن هنا

فهو ليس بالاتجاه الذى يقبل كل شئ أو لا شئ. وهو -مع ذلك- يبدى قدرا كبيرا من التسامح مع تشكيلة وفيرة متنوعة من وجهات النظر والمصادر أكثر مما هو مسموح به لدى المداخل التقليدية للتنظير فى البحث. وبهذا المعنى تمثل النظرية التكيفية دعوة لفهم أكثر شمولا للقواعد المنهجية والإجرائية (واستخدامها) عند تطبيقها فى تشييد النظرية فى البحث الاجتماعى.

الفصل الثالث
تحليل البيانات فى ضوء النظرية

يتناول هذا الفصل بعض المشكلات العملية التى تواجه تطوير النظرية انطلاقا من عملية تحليل البيانات التى تستمر خلال القيام بالبحث. (فى مقابل هذا يركز الفصل الخامس اهتمامه على تطبيق المواد النظرية على عملية البحث الاجتماعى كأداة لوضع وتدقيق نظريات جديدة). ويجب التأكيد على حقيقة أن المسألة هنا مسألة درجة الاهتمام، لأن كلا من البحث الاجتماعى والتنظير -كما أتمنى أن أوضح فيما بعد- ينطويان على عنصرى: الاستنباط (البيانات التى تقود النظرية)، والاستدلال (النظرية التى تنبثق من البيانات). كذلك نجد أن القضايا المرتبطة باختبار النظرية (التحقق من صحة النظرية) وتوليد النظرية (الاكتشاف، وبناء النظرية) يرتبطان ببعضهما البعض بقوة وبصورة متساوية فى البحث على الرغم من أن الأهمية النسبية تختلف من حالة إلى أخرى. وهكذا، فعلى الرغم من اهتمام هذا الفصل بمشكلة توليد النظرية من خلال البيانات، فإنه سيبدو واضحا أننى أؤمن بأن كل عمليات الملاحظة، وأشكال جمع البيانات تتأثر بالنظرية والافتراضات النظرية المسبقة بطريقة أو بأخرى. (انظر: لايدر، ١٩٩٠).

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء تركز على القضايا المتصلة بتحليل البيانات والترميز، وكتابة التقرير النظرى، والبحث المتعدد الاستراتيجيات. وسأقوم فى الجزأين الأول والثانى بعرض أمثلة توضيحية مستمدة فى الاساس من الدراسة التى أجريتها عن مهنة التمثيل فى انجلترا. ومن شأن ذلك أن يسمح لى أن أتناول بالتفصيل بعض المشكلات العملية والقضايا التى تثور عند محاولة توليد نظريات من واقع البيانات. وفى هذه الحالة، سوف أتعامل مع النصوص المدونة للمقابلات المتعمقة التى أجريت مع بعض أعضاء مهنة التمثيل. على الرغم من أن الاهتمام الحالى منصب على النصوص المدونة للمقابلات، فإنه سيبدو جليا أن هناك أيضا أنواعا أخرى من البيانات -

كالوثائق، والمسوح، والبيانات الكمية- تدخل فى عملية توليد النظرية بالشكل الذى أعرض له هنا.

تلك هى أهم ملامح مدخلى، وليس من المحتم أن يتبنى نهجى كل الباحثين، وان كان من الأفضل اتباع اطار مرجعى متعدد الاستراتيجيات، يمكن أن يسمح لنا بتناول الطبيعة المعقدة للحياة الاجتماعية التى تتكون من راقات فوق بعضها. والقضية العامة فى هذا الفصل أننا لايمكن أن نبدأ البحث أبدأ بذهن خال من أفكار وافتراضات نظرية. والحقيقة أن جزءا من الرأى الذى سأعرض له أن الادراك المنتظم للإفتراضات النظرية لدى الباحث (بما فى ذلك صور التعصب التى يؤمن بها) ومحاولة اخضاعها لأهداف البحث تسهل بالفعل التوصل إلى تفسيرات أكثر قوة وملاءمة للبيانات الإمبيريقية.

ترميز وتحليل بيانات المقابلة

بيانات المقابلة التى أشير إليها هنا هى حصيلة المقابلات التى أجريت مع بعض المشتغلين بمهنة التمثيل. (أنظر : مؤلف لايدر، ١٩٨٦). وبالرغم من أن اهتمامى الأساسى كان منصبا على الممثلين وحياتهم المهنية -طبقا لاهتمام البحث- الا أنه اتضح فيما بعد أن المهنة تضم أفرادا آخرين (يمارسون تقديم العروض الفنية، والأعمال الترويحية بأنواعها) يحظون بأهمية بالغة فى هذا المجال. ولهذا قمت بمقابلة وكلاء الفنانين، والأشخاص المنوط بهم اختيار الممثلين العاملين فى الفيلم (الريجيسير)، والمنتجين، فى مراحل مختلفة من البحث. (ويعد ذلك مثالا لطريقة سحب العينة فى ضوء النظرية، وهو ما سوف اناقشه فى موضع لاحق من هذا الفصل. وهو يعنى فى هذه الحالة مقابلة بعض الأفراد فى ضوء مدى أهميتهم من واقع الأفكار النظرية الجديدة التى تظهر خلال عملية البحث). وكانت كافة المقابلات التى أجريتها من النوع المتعمق، وبالرغم من وجود عدد من التساؤلات والقضايا والموضوعات التى كنت حريصا على أن يتحدث الناس عنها (وتتنوع هذه الأسئلة والقضايا والموضوعات بالطبع تبعا لاختلاف الوظائف التى يشغلها هؤلاء الناس)، إلا أننى لم أجر تلك المقابلات معهم بصورة جامدة. فعندما

كنت أجد أفرادا بعينهم قريبين من قضية أو سؤال معين، كنت أتركهم يتحدثون باسهاب (طالما ظل الحديث فى نطاق البحث). كما أننى لم أتمسك بتسلسل صارم أو صياغات جامدة نمطية للأسئلة. وكانت تلك الأمور تتوقف إلى حد كبير على جو العلاقات الإنسانية ودرجة التوافق التى أشعر بها مع الشخص الذى أجرى معه المقابلة، حتى ولو كان كل هدف المقابلة المتعمقة هو التوصل إلى وجهة نظر الفرد الذاتية عن العالم، والوقوف على تجارب وخبرات الأفراد المعاشة والمعانى التى يشيدون من خلالها عوالمهم اليومية. ومن شأن التزام الباحث بدليل المقابلة شبه المقننة، والاستقصاء المتعمق أن يحول بين الباحث وبين أن يفرض على المبحوثين افتراضاته المسبقة عن الموضوع.

والمشكلة الأساسية التى أود التركيز عليها فى هذا الجزء من الفصل هى كيفية التعامل مع هذا الكم الضخم من البيانات التى تتراكم عند تدوين المقابلات. إذا تتحول خمس أو ست مقابلات –تستغرق كل منها حوالى ساعة أو ما يقارب ذلك– إلى قدر هائل من المعلومات بمجرد تدوينها. وبعد الانتهاء من تدوين حوالى ٢٠ إلى ٢٥ مقابلة نجد أنفسنا نواجه بصورة حادة مشكلة القدرة على تنظيم البيانات. ولهذا أتساءل: كيف يبدأ الباحث باختيار أجزاء المعلومات ذات الصلة بموضوع البحث وإلقاء الضوء عليها، وذلك بدلا من التنقل بمشقة جيئة وذهابا وسط ذلك الكم الهائل من المعلومات؟ جرت العادة على أن يتم حل هذه المشكلة عن طريق عملية ترميز البيانات، أى باطلاق مسميات على مقتطفات معينة من المقابلات حتى يمكن تمييزها من خلال تصنيفها إلى فئات وصفية أو تحليلية معينة. المشكلة هنا ما هو نظام أو إطار الترميز الذى يتعين استخدامه؟ أريد أن ألفت الانتباه إلى حقيقة أن قضية الترميز تتعلق بصورة مباشرة بقضية تحليل وتفسير البيانات، كما تتعلق بالمثل بتطوير النظرية والمفاهيم من واقع البيانات.كذلك فإن ما يعرف بمشكلة الصلات بين المفهوم والمؤشر (انظر: روز، ١٩٨٤، ودى فو، ١٩٩٦) (أى إلى حد يمكن استخدام مفهومات معينة للإشارة إلى أو لإيضاح جوانب معينة فى البيانات الإمبيريقية، أو العكس بالعكس) تمثل جزءا من صميم قضية الترميز، وقضية توليد النظرية من البحث الإمبيريقى.

وسأعرض فيما يلى لكيفية تعاملى مع هذه المشكلات فى ضوء تدوين المقابلات التى أجريتها مع أعضاء مهنة التمثيل. ومن المهم أن أوضح أننى قد دونت النصوص الكاملة لعدد من المقابلات التى كنت قد أجريتها فى مرحلة مبكرة مع فئات مختلفة من الأشخاص. (كان هناك عدد من المبحوثين الذين لم يسمحوا لى بتسجيل المقابلات، وفى هذه الحالات، كانت البيانات هى ما وعته ذاكرتى، وكنت أقوم بتدوين المحادثات بمجرد انتهاء المقابلات على قدر الامكان). وكانت تلك الخبرات عظيمة الأهمية، لأننى عمدت خلال المراحل اللاحقة إلى اختيار– بصورة انتقائية– بعض المقتطفات من أشرطة التسجيل، تاركا فى النهاية كما كبيرا من كل مقابلة بدون تدوين، ولكنه كان محفوظا على الشريط فى حالة ما إذا احتجت إليه فيما بعد. ولا يمكن أن تتحقق هذه العملية الانتقائية إلا عندما يتوصل الباحث إلى نظام لترميز بيانات المقابلة سواء من خلال التصنيف أو وضع بطاقات. ويتم وضع مثل هذا النظام من الترميز فى المراحل المبكرة من جمع وتحليل البيانات. وبعد أن يحدد الباحث فئات الترميز الرئيسية والتصنيفات يصبح بوسعه أن يبدأ فى البحث عن مؤشرات المفاهيم التى تتضمنها البيانات ذاتها.معنى ذلك أنه يمكن –وبصورة انتقائية– تلمس البيانات الدالة بالنسبة للرموز، كما تظهر خلال المراحل المبكرة من التحليل.

الترميز الأولى والترميز المؤقت:

كيف يمكن التوصل إلى نظام ترميز ملائم؟ سوف أعرض فيما يلى لطريقتى الخاصة التى استخلصت من خلالها المسيمات التى استخدمتها فى ترميز نصوص مقابلاتى المدونة، وان كان يتعين على أن أقول ان غرضى ألا أوحى بأن هذه الطريقة هى الطريقة الأفضل، أو أنها الطريقة الوحيدة لإتمام ذلك. وإنما أقصد أن اكشف بوضوح الطبيعة الحقيقية للإجراءات التى استخدمتها فى التوصل إلى المفاهيم والافكار النظرية المرتبطة بالحياة المهنية للممثلين. استخدمت فى كثير من النصوص المدونة لمقابلاتى شكلا أوليا وبسيطا من الترميز، مثل وضع خط أسفل بعض أجزاء من النص، أو وضع نجمة (علامة) على أجزاء معينة من النص لتوضيح أهميتها أو صلتها بالموضوع. والحقيقة أن عدم استخدام مسميات معينة (أو ترميز رسمى) فى

هذه الحالات، يوحى بأنها كانت مجرد اجابات على بعض الأسئلة المهمة. وهكذا فإنها تدل على وجود ترميز أولى يستهدف إبراز بعض أجزاء من البيانات، لأنها كانت تبدو ذات أهمية ودلالة، ولكن دون إدراك واضح لماذا هى كذلك. وفى حالات أخرى استخدمت مسميات للترميز المؤقت أو عناوين (أسماء) لتوضيح ارتباط بعض أجزاء النص المدون بمفهوم أو فئة أو فكرة معينة.

والخلاصة أن الترميز المؤقت كان بمثابة محاولة تجريبية لتنظيم وتصنيف البيانات بطريقة يمكن تنقيحها أو تعزيزها فيما بعد. ويشبه الترميز الأولى أو الترميز المؤقت -بصورة جزئية- ما يعرف فى كتب المناهج **بالترميز المفتوح**. غير أن موقفى يختلف تماما عن أولئك (بما فيهم أصحاب النظرية الموثقة) الذين يركزون على استخدام الترميز المفتوح كطريقة تمهيدية وأولية فى تحليل البيانات. ووجه الشبه بين الاثنين يتمثل ببساطة فى أن الصورة التى أطرحها هنا مفتوحة لاكتشاف رموز جديدة ومؤقتة، وبصفة خاصة خلال هذه المرحلة المبكرة فى البحث. ولكن فيما عدا هذا فهناك اختلافات ملحوظة بينهما. من هذا مثلا أن فكرة الترميز المفتوح التى دافع عنها جلاسر وشتراوس (١٩٦٧) وأمثالهما تفترض أمرين غير واردين بعملى. الأمر الأول أن منهج النظرية الموثقة يصر على أن الترميز المفتوح يتعلق بتوليد أكبر عدد من الرموز تسمح به البيانات حتى يتسنى -حينئذ- تقليل عددها، إذ أن بعضها يتعزز من خلال المزيد من التوسع فى جمع البيانات وتحليلها. وبهذا المعنى يكون الانفتاح هو الموقف الذى لايكون لدى الباحث فيه افتراضات مسبقة بشأن طبيعة الرموز الملائمة فى مرحلة سابقة على جمع وتحليل البيانات. ففكرة التعامل مع صفحة بيضاء تمثل مطلبا ضروريا لتأكيد النظرية الجديدة من واقع البيانات.

العنصر الجوهرى الثانى فى مدخل النظرية الموثقة هو فكرة أن الترميز المفتوح الأولى يجب أن يخلى السبيل فيما بعد لنمط أكثر انغلاقا وتحديدا كلما تقدم البحث. ان الاتجاه نحو ما أطلق عليه شتراوس (١٩٨٧) **الترميز المحورى** يحدث لأنه كلما تعرض الترميز الأولى، والمؤشرات، والمفاهيم للمزيد من البيانات، يصبح من الممكن تحديد أيا هى الرموز الأساسية

والفئات المركزية بالنسبة للبحث الذى يجرى العمل فيه دون سواه. وهكذا نرى -مرة أخرى- أنه كلما خضعت تلك العناصر للإختبار من واقع البيانات، كلما كان الباحث أكثر يقينا من مدى صدق وكفاءة المفاهيم والرموز، لان البيانات تضمن أنها موثقة تماما. بهذا المعنى ينتقل الباحث من موقف الترميز المفتوح كلية، إلى شكل نهائى تفرضه عليه إلى حد كبير البيانات الإمبيريقية ذاتها.

إن وجهة نظرى فيما يتعلق بالترميز الأولى والترميز المؤقت مناقضة تماما للآراء التى ذكرتها آنفا. **أولا**، على الرغم من وجود انفتاح لاكتشاف رموز جديدة، (ومفاهيم وأفكار جديدة أيضا)، فإن الأمر ليس مجرد التوصل إلى الحد الأقصى منها فى مثل هذه المرحلة المبكرة، ولا التوصل إليها من عدم. إذ أنه من المعترف به بصفة عامة أن كل الملاحظات والتفسيرات تحمل توجها نظريا بدرجة أو بأخرى. ومن ثم يكون من المستحيل أن نبدأ البحث بصفحة بيضاء بالمعنى الدقيق للكلمة. ويرتبط بذلك -و بصورة متميزة- (وكما سوف أوضح حالا) أن الهدف من توليد النظرية يتعزز ويتدعم إذا بدأ الباحث بحثه ببعض الأفكار النظرية المسبقة (التى تتسم بقدر معين من التنظيم) لأنها تساعد فى عمليتى تنظيم البيانات واستثاره التفكير النظرى. فهذه الفكرة أكثر واقعية من وجهة النظر العملية، ولها ما يبررها من وجهة النظر المعرفية فى نفس الوقت، بقدر ما ترفض الالتزام بالامبيريقية الساذجة، والتى تعتقد أن البيانات تتحدث عنها نفسها، وأنها هى التى تقترح رموزا وفئات (كما هو الحال عند أصحاب النظرية الموثقة). وهكذا فإن البحث عن رموز ومفاهيم جديدة يستمر جنبا إلى جنب مع استخدام الافتراضات والدلالات النظرية السابقة. أى أن الانفتاح النظرى يرتبط من خلال الحوار مع الافتراضات المتصلة بدلالة المادة المتوفرة (كالمفاهيم، وفئات الأطر المرجعية) لخدمة عملية توليد المزيد من النظريات. **ثانيا**، أن وجهة نظرى فى الترميز المؤقت والأولى -على خلاف ما هو موجود فى النظرية الموثقة- لا تفسح المجال كلية لنمط أكثر صرامة للتوصل إلى مفاهيم وفئات أساسية. والحقيقة أن الترميز الأولى (بشكل يبرز النص ويحدد معالمه) قد يتيح الفرصة لظهور بعض الرموز المؤقتة، التى تتأكد فيما بعد

وتترسخ من خلال الجمع والتحليل المستمر للبيانات، وربما يتم اعتبارها في نهاية الأمر هي الرموز والفئات الأساسية. ولكن ذلك لا يعني على أي حال أن يتم التخلي عن الترميز المفتوح من أجل هذه المواد الأساسية. وبهذا المعنى فإن ما أطلق عليه اصطلاحيا الترميز الأولى أو الترميز المؤقت يجب الإبقاء عليه خلال التحليل بالتوازى، والدخول فى حوار مع كل من المفاهيم الجوهرية الجديدة، والمواد النظرية الموجودة.

وأعتقد أن وجهة النظر هذه تتميز بميزتين بالمقارنة بالتسلسل الإجرائى الذى تتصح به النظرية الموثقة. **أولا،** إن تقبل البحث المتواصل للرموز الجديدة (وبالتالى تقبل أفكار نظرية جديدة) يعنى أن انحصار النظرية الجديدة داخل الفئات الأساسية التى تتولد فى حينها وحولها يحول دون وجود أى فاقد. ويلاحظ أن ذلك الانحصار يؤدى وظيفته بصورة آلية كأداة للإستبعاد بمجرد استقرار وترسخ المفاهيم المحورية الجوهرية، والأفكار النظرية. إن الاقتصار الصارم من هذا النوع يقع قبل الأوان دائما، لأنه يعنى أن الجهد التحليلى برمته لم يعد متاحا للتعديل فى ضوء الأفكار أو الرؤى النظرية الجديدة. وهكذا، طالما أن الترميز الأولى كعملية مستمرة (لا تكتمل أبدا) تظل مصاحبة لمسار البحث كلية، فإن الاكتشاف بالمصادفة فى مجال الأفكار النظرية لن تتحقق له الأولوية على الاطلاق. **ثانيا،** إن فكرة أن الترميز الأولى والترميز المؤقت عادة ما يتم فى سياق التحاور مع النظريات الجديدة والنظريات القائمة (بما فيها النظرية العامة) يؤكد أن النظريات الجديدة ليست مقطوعة الصلة أو معزولة عن كيان المفاهيم والأفكار النظرية المستقرة الجارية (بما فيها التقليدية والمعاصرة). ومعنى ذلك أن الترميز الأولى والترميز المؤقت تعد بمثابة قنوات توصيل محتملة بين الأفكار النظرية القائمة فعلا والتى يمكن أن تؤثر على النظريات الجديدة، وهى بهذا المعنى تكمل المواد المتاحة القائمة فعلا. والترميز المؤقت على أى حال مفتوح النهاية بحكم طبيعته، على عكس النظريات القائمة التى تحوى معلومات محددة، ومن ثم يعد مقياسا حساسا باستمرار للتغيرات فى الاتجاه النظرى سواء بسبب النتائج غير المتوقعة، أو الآراء النظرية الجديدة، أو بسبب الاثنين معا. وتضمن الطرق الثلاثة للتفاعل بين هذه المصادر للأفكار النظرية حدوث

تراكم حقيقى شامل للمعرفة النظرية، أو على الأقل النتيجة المحتملة لهذا النوع من الاستراتيجية. أما عند استخدام مدخل النظرية الموثقة فلا يسمح إلا بقدر محدود جدا من التراكم لأنها واقعة تماما في شرك محددات النظريات الجديدة، أو ما يطلق عليه النظريات الشكلية التى تم توثيقها من خلال نفس الطريقة

الرموز الأساسية والثانوية

تنصب الاعتبارات السابقة المتعلقة بالترميز الأولى والترميز المؤقت، واللذان يتميزان بالنهاية المفتوحة والتى تعكسها حقيقة أنهما عبارة عن تمييز أو إلقاء الضوء على النص المدون للمقابلة، سواء بواسطة علامة نجمية أو ببعض الأسماء والعناوين المؤقتة. وتشير مثل هذه الملاحظات والعلاقات إلى الاحتمالات والامكانيات لا إلى بلورة أو استخلاص بعض الأفكار أو المفاهيم المكتملة الصياغة التى تدعمها البيانات. ولكننى اعتدت على أى حال، استخدام منهاج آخر لتوضيح وجه الأهمية فى البيانات، وهو يرتبط بالمعنى التقليدى للترميز، أى استخدام مسميات أو أسماء معينة لتصنيف أقسام النص المدون. والترميز بهذا المعنى يساعد على التركيز بشكل أدق على البيانات الجديدة، ويوجه الاهتمام نحو التحليل بإلقاء الضوء على الأسئلة ذات الصلة التى ينبغى طرحها بشأن البيانات. كما أن اطلاق أسماء على النقاط الأساسية يساعد الباحث أيضا على أن يصبح أكثر ألفة بما تتضمنه النتائج أو تحتويه، ومن ثم يبدأ فى تحديد الأمور التى ماتزال ناقصة، والتى يتعين جمعها إذا أتيحت الفرصة أو أن يصبح موضوعا للبحث. فالترميز بهذا المعنى يساعد بوجه عام على الإجابة عن أسئلة مثل: ما هى الموضوعات والأنماط التى تضفى على هذه البيانات شكلها المميز؟ لقد كنت استخدم أسماء رمزية أساسية وثانوية على النحو التالى: التقدير، اختيار فريق العمل الفنى، روتين العمل، معايير التقدير، تصورات الممثلين، حراك المكانة، الوكلاء، التحكيم، شبكات الاتصال، المنازعات بشأن المكان والمساحة التى يشغلها اسم الممثل فى أفيشات الاعلان.

وأنا اتفق مع جليسن وبيشكين (١٩٩٢) علـى أن مثـل هـذه الرمـوز ذات طابع شخصى تماما، أو يمكن أن تكون كذلك، لأنها تعنـى الوفـاء بمسـتلزمات البـاحث المباشـرة المحـددة، ولا يتطلـب ذلـك بـالضرورة أن تكــون مفيـدة أو واضحة لأى شخص آخر. ويصدق ذلك بصفة خاصة فى الحالات التى يعمـل فيها الباحث منفردا. أما عندما يوجد فريـق بحـث فـلا بـد أن يؤخـذ ذلـك فـى الاعتبار، ويتحتم التنسيق فى عمليات استخلاص النتائج والتحليل، ويصبح من المتطلبات الضرورية أن يتوفر الوضوح والقدرة على الفهم. ومن المهم توفـر القدرة على تحديد انتماء قطاع مـن بيانـات المقابلـة إلـى مفهـوم معيـن أو فئـة معينة. على أننى لن أذهب بعيدا فى هذا الطريق لأن الرموز تحتاج أيضا أن تكون فى شكل يثمر فى النهاية بعض الأفكار النظرية: من هنا يجب أن تكون تلك الرموز قابلة للتحول بسهولة إلى مفاهيم عامة دقيقة، الأمر الذى يعنـى أن الفرد ليس فى مقدوره أن يكون شاذا تماما فـى تفكيره فـى الأسـاس. والـرأى عندى أن الرموز يمكن أن تكـون ذات طـابع شـخصى بمعنـى أنهـا ربمـا تعـد تلخيصا أو ايجازا، وليس من الضرورى أن يتعرف عليها الغريب، ولكن هـذا الشكل من التلخيص يجب أن يكـون قـابلا للتدقيـق بسـرعة وبسـهولة، واتخـاذ شكل بديل يرتبط بشكل جيد بالأفكار النظرية والممارسات المستقرة.

وترتبط هذه النقطة بقضية دور الأفكار النظرية القائمة فى وضـع اسـماء الرموز (ومن ثم تحـدد فـى النهايـة المقـولات الأساسية).ويرتبـط هـذا بـدوره بالمناقشة السابقة حول الترميز المفتوح (أى الترميز الأولى والترمـيز المؤقـت وفقا لمصطلحاتى). وفى ضوء أسـلوب اسـتخدام الرمـوز الـذى شـرحته آنفـا، أجدنى أختلف اختلافا بعيدا مع ما نصـح بـه كـل مـن جلاسـر وشـتراوس فـى أمرين. **الأول،** نظرا لأننى غير متأكد -كمـا ذكـرت تـوا- مـن الصـلات بيـن المفهوم والمؤشر، والرموز التى تعكسها، فقـد اسـتخدمت الترمـيز المؤقـت أو الأولى بدلا من توليد أكبر قدر ممكن من الرموز الجديدة فى المراحل الأولى. بل أن شتراوس (١٩٨٧) ينصح فى الحقيقة بأن يتم ترميز المقـابلات الأوليـة بقدر كبير من التفصيل، وسطرا بسطر، لتوليد أكبر عـدد ممكـن مـن الرمـوز التى يمكن الوصول إليها. ومن شأن هـذا الاجـراء أن يخلـق عـددا هـائلا مـن الرموز التى سوف يتضح فـى النهايـة أنـه لاصلـة لهـا علـى الاطـلاق بهـدف

البحث. ولا شك أن المهم أن نكون قادرين على الوصول إلى وثاقة الصلة النظرية للبيانات بأسرع ما يمكن، وهو أمر يتطلب من الباحث التزام الحذر، والوضوح والتأني فى السعى إلى الوصول للنتائج. ولقد ثبت أن ذلك النوع من الترميز المفصل شديد الأرهاق، ومضيعة للجهد الذى يمكن توجيهه إلى شأن آخر.

الثانى، هناك اختلاف واضح عن مدخل النظرية الموثقة يتمثل فى أن استخدامى للترميز لا يقوم على فكرة أن يبدأ البحث بصفحة بيضاء. هذا على الرغم من أن استخدامى لبعض الرموز الأساسية والثانوية كان نابعا بصورة مباشرة من نتائج الفحص الذى قمت به لنصوص المقابلات المدونة (مثل المنازعات بشأن الاعلان عن الاسم) وتصورات الممثلين، والتفاوض على الأجور، وما إلى ذلك)، هذا فضلا عن عدد كبير من الرموز التى تمت صياغتها وتم اشتقاقها من واقع التراث النظرى الذى تحصلت عليه من خلال القراءات السابقة، ومن الاستعانة بالأعمال النظرية المناظرة. وهكذا توصلت منذ البداية إلى بعض فئات الترميز مثل: نظام التقدير، ومعايير التقدير، ونسق المكانة، وحراك المكانة، والتنظيم المهنى. ثم بدأت البحث عن الصلات بينها وبين بيانات المقابلة (الصلات بين المفهوم والمؤشر). لقد اشتقت فئات الترميز تلك من الأفكار النظرية التى كانت مستقلة عن مشروع بحثى، وعن خصائصه الداخلية المميزة. وشكلت عددا من العناصر التى سوف أصفها بالتفصيل فيما بعد فى ثنايا المناقشة. وسوف اقتصر فيما يلى على الاشارة إلى خطوطها العريضة على النحو التالى:

* **النظريات العامة والشكلية** – جواز المرور للمكانة، نظرية التنظيم، التكامل الاجتماعى، القوة، الضبط والسلطة، أسواق العمل.

* **الأفكار الحقيقية (الجوهرية)**– أنواع السلك المهنى، طبيعة التمثيل، تنظيم السلك المهنى، الممثلون كأنماط معينة من الشخصية.

* **بنـاء التنميـط** - أنمـاط السـلك المهنـى الأساسـية، أنمـاط الأداء البيروقراطى، والعلاقة مع الزمـلاء، والأسـواق، وضعيـة التمثيـل فـى سياق مقارن.

ونلاحظ أن الموضوعين الأول والثانى يمثلان-وبوضوح- الافتراضـات والأفكار الأساسية النظرية السابقة فى هذا المجال (أو مجالات قريبـة الصلـة) محل الدراسة، وقد اشتقت من تراث البحث أو من خـلال الافـادة مـن جوانـب مختلفة من النظرية العامة. فوجودها بهذا المعنى كمصادر يعد سابقا ومسـتقلا -بصورة ما- عن مشروع هذا البحث ذاته. والمصدر الثالث للمادة النظريـة -والذى يشير إليه بناء التنميـط- يختلـف بعـض الشـئ عـن المصدريـن الأول والثانى فى أن وجوده يسبق جزئيا دراسة السلك المهنى للممثلين، ولكنه يشكل إحدى سمات المشروع البحثى الجارى. ومعنى هذا أن تنميـط الحيـاة المهنيـة قد تم إلى حد ما على أساس الدراسة النظرية للمصادر الوثائقية (مسح الـتراث وتحليلـه)، ولكنـه كـان إلـى حـد كبـير سـمة جديـدة ترتبــط ارتباطــا عضويـا بالمشروع البحثى نفسه.

وكما ذكرت، سوف أتناول هذه العنـاصر بـالتفصيل فيمـا بعـد فـى ثنايـا المناقشة، لأننــى أود التركـيز هنـا علـى الخصـائص المميزة للترمـيز وتحليـل بيانـات المقابلـة. ولكـى نفهـم عمليـة التحليـل فهمـا كـاملا لابـد أن نضــع فــى الاعتبار الاطار الشامل للفروض النظرية التى تؤثر على اجراءات البحث. إذ أن دلالة وجود افتراضات مسبقة، وعمل نظرى مستمر (مستقلا إلى حد مـا)، أننى لم أتناول المقابلات (ولم يكن لى أن أفعل) بصورة مفتوحة كل الانفتـاح، غير متـأثر بـالقراءات السـابقة، والأفكـار التحليليـة المهمـة، والمفـاهيم النابعـة منها، كما ينصح بذلك أصحاب اتجاه النظريات الموثقة. لقد شرعت فى عملى متسلحا بمفاهيم، وأفكار نظرية، ومقولات. وعلى الجانب الآخـر، لـم أنظـر إليها فى البداية على أنها أمر مقدس لا يحل انتهاكـه، بـل نظـرت إليهـا علـى أنها مؤقتة، بمعنى أنه يمكن تعديلها أو التخلى عنها أو تعزيزها أو التمسك بها عندما يتطلب الأمر ذلك من خـلال ظهـور بيانـات جديـدة أو تغير الأولويـات والدلالات النظرية.

الترميز وكتابة التقرير النظرى

هناك تساؤل حاسم هو كيف يتسنى للترميز أو تسمية البيانات أن يصنف شيئا أكثر من كونه كذلك؟ كيف يصبح ترميز البيانات نظرية؟ إن الاجابة المختصرة هى أن ابتكار الرموز وتطبيقها لا يعنى -فى حد ذاته- إضافة للنظرية. ويحدث ذلك حين تكون كتابة التقرير جزءا من المعادلة. فكتابة التقرير عبارة عن تدوين ملاحظات، يضعها الشخص لنفسه بالدرجة الأولى، تطرح أسئلة، أو تعرض مشكلات، أو توحى بوجود علاقات، وغير ذلك من الأمور التى تتعلق بكيفية الكشف عن خصائص المفاهيم والمقولات، وعرض نماذج لها وبيان مدى تضاربها -على نحو ما- مع البيانات التى تم جمعها ومع عملية الترميز. ولهذا فإن كتابة التقرير تستهدف توليد المناقشة، واجراء نوع من الحوار الذاتى يحدد الرابطة بين التأمل النظرى والقضايا العملية المرتبطة بجمع وتحليل البيانات. وتعد الصلات بين المفهوم والمؤشر قضية أساسية فى هذا السياق. ويقدم التقرير أداة لاستكشاف وفحص ما إذا كانت البيانات تدل فعلا على المفاهيم والرموز والمقولات المعينة، وبأى معنى يمكن تبين ذلك، وفى هذه الحالة من المقابلات، وفى مجال الصلات بين المفهوم والمؤشر تكمن ديناميات توليد النظرية.

طبيعة كتابة التقرير

من الملامح الأساسية للتقرير النظرى طبيعته التراكمية، من حيث أنه يتتبع تطور تفكير الباحث حول قضايا معينة عبر فترة زمنية هى مدة العمل فى البحث. وهكذا، فإن التتابع الكلى لوظائف كتابة التقرير يشبه إلى حد ما الصحيفة (أو الدورية) بوصفها تسجيلا لكيفية تفكير الباحث فى مختلف مراحل البحث، والاشياء التى كان يفكر فيها. وان كان الشكل الحقيقى والبناء الذى يمكن ان تتخذه التقارير أمر يتغير بتغير الظروف. سوف أتناول عددا قليلا من أكثرها إفادة وانتشارا بين الباحثين.

التقارير النظرية- أو الملاحظات التى يكتبها المرء لنفسه -وقد تأخذ شكل المداخلات فى كراسة ملاحظات، أو شكل نظام للتخزين يتم تنظيمه فى

ضوء المسميات، والمقولات، والمفاهيم، يمكن أن يرتب ترتيبا أبجديا. وهكذا ففي كل مرة يضع المرء ملاحظة عن مفهوم أو مقولة معينة، يتم تصنيفها آليا تحت رأس الموضوع الملائم. وفي مثل هذا النظام التصنيفي يمكن اضافة رموز ومقولات جديدة، أو حذف بعضها في أي وقت. والوجه الآخر لذلك هو فكرة السجل المتتابع زمنيا والذي يدون فيه الباحث ملاحظاته المنتظمة عن مسيرة البحث، والذي ينتظم في تسلسل زمني صارم يتبع خطوات البحث وملامحه بكل دقة.

كما أن التقارير النظرية قد تأخذ أيضا شكل **الملاحظات الهامشية** على النصوص المدونة الفعلية للوثائق (سواء كانت كيفية أو كمية) التي يجري تحليلها. إن عيب ذلك (إذا تم انجازه يدويا) أن الملاحظات تميل إلى أن تظل مبعثرة، ويصبح من الصعب العثور عليها إذا لم تكن هناك اشارة دائمة إلى وثيقة معينة. وإذا تم تخزين النصوص المدونة في الحاسب الآلي، يصبح من الممكن تجنب هذه المشكلة من خلال حزم البرامج التي تسمح للمرء بالدخول بسهولة إلى الأجزاء المطلوبة من النصوص. وهكذا يمكن كتابة التقارير النظرية بالاستعانة بحزم البرامج المختلفة التي تختص بتحليل البيانات الكيفية.

وقد استخدمت في ممارستي البحثية مجموعة من الطرق معا. ففي المراحل المبكرة من جمع وتحليل البيانات استخدمت طريقة الملاحظات الهامشية، ثم أصبحت هذه الطريقة أقل إرضاء لي باضطراد، لأنه كلما تقدم البحث اتجهت الملاحظات النظرية إلى أن تكون أكثر تدقيقا وتحليلا ومنطقية. ومن شأن ذلك أن يخلق الحاجة إلى مساحة أكبر لتطوير النقاط والحجج وترتيبها بصورة منظمة. وكان حل تلك المشكلة عندي هو كتابة الملاحظات كوثائق منفصلة، أو تعليقات تركز على نص واحد بعينه في كل مرة. فكنت أقرأ النص المدون، الذي تم بالفعل ترميزه شكليا، أو ترميزه ترميزا آليا (تميزه بصورة بسيطة، أو إبراز بعض مواضعه بطريقة ما)، ثم أحاول اختزاله إلى عناصره الضرورية فقط. ويعني ذلك، أنني كنت ألقي الضوء على المقتطفات المهمة التي تتضمن الرموز الأساسية، أو المفاهيم أو المعلومات الأساسية، وأوضح تفصيليا أمامها لماذا هي مقتطفات أساسية. وسوف اعطي مثالا لذلك في موضع لاحق، ولكن بعد أن أعلق أولا على

الطريقة التى يساعد بها هذا الشكل من كتابة التقرير (مقترنا بالترميز) فى التعامل مع البيانات وتنظيمها.

وقد أوضحت من قبل عند مناقشة موضوع الترميز، أن إحدى المشكلات الأساسية للبحث الميدانى تتعلق بتجميع قدر هائل من البيانات، بحيث تصبح المشكلة هى كيفية تقليل هذه البيانات بالقدر الذى يسمح بالتعامل معها بصورة عملية، وهنا نتبين أن علينا أن نتخلص من جانب كبير من البيانات التى تم جمعها، (أو على الأقل تخزينها بعيدا عن متناول اليد) من وجهة نظر أهداف البحث فى المرحلة الراهنة. فالمزاوجة بين الترميز وكتابة الملاحظات - بالتركيز على كافة النصوص المدونة -يوفر لنا وسيلة لتخفيض البيانات إلى أقسام حتى يمكن التعامل معها بسهولة، من خلال تحديد الاجزاء ذات الصلة بالموضوع وفصلها عن سواها. وقد يكون ذلك عملا أكثر سهولة فى المراحل المتأخرة من البحث عندما يكون معظم العمل المتصل بالمقابلات قد اكتمل (كالملاحظة، وقراءة الوثائق وتحليلها)، على الرغم من أن ذلك لا يعوق الترميز وكتابة الملاحظات باعتبارها من الجوانب المستمرة فى عملية البحث. وعندما يتسع نطاق التدوين، يمكن للملاحظات المركزة أن تزود المرء برؤية عامة للبيانات، وتفكير تحليلى لتلك البيانات. ونتيجة لذلك، يسمح هذا النمط من الاجراء للباحث أن يتعرف على أى ثغرات (لو أن هناك مثل تلك الثغرات) فى البيانات. ذلك أنها توضح له أين يحتاج إلى مزيد من المعلومات سواء بهدف تأكيد الأفكار النظرية المستقرة نسبيا، أو لمزيد من توضيح وتدقيق وترتيب بعض الأفكار التى ما تزال غامضة، أو غير محددة أو غير ملائمة على نحو أو آخر.

التقارير وتوليد النظرية

اعتمدت على تلك التقارير المفصلة فى مناقشة عديد من المفاهيم والأفكار المهمة، منها على سبيل المثال "الضبط المشترك"، "أنماط نظم التقدير"، "سوق العمل المنظم" (داخليا)،" روتين العمل فى مجال اختيار طاقم الممثلين" وما إلى ذلك. وقد تم ذلك من خلال المناقشات المستمرة، أو التعليق على البيانات الواردة فى النصوص المدونة للمقابلات، وقد تضمن ذلك

عنصرين أساسيين. **أولا،** أنه كـان يتطلـب إعـادة تشكيل باستمرار أو إعـادة التفكير فى مدلول تلك البيانات (أسئلة حـول كيـف، ومـاذا، ولمـاذا) حتـى يتـم التوصل إلى زوايا نظر جديدة، وافكار وتفسيرات جديدة. **ثانيا،** أنهـا كـانت تتضمن اختبارا للمفاهيم والأفكار (تطوير، توسيع، تعديل) التـى تلعـب بـالفعل دورا بارزا فى تحليل وتفسير البيانات.

ولكى أوضح المقصود بذلك فى ضوء كتابة التقارير، سوف أعطى مثـالا عن الطريقة التى صغت بهـا مفهـوم "**أسلوب اختيار فريق العمل**" وعلاقتـه بمجموعة من المفاهيم المرتبطة به مثل "الاختيار النمطـى للممثليـن"، "مقيـاس التقدير"، "روتين العمل فى مجال اختيار طاقم الممثلين". ويشير مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" إلى الطريقة التى يفكـر بهـا القـائمون علـى اختيـار طـاقم الممثلين فى العمل من حيث مدى ملاءمتهم لأنـواع الادوار المسـرحية عندمـا يتخذون قراراتهـم المعتـادة بشـأن أى مـن الممثليـن سيلعب أدوارا بعينهـا فـى أعمال معينة. وكان يتـم تنـاول هـذه الاعتبـارات فـى سياق التقـارير النظريـة المفصلة، كتعليق على أحد نصوص المقابلات المدونة. وقد تصادف أن وصـل حجم أحـد التقـارير حوالـى ٤٠٠٠كلمـة، وبالتـالى ستصبح رؤيتـى مختصـرة وانتقائية بالتأكيد.

سـأطرح اطـارا عامـا لتطـور كتابـة التقريـر مـن خـلال عـدد مـن الموضوعات (والتنقل بينهـا) بحيث يبلـغ ذروتـه فـى مناقشـة مفهـوم "أسلوب اختيار فريق العمل" وتعريفه تعريفا دقيقـا، ومـا يعنيـه ضمنيـا بالحيـاة المهنيـة للممثلين ولتنظيم المهنة ككل. يبدأ التقرير ببساطة من خلال وضع ملاحظات عارضة عن أول خمـس صفحـات من النـص المـدون. ولكـن عنـد الصفحـة الخامسة بدأت تعليقاتى حول ما قاله المنتج بشأن صعوبـات التنبـؤ بـالعروض المسرحية التى ستصادف نجاحا ساحقا تنطلق فى طريقهـا بقـوة. وأشـير فيمـا يلى إلى سلسلة الموضوعات والتنقلات:-

١- يبدأ التقرير بمناقشـة مشكلة إمكانيـة التنبـؤ بـالعروض النـاجحـة، أى احتمالات نجاح الاعمال المسرحية.

٢- ينتقل التقرير إلى مناقشة ظروف سوق الانتاج المسرحى.

٣- يقود ذلك إلى مقارنة نظم الإدارة فى الصناعات التى تتسم بظروف مختلفة لتسويق منتجاتها (انظر: بيرنز وستوكر ١٩٦١ حيث ميزا بين النظم العضوية، والنظم الميكانيكية).

٤- ترتب على ذلك، انتقال التقرير إلى مقارنة الأشكال المختلفة من الابداع والتجديد التى يتطلبها الانتاج الصناعى فى مقابل الانتاج الفنى (مثل المسرح).

٥- يؤدى ما سبق إلى طريق مسدود فى النهاية فيما يتصل بمتابعة الإجابة على سؤال عن كيفية تعريف الأفكار. وينتهى هذا الجزء من التقرير إلى نوع من البلبلة، وتتوقف المناقشة عند هذه النقطة.

٦- يبدأ التعليق أو التفسير مرة ثانية بتناول سؤال عن أهمية "الجدة" فى ضمان نجاح المسرحيات، والعروض، والأفلام، وكذلك بالنسبة للمسار المهنى للممثلين.

٧- يقود ذلك إلى مناقشة مشاكل القائمين باختيار فريق الممثلين فيما يتصل بانتاج أفكار جديدة عند الاختيار. وينتهى ذلك بالتمييز اصطلاحيا بين نوعين من نمط اختيار فريق الممثلين.

٨- تخليت عن فكرة وجود شكلين مختلفين من نمط اختيار فريق العاملين، وبدلا من ذلك طورت فكرة "أسلوب اختيار فريق العمل" للممثلين بواسطة المنوط بهم الاختيار، باعتبارها جانبا من روتين العمل، وكنقيض للإختيار النمطى للممثلين.

٩- يؤدى ذلك إلى أسئلة عن حراك المكانة خلال السلك المهنى، وكيف يساعد "أسلوب اختيار فريق العمل" على تعزيز واعادة انتاج تجزئ سوق العمل الداخلى للممثلين.

قبل التعليق على منطق تسلسل التقارير النظرية ككل، سوف اتناول بعض الأفكار التى تضمنتها القائمة السابقة، نظرا لأن المعنى الدقيق ودلالة بعض ما ورد بها قد يراه البعض غامضا إلى حد ما. هناك ضغط على القائمين باختيار فريق الممثلين للأخذ ببعض الأفكار الجديدة عند اختيار القائمين بالأعمال المختلفة، وذلك لأن مستقبلهم المهنى لا يتوقف فقط على اختيار الممثلين الملائمين لأداء الأدوار الملائمة، ولكنه يعتمد أيضا على القيام باختيارات ذكية غير متوقعة فى هذا الشأن (غالبا ما تثير التعليق "ياله من اختيار رائع للممثلين"). يميل القائمون بالاختيار إلى حل مشكلة "الجدة" ليس فقط من خلال العثورعلى ممثلين جدد، ولكن أيضا من خلال منح الممثلين الذين تعاملوا معهم بالفعل أدوارا جديدة عليهم، وغير مألوف قيامهم بها. كانت محاولتى الأولى لصياغة هذا الموضوع نظريا هى التفكير فى ضوء نوعين من الاختيار النمطى، لأن المصطلح كان شائع الاستخدام، والظاهرة التى يشير إليها موجودة دون شك.

يحدث الاختيار النمطى عندما ينحصر اختيار الممثل بصورة دائمة فى نمط واحد من الأدوار (الأشقر المغفل، البطل الرومانسى، معتاد الاجرام، عتاة المجرمين) بسبب تحقيقه نجاحا من قبل، وارتباط الممثل جماهيريا بهذا الدور. يؤدى ذلك إلى عدم رغبة القائمين بالاختيار فى استخدام الممثل فى اداء أى نمط آخر من الأدوار. ونتيجة ذلك فان السلك المهنى للممثل يعانى سواء من قلة عدد الأدوار المتاحة، أومن ناحية تنمية مهارات التمثيل، وأن يصبح منتشرا فنيا. كل هذه الأشياء تحظى بأعلى تقدير لدى الممثلين، والنقاد، والجمهور أيضا. من هنا تكون مشكلةالقائمين على اختيار فريق العاملين، هى مشكلة الحلم بافكار جديدة للمسرحيات،والانتاج والتى يواجهونها باللجوء الى ممارسةهى العكس تماما من الاتجاه نحووضع الممثلين فى أدوار نمطيةثابتة.

وهكذا، يؤدى تفكيرهم الروتينى فى الممثلين المعروف عنهم ارتباطهم بأنماط معينة من الادوار، إلى أن ييسر عليهم اتحاذ قرارات اختيار جديدة، وتوسيع نطاق عمل الممثل. ولا شك أن ذلك لا يوسع فقط من فرص العمل المحتملة (فى المهنة التى تعانى من بطالة مزمنة) ولكن يساعد أيضا على صعود العاملين فى حياتهم المهنية من خلال تطوير المهارات الفنية

(الابداعية) والتكنيكيـة (التكنولوجيـة). ويتعـارض ذلـك بصـورة ملحوظـة مـع نتائج الاختيار النمطى التى تقود غالبا إلى حيـاة مهنيـة تتسم بـالجمود (تكـون ناجحة أحيانا، وفاشلة تماما فى أحيان أخرى). وهكـذا، قدمـت صياغةأصليـة لمفهومين يعبران عن ذلك هى "الاختيار النمطى المانع"، فـى مقـابل "الاختيـار النمطى المانح" (أوالميسر).

واستقر الأمر فى النهاية على مصطلح "أسلوب اختيار فريق العمل" ليـس فقط بسبب أناقته، ولكن أيضا لأنه كان من المثير للبلبلـة التفكير فيـه علىانـه شكل من الاختيار النمطى..لـذا قـررت أن أتخلـى عـن صياغـة المفـاهيم التـى تعتمـد علـى مفهـوم (يبتكـره الأفـراد الذيـن يسـتخدمونه فىحيــاتهم اليوميــة) الاختيار النمطى مفضلا عليه ما أصطلح علــى تعريفـه سوسـيولوجيا "أسـلوب اختيار فريق العمل" الذى يستخدمه علماء الاجتماع بمعنى فنـى محـدد . ومـع أن صياغة المفاهيم النهائية كانت صياغة سوسيولوجية من حيث الشـكل ، إلا انها ارتبطت ارتباطا واضحا بمناقشاتى مـع الممثليـن ، ووكـلاء الفنـانين ، و القائمين باختيار الممثلين، والمنتجيـن . وهكـذا، وفـى هـذه الحالـة فـان مفهـوم "أسلوب أختيار فريق العمل" قد تولد كنتيجة مباشرة للحديث مـع العـاملين فـى هذا الميدان .

ويلاحظ أن بعض المبحوثيـن علـى وجـه الخصـوص – قـد أشـاروا إلـى مقولـة الاختيـار عكس النمـط. وبـالرغم مـن أن ذلـك كــان اسـتخداما عاميــا بطبيعته، ومن ثم لم يؤد مباشرة إلى أى تأمل يتعلق بـالمفهوم أوالنظريـة ، إلا اننى أدركت فى نهاية الأمر أن الاختيار عكس النمط (اى اسـتخدام الممثليـن فى أنماط من الادوار على العكس تماما من الادوار التى يلعبونها فــى العـادة) لايمكن أن يحدث الا قبل الموقـف الـذى يحـدث فيـه الاختيـار النمطـى، حيـث يعتقد أن ذلك الممثل لايصلح إلا لنمط معين من الادوار. ولهذا ، فان ماذكرتـه من أن الاختيار النمطى الميسر لاصلة له فى الواقع بالاختيار النمطى ، طالما أن الاختيـار عكـس النمـط لايحـدث الا داخـل العمليـة التـى تــرى أن الممثـل لايصلح إلا لأداء نمط واحـد مـن الادوار . تعـد فكـرة "أسـلوب اختيـار فريـق العمل" بالنسبة لى تعبيرا عن الطريقة التى يفكر بها القـائمون بالاختيـار عـادة فى الممثلين الذين يعرفونهم فى ضوء مستوى أو حجم الأدوار المحتملة.

وأخيرا ، فان فكرة "أسلوب اختيار فريق العمل" ترتبط بالقضية العامة عن حراك المكانة لدى الممثلين خلال حياتهم المهنية ككل . وهذا بدوره يلقى ضوءا أكبر على اتجاه آخر من التحاليل يركز على تنظيم سوق العمل الداخلي للممثلين. فمن خلال مقابلات أخرى ، عن فرص العمل والدخول في المهنة (انظر : لايدر ، ١٩٨٥) عرفت أن سوق العمل يتسم بالتجزوء (*) . فهناك صفوة من الممثلين النجوم يشكلون حوالي ٥٪ من مجموع الممثلين، ويليهم شريحة تشكل حوالى ١٥٪ من الممثلين الذين يقومون بالنشاط الرئيسى في مجال العمل. هؤلاء هم الممثلون المعروفون داخل دوائر مهنة التمثيل، على الرغم من أنهم ليسوا من أصحاب الأسماء المشهورة. وهنا أمر هام فهم معرفون ويتم اختيارهم بصورة منتظمة ضمن فريق العمل. ويأتى بعد هؤلاء الغالبية العظمى من الممثلين (٨٠٪) الذين يقضون معظم أوقاتهم متعطلين، أويمارسون أعمالا أخرى خلاف التمثيل.

إن التساؤل الذى يثيره ذلك هو كيف حدث هذا التجزوء في سوق العمل؟ وكيف استمر واستقرت أوضاعة كما تدلنا على ذلك المسوح التى أجريت ؟ هناك جملة من العوامل المرتبطة بذلك ولكنها لا تعنينا كثيرا فى الوقت الراهن. وأن فكرة "أسلوب اختيار فريق العمل" تمثل جزءا من الاجابة، طالما أن القائمين بالاختيار يستخدمون باستمرار الممثلين المعروفين لهم (ويقصد بهم العشرون بالمائة الذين يضطلعون بالفعل بالنشاط الرئيسى فى سوق

(*) تجزوء سوق العمل **Segmentation of labour market**، هناك صياغتان أساسيتان لهذه النظرية، الصياغة الأولى : نظرية سوق العمل الثنائى (أو المجزأ)، والصياغة الثانية هى نظرية سوق العمل الداخلى. وقد طور هاتين الصياغتين داخل الولايات المتحدة بيتر دورنجر و مايكل بيور فى كتابهما أسواق العمل الداخلية وتحليل القوى العاملة (١٩٧١). كما أسهمت البحوث الإمبيريقية فى دعم وتطوير هاتين الصياغتين. أما فى أوروبا فقد تطور اطار نظرى واحد يجمع بين هاتين الصياغتين داخل نموذج واحد. أنظر مزيدا من التفاصيل عند جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مادة : تجزوء سوق العمل، ترجمة مجموعة من الأساتذة باشراف محمد الجوهرى، المشروع القومى للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.

العمل) مما يضمن أن نفس الممثلين سوف يعملون المرة تلو الأخرى. ومن شأن ذلك أن يحجب فرص الحراك عن جمهور الممثلين فى المراتب الدنيا من بناء المكانة، والذى يمثل أساس سوق العمل. ولهذا فان التاثير غير المقصود "لأسلوب اختيار فريق العمل" كوسيلة منتظمة لتنسيق وتوزيع أعمال التمثيل سوف يتمثل فى تثبيت وإعادة انتاج البناء المجزأ لسوق العمل. ويتعين أن أؤكد هنا أن تلك النقطة لا تمثل الا عنصرا واحدا من العناصر المتضمنة هنا. وما تزال هناك حاجة الى المزيد من التحليل التفصيلى للتنظيم المهنى للتمثيل بما فى ذلك العلاقات المتبادلة بين الوكلاء، ومديرى الاعمال الشخصيين، والقائمين باختيار أطقم الممثلين، وغيرها من العناصر حتى يمكن تقديم إجابة وافيه على هذا السؤال .

المنطق الداخلى لتوليد النظرية

لو أمعنا النظر فى التسلسل أوالتتابع الذى انتهى بمفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" (بما فى ذلك خصائصه و سماته، ودلالاته بالنسبة للتنظيم الاجتماعى) فسوف نرى أنه كان ثمرة اتحاد مجموعة من العناصر مثل: المصادفات السعيدة، والأمور العارضة، والبحث الآلى والأدلة الزائفة مع علاقة منطقية منتظمة ، وتدقيق سليم للمنهج والأفكار . ويمكن القول باختصار – بصورة عامة – أن التقرير النظرى يمثل مزيجا غير منتظم تماما من تلك العناصر. والى جانب أن ذلك صحيح تماما ، فأنه يمثل أيضا نوعا من الدينامية التى يقوم عليها الأبداع النظرى. ولنختبر ذلك بصورة أكثر تدقيقا . تنطلق السلسلة بأكملها من مجموعة من الأفكارفيما يبدو إلى غاية غير مترابطة (فكرة أسلوب اختيار فريق العمل) مع انقطاع واضح فى التواصل بين النقطتين ٥ ، ٦ المذكورتين فى صفحة ١٣٢. ويغرينا ذلك أن نستنتج أن الأساس الذى غطته النقاط من ١ الى ٥ قد قاد إلى تفكير تحليلى مغلق النهاية، أدى إلى جعله عديم الفائدة للنتيجة النهائية، وقد يكون ذلك على أى حال، نوعا من سوء تفسير دلالة الأجزاء الأولى من التقرير، وعلاقتها بظهور مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" وخصائصه.

الخلل الأساسى فى القـول بعـدم فـائدة الجـزء الأول مـن التقريـر للنتيجـة النهائية هو أن مثـل تلـك الوجهـة مـن النظـر تسـىء فهـم أهميـة وجـود اتجـاه وموضوع للتفكير النظرى .تبدأ العملية بأكملها من التفكـير فـى أهميـة مشـكلة التنبؤ بالجوانب التجاريـة للعـروض الاسـتعراضية والمسـرحية بصفـة عامـة، ومنها يتـم الانتقـال مباشـرة إلـى التفكير فـى ظـروف السـوق بالنسبة لأنـواع مختلفة من الانتاج الصناعي والفني. وعلى الرغم من أن المناقشة تتجة – إلى حد ما – إلى تناول أمور فرعية فى ثنايا محاولة تعريف الابتكار فى ظل هـذه الظروف المتغيرة، عندئـذ تتخلـق بـالفعل وتـبرز إلـى حـيز الوجـود المقـولات والقضايا وبؤر الاهتمام النظرية الحاسمة . وتدور القضايـا حـول كيفيـة تـاثير "الجدة" والابتكار، والابداع فى وسط يتأثر إلى حد كبير بالسوق، مثل المسـرح التجارى (وكذلك التليفزيون، والسينما). ويـؤدى ذلـك بالتـالى إلـى سـؤال عـن موضـوع اختيـار فريـق العمـل فـى الأعمـال الانتاجيـة ، ومشـكلات الاختيـار النمطى، وأسـلوب اختيـار فريـق العمـل كجوانـب لروتيـن العمـل الـذى يؤديـه القائمون على اختيار فريق العمل.

وهكـذا، علـى الرغـم مـن الانقطـاع الـواضـح فـى التقريـر فيمـا يتعلـق بـالطريق المسدود والخلـط فـى النقطـة رقـم ٥ ، إلا أننـا نلاحـظ نوعـا مـن استمرار بعض القضايا وتدقيقها. ومن المعترف به، أن المنطق يواصل تقدمـه بصورة يبدو واضحا أنها مرتعشة (أوعشوائية) – يكون أقرب إلى نوع مـن تداعى الكلمات أكثر منه شكلا من تداعى الأسباب منطقيا – ولكن هـذا النمـط وهذا التسلسل الفكرى ينطلق من التعليق على استجابة المبحوث، ويتم تدعيمـه مباشرة بالأفكار السابقة، التى تركز على الاجزاء الأولى من التقرير وتعطيهـا قوة دفع. بـل أنهـا فضـلا عـن ذلـك توفـر – عقـب هـذا – الدفعةالموضوعيـة المطلوبـة لسـد الفجـوة بيـن النقطتيـن ٥ ،٦ . والآن علـى الرغـم مـن وجـود منطق داخلى – دون شك – أو ترابط فـى التقريـر، فليسـت تلـك هـى العمليـة الوحيدة التى تتم لانتاج شكل متوال ومحدد من التطوير النظرى . ويعنى ذلـك أنه على الرغم من أن الأفكار تنمو وينبثـق بعضهـا مـن بعـض، فإنـه يوجـد– على الجانب الآخـر – العديـد مـن المؤثـرات الخارجيـة التـى تلعـب دورا فـى التاثير على العملية المنطقية، وتيسر حدوثها أساسا.

وهنـاك مصـدران أساسـيان لهـذه المؤثـرات. **الأول**، هنـاك الافتراضـات المسبقة، والمعرفة النظرية والحقيقة ...وما الى ذلك، التي يضعها الباحث فـي اعتبـاره عنـد قيامـه بـالبحث . **الثـانى**، إذا كـانت هنـاك أنـواع أخـرى مـن استراتيجيات البحث والاساليب المنهجية مستخدمة فى نفس الوقت الى جـانب الاسـتراتيجيات المحوريـة (وهـى فـى حالتنـا هـذه طريقـة المقابلـة) فـإن توليـد النظرية والتحليل النظرى يجب أن يفهما فـى الأسـاس علـى أنهمـا ثمـرة لهـذا السياق العام للبحث . سوف أوضح فيما بعد أن البحث الذى يهدف إلـى توليـد النظرية يمكن أن يفيد من المدخل المتعدد الاستراتيجيات ولكننى سـوف أعمـد قبل ذلـك الـى تنـاول بعـض الافتراضـات النظريـة المسبقة التـى أثـرت علـى التطوير النظرى ، من واقع تتبعها فى تحليل التقرير الذى حاولنا تحليلـه فيمـا سبق من حديث.

النظرية وتحليل البيانات

ذكرت فيما سبق أنه على الرغم من أن التنظير وتحليل البيانـات يمثـلان جانبين متمايزين فى التحليل الاجتماعى ، ولايمكن المساواة بينهمـا ببسـاطة ، فإنه من المهم مـع ذلـك أن يتـم فهمهـا علـى أنهمـا يعمـلان مقـترنين أحدهمـا بالآخر. كما ذكرت فى الفصل الثانى عددا من الفروض النظرية العامة التـى يبـدأ بهـا البـاحث بحثـه، والطريقـة التـى يمكـن مـن خلالهـا أن تتسـرب تلـك الفروض إلى عملية البحث كسلسلة من المراحل. وأود هنا أن أتابع التحليـل قدما من خلال دراسة بعض التوجهات النظرية الأكثر تحديدا التى تؤثر علـى تقدم مسار البحث وبناء النظريـة.وهدفـى العـام هنـا (كمـا كـان بالنسـبة للمثـال السابق عن التقرير النظرى) هو تزكيـة ممارسـات معينـة باعتبارهـا مكونـات أساسية لعملية تحليل البيانات، مع وضع هدف توليـد النظريـة فـى الاعتبـار. وهكذا، يختلف موقفى تمامـا عـن عـدد مـن المداخـل الموجـودة. فهـو -أولا- يختلف عن مدخل أولئـك الذيـن يصـرون علـى المدخـل الإمبيريقى والمضـاد للنظرية فى البحث الاجتماعى. كما أنه يختلف أيضا عن مدخـل هـؤلاء الذيـن يعتقدون أن توليد النظرية يجب أن يكون عملية استنباطية عقلانية تماما، أو

هؤلاء الذين تدل أعمالهم ضمنيا على أن توليد النظرية يجب أن ينفصل إلى حد بعيد عن البحث الإمبيريقى التطبيقى (وانما يستخدم فى تفسير الأفكار النظرية).

كما يختلف موقفى بشكل حاسم عما يفترضه أصحاب النظرية الموثقة الذين يصرون على أن النظرية يجب ألا تنشأ إلا فى سياق البحث الجارى، وبطريقة داخلية على وجه الحصر. معنى هذا، أن الباحث يجب إلا يكون لديه أى افتراضات نظرية (مسبقة) تؤثر (ربما تنقل العدوى اتجاه هؤلاء الذين يؤمنون بصورة قطعية -دوجماطيقية- بتفوق النظرية الموثقة) على نقاء النظرية التى يجب أن تتولد مباشرة من عمليات جمع البيانات وتحليلها فقط. يرتبط مثل هذا المدخل ارتباطا بالاتجاه المعرفى الإمبيريقى، وبالتالى يعمل على تقليص نطاق النظرية الناتجة عنها ومرونتها وقوتها التفسيرية (انظر: لايدر، ١٩٩٠، ١٩٩٣). ولهذا فإن توصياتى هى: **أولا**، أنه يجب الإقرار بأن كل البحوث تتأثر -إلى حد ما- بالفروض النظرية، ومن الأفضل التعامل معها بعقل مفتوح، وبصورة منظمة حتى لا تشوه دون وعى من عملية تحليل البيانات أو نتائج البحث. الأمر **الثانى** والأكثر أهمية أننا -كباحثين إمبيريقيين- يجب أن نقيم إيجابيا الأفكار النظرية السابقة كوسيلة تحدد لنا المحور الأساسى لعلميات جمع البيانات وتحليلها.

وفيما يتعلق بمثال "أسلوب اختيار فريق العمل" كتعبير عن سمة السلوك الروتينى للمسئولين عن اختيار فريق الممثلين والعاملين وللجوانب الأخرى من التحليل السوسيولوجى، هناك مصادر متعددة للفروض والأفكار النظرية المسبقة التى أثرت على تطورها من واقع عملية تحليل البيانات. **الأول** هو علم الاجتماع الفينومينولوجى كما نعرفه عن ألفريد شوتز(*) ١٩٧٢، الذى

(*) ألفريد شوتز : يتركز اسهام شوتز فى استخلاص النتائج السوسيولوجية والنفسية الاجتماعية من فينومينولوجيا هوسرل. وقد طور لنفسه نظرية فى العلاقات الانسانية والفعل الاجتماعى، أفاد فيها من آراء ماكس شيلر، ووليم جيمس، وهنرى برجسون، وجورج ميد. وقد أوضح فى هذه النظرية أسس تكوين التصورات الاجتماعية للأنماط الاجتماعية ودورها فى الحياة الاجتماعية وذلك انطلاقا من الوقائع الفينومينولوجية للفهم بين الذوات، وللتأثيرات المتبادلة للتوجهات الاجتماعية. فضلا عن ذلك طور =

استخدم مفهوم التصوير للإشارة إلى عملية عامة، حيث يصور الناس -من خلال استخدام اللغة- موضوعات وسمات بيئتهم، ويتم امتصاصهم داخل مجالات حياتهم الروتينية المرتبطة بها. ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى تقليص درجة تعقد البيئة، والبلبلة التى يحتمل أن تترتب على ذلك التعقد، بل جعلهم -من الناحية العملية- أكثر قدرة على التحكم فيها، وفهمها، والتنبؤ بها إلى حد ما. وفى رأى شوتز أن عملية التصوير تعمل كذلك على تسهيل التفاعل الاجتماعى من خلال تيسير تبادل الآراء بين الناس.

ومن الواضح أنه على الرغم من وجود بعض التداخل بين تصورى وتصور شوتز عن التصوير، فإن هناك اختلافات جديرة بالاعتبار، من بينها أن الاهتمام بتبادل الآراء ليس مهما فى رؤيتى للتصوير. وهكذا لم أكن مهتما فى استخدامى للمفهوم بفهم كيف يستطيع الناس أن يصلوا إلى آراء بعضهم البعض وبالتالى يتيسر تحقيق الفهم المشترك. ولكننى كنت مهتما بكيفية تعامل المسئولين عن اختيار فريق العمل مع مشكلة العمل الروتينى، وكيف تساعدهم عملية التصوير -كعملية معرفية- فى هذا الشأن. أما التداخل مع تصور شوتز فقد حدث فيما يتصل بالاهتمام المشترك بيننا بالطريقة التى تسمح بها الجوانب المصورة من البيئة الاجتماعية للفرد بتبسيط تلك البيئة، وأضفاء نوع من التنميط عليها.

ثانيا تأثر تصورى بكل من علم اجتماع العمل، وعلم اجتماع التنظيم. ففى هذا الصدد نلاحظ أن عملية التصوير ترتبط بصورة مباشرة مع فكرة العمليات الانتاجية، وتدفق العمل، كما ترتبط بالمشكلات المتعلقة بتنسيق العاملين واسناد الاعمال إليهم. وعلى الرغم من أن مهنة التمثيل تختلف كل

= شوتز اتجاه الفهم فى علم الاجتماع عند فيبر ناقدا له ومضيفا اليه، بحيث قدم اسهاما مهما فى تطوير مفهوم الفعل الاجتماعى. ومن أهم أعماله الفينومينولوجيا والعلوم الاجتماعية (١٩٤٠)، مفهوم وليم جيمس عن تيار الوعى من وجهة نظر التفسير الفينومينولوجى (١٩٤١)، نظرية شيلر عن التفاعل بين الذوات (١٩٤٢)، الغريب (١٩٤٣)، المفهوم وبناء النظرية فى العلوم الاجتماعية (١٩٥٤)، الرمز والواقع الاجتماعى (١٩٥٥)، المساواة ومفهوم البناء فى العالم الاجتماعى (١٩٥٥).

الاختلاف عن التنظيمات البيروقراطية، فإن طبيعة القوة والسلطة، والطريقة التى ينتشر من خلالها كل منهما فى أداء العمل الروتينى فى مثل هذه التنظيمات يقودنا إلى ادراك الشبه الوثيق بأعباء العمل، والمشكلات التى يواجهها المسئولون عن اختيار فريق العمل. ويشير مفهوم " أسلوب اختيار فريق العمل " (الممثلين) إلى العملية التى يضع بها القائمون بالاختيار (شأنهم شأن سائر الممارسين المهنيين) نظاما يسهل تنظيم وسيولة عملهم فى تنسيق وإسناد الأدوار المتاحة إلى الممثلين. وهكذا، فإن العمل فى التنظيم الرسمى، وأسواق العمل قد أثر بشكل مباشر فى تفكيرى، وجعلنى أبحث عن الجوانب وثيقة الصلة بالبيانات. وسوف اتناول تفصيلا قضية فهم البيانات من خلال رؤية نظرية فى الفصل الرابع من هذا الكتاب.

كما نجد أن دراسة دوركايم عن طبيعة التكامل الاجتماعى وأنماط الروابط الاجتماعية قد أثرت على تفكيرى فى جوانب التنظيم المهنى. كذلك أوليت اهتمامى لفكرتى القوة والضبط عموما. وهنا كانت دراسة كارل ماركس وماكس فيبر بمثابة خلفية مهمة لى. وبهذا المعنى، فإن مفهوم أسلوب اختيار فريق العمل لم يظهر فقط من فراغ، وانما كانت هناك بالتأكيد مفاهيم سابقة، واتجاهات نظرية لفتت انتباهى إلى سمات متعددة فى البيانات، وأوحت إلى بأشكال معينة من بلورة المفاهيم على النحو الملائم.

بناء النظرية فى سياق البحث المتعدد الاستراتيجيات

ستحاول المناقشة التالية أن توضح أنه فى ضوء مدخل البحث المتعدد الاستراتيجيات لا توجد فى الغالب خطوط واضحة وفاصلة بين توليد النظرية الذى يعد ببساطة –وفى الأساس– ثمرة لتحليل البيانات (بمعنى أن النظرية تنبع من البيانات) وبين النظرية باعتبارها نتاجا للتأثير المتواصل للتأمل النظرى قبل البحث وأثناءه (أو عمليات التفكير المنطقى) التى تؤثر بفاعلية فى اتجاه البحث. إن النقطة الأساسية فيما يتعلق بالمدخل المتعدد الاستراتيجيات هى فكرة استخدام أكبر عدد ممكن من مصادر البيانات و/أو الخطط المنهجية

والتحليلية التى يكون من الممكن والملائم استخدامها فى هذا المشروع البحثى، والتى تيسر إلى حد كبير عملية توليد النظرية.

وأود أن أوضح أن استخدام المدخل المتعدد الاستراتيجيات يزيد من قوة وشدة وصدق الأفكار والمفهومات النظرية التى تنبع من تجميع وتحليل البيانات. ويرجع ذلك إلى سببين. الأول: أن استخدام أكبر عدد ممكن من المصادر والسياسات فى حدود الممكن والملائم يضمن أن واحدا منها سوف ينفذ إلى البحث من أكبر عدد ممكن من الزوايا، وأنه سيقوم باختراق البيانات الامبيريقية فى أجزاء كثيرة على قدر الامكان. والميزة الطبيعة لمثل هذا المدخل أنه يسلم بصورة مباشرة إلى استخدام أكثر من طريقة للبحث(*) مما يضمن التحقق من مصداقية النتائج، وبالطبع، المفاهيم النابعة من تحليل البيانات. وكلما زاد اعتماد الباحث على مصدر أو استراتيجية أو منهج واحد معين كلما سيزداد تدريب انتباه الباحث إلى أبعاد معينة من المجال الأمبيريقى، أو المشكلة على حساب المجالات أو المشكلات الأخرى التى تعادلها فى الأهمية. ومن شأن المدخل المتعدد الاستراتيجيات أن يؤدى إلى رؤية متعددة الزوايا تزيد من إمكانية وجود أفكار نظرية أكثر قوة باضطراد.

ونلاحظ أخيرا، أن اندماج عدد من المداخل فى موضوع إمبيريقى، أو مشكلة إمبيريقية يؤدى إلى تآزر الفكر والفعل الذى يفضى إلى إعادة تنظيم وتفسير النتائج على نحو يمكن أن يقودنا إلى فتوحات نظرية جديدة.إن هذا التآزر بين الفكر والفعل يعطى قوة تشجع البحث، أو تحفز اكتشاف المزيد من

(*) استخدام أكثر من طريقة للبحث Triangulation، يقصد بذلك استخدام ثلاث دراسات على الأقل – ولكن الأفضل أكثر من ثلاث – وكذلك أطر نظرية، وباحثين، ومجموعات بيانات لبحث مشكلة أو موضوع معين. وربما يقصد بصفة خاصة استخدام دراسات المستوى المحدود (الميكرو) ودراسات المستوى الكبير (الماكرو) بحيث يكمل كلا منهما الآخر ويحققه، وذلك من أجل التوصل الى نتائج مؤكدة. وقد درس هذا الأسلوب باستفاضة نورمان دنزين. أنظر : جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مادة : استخدام أكثر من طريقة للبحث. ترجمة مجموعة من الأساتذة باشراف محمد الجوهرى، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

الأفكار وسوف أتناول فيما يلى خمسة أبعاد يمكن أن يتحرك فى نطاقها البحث المتعدد الاستراتيجيات.

١- المصادر المتعددة للبيانات وأساليب جمع البيانات.

من الأفكار الأساسية التى يؤمن بها المدخل المتعدد الاستراتيجيات أن استخدام أكبر عدد ممكن من المصادر والأساليب المختلفة لجمع البيانات والملائمة لمشكلة البحث موضع الدراسة سوف يثمر قدرا كبيرا من الأفكار والمفاهيم النظرية ذات الصلة بمشكلة الدراسة. وما يعنيه ذلك أن نتخلص تماما من مشاعر التفضيل أو التحيز فيما يتعلق باستخدام، أو حول كفاءة وفعالية أى من البيانات الكمية أو الكيفية. وعلى الرغم من أننا نستطيع توليد النظرية باستخدام شكل واحد فقط من البيانات، فإننى أود أن أشير إلى أن استخدام كليهما (خاصة بأن يستخدم الواحد منهما تلو الآخر) يخلق ظروفا خصبة وملائمة لإنجاز التنظير الجديد (انظر: لايدر، ١٩٩٣). كما أنه من الأمور المهمة فى هذا الشأن أن يكون الباحث نفسه راغبا فى استخدام كل من الأساليب الاثنوجرافية فى جمع البيانات (كالملاحظة المشاركة، والمقابلة المتعمقة، التفسير الوثائقى ... وما إلى ذلك) إلى جانب البيانات المسحية، والاحصاءات الرسمية، والمقابلات المقننة، وغيرها من الأساليب الكمية. ويتعين التأكيد بوجه خاص على أن استخدام توليفات من أنماط البيانات وأساليب التجميع يتيح تحقيق امكانية تحليلية أقوى للإرتباطات المتبادلة بين الخصائص العامة (الماكرو) والمحدودة (الميكرو) للعالم الاجتماعى.

ولا شك أن التوصية باستخدام أكبر عدد ممكن من المصادر والأساليب أمر يحكمه شرط مهم، ألا وهو أن يتوافق ذلك مع معايير إمكانية التنفيذ، والامكانية العملية، ومدى الاتصال بالموضوع. فمن الواضح أنه قد يكون من غير الملائم أحيانا أو من غير الميسور استخدام مصادر معينة من البيانات، أو أساليب جمعها، ولكن النقطة المهمة أنه لا يصح استبعاد ذلك مسبقا بسبب ميول أو تحيزات شخصية من جانب الباحث. ومن الضرورى بنفس القدر أيضا عند استخدام المصادر والأساليب المختلفة عدم تبنى مدخل تحكمى بصورة انتقائية وعلى غير أساس يبرر هذا الاختيار. إن النقطة

الحاسمة تتضمنها عبارات "اقتران نوعى البيانات والأساليب ببعضهما"، أو "استخدام الواحد تلو الآخر بالترادف". فالنظرية والمفاهيم الجديدة سوف تكتسب فى الغالب بنيانا قويا وملامح واضحة عندما يكون هناك تبادل وحوار حقيقى بين المناهج والاستراتيجيات، وبين المصادر والأساليب (انظر: لايدر، ١٩٩٣).

٢- التحليل التاريخى.

مع أنه ليس من الضرورى أو العملى دائما تبنى منظور تاريخى عند تناول مشكلة معينة، الا أن ذلك يضيف عمقا إمبيريقيا وتحليليا إلى موضوع البحث. فالأسئلة حول الطريقة التى ظهرت وتطورت بها جوانب معينة من الحياة الاجتماعية عبر فترات زمنية مختلفة تعد فى طبيعتها تساؤلات عن السبب فى جوهرها، لأن الماضى عادة ما يترك بصمات على الحاضر بطريقة ما، حتى ولو كان ذلك لا يبدو واضحا دائما. وعندما نمعن النظر فى مثل تلك الأسئلة نجدها تتضمن قراءة التاريخ من وجهة نظر علم الاجتماع، بمعنى استخدام المواد التاريخية من أجل الوقوف على العوامل السوسيولوجية والمفاهيم ذات الصلة. وتشمل المواد التاريخية المصادر الأولية (الأصلية) مثل الوثائق بنوعيها: الحكومية كالمستندات الحكومية، والسير الذاتية وما إلى ذلك، والخاصة كاليوميات، والجرائد. كما تشمل المصادر الثانوية كالسير الذاتية، واعادة التصوير أو التفسير التاريخى لعهود تاريخية معينة. فتوفر كل هذه المصادر موارد هامة للتوصل إلى أفكار نظرية جديدة حول موضوع أو مشكلة ما من خلال التركيز على ظروف اجتماعية سابقة كانت منتشرة وسائدة، ومن ثم أثرت على نحو ما على الظروف الراهنة. ربما يستخدم التحليل التاريخى كجزء من المدخل العام المتعدد الاستراتيجيات للتحقق من صدق كل من العناصر الحقيقية، والعناصر الشكلية النظرية التى ظهرت أثناء البحث فى الوضع الراهن.

٣- سحب العينة فى ضوء نظرية والمقابلات الأساسية.

يذهب جلاسر وشتراوس (١٩٦٧) إلى أن سحب العينة في ضوء نظرية يستخدم فى الغالب مع البيانات الكيفية (وان كنت أرى أن ذلك يمكن أن ينطبق بنفس القدر على البحث الكمى). إن القاعدة الأساسية فى سحب العينة فى ضوء نظرية أنه يتعين على الباحث ألا يحدد سلفا وبصورة جامدة مواصفات العينة (من حيث حجمها أو تكوينها) قبل بداية البحث. وفى هذا الشأن فإن الأسئلة حول الأفراد أو الوقائع أو الأنشطة التى يجب أن تتضمنها العينة، أو عدد الأفراد أو الوقائع التى يجب دراستها، لا يمكن الاجابة عنها قبل البحث، خاصة إذا كان الباحث يريد التوصل إلى نظرية. إن مثل هذه الأسئلة سيتم تناولها بصورة مستمرة تبعا لظروف نشأة النظرية.

وهكذا فإن عدد الأفراد المفروض مقابلتهم، وكيفية اختيارهم تمثل استجابة مرنة مستمرة للأفكار النظرية والتحليلية بشأن البيانات من حيث ما تضيفه، أو ما تعنيه لعملية التفسير فى مجموعها. ومن الأهداف الأساسية لسحب العينة فى ضوء نظرية -تبعا لرأى جلاسر وشتراوس- المحافظة على الطبيعة الأصلية والموثقة للنظرية التى نشأت للمساعدة فى ضمان أن النظرية انما انبثقت من البيانات حقيقة، وأنها لم تفرض على تلك البيانات فرضا. ورغم وجاهة هذه الحجة، فإننى أعتقد أنه لا يجب التخلى عن فكرة أن الأفكار النظرية، أو المفاهيم أو النماذج أو القضايا السابقة يمكن أن تفيدنا أيضا فيما يتعلق بفكرة سحب العينة فى ضوء نظرية وتوليد النظرية.

والمثال الجيد الذى يمكن أن يلقى الضوء على بعض هذه القضايا يمكن أن أستمده -مرة أخرى- من الحياة المهنية للممثلين. فبعد أن قمت باجراء عدة مقابلات مع الممثلين، اتضح لى أن أولئك الممثلين ربما لا يعدون من أفضل الاخباريين لتزويدى بمعلومات عن التنظيم الاجتماعى الأساسى للمهنة، وكيفية أداء سوق العمل لوظيفته بالنسبة للممثلين. ولهذا قررت أن أضم لعينتى بعض الوكلاء، ومديرى الاعمال الشخصية للممثلين. وكنت كلما تعلمت منهم أكثر، كلما أدركت ضرورة مقابلة المسئولين عن اختيار فريق

العمل أيضا. وقد أدى هذا بالطبع إلى ظهور مصطلح "أسلوب اختيار فريق العمل" الذى قمت بشرحه منذ قليل.

وفى نفس الوقت الذى كان فيه سحب عينتى فى ضوء نظرية يضيف إلى قائمتى المزيد من المقابلات الممكنة، كنت أستفيد أيضا من عدد من مصادر بيانات أخرى، بما فيها دراستين مسحيتين عن التوظيف وعن الدخول أجرتهما نقابة الممثلين ، والتشريعات المكملة ، والمعلومات الوثائقية حول أنماط الملكية والتحكم فى صناعة الترفيه بصفة عامة . وهكذا فإن سحب العينة فى ضوء نظرية ظل مقترنا مع المدخل العام المتعدد الاستراتيجيات (الذى يتضمن أيضا التحليل المقارن للحياة المهنية، وتطور تنميط البناءات المهنية. انظر فيما يلى التعليقات المتعلقة باستخدامات تنميط عملية توليد النظرية). ولهذا فإن تحليل البيانات وتشييد النظرية عموما يمكن فهمه بوصفه يحدث فى سياق تتحد وتتقارب فيه كل هذه المصادر المختلفة للبيانات، وأساليب جمع البيانات، والسياسات التحليلية، (بما فى ذلك سحب العينة فى ضوء نظرية).

ويفسر ذلك وجهة النظر التى طرحتها من قبل.إن تآزر هذه العمليات هو الذى يحقق قفزات إلى الأمام فى التفكير المتعلق بمعنى البيانات (متضمنا دلالاتها النظرية) والتى تؤدى إلى إعادة تفسير وإعادة تنظيم التحليل. ذلك أن ظهور المفاهيم والأفكار النظرية فى مثل هذا السياق الكلى يضمن أنها سوف تكون موثقة أفضل توثيق، ليس فقط من واقع البيانات، ولكن كذلك من واقع ترابطها فى سلسلة قوية من التفكير المنطقى والصور التحليلية. وكما اقترحت من قبل، فإن تعدد خطوط الهجوم يؤدى إلى شمول وكثافة تغطية للمجال والاتجاهات داخله. فمن شأن هذه الأحوال أن تخلق ظروفا ملائمة تزدهر فى ظلها القفزات إلى الأمام فى الأفكار والرؤى المختلفة.

ومع ان ذلك قد يبدو متناقضا قليلا، بمعنى أن المدخل المتعدد الاستراتيجيات يشجع على اكتشاف الجديد عن طريق المصادفة السعيدة، وهناك دليل على ذلك من دراستى يتعلق بظهور بعض الاخباريين الأساسيين، وما أسفر عنه -فى ضوء السياق الكلى- من مقابلات أساسية بالنسبة للبحث.

ويقصد بالمقابلة الأساسية فى هذا المعنى، تلك المقابلة التى تبرز أثناءها فجأة بعض الأفكار من خلال استخلاص بعض المعلومات من المبحوث. كما تلقى مثل هذه المقابلات الهامة الضوء علـى أهميـة المقتطفـات الصـغيرة أو الجمـل المستخلصة من مقابلات أخرى، والتى قد تحفز الفكر نحو ادراك الارتباطـات بين الجوانب المختلفة للبيانات.

وفى دراستى قابلت احد المبحوثين وكان يعمل مديرا بالوكالـة المركزيـة لاختيار فرق العمل، وقد جاء فى ثنايا حديثه معى عبارة "القـائمين بالنشـاط الرئيسى فى المهنة" وهو يتحدث عن جماعة معينة من الممثلين. وعندما فكرت فى تلك العبارة فى ضوء المواد الأخرى التى كنت أقوم بتحليلها فى ذلك الوقت، وخاصة الدراستين المسحيتين للتوظف والدخول، ومقابلات أخرى مع القائمين باختيار فرق العمل، والمنتجين، تحولت تلك العبارة (بل والمقابلة ككل) إلى عنصر أساسى ترتب عليه عدد من المقولات، والخواطر، والأفكار وما إلى ذلك. فقد أفادتنى تلك العبارة فى بلورة أفكارى عن تجزوء سوق عمل التمثيل، وكيف تؤدى العلاقات المتبادلة بين مديرى اختيار فريق العمل، والمديرين الشخصيين للممثلين، والمنتجين وأساليبهم المتبعة فى ممارسة العمل إلى إعادة انتاج وإلى تعزيز البناء الهرمى لسوق العمل. ولكنه ليس صحيحا أن المقابلة- أو العبارة نفسها- قد برزت من تلقاء نفسها، وأوحت بكل هذه الأفكار والعلاقات كما لوكانت مصادفة سعيدة بالمعنى الحقيقى، أو كانت مجرد صدفة عرضت عفوا كلية. ذلك أن شعورى بأننى "وجدتها" عندما سمعت عبارة: "القائمين بالنشاط الرئيسى فى المهنة" لم تصبح ذات دلالة وأهمية إلا بفصل كافة الجوانب الأخرى للغز التى كانت أفكر فيها فى ذات الوقت والتى أصابت الهدف تماما. ومن هذه الناحية يمكن القول أن ذلك الاكتشاف بالصدفة لم يكن فى حقيقته إلا ثمرة للتفاعل والتداخل بين عديد من المؤثرات المختلفة، ونتف المعلومات التى كانت تتبلور بشكل مستقل نسبيا منذ فترة من الوقت، وأن هذا التفاعل والتداخل كان يجرى بشكل متزامن مع اجرائى للمقابلة.

ويمكن القول بوجه عام أن فكرة سحب العينة فى ضوء نظرية التى أدعو اليها هنا تختلف -من جوانب حاسمة- تمام الاختلاف عن تلك التى

طرحها جلاسر وشتراوس (١٩٦٧)، فرؤيتي لسحب العينة فى ضوء نظرية -باختصار- تشجع بشدة استخدام المصادر النظرية القائمة (بما فى ذلك استخدام النظرية العامة) كوسيلة لتيسير تطوير النظرية من خلال البحث المستمر. وبهذا المعنى لا أرى أن هناك تناقضا حادا بين انبثاق النظرية (من البيانات) وبين الادعاء بإجبار البيانات على أن تندرج فى اطار المفاهيم والفئات الموجودة سلفا. إن تصورى لمكانة النظريات القائمة يسمح بوجود بديل وسيط يمكن من خلاله أن تتولى النظرية الموجودة سلفا إرشاد وتوجيه جمع البيانات، إلى جانب ما تفضى إليه المعلومات والتفكير التحليلى الجارى. وهكذا فإن سحب العينة فى ضوء النظرية لا يتبع ولا يتعقب البيانات بصورة بسيطة أو عمياء، ولكنه يكون مستعدا دائما لاحتمال تلقى أية معلومات من خلال المفاهيم القائمة (المستقرة)، والأشكال العقلانية من التفكير المنطقى النابعة من أطر نظرية، أو مداخل أكثر تطورا.

٤- الترميز والتقارير والصلات بين المفهوم والمؤشر.

سبق أن تناولت القضايا الأساسية التى أود أثارتها بشأن الترميز والتقارير النظرية فى فقرات سابقة من هذا الفصل، ولكنى أود هنا أن أؤكد على أهميتها فى هذا السياق. وأقصد بذلك أن تلك القضايا تشكل فى ذاتها جانبا مكملا للمدخل المتعدد الاستراتيجيات، الذى يصب فى التضافر القوى بين المؤشرات، وما يترتب على ذلك من تآزر. إن ترميز البيانات والتقارير النظرية التى تتحقق من التحليل المستمر للبيانات، ثم تعود فتصب فيه لا توجد كعناصر مستقلة فى البحث، ومنفصلة تمام الانفصال عن المؤشرات الأخرى، بل العكس هو الصحيح تماما، فإن وجهة نظر الاتجاه المتعدد الاستراتيجيات تتمثل فى مجملها فى تحقيق تأثير تراكمى ومتطور فى التفكير النظرى، وفى انتاج الأفكار.

٥- عمليات التنميط، وتوليد النظرية، وعملية البحث.

لاشك أن تطوير عمليات التنميط (أو بناء نماذج التنميط) إلى جانب تحليل البيانات يمثلان أداة عظيمة الفائدة لاشعال الخيال النظرى واطلاقه أثناء عملية البحث نفسها. وعمليات التنميط عبارة عن عمليات تصنيف منتظمة لأنماط الظواهر الاجتماعية التى تنتمى إلى فئة معينة. وهكذا يمكن أن نقوم بعملية تنميط للأحزاب السياسية أو السلطة أو علاقات الضبط، أو أنماط التنظيمات، أو أنماط الحركات الدينية، أو أنماط نزلاء السجون، أو السواح من أجل الجنس، أو أنماط التعامل بين الموظف والعميل (انظر: كليج وآخرون، ١٩٩٦)، أو أساليب مقاومة العميل (أنظر: بلور وماكينتوش، ١٩٩٠). ومن شأن تحديد الهدف من بناء التنميط (المحور الرئيسى للبحث أيا كان) فى بداية البحث أن يسهم فى توجيه التفكير النظرى، وحفزه لعدد من الأسباب.

السبب الاساسى الأول أنه يجبر الباحث على أن يبدأ فى طرح أسئلة حول البيانات أو الظواهر الاجتماعية التى تشير إليها البيانات. ومن الأمور اللازمة كل اللزوم أن تدور الأسئلة حول التحليل المقارن، الذى يستهدف الوقوف على أسباب تشابه أو اختلاف بعض الظواهر (كجماعة معينة، أو علاقة، أو نمط من المشاركة) عن غيرها من الظواهر. إن اختيار المقارنات التى تلقى الضوء على أوجه التباين الكبيرة من شأنه أن يفضى إلى استثارة الأفكار والمفاهيم والفئات التى تتشكل فى ضوء أسئلة تدور حول أسباب هذا الاختلاف وكيفيته. كما نلاحظ من ناحية أخرى، أن مقارنة جانب معين من الحياة الاجتماعية بجانب آخر وثيق الشبه به يثير أسئلة حول أسباب هذا التشابه وكيفيته، ومن ثم يحفز إلى توليد أفكار ومفاهيم وفئات حول هذه الأسئلة. إن طرح أسئلة مقارنة تستهدف تطوير عملية تنميط تساعد على تنظيم ملاحظات الباحث وتحليلاته بصورة منظمة بدلا من الاكتفاء بعقد المقارنات على مستوى الخبرات الفكرية وحدها.

أما **السبب الثانى**، فإن بناء التنميط يسمح للباحث بالانخراط فى عمليات التدقيق النظرى، وبالتالى بالتفكير فى ضوء سلسلة من التفكير المنطقى بدلا

من مجرد التفكير فـي التوافـق الدقيـق بيـن المفـاهيم والبيانـات (الصـلات بيـن المفهوم والمؤشر). ويتم ذلـك أولا مـن خـلال افـتراض صـلات بيـن المفـاهيم والأفكار الجديدة، والتي لم تكن واضحة من قبل، بينما تعزز في نفس الوقـت صـلات أكـثر وضوحـا أو بـروزا. ثانيـا، مـن شـأن الـتزام البـاحث بـالمنظور المقارن أن يقوده إلى تفضيل النظريات القائمة بشأن المجال الـذى يدرسـه، أو المجالات القريبة منه، ومن ثم يواجـه احتمـال وجـود طائفـة مـن الارتباطـات والمدخلات النظرية الأخرى. وبهذا المعنى تتناغم اهتمامات الباحث مع الحشد الكبير من المواد النظرية التـي تضيـف فـي النهايـة أو تكمـل النمـو العضـوى للتفكـير النظـرى المتعلـق بمشـروع البحـث الراهـن. (سـوف أنـاقش موضـوع التدقيق النظرى بمزيد من التفصيل فى الفصل الخامس من هذا الكتاب).

ويمكن القول على وجـه الاجمـال أن تطويـر عمليـات التنميـط يـؤدى - وبصورة كلية- إلى تجلية التفكير، ويوحى بخطـوط جديـدة للتفسير، ويوجـه الخيال النظرى. وطـالمـا أن التدقيـق النظـرى يمثـل سـمة أساسـية مـن سـمات البحث، فإن تشييد التنميط جسرا لبلوغ النظريـة العامـة (المداخـل والمـدارس الفكرية المختلفة) والافادة منها فى نفس الوقت. إن ملاحقة الرابطــة العضويـة بموضوع تدقيق النظرية، وإقامة الصلات المتبادلة مع النظريات العامة لا تعد -بالطبع- ملامح أساسية لكافة عمليات التنميط. ذلك أن تطوير عملية التنميـط يمكن أن يتم كنشاط مستقل إلى حد ما، وينظر إليه باعتباره استراتيجية تحليلية مكتملة ومكتفية بذاتها. ويمكن القول على أى حال، أن هدف تطويـر النظريـة يعد فـي سياق المدخـل المتعـدد الاسـتراتيجيات -الـذى أدعـو إليــه- الهـدف الأسمى والأجل.

وغالبا ما يفقد هذه المميزات النظرية لبناء التنميط أولئك الذيـن ينظـرون إليها على أنها استراتيجية مكتفيـة بذاتهـا، ومجـردة مـن أى علاقـة بالنظريـة الشكلية أو العامة. ونجد على سبيل المثال كتب المناهج تدافع أحيانا عـن بنـاء التنميـط، ولكنهـا تقصـر حديثهـا هـذا علـى التنميـط الـذى يعتمـد علـى المــادة الإمبيريقية المتوفرة من البحوث المتصلـة بمختلـف أبعـاد السـلوك أو النشـاط. ومن أمثلة ذلك ما طرحه جلاسـر وشـتراوس (١٩٦٥) عـن "سـياقات الوعـى المحيطة بالمرضـى المحتضرين"، وتنميط لوفلاند (١٩٦٦) "الأساليب الدخـول"

فـي المؤسسـات الحكوميـة، أو تنميـط ريتشـي وسبنسـر (١٩٩٤)"للاتجاهـات والسلوكيات الجنسية". ان قصر التنميط داخل فئات وأنمـاط مختلفـة مـن الاتجاهـات والسلوكيات والدوافـع (انظـر: مؤلف ريتشـي وسبنسـر، ١٩٩٤، صفحة ١٧٤) يصاحبه علـى الدوام نقص الاهتمام بـالتمييز بين مـا أسـميته تنميطات الفعل، أو التنميطات السلوكية وبين التنميطـات النسـقية أو البنائيـة (لايدر، ١٩٩٣).

وقد سبق أن أوضحت أن التنميطات السلوكية أو تنميطات الفعل تقتصر إلى حد كبير على وصف عناصر عالم الحياة فى المجتمع، والاهتمام بالمعنى الذاتى، والخبرات المعاشة، والدوافع والاتجاهات وما إلى ذلك. وترجع أهمية التنميطات النسقية أو البنائية إلى أنها تهتم بوصف أوضاع وسـياقات السلوك، وبذلك تقدم المتطلبات اللازمة لتفسيرات أكثر شمولية وقوة للحياة الاجتماعيـة. إن وصف شامل للعالم الاجتماعى سوف يعمد آليا إلـى الافـادة من المفـاهيم المرتبطة بكل مـن الجوانـب النسقية والسلوكية، لأن الممارسـات الاجتماعيـة ليست سوى مزيج مـن التـأثيرات المتبادلـة بيـن الخـبرات المعاشـة والجوانـب النسقية للحياة الاجتماعية (انظر الفصل التالى حيث تجد مناقشة تفصيلية لهذه الأنماط من الصلة بين المفهوم والمؤشر). من المهم على أى حال أن نهتم فى المحل الأول بمثل هذا التمييز، لاننا إن لم نفعل، فإن التأثير النسبى للمؤشرات المختلفـة - ولكـن المتصلـة ببعضهـا البعـض- للجوانـب المختلفـة للحيـاة الاجتماعية سوف يتعرض للإهمال أو الطمس.

ان مداخل البحث التى تؤكد على تنميطات الفعل أو التنميطـات السلوكية إنما تفعل ذلك على حساب اهمال التنميطـات البنائيـة أو النسـقية وكنتيجـة لـه. ولهذا فلا بد من الاعتراف بأن أشكال السلوك، أو الاتجاهـات، أو الدوافـع، أو أنماط الناس توجد دوما فى إطار وضع أو سياق مـن نـوع مـا (أو سلسلة متصلة منها)، ولهذا يكون من الضرورى للتوصـل إلـى تحليل يتمـيز بـالعمق والقوة الانتباه إلى تسجيل تأثير مثل هذه الأوضاع والسياقات وفهمه. كمـا أنـه مـن الأمـور الحاسـمة أيضـا التـأكيد علـى الدور الهـام الـذى يمكـن أن تلعبـه التنميطات النسقية أو البنائية فى البحث، والا فإن تأثيرها على السلوك أو على الأفـراد محـل الدراسـة سـوف يكـون غامضـا وجزئيـا، أو يتـم التعـامل معـه

باعتباره خلفية أولية وضمنية لعملية التحليل، ويؤثر استخدام التنميطات النسقية على توسيع نطاق التحليل من خلال الالتفات إلى الجوانب الأشمل للتنظيم الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية. ومن شأن هذا أن يؤدى بشكل فعال إلى جعل التحليل أكثر تعقيدا، بمعنى أن يصبح أكثر عمقا وإحاطة وشمولا.

ويعد تطوير النسق أو التنظيمات البنائية مفيدا على وجه الخصوص فى رسم خريطة للإرتباطات المتبادلة بين عناصر النسق والسلوكيات والأنشطة الموجودة داخل هذه البيئة (النسقية) الأوسع. ومن شأن هذا أن يعمل بدوره على استثارة التفكير النظرى، وذلك بفضل وجود عدد كبير من المتغيرات أو العوامل أو العناصر التى يتعين أخذها فى الاعتبار، ويؤدى هذا إلى إثارة أسئلة نظرية حول الطريقة التى تربطهم ببعضهم البعض. إن تأثيرات تطوير النسق، أو التنميط البنائى لا تسير فى اتجاه واحد فقط نحو النظرية، ولكنها تصب أيضا فى عملية البحث بطريقة عملية تماما من خلال تحديد الثغرات فى المعلومات، وهو الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى إدخال تعديلات على عملية سحب العينة. وعلى ذلك فإن مثل هذه المراجعة للتفكير أو مراجعة الحسابات يمكن أن تسفر عن مزيد من القدرة على بلورة اتجاه ككل. ومن ثم فإن الميزة الكبرى من وراء تطوير مثل هذه التنميطات فى سياق البحث المستمر هى أنها تلقى الضوء على الصلات الداخلية الأساسية فى النظرية والبحث وتحليل البيانات، كما أنها تشجع بقوة التأثيرات المتبادلة بينها داخل عملية البحث ذاتها.

وسأحاول أن أوضح ذلك باختصار من خلال مثال من دراستى عن مهنة التمثيل. فقد كان اهتمامى الأساسى منصبا –فى بادئ الأمر– على الممثلين أنفسهم وعلى مستقبلهم المهنى بصفة خاصة –ثم اتضح لى فيما بعد– وكما أشرت من قبل– أن مقابلة الممثلين وحدهم لم تستطع أن تزودنى بالمعلومات المطلوبة عن سوق العمل فى التمثيل، ولذلك كنت فى حاجة إلى مقابلة آخرين ممن يعملون فى نفس المجال (كالقائمين باختيار فرق العمل، والمديرين الشخصيين للممثلين) و إلى استخدام مصادر أخرى للمعلومات (كالدراسات المسحية التى أجريت عن التوظف وعن الدخول، ودراسات حول الملكية والتحكم فى وسائل الاعلام). وقد زودنى ذلك بمعلومات عن بعض الجوانب

النسقية فى المهنة، والأوضاع والسياقات المحيطة بممارسة الممثلين لمهنتهم بالمعنى الواسع. كذلك اتضح أنه من الضرورى للوقوف على صورة كاملة لطبيعة السياق المهنى الكبير أن يتم تحديد وضع مهنة التمثيل فى ضوء علاقاتها ببعض الأعمال والمسارات المهنية الأخرى. وهكذا أمكننى من خلال طرح أسئلة حول كيف ولماذا يتشابه أو يختلف المسار المهنى للتمثيل عن المسار المهنى للحرف الأخرى (كالوظائف الحكومية المدنية، والجيش، والطب، والرياضة، والموسيقى وما إلى ذلك) أن أبدأ فى تطوير تنميط للأبنية المهنية .

ومن خلال دراسة وتحليل التراث الموجود، والبحث فى المسارات المهنية، وقعت على مادة هائلة الوفرة عن المسارات المهنية الإدارية (كالمديرين فى الصناعة، أو الموظفين الحكوميين)، ولكننى تبينت الضآلة النسبية للمادة المتوفرة عن المهن الحرفية مثل مهنة التمثيل، حيث تلعب قوى السوق المكشوفة دورا فائقا، كما لم أتوقع فى واقع الأمر -على أى حال- معلومات عن التمثيل ذاته. ولكننى استطعت من خلال تحليل المادة المنشورة أن أبدأ فى تطوير تنميط مؤقت للأبنية المهنية. وقد أثمر ذلك ثلاثة أنماط رئيسية هى: بيروقراطية، وجامعية، وسوق المهنة. وقادنى تحليلى الأولى إلى أن مفاهيم القوة والضبط والقضايا النابعة منهما، من قبيل ما هى الجماعة المهنية القادرة على التحكم فى الحركات المؤثرة على المسار المهنى (سواء صادفت نجاحا داخل المهنة أم لم تصادف)؛ أنها هامة فى تمييز أنماط البناء المهنى عن بعضها البعض. وظللت إلى أن بدأت البحث فى المسارات المهنية فى التمثيل، عاجزا عن الوصول إلى فهم حقيقى لأشكال الضبط فى هذه المهنة. ومن خلال مقابلة المديرين القائمين باختيار فرق العمل، والمديرين الشخصيين للممثلين، واستخدام الدراسات المسحية السابقة توصلت إلى مفهوم "الضبط المشترك". ويشير ذلك إلى حقيقة أن الحراك المهنى يخضع لمجموعة من الآثار الجماعية المشتركة (كأصحاب العمل، والقائمين باختيار فرق العمل، والوكلاء، والنقاد واستجابات جمهور المشاهدين).

ويفسر ذلك النمط المتعرج لعملية البحث والتأثيرات المتبادلة فى بنية التنميط، والطبيعة المتغيرة والمتجددة لعملية جمع البيانات وتحليلها. لقد أثار

التنميط المؤقت -الذى تم فى أول الأمر- قضايا القوة والضبط المؤثر على الحراك المهنى، ومن ثم نبهتنى إلى أهميتها. وفى نفس الوقت فإن غياب المعلومات عن نمط السلوك المهنى المرتبط بالسوق ألقى الضوء على الفجوة فى المعلومات وساعد على اعادة الاهتمام والتركيز على التحليل الحقيقى للتمثيل من خلال قضايا التحكم فى الحراك فى السلك المهنى. وقد أثمر ذلك مفهوم "الضبط المشترك"، مع أن هذا المفهوم لم يشتق من جمع البيانات فقط عن مهنة التمثيل، وانما ظهرت أهميته ودلالته للموضوع فيما يتعلق بأشكال الضبط فى النمطين الآخرين من البناء المهنى. ففى النمط البيروقراطى، يكون التحكم فى المسار المهنى (القرارات المتعلقة بالترقيات، وتطوير المهنة، وأنماط التقدم من خلال الشركات) بأيدى أصحاب العمل- وكذلك الأعضاء ذوى المكانة العليا فى تنظيم الممثلين والذين يمثلون أصحاب العمل- ومن هنا كان مفهوم "تحكم أو سيطرة صاحب العمل" ذا صلة بموضوع الدراسة. وفى السلك المهنى الجامعى لبعض المهنيين مثل الأطباء، والمحامين ومن إليهم، نجد أن مفهوم نمط السيطرة الجامعية كان ذا صلة بالموضوع، وأوضح الطريقة التى يمارس بها بعض الجامعيين المهنيين قدرا من السيطرة على حراك المكانة اعتمادا كذلك أيضا على نوع بيئة العمل محل البحث (مكان الممارسة الخاصة للمهنة، موظفو التنظيم، ومن اليهم).

ويمكن القول باختصار أن تطوير تنميط يسير جنبا إلى جانب التحليل الجوهرى ييسر عملية التأثير المتبادل بين الأفكار والمفاهيم النظرية من ناحية، وبين جمع وتحليل البيانات المستمر من ناحية أخرى. وهكذا نرى أن بناء التنميط هو فرع من المدخل المتعدد الاستراتيجيات، يصب فى عملية تطوير النظرية وتدقيقها بالمعنى التراكمى. فهو يشجع بشكل فعال التفاعل الجدلى بين التنظير الناشئ المعتمد على اكتشاف البيانات والمعلومات واستخدام المواد النظرية السابقة النابعة من مصادر مختلفة. ويعمل كل مؤثر من تلك المؤثرات على تلطيف المؤثرات الأخرى والتحكم فيها. ويؤكد مثل هذا المدخل فى البحث أن البحث ليس عملية خطية ذات مسار ثابت، يقوم فيه الباحث بالاكتشاف التدريجى للمادة، ومنها يطور الأفكار بأسلوب على درجة عالية من الانتظام. ولكنه يوحى إلينا بدلا من ذلك بمسار متعرج يتراوح إلى

الامام والخلف تارة وراء الأفكار النظرية، وتارة وراء جمع وتحليل البيانات، ويدله كل مسار على الفجوات ونواحى القصور فى كل من هذين الاتجاهين، الأمر الذى يحفزه إلى الاستجابات الابداعية والبحثية التى تقوده فى النهاية إلى نتيجة تتسم بالتماسك العضوى والتراكم.

خاتمة

هل نسعى إلى استخلاص نظرية من البيانات؟

رغم أنى تناولت قضية التنظير بوضوح من وجهة نظر الشخص المنغمس مباشرة فى البحث، فقد كان ذلك لمجرد التأكيد، لأننى أردت أن أوضح أيضا الرأى الذى يعتبر تطوير النظرية أو إقامتها ليس سوى "انبثاق من البيانات" كما يذهب إلى ذلك أنصار النظرية الموثقة. ففى رأيى أن كلا النظرتين تتسم بالضعف وعدم الدقة. فهى وجهة نظر ضعيفة بمعنى أنها تحاول أن تقصر التنظير "المشروع" على المفاهيم والأفكار التى تطرحها البيانات نفسها بصورة مباشرة. فهذه النظرة تستريح إلى أن تسقط من اعتبارها أن هناك دائما مسلمات "مستوردة" فى بناء النظرية، لأن الباحث يجلب معه كما وفيرا من الفروض العامة (وقد تكون أحيانا فروضا محددة) عن البيانات، وعن الأشكال المشروعة الملائمة من التفسير والتحليل. كما أن وجهة النظر هذه تلغى دور وامكانيات المواد النظرية القائمة (بما فيها النظرية العامة) فى التأثير على عملية توليد النظرية. إن مثل هذا الفصل التعسفى لن يؤدى إلا إلى إضعاف التحليل الاجتماعى خاصة فى تلك اللحظة التى يفترض فيها القيام بمحاولة إقامة صلات بين الفروع المختلفة من التنظير سعيا وراء بلوغ الهدف وهو المعرفة التراكمية.

وفى سياق هذه الاعتبارات الشاملة، قمت بتحديد بعض الاجراءات والاستراتيجيات العملية التى تستهدف خدمة الأهداف السابق ذكرها. وبدأت بمشكلة كيف يتم تصنيف واختيار وتنظيم البيانات الإمبيريقية عن طريق

استخدام أنواع مختلفة من الترميز. وكان النموذج الأساسى الذى عرضت له فى حديثى هو النصوص المدونة للمقابلات المتعمقة، وإن كان يمكن -من حيث المبدأ- تطبيق نفس الاجراءات والأساليب على مواد إمبيريقية أخرى كالمصادر الوثائقية أو حتى البحوث المسحية. و أوضحت أنه من المفيد التمييز بين الترميز الأولى والترميز المؤقت، وترميز المفاهيم الرئيسية والثانوية. وتتوقف الفائدة المترتبة على اجراءات الترميز هذه على مدى قدرتها على استيعاب جوانب النظرية العامة الشكلية السابقة والاندماج معها، كما يتوقف فى نفس الوقت على حساسيتها تجاه ظهور الرموز والمفهومات، لانها تتأثر بالبيانات الجديدة المتحصلة من البحث المستمر. ثم انتقلت بعد ذلك إلى التساؤل حول كيف يمكن تشييد نظرية بالاقتران مع تحليل وامعان النظر فى البيانات بصفة عامة. وهنا أوضحت -بالاستعانة مرة أخرى بالنصوص المدونة للمقابلات المتعمقة- أن عملية كتابة التقرير يمكن أن تسخر لخدمة الهدف من توليد النظرية. ولاحظت فى هذا الصدد أن كتابة التقارير النظرية تقوم على تنوع المصادر والمهارات فيما نقوم به من جهد لبناء النظريات الجديدة. وتتبعت -بهذه المناسبة- تطور مفهوم "اسلوب اختيار فريق العمل" خلال الحديث عن التقارير النظرية المفصلة. وقد فسر ذلك الطريقة التى يمكن من خلالها تطوير المفاهيم، والأفكار النظرية بفضل الجمع بين الانشغال المباشر بالبيانات الإمبيريقية، وتطبيق الخيال النظرى على النحو الذى تطرحه القراءات السابقة، والاطلاع على المواد النظرية.

وعرضت أخيرا لسهولة وفاعلية استخدام المدخل المتعدد الاستراتيجيات لتسهل عملية توليد النظرية. وذهبت إلى أن استخدام العديد من المصادر، والمناهج، والاستراتيجيات، وانواع البيانات يخلق نوعا من التآزر الدينامى الذى يحقق الحد الاقصى من فعالية استخدام المصادر، ويشجع بقوة على التوصل لنظرية. ومن شأن ذلك أن يعمل فى نفس الوقت على زيادة امكانيات الكشف بالمصادفة عن بعض الحقائق الهامة، ومن ثم التوصل إلى نظريات جديدة. لقد ركزت فى ثنايا حديثى على مميزات إدماج المصادر المتعددة للبيانات، وأساليب جمع البيانات، والتحليل التاريخى، وسحب العينة فى ضوء نظرية، وكذلك على أهمية المقابلات الأساسية، والترميز، والتقارير،

والصلات بين المفهوم والمؤشر. وذهبت فى النهاية إلى أن تراث المناهج يتميز فى التركيز على تنميطات الفعل، والتنميطات السلوكية، وهذا يحتاج إلى أن يتوازن من خلال التأكيد على التنميطات البنائية أو النسقية.

الفصل الرابع
البحث الاجتماعى والصلات
بين المفهوم والمؤشر

يعد هذا الفصل بمثابة مرحلة انتقال على أساس الموضوعات المثارة فى الفصلين الرابع والخامس. إذ يمكن القول -بتعبير بسيط- أن الفصل الثالث يركز على عملية الانتقال من البيانات إلى النظرية، بينما يأخذ الفصل الخامس الاتجاه المعاكس ويركز على التحول من النظرية إلى البيانات. ويأخذ الفصل الرابع موقفا وسطا حيث يركز على الصلات بين المفهوم والمؤشر (ومن ثم الصلات بين النظرية والبيانات)، وذلك من خلال وجهة نظر التقاطع الشكلى بينهما. والمشكلة -على أى حال- ليست مجرد مشكلة شكلية، إذ ان لها دلالات عملية بعيدة بالنسبة لصياغة مشكلات البحث، وجمع البيانات وتحليلها. إن تفهم طبيعة الصلات بين المفهوم والمؤشر تعنى وجود فهم راسخ للصلات بين الأفكار النظرية (المفاهيم، والاطر المرجعية، والتنميطات) وبين المواد الإمبيريقية (البيانات، والمعلومات) التى تعبر عنها. يضاف إلى ذلك، أن الوضوح فيما يتعلق بدلالات هذه الروابط يعد أمرا ضروريا لتفهم عملية البحث ذاتها فهما شاملا، وتفهم الصلات الأكثر تحديدا بين التنظير والبحث.

ولكى نفهم أهمية هذه المسألة، فمن الضرورى أن ندرك أولا أن الصلات بين المفهوم والمؤشر تتم على مستويين، المستوى الداخلى (العميق) والمستوى الظاهرى (السطحى) لجوانب عملية البحث. ويرتبط المستويان ببعضهما البعض بقوة، ولا يوجد أحدهما بمعزل عن الآخر. الغالب أن تحظى الجوانب الظاهرة باهتمام أكبر من كتب المناهج، والمناقشات المنهجية بصفة عامة. وهكذا، نجد على سبيل المثال، أن إقامة صلات بين مفهوم "**العمل العاطفى المأجور**"، وبين مؤشرات إمبيريقية معينة للظاهرة -مثل سلوك الابتسام عند مضيفى الرحلات الجوية- يعد أمرا هاما فى ضمان نجاح مشروع البحث الذى يدور حول هذا الموضوع. وعلى كل، فان الوقوف على

أن ذلك مؤشر إمبيريقى يمكن الاعتماد عليه، وصادق ودقيق للمفهوم، يعد أمرا ضروريا لانجاز البحث على أفضل وجه. ومن المهم بنفس القدر على أى حال، فهم الكثير عن الجوانب الداخلية الكامنة لمشكلة الصلات بين المفهوم والمؤشر.

مشكلة الصلات بين المفهوم والمؤشر

تثير الجوانب العميقة لمشكلة الصلات بين المفهوم والمؤشر قضايا عامة عن طبيعة المجتمع والواقع الاجتماعى، وهى تثير بدورها أسئلة تتعلق بمدى صدق أو كفاءة المفاهيم المستخدمة فى طرح أو وصف مختلف جوانب الواقع الاجتماعى. ويربطنا طرح الأسئلة المتعمقة بالقضايا النظرية العامة التى تعد هدف المناقشة الراهنة، مثل مشكلة العلاقة بين الفعل والبناء، أو العلاقة بين مستويات تحليل الوحدات الكبرى وتحليل الوحدات الصغرى لأشكال الحياة الاجتماعية. ان الفهم والتعمق فى هذه القضايا ييسر التوصل إلى استخلاصات وتفسيرات أكثر قوة وشمولا، وهو الأمر الذى يساعدنا – فضلا عن ذلك– على التغلب على الفجوة الزائفة بين النظرية العامة والبحث.

وبهذا المعنى يتصدى هذا الفصل لمناقشة إحدى القضايا التى أثيرت فى نهاية الفصل الثالث تتعلق بالتفرقة بين التنميطات السلوكية (الفعل) والنسقية (البناء).ولقد أوضحت فى ذلك المكان أنه كان يوجد للأسف اختلال فى الاهتمام الموجه للتنميطات السلوكية (الفعل)، الأمر الذى أدى إلى اهمال أو تجاهل تنميطات النسق. وأود هنا أن أثير تلك القضايا فى سياق مناقشة أوسع لطبيعة الواقع الاجتماعى، وأنواع المفاهيم التى نستخدمها فى وصفها أو تناولها. وأرى أنه من الأهمية القصوى أن يتم فهم الواقع الاجتماعى على أنه متعدد الشرائح أو متعدد الأبعاد، وبالتالى فإن مصداقية أو كفاءة مفاهيمنا يجب أن يتم الحكم عليها فى ضوء طبيعتها المتلونة. ويمكن أن أحدد – على سبيل الحصر– أربعة أنماط من الصلات بين المفهوم والمؤشر، التى تتصل مباشرة بالجوانب الروتينية للبحث الاجتماعى والتى يندر أن يناقشها الباحثون فى كتب مناهج البحث.

وسوف أبدأ بالتركيز على مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" الذى ناقشته بصورة أولية فى الفصل الثالث من هذا الكتاب. فبفضل دراسة معنى هذا المفهوم من حيث مؤشراته الإمبيريقية فى الحياة الاجتماعية، استطيع القول أنه يمثل نمطا محددا من الصلة بين المفهوم والمؤشر. وفى هذه الحالة يعد مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" نموذجا لما أطلق عليه اصطلاحيا "المفهوم الوسيط" (أو المفهوم الجسر)، ويمكن تمييزه عن النمطين الآخرين الاساسيين اللذين أطلقت عليهما المفهوم السلوكى أو النسقى. ثم أحاول فى الخاتمة أن أركز على النمط النهائى من العلاقة بين المفهوم والمؤشر بمناقشة المفاهيم التنظيرية، وهى تلك المفاهيم المستمدة من النظرية العامة أو الاطار المرجعى النظرى، وهنا أرى أن دورها فى التحليل الاجتماعى لم يلق حقه من التقدير، وأنها ذات دلالات مباشرة لاجراء البحث الاجتماعى. ثم اختتم الفصل ببعض النصائح العملية المتعلقة بالطريقة التى يتم من خلالها إدراك كيف أن هذه القضايا تضيف إلى نوعية القوة التفسيرية، والممكنة لكل من التنظير والبحث الاجتماعى.

المفاهيم والبيانات والقضايا المعرفية

من المهم أن ندرك وأن نقيم ايجابيا ذلك الكم النظرى السابق الذى نستدعيه لكى نستخدمه فى تحليل البيانات، وذلك بقدر ما يسعنا استخدامه بطريقة منظمة كدليل لتشييد النظرية. وان كان من المهم بنفس القدر أن ندرك المكانة المعرفية للمفاهيم التى نستخدمها (مصداقيتها، وكفاءتها) وكيف ترتبط بالبيانات أو بطبيعة الواقع الاجتماعى محل التحليل (أى امكانتها الأنطولوجية). وفيما يتعلق بذلك أود التركيز على أمور تتصل بمشكلتين من أهم مشكلات التحليل السوسيولوجي وهى: العلاقات المتبادلة بين الفعل والبناء، ومستويات التحليل الماكرو والميكرو (الواسعة والمحدودة النطاق).إن ما سبق أن ذكرته عن مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل"، والطريقة التى تولد من خلالها يعد مقدمة مفيدة لهذه المشكلات، وكذلك لمسألة كيفية ارتباط تحليل البيانات بتلك المشكلات ارتباطا قويا وعميقا. ولهذا سوف أبدأ بمناقشة المكانة المعرفية والأنطولوجية لمفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل"، واستخدمه كوسيلة للتمييز بين ثلاثة أنماط من المفهوم التحليلى.بعد

هذه النقطة سوف تصبح المناقشة أكثر عمومية، كما ستعتمد على كم كبير من البيانات والأمثلة المستمدة من البحث الإمبيريقي.

إذا افترضنا أن مصطلح "أسلوب اختيار فريق العمل" -على نحو ما حددت عملية ظهوره من قبل -، مستمد من مصطلحين آخرين محددين، هما بالتحديد اختيار فريق العمل على نحو متوافق مع النمط، والاختيار المخالف للنمط، عندئذ نستطيع أن ندرك أنه نتاج عملية تحول معرفي. ومعنى ذلك أنه بمجرد أن يتشكل مصطلح "أسلوب اختيار فريق العمل" فإنه يصبح مصطلحا تحليليا (شكليا- وسوسيولوجيا) يختلف تمام الاختلاف عن التوظيف اليومي بواسطة الفاعلين (الاجتماعيين) -على المسرح الاجتماعي- إذا استخدمنا تعبير شوتز (١٩٧٢). وقد أدى تعريفي السوسيولوجي واستخدامي لمفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" إلى إضافة وحذف بعض المعاني والاشارات الموجودة فى الاستخدام الواقعي والفعلي لمفهومي اختيار فريق العمل وفقا للنمط، والاختيار المخالف للنمط. وتتمثل الاضافة -فى الاشارة- إلى أساليب المسئولين عن اختيار فريق العمل، وعملية تسهيل توزيع وتنسيق الممثلين فى سوق العمل قد أثر فى التمييز إلى حد كبير (بالرغم من أنه لم يكن كليا) بين المفهوم وبين معاني وتعريفات الفهم البدهي، اليومي، والذاتي التي يستخدمها أبناء المهنة. كما فصلها المفهوم (وإن لم يكن كليا أيضا) عن الروايات المحلية التي تميز الخبرات المعاشة للمنتمين إلى هذه المهنة.

وهكذا نرى أن مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" لايمكن تعريفه بالاعتماد فقط على ممارسات الأعضاء الفجة والضحلة (على عكس مفهومي الاختيار المتوافق مع النمط، والاختيار غير المتوافق مع النمط). فمفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" ذاته -باختصار- قد لا يدركه الممثلون أو القائمون باختيار فريق العمل إلا إذا تم شرح معناه السوسيولوجي لهم أولا. ومن شأن ذلك -كما أشرت من قبل- أن يميز المدخل الذى أدافع عنه عن مداخل أنصار التفاعلية الرمزية، والفينومينولوجيين، والاثنوميثودولوجيين، ممن يقصرون اهتماماتهم بصورة قطعية (دوجماطيقية) على المعنى والفهم الذاتي الداخلي والممارسات المحلية الماهرة (هليبرت، ١٩٩١)، أو الروايات المحلية (دنزين، ١٩٩٠). إذ أن مثل هؤلاء المؤلفين لم يتعرضوا لأهمية

السمات الموضوعية البنائية والاجتماعية (أو النسقية) للعالم الاجتماعى، ورفضوا المفاهيم التى تصور هذه الجوانب بطريقة ما، والتى ليست -نتيجة لذلك- مفهومة أو ذات مغزى بالضرورة للمبحوثين.على الرغم من أن مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" (ومفاهيم أخرى مثله) لا يتفق بالضرورة مع تعريفات ومعاني وروايات أبناء المهنة، إلا أنه مع ذلك يصف ويحلل العوالم السلوكية اليومية للناس المرتبطين بها (وهم فى هذه الحالة أساسا القائمون باختيار فرق العمل، وكذلك الممثلين أيضا).

وأود أن أطرح هنا أمرين أساسيين. **الأول**، أن مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" مفهوم تركيبى يمزج ما بين خبرة المبحوثين الذاتية للعالم، وبين ميول واتجاهات الباحث التحليلية والمتعلقة بالمفاهيم. **ثانيا**، بعد اجتياز مثل هذا التحول لم يعد المصطلح مجرد مفهوم سلوكى يتحدد ذاتيا (من وجهة نظر سلوك هؤلاء الذين يطبق عليهم).ولكنه سيظل بالضرورة مفهوما سلوكيا لدلالته الذاتية، ولكنه الآن يصبح ذا مكونات تحليلية عقلانية وشكلية استوعبت وتجاوزت الخبرات المعاشة لهؤلاء الذين يطبق عليهم. ولا أعنى بذلك أن المفهومات العامية عن الاختيار المتوافق مع النمط، والاختيار المخالف للنمط قد أصبحت غير ذات جدوى نتيجة استنباط هذا المصطلح الجديد. بل العكس هو الصحيح تماما، لانها تشير إلى أشياء مختلفة كل الاختلاف. بل أنا أذهب إلى أن مفهوم" اسلوب اختيار فريق العمل" يملأ فراغا فى المفاهيم يتعلق بالدلالات السلوكية غير الممثلة أو غير الموجودة فى الفهم البدهى العام، أو فى فهم الحياة اليومية. ولهذا يجب النظر إلى هذه المفاهيم على أنها موجودة جنبا إلى جنب المفهومات التى يحددها المبحوث، لأنهما ليسا فى موقف تنافسى حول نفس المجال الواقعى أو حول نفس المجال الدلالى.

والمهم على أى حال، أن تضيف مثل هذه المفاهيم إلى ما لدينا من معرفة عن ممارسات الحياة اليومية، لأنها موجودة (موثقة) فى بيانات الحياة اليومية، على أساس أن هناك ما يطلق عليه "المفاهيم الحية". ويكمن الاختلاف فى أن المفاهيم المركبة ليست موثقة -فقط- فى البيانات المتعلقة بالخبرات المعاشة، أو الروايات المحلية، ولكنها تعتمد -كذلك- على سلسلة من التفكير المنطقى، وأفضلية فى التحليل تمنح تصورها للسلوك محل البحث أساسا

مختلفا إلى حد ما (انظر: لايدر، ١٩٩٠). وبهذا المعنى تمثل هذه المفاهيم مزيجا متفردا من عناصر يحددها الباحث، وعناصر محددة شكليا تجعلها متميزة من الناحية المعرفية (الانطولوجية).

ونلاحظ أن التفرقة بين هذه الأنواع من المفاهيم قد اتسع نطاقها طالما أنها تمثل -فضلا عن ذلك- مزيجا من عناصر الجوانب المختلفة للواقع الاجتماعى. فهى على سبيل التحديد تهتم أساسا بالتأليف بين بعض جوانب الفعل الاجتماعى الفردى -بما فيها العالم الذاتى الداخلى للتفاعل الاجتماعى- والجوانب غير النشطة لاعادة انتاج العلاقات والممارسات الاجتماعية التى تؤسس الأوضاع والسياقات التى يتم من خلالها ممارسة الانشطة الاجتماعية (انظر: لايدر، ١٩٩٧). وللإختصار -سوف أشير- متبعا فى ذلك هابرماس (١٩٨٤، ١٩٨٧) إلى الجانب الأخير على أنه النسق الاجتماعى (أو البنائى). ولذلك فإن نمط المفهوم الذى يعد "أسلوب اختيار فريق العمل" مثالا له يمزج بين الفعل والانساق فيما يتصل بجوانب كل منهما التى ترتبط ببعضها البعض بقدر متساو. وبهذا المعنى أرى أنها مفاهيم وسيطة تمثل الصلات أو الروابط بين هذه الجوانب الأساسية من الواقع الاجتماعى.

وينعكس ذلك فى مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" بقد ر ما يمثل مزيجا من كل من بعض الترتيبات السلوكية الحقيقة، والقرارات، والأفعال المتصلة باختيار فريق العمل، وكذلك يمثل جزءا من نسق القوة والتحكم والتوزيع الذى يدعم البناء الهرمى المنظم لسوق العمل. ان قوة وسيطرة القائمين على اختيار فرق العمل ليست مستمدة من قدراتهم الشخصية (على الرغم من أنهم يمتلكون -ولاشك- قوى شخصية أيضا. انظر: لايدر، ١٩٩٧). ولكنها مستمدة من أساليب العمل فى سوق العمل، والممارسات المنظمة (التى يعاد انتاجها) التى تترتب على نظام توزيع العمل فى سوق عمل التمثيل. وتتسم هذه القوة -بحكم كونها كذلك- بأنها مترسخة فى جزء كبير منها (ولكن ليس بشكل كلى) بصورة منتظمة، ومتولدة تاريخيا عن ممارسات أجيال سابقة أو جماعات من الناس الذين سبق أن مارسوا اختيار فرق العمل والانتاج المسرحى بصفة عامة.

وهكذا، فإن سلوك (أو ممارسات) القائمين على اختيار فرق العمل لابد أن يفهم على أنه ليس مجرد نتاج لقدراتهم التفسيرية، وعمليات التفاعل الشخصى التى ينخرطون فيها. وإنما الجانب الأكبر من سلوكهم ليس سوى نتيجة للقوة والسلطة التى يمارسونها نتيجة لأوضاعهم فى سلسلة من العلاقات الاجتماعية التى يعاد انتاجها والكامنة فى داخل سوق العمل المنظم. ويعد الوضع الاجتماعى للقائمين على اختيار فرق العمل كوسطاء بين تأثير قوى السوق، والنتائج المترتبة عليها بالنسبة للمستقبل المهنى للممثل بصفة عامة (والنجاح المهنى للممثل الفرد بصفة خاصة)، يعد هذا الوضع علامة مميزة لدورهم البارز فى التنظيم المهنى. كما يحدد أيضا ثنائية الدلالة التى يوضحها مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل".

أنماط الصلة بين المفهوم والمؤشر

حاولت فى الفقرة السابقة أن أصف نوعا من المفاهيم، من واقع نموذج معين هو مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" الذى يمكن القول بأنه يحتل مكانا متميزا ووسيطا بين تعريفات المبحوثين (أو تعريفات الجمهور غير المتخصص) من ناحية وتعريفات القائمين بالتحليل الاجتماعى من ناحية أخرى، كما يمثل صلات حاسمة بين جوانب كل من السمات النسقية، والشخصية للحياة الاجتماعية. واستنادا إلى هذا التوضيح أود أن أوضح هنا أن مثل هذه المفاهيم الوسيطة تمثل فى الواقع أرضية وسطا (مشتركة) بين نوعين آخرين من المفاهيم ومؤشراتها الإمبيريقية التى سوف أطلق عليها المفاهيم السلوكية والمفاهيم النسقية (أو البنائية). وآمل بذلك أن أوضح أنه على الرغم من أن التفرقة بينهما هى فى الاساس لمجرد التأكيد - وأنهما لا يظهران انفصالا تاما أو مطلقا - بل هما على العكس يتسمان بوجود حقيقى فائق من حيث أنهما يلقيان الضوء على فروق مهمة فى الواقع الاجتماعى.كما أنهما يوضحان اختلافات مهمة فى الأساس المعرفى لمفاهيم معينة عند ربطها بالعالم الإمبيريقى (الصلات بين المفهوم والمؤشر)، ومن ثم تكون لهما دلالات بعيدة بالنسبة للطريقة التى يمكن خلالها استخلاص النظرية من البحث الاجتماعى.

ومسألة التـأكيد مهمـة، لأننـى لا أريـد أن أخلـق انطباعـا بأنهـا المفـاهيم الوسيطة هى وحدها التى تمزج بين الجوانب النسقية والجوانب الشخصية فـى الحياة الاجتماعية. وقـد يعـد البعـض ذلـك حقيقـة تحـولا واضحـا عـن موقفـى السابق الخاص بتميز بعض المفاهيم مثل "أسلوب اختيار فريق العمـل". المهـم أن وجهه نظرى لا تذهب إلى القول بأن المفاهيم الوسـيطة هـى الوحيـدة التـى تربط بين الجوانب النسقية والشـخصية. فالحقيقـة أن كـل المفـاهيم عـن العـالم الاجتماعى تتضمن قدرا من الإشارة إلى كل من هذين العنصرين. ومع ذلـك، فإن السمة المميزة لهذه الأنماط الثلاثة من المفاهيم – التى أود أن ألفت الانتباه إليها هنا– أنها تتصل بكل عناصر الحياة الاجتماعية بدرجات متفاوتة وبطـرق مختلفة فى جوهرهـا. وأرى أن كـل المفـاهيم عـن العـالم الاجتمـاعى تتضمـن إشارة إلى كل من الفعل والانساق (البناءات)، لأن هذين الجانبين مـن جوانـب الحياة الاجتماعية مرتبطان ببعضهما البعض بصورة لا سبيل للخلاص منهـا، أو كلاهما واقع فى حبائل الاخر بعمق كما يقول جيدنز (١٩٨٤). ويعنى ذلـك أن تأثيرات كل منهما لايمكن أن تكـون منفصلـة تمامـا عـن بعضهـا البعـض، لأنهما مترابطان معا، وبالتالى يؤثران فى بعضهما البعض بصورة مسـتمرة. وان كان التباين الحاسم بين موقف جيدنز وموقفى هى أننى أعتقد أن تـأثيرات الفعل والانساق على الأنشطة والممارسـة الاجتماعيـة تتسـم بـالتنوع وتتوقـف على التأثير النسبى للجوانـب المختلفـة للحيـاة الاجتماعيـة (أو المجـالات كمـا أسميها) (انظـر: لايدر، ١٩٩٧) فـى محطـات مختلفـة عبر الزمـان والمكـان الاجتمـاعى. هـذه العوامـل المتغيرة تنعكس فـى أربعـة أنمـاط مــن المفــاهيم موضحة فى جدول رقم (٤–١).

جدول (٤-١)

الصلات بين المفهوم والمؤشر

نمط المفهوم	جانب الواقع الاجتماعى
المفهوم السلوكى	أنماط المشارك (السائح للجنس، السجين، صاحب السلك المهنى)، الوقائع التى تدور بين الأشخاص، السلوك والاتصالات، الهوية الذاتية، الاتصال المباشر (تفاعل الوجه للوجه)
المفهوم النسقى أو البنائى	العلاقات الاجتماعية المعاد انتاجها، الممارسات، المراكز، أوضاع وسياقات السلوك: البيروقراطية، الاسواق، أنماط التنظيم. علاقات قوة الأساس فى ذلك
المفهوم الوسيط (أو المفهوم الجسر)	أ- المرجعية المزدوجة: الموضوعية - الذاتية، السلك المهنى، العمل العاطفى المأجور. ب- سلوك الفاعلين الاجتماعيين الذين يمارسون مهمة التحكم والوساطة: أسلوب اختيار فريق العمل. جـ- العلاقات الاجتماعية المتأثرة بالنسق تأثرا فائقا: الاغترابية، والمحسوبة.
المفاهيم العامة أو التنظيرية	أى جانب من الجوانب السابقة.

١- المفاهيم السلوكية.

تتميز ما أسميته اصطلاحيا المفاهيم السلوكية بنطاق واسع إلى حد ما من التطبيق أو الصلاحية للاستخدام، وربما تعد أكثر المفاهيم شيوعا في الاستخدام في البحث الاجتماعي. ويتم التمييز بين الأنماط المختلفة للمشاركين في انواع معينة من الأنشطة الاجتماعية-على سبيل المثال السائح للجنس (أوكونيل دافيدسون، ١٩٩٥) أو الظروف الاجتماعية كما في دراسة جيومباردو (١٩٦٦) عن تصنيف السجينات. كما أن هذا المفهوم يمكن أن يشير أيضا إلى طبيعة و/أو نوعية العلاقات بين الأشخاص في مواقف معينة والمعاني والتفسيرات التي يخلعها الناس عليها. من ذلك دراسة كليجي وستاندن وجونز (١٩٩٦) التي قدموا فيها وصفا للتفاعلات بين الموظفين والعملاء مع البالغين الذين يعانون قصورا بالغا في القدرات التعليمية (انتج تصنيفات المانح، صانع المعنى، تبادلي، رفيق) وجميعها تركز على الاشباع العاطفي والمعرفي الذي تحققه أنواع مختلفة من العلاقات و التفاعل. وتطرح دراسة بريور (١٩٩٠) عن أساليب الاتصال المميزة لأعضاء شرطة أولستر الملكية (وهو الذي يثمر مفردات المهارات، والإيمان بالقضاء والقدر، والروتينية) التي تساعدهم على التعامل مع المواقف الخطيرة والضاغطة من خلال جعلها أمورا طبيعية تطرح شكلا آخر من المفهوم السلوكي. وفي هذا المثال تمثل مفردات الكلام أشكالا متميزة من الاستجابة للبيئة الخطرة تفرضها الممارسة المهنية.

والمهم في المفاهيم السلوكية أنها تصف لنا بصورة مباشرة بعض جوانب سلوك المشارك واتجاهاته، وتتضمن اشارة إلى هويته والى نوعية ومعنى العلاقات التي يدخل فيها المشارك. وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم يمكن أن يتم تحديدها من جانب المبحوث أو من جانب القائم بالملاحظة، فهي في كل الحالات يجب أن تتوافق بقدر معين مع معيار "الملاءمة الذاتية" (انظر: بريون، ١٩٦٦).ويلاحظ أن بعض المعايير التي ذكرها بريون تتناول بعض القضايا المنهجية، مثل طول الفترة الزمنية التي استغرقتها دراسة الجماعة، ودرجة الألفة التي تحققت، وعدد نقاط التميز المختلفة التي غطتها الدراسة. كل هذا له علاقة بالمساعدة في ضمان ملاءمة أو صدق المفاهيم التي يتوصل

إليها الباحث كنتيجة لبحثه. وهناك معايير أخرى تركز على الملاءمة الذاتية المتصلة بمدى ألفة الباحث بلغة الجماعة وقدرته على التواصل مع أعضاء الجماعة. فمثل هذه العوامل تؤثر على قدرة الباحث على أن يصور بكفاءة وبدقة الخبرات المعاشة لهؤلاء الذين يدرسهم، كما تنعكس في المفاهيم الأساسية التي يستخدمها لوصفهم ووصف سلوكهم.

وهذه المعايير قريبة من تلك التي أكد عليها جلاسر وشتراوس (١٩٦٧) حينما أصرا على أن المفاهيم والنظرية يجب أن تتلاءم مع بيانات الأفراد موضع الدراسة وتتصل بحياتهم. كما يتعين إلي جانب ذلك أن تكون المفاهيم قريبة للفهم، وذات معنى، ومفهومة لأولئك الأفراد موضوع الدراسة (حتى وان لم يكونوا يستخدمونها بصورة متكررة). من ذلك مثلا تصنيف جلاسر وشتراوس (١٩٦٥) لسياقات الوعي المحيط بالمرضى المحتضرين (المغلق، المفتوح، التظاهر المتبادل،.والاحساس بالشك) ليست من نوع المسميات أو الأوصاف التي تستخدمها عائلات المرضى أو أعضاء الفريق الطبي أنفسهم. وقد أكد جلاسر وشتراوس -على أي حال- أن صدق مثل هذه المفاهيم يتوقف بصورة أساسية على اجماع الناس على معناها ودلالاتها بالنسبة لخبراتهم ومعانيهم وسلوكياتهم، وقدرتها على التعبير عنهم. ولكن فكرَة جلاسر وشتراوس أن المفاهيم الشكلية (كتلك التي تصف سياقات الوعي) لا يتعين أن يحددها أو يستخدمها بالضرورة أولئك الذين تشير إليهم يعد خطوة مهمة إلى الأمام حققها هؤلاء الذين يرون بقوة (أمثال: بريون، ١٩٦٦) ودراسة بيكر في كتاب روك، ١٩٧٩) أن هذه المفاهيم لا تبتعد بشكل ملحوظ عن المفردات العامية للمشاركين. وان كانوا يتمسكون بقصر توصياتهم على المفاهيم الموثقة التي يجب أن تكون مفهومة وذات دلالة ومعنى بالنسبة للأفراد موضع الدراسة.

وعلى حين تلعب كل من معايير الملاءمة الذاتية تلك دورا مهما في تحديد صدق أو كفاءة المفاهيم السلوكية، فإنه من المهم أن أميز هنا بين موقفي الذي أعرض له هنا، وبين الموقف العام لكل من جلاسر وشتراوس وغيرهما ممن يؤمنون بنفس الفكرة. والفرق الحاسم هو أن الموقف الاخير يقصر **كل** مفاهيم البحث على تلك التي تتوافق مع معايير الكفاءة الذاتية، على

حين أرى أن الكفاءة الذاتية تقتصر فى التطبيق إلى حد كبير على المفاهيم السلوكية. كما أرى فضلا عن هذا أن الباحثين يستطيعون -بل ينبغى عليهم- أن يستفيدوا بالمثل من أنواع أخرى من المفاهيم (النوع النسقى والنوع الوسيط)، أو إلى جانب المفاهيم السلوكية، ليس فقط لتعظيم القدرة النظرية، وانما لكى نضمن كذلك أن كل جوانب الحياة الاجتماعية قد أخذت فى الاعتبار. والرأى عندى أن نطاق الاهتمامات البحثية المشروعة يجب أن يكون أكثر شمولا من تلك التى طرحها جلاسر وشتراوس (١٩٦٥) أو بريون (١٩٦٦) أو بيكر (فى كتاب روك ١٩٧٩)، والذين يلتزمون بتصور تفسيرى (انسانى أو فينومينولوجى) لطبيعة التحليل والبحث الاجتماعى.

إن الموقف الذى أدافع عنه هنا واقعى إلى حد كبير (لايدر: ١٩٩٠، ١٩٩٣)، بمعنى أنه يذهب إلى أن الواقع الاجتماعى لا يتكون فقط من معانى الفاعلين، أو صور الفهم الذاتى، وانما هناك عوامل نسقية (أو بنائية) تمارس تأثيرا فعالا على طبيعة الخبرات المعاشة للناس. كما يلاحظ أن تأثير الجوانب السلوكية والنسقية للحياة الاجتماعية على بعضها البعض تأثير متبادل، وتتسم آلياته ومؤثراته بأنها متداخلة تداخلا عميقا. فمن ناحية، تعتمد العوامل النسقية على إعادة انتاج أنشطة الناس لضمان استمراريتها فى الزمان والمكان، بينما الخبرات الذاتية والنشاط الاجتماعى تتأثر إلى حد كبير بل وتتشكل وتصاغ بواسطة نفس العوامل النسقية، التى تساعد هى نفسها على إعادة انتاجها باستمرار من خلال التفاعل والروتين الاجتماعى الذى يشتركون فيه. ولهذا يجب على البحث الاجتماعى أن يحاول تتبع الكيفيات التى تأتلف فيها العوامل الذاتية والموضوعية معا، ويؤثر كل منهما فى الآخر بصورة تبادلية.

وبهذا المعنى فإن كل المفاهيم النظرية الوثيقة الصلة بمحتوى البحث تشير إلى كل من الفعل وجوانب الأنساق، ولكنها تختلف فى مدى الصلة بالجوانب المتميزة - ولكن المتداخلة -للحياة الاجتماعية. وهكذا، فإن المفاهيم السلوكية تعد -بمعنى نسبي- أكثر اهتماما بجانب الفعل فى المعادلة، حيث أنها تركز على وصف العوالم السلوكية والخبرات الذاتية المعاشة للأفراد موضع الدراسة. ولهذا نجد أن أهمية الفهم الذاتى والكفاءة الذاتية تلعب بصورة أوتوماتيكية دورا كبيرا فى الحكم على مصداقية مثل هذه المفاهيم.

وان كان يلاحظ من وجهة موقفى الواقعى الذى أحاول أن أعرضه هنا، أن البحث الاجتماعى والمفاهيم التى تنبثق منه من الضرورى أيضا أن تكون متضمنة فى المفاهيم التى تسجل تأثيرات العوامل النسقية. وذلك لأن النشاط الاجتماعى والخبرات الذاتية أو المعاشة لا يمكن أن تتحرر تماما من تأثير الظروف الاجتماعية، والعوامل البيئية التى تشكل عناصر النسق الاجتماعى. وهكذا نجد -وخاصة بالنظر إلى المفاهيم الأخرى -أن معايير الكفاءة الذاتية لايمكن أن تكون معايير حاسمة أو تكون المعايير الوحيدة التى يمكن وضعها فى الاعتبار.

وحتى فيما يتعلق بالمفاهيم السلوكية، فان الصدق لايمكن أن يخضع ببساطة لمعايير الكفاءة الذاتية وحدها، حتى وإن كان الأمر كذلك بالفعل إلى حد كبير، إذ يتعين أن يكون هناك دائما نوع من التقارب مع المعايير التحليلية الشكلية المتصلة بصدق المفاهيم النسقية اوالوسيطة. ذلك هو المفهوم الذى يبدو أنه يصور بأمانة عوالم موضوع البحث (الحكايات المحلية، وأحداث الجماعات المقهورة)، ولكن ذلك لايضمن بالضرورة صدق أو كفاءة هذه المفاهيم، خاصة إذا تعارضت بصورة واضحة وصريحة عند دراسة الجوانب الأعم والأشمل للوضع والسياق الاجتماعى. ربما كانت النقطة المهمة التى يتعين أن يعيها الباحث الذى يريد أن يولد نظرية من البيانات هى أن المؤشرات الإمبيريقية للمفاهيم السلوكية يجب أن توضح -فى المقام الأول- عوالم الناس الذاتية، ولكن من وجهة نظر عين من الداخل إلى حد كبير. ولا شك أن ذلك يتطلب محاولة رسم أو وصف الخبرات الاجتماعية للمبحوثين من وجهة نظر ذاتية، وأنه يجب أن تسجل المفاهيم ذاتها النسيج الداخلى لهذه الخبرة المعاشة بطريقة تسمح لمن يستخدموها أن يفهموها. وإن كان يتعين كذلك أن تنسجم هذه المصطلحات مع المعرفة بالظروف الاجتماعية الأعم التى تتحقق فى اطارها الخبرة الاجتماعية.

٢- المفاهيم النسقية أو البنائية.

لكي نوفر للمفاهيم النسقية سمة الوضوح (أو بعبارة أكثر تطرفا لكي نضمن الاعتراف بها) ربما يتعين النظر إليها باعتبارها نوعا من مفهوم غير سلوكي. بمعنى أن تلك المفاهيم تشير بالدرجة الأولى إلى العلاقات الاجتماعية المعاد انتاجها التى تمثل الظروف التاريخية الجديدة فى مجتمع مستمر. إن القول بأنها ظروف قائمة لا يعنى أنها ساكنة أو غير متغيرة، أو أنها تقع على نحو ما خارج نطاق وخارج تأثير البشر الفاعلين. ومن أمثلة ذلك التنظيمات، واللغة، والثقافة، ومختلف أشكال المعرفة التى تخضع جميعها لقوى التغيير الصادرة عن الأفراد والجماعات الاجتماعية، ولكنها مع ذلك تواجه أفرادا أو جماعات معينة بوصفها نتاجا لأجيال سابقة (أنظر: مؤلف ماركس وانجلز، ١٩٦٨). وبهذا المعنى، فإنها تواجه الناس فى حياتهم اليومية بوصفها ظروفا اجتماعية تشكلت بالفعل. وهى حسب تعبير بوبر (١٩٧٢) لها وجودها الموضوعى (أو تمثل عالما ثالثا) المستقل عن المبحوثين العارفين (أو المشاركين). وفى رأيى، أنها تتميز بوجود مستقل نسبيا عن الممارسات الاجتماعية الروتينية، التى ينخرط فيها الناس بصورة منتظمة (لايدر، ١٩٩٧).

وبرغم هذه الخصائص الأنطولوجية العميقة التى تتسم بها، فإن هذه الظروف القائمة ليست ظروفا ساكنة (استاتيكية). فهى توجد بشكل تكاملى داخل العمليات الاجتماعية. فهذه الظروف -**اولا**- تمارس تأثيرها فى الحقيقة بوصفها نتيجة لعمليات تاريخية طويلة المدى للتغير الاجتماعى، سواء على المستويات الكبرى (الماكرو) أو المتوسطة النطاق للواقع الاجتماعى. ومن المهم أن الجوانب المختلفة لأوضاع وسياقات (الظروف القائمة) للنشاط الاجتماعى متباينة فى مقاومتها وفى تأثرها بالتغير من خلال أنشطة الأفراد والجماعات المؤدية إلى التحول أو التغير. ويرجع ذلك إلى أنها تختلف فيما يتعلق بدرجة الرسوخ عبر الزمان (التمسك بالتاريخ والتقاليد)، ومدى القابلية للإنتشار فى مجتمعات معينة، وإلى أى مدى تتعرض لأشكال القوة والسيطرة الموجودة والمستقرة.

ثانيا، على مستوى النشاط القائم، هناك دائما عدد من العمليات الانتاجية يقوم من خلالها الأفراد بخلق معان وأشكال من الفهم محددة (وخاصة بهم) والتى توجد بعمق داخل عملية إعادة انتاج الأشكال الاجتماعية الأكبر (المواقف والسياقات) التى تشمل ضمن ما تشمل الظروف القائمة.كما أنه من المهم أن نذكر أن الغالبية العظمى من هذه الجوانب الإبداعية للسلوك تظل محدودة النطاق فيما يتعلق بقدرتها على التغيير، بينما يكون مستوى الإبداع فى عملية إعادة انتاج النسق فى حده الأدنى من حيث القدرة على تغيير العناصر الراسخة للحياة الاجتماعية (انظر: لايدر، ١٩٩٧، الفصل الخامس)

ووفقا لهذه الملاحظات الأخيرة، يتضح أن هناك عددا من المعانى التى من خلالها ترتبط الجوانب النسقية للحياة الاجتماعية بالنشاط الاجتماعى والخبرة الذاتية. فهى **أولا،** توفر المصادر والتسهيلات التى يعتمد عليها الناس فى سلوكهم، كما يحدث فى بعض مواقف التفاعل المباشر، التى ينخرطون فيها بصورة متكررة. وعلى العكس من ذلك تقدم الأنشطة الاجتماعية الروتينية "دم الحياه" لعناصر النسق باعتبار انها تساهم فى (ومن ثم تضمن) استمراريتها عبر الزمان والمكان، بينما تقوم -فى نفس الوقت- باعادة انتاج هذه الأشكال النسقية. والخلاصة أنه على الرغم من أن عوامل النسق (ومن ثم المفاهيم التى تعبر عنها أو توضحها) تقف -بصورة ضئيلة- بمعزل عن الأنشطة الاجتماعية، والأفراد، والجماعات فى المجتمع، فإن استقلالها عنهم أمر نسبى أذ أن جوانب النسق -كما سنرى- ترتبط بقوة بالأنشطة الاجتماعية والخبرة الذاتية. ولكن مع أن هذا الاستقلال النسبى ذا أهمية حاسمة، إلا أنه يخلق عالما مختلفا من ناحية مكانة المفاهيم التى نستخدمها لتحليل ملامح المجتمع تلك.

وهكذا، فإن عوامل النسق المسيطرة هى التى تدل على جوانب العلاقات الاجتماعية المعاد انتاجها، والتى استطاعت أن تمتد عبر الزمان والمكان، وبعيدا عن أنشطة التفاعل المباشر (التى تغذى فى النهاية استمراريتها واعادة انتاجها). وبهذا المعنى لا يمكن فهمها على أساس الدوافع، أو الأسباب، أو خبرات الناس الذاتية المعاشة، وانما يتعين بدلا من ذلك النظر إليها على أنها

جزء من الظروف التى تشكل البيئة الاجتماعية الأكبر للحياة والنشاط الاجتماعى. وتختلف وجهة النظر هذه عن مداخل مثل الفينومينولوجيا، والتفاعلية الرمزية، والنظرية الموثقة التى لا ترى أن هناك أى دور لجوانب الحياة الاجتماعية، بل هى تنكر فى الواقع وجودها تماما، ولهذا ترفض فعالية المفاهيم التى تحاول أن تضع فى اعتبارها هذه الملامح عن الحياة الاجتماعية. وفيما يتعلق بذلك، فإن مثل هذه النظريات والمداخل بالغت فى ردود فعلها تجاه مفاهيم النسق، خشية أن تتضمن نوعا ما من تجسيد الحياة الاجتماعية، لان ذلك يتجاوز قدرات الأفراد على إحداث التغيير ويفوقها. والملاحظ على أى حال، أن الرابطة الجوهرية بالنشاط الاجتماعى والخبرة الذاتية تجعل هذا الاحتمال خارج نطاق الوصف الراهن.

ومن السمات المهمة للجوانب النسقية للحياة الاجتماعية التأثر الطبيعى بعلاقات القوة والضبط والتحكم. فكل مجموعات العلاقات الاجتماعية المعاد انتاجها -كما تنعكس فى أوضاع وسياقات النشاط الاجتماعى- تتشابك بصورة فائقة القوة مع القوى والممارسات التى تدعمها بطرق مختلفة، ولهذا ترتبط بنماذج مختلفة من القوة، وعلاقات القوة. وتدلنا نماذج المفهومات النسقية -نفسها- بأنها تتباين عن بعضها تباينا بعيدا. إذ يشير بعضها إلى ظواهر (ماكرو) تشمل المجتمع فى جملته كأنماط المجتمع الرأسمالية، والاقطاعية، أو حتى بعض أنماط مجتمع ما بعد الحداثة. ويشير البعض الآخر إلى نماذج متوسطة من التنظيم الاجتماعى، كالتضامن العضوى أو التضامن الآلى، والذى يرى دوركايم (١٩٦٤) أنه يشير إلى الطرق المختلفة التى يتماسك من خلالها المجتمع، أو بعض قطاعاته معا. ففى ظل التضامن العضوى يتحقق التكامل بين الناس بسبب عدم التماثل (الفردية)، وتكامل الأدوار والوظائف التى يقومون بها، بينما فى ظل التضامن الآلى يؤدى التماثل أو التشابه إلى وجود روابط مستديمة (تكاملية).

وقد استخدم عديد من الكتاب هذه التفرقة -فيما بعد- لوصف وتفسير جوانب معينة فى المجتمع. فعلى سبيل المثال استخدم برنشتاين (١٩٧٣) هذه التفرقة فى وصف الاختلافات بين رموز الكلام السائدة بين طبقات اجتماعية وعائلات معينة. من ناحية أخرى يتحدث بيرنز وستوكر (١٩٦١) عن نظم

الادارة الآلية والعضوية عند وصف صور التباين فى مرونة التنظيم فى شركات صناعية مختلفة، وفى ظروف السوق (على سبيل المثال، الشركات الالكترونية فى مقابل شركات التصنيع). فكل هذه الاستخدامات تشير إلى أنواع مختلفة من علاقات اجتماعية أعيد انتاجها، وكيف توفر الأوضاع والسياقات التى تتحقق فى اطارها أنواع عديدة من السلوك والأنشطة الاجتماعية، ويتم الرقابة عليها وضبطها.

وقد أكد هابرماس (١٩٨٤، ١٩٨٧) مرارا أن موضوعات البيروقراطية والاسواق والقوة ربما تعد من أهم المحاور النسقية الرئيسية، وينعكس ذلك فى أمثلة المفاهيم التى عرضنا لها آنفا. ومن النماذج الكلاسيكية الأخرى لمثل هذه المفاهيم -التى ترتبط بالتنظيم البيروقراطي- والتى تطالعنا فى دراسة إتزيونى (١٩٦١) التى ميز فيها بين أنماط القوة القسرية، والمكافئة، والطبيعية فى التنظيمات، بينما يشير جولدنر (١٩٥٤) إلى ما يطلق عليه اصطلاحيا البيروقراطيات الصورية، والممثلة، والعقابية. ويطرح إدواردز (١٩٧٩) مثالا يتتبع فيه الظهور التاريخى للأشكال الحديثة للضبط البنائى (وهو ما اطلق عليه الضبط الفنى والضبط البيروقراطى) فى التنظيمات الصناعية، كما حدد أنماط الضبط التى كانت موجودة من قبل (الضبط الشخصى، والضبط الهرمى). ويصف لنافوكو(١٩٧٧، ١٩٨٠) الأشكال الحديثة من القوة، بأنها قوة نظامية وقوة حيوية، وهى تمثل كذلك أمثلة لما اعتبره مفاهيم نسقية (على الرغم مما يقال عن وجود شك فيما اذا كانفوكونفسه سيوافق على مسمى "نسقى").

إن المعانى والمؤشرات الإمبيريقية التفصيلية لهذه المفاهيم ليست موضع اهتمامنا فى اللحظة الراهنة. وإنما يهمنا بالأحرى الأساس المعرفى للمفاهيم وطبيعة الواقع الاجتماعى الذى تشير إليه، لأنه يمثل فصل الخطاب. إذ مع أنه يوجد دائما -كما ذكرت- ثمة رابطة بين الظواهر النسقية وسلوكيات الأفراد الذين يخضعون لتأثيرات تلك الظواهر (أى أن المفاهيم تدل على نفسها هكذا ببساطة) فإن النقطة المرجعية الأساسية لهذه المفاهيم ليست هى السلوك الاجتماعى فى حد ذاته وحسب، وانما العلاقات الاجتماعية المعاد انتاجها (والقوى والممارسات التى تعتمد عليها) هى التى تشكل الأوضاع

والسياقات الاجتماعية التى تتفاعل داخل السلوكيات الاجتماعية. ولهذا، فإن معايير الكفاءة الذاتية لا تستطيع أن تؤثر تأثيرا كبيرا فى تأسيس هذه المفاهيم، وفى تحديد المعانى التى تنقلها. وهكذا، فإن قابلية مثل هذه المفاهيم لأن يدركها المشاركون أو مستخدموها لا تستطيع أن تحدد مصداقيتها.

هناك معايير أخرى مهمة تتعلق بالروابط المنطقية أو العقلانية (الرشيدة) بين هذه المفاهيم والمفاهيم الأخرى ذات الصلة بها، أو القدرة على استنباط قضايا إمبيريقية منها، مثل سلوك الناس، أو وظيفة أنواع معينة من التنظيم الاجتماعى مثل أسواق العمل، أو المنظمات البيروقراطية. معنى هذا أن هذه المفاهيم لاتشير فقط إلى جوانب العالم الإمبيريقى، ولكنها تنتظم أيضا فى سلاسل من التفكير المنطقى التى ترتبط ببناء نظرى أشمل، أو ببعض القضايا النظرية (ارجع فى الفصل الأول إلى مناقشة أفكار ميرتون حول هذا الموضوع).

والنقطة الحاسمة فيما يتعلق بهذه السلسلة من التفكير المنطقى تتصل فى الأساس بجهود الباحث القائم بالتحليل لوضع الظاهرة الإمبيريقية فى سياق فكرى أشمل وأكثر عمومية وتجريدا. وهكذا، نجد على سبيل المثال، أنه على الرغم من أن عامة الناس يستخدمون مصطلح: البيروقراطية، فإن ما يقصده عالم الاجتماع بالبيروقراطية أكثر تحديدا، وهو فى هذه الحالة يختلف تماما عن الاستخدام العامى للمصطلح. ولذلك لا يمكن الاعتماد على استخدام العامة (غير المتخصصين) فى الحصول على تعريف فنى دقيق. فهذه المفاهيم يتحدد مدلولها من وجهة نظر الملاحظ -فى الأساس- وليس من وجهة نظر المشارك فيها.

يضاف إلى ذلك أن قضية الدلالة أو الصلة بالناس أو المشاركين تختلف عن المفاهيم السلوكية. فصدق المفاهيم النسقية أو البنائية ليس ولا يمكن أن يعتمد على المعايير المرتبطة بما اذا كانت ذات مدلول ذاتى للمشاركين، أو حتى ما اذا كان المشاركون يعتقدون أن هذه المفاهيم تشير إلى وقائع حقيقية فى العالم الاجتماعى. من هذا مثلا ما يذهب إليه بعض الكتاب من ذوى الميول الفينومينولوجية من أن المفاهيم لن تكون صادقة إلا إذا دخلت إلى

الحياة اليومية للناس، أو ترسخت في الممارسات اليومية المحدودة والمحسوسة للناس (هيلبرت، ١٩٩٠). ولكن هذه الوجهات من النظر تقيد النطاق الإمبيريقي للظواهر التي يتناولها الباحثون بحق، كما تحد من نطاق تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية.

وسواء آمن الناس فعلا بالواقع الذي يشير إليه القائم بالتحليل (أو الملاحظ)، فانه لايمكن الحكم على مدى صدق هذه المفاهيم. من هذا مثلا إذا كان الناس الذين يعملون داخل تنظيمات بيروقراطية يعتقدون أنهم يشاركون في نظم القوة القسرية أو النظامية لا وجود لها هنا أو هناك في ضوء معنى هذه المصطلحات يتعلق، أو فيما يتعلق بفائدتها في تحليل أو تفسير قطاعات الحياة الاجتماعية التي تدل عليها. ويلاحظ في هذا الشأن أن صدق مثل هذه المفاهيم يتحدد بدقة من خلال هذه المفاهيم، أي قدرتها على تفسير وتحليل الواقع الاجتماعي، وليس بالنظر إلى توظيفها في الحياة اليومية، أو قدرتها على استثارة فهم يعتمد على حسن الاستخدام.

٣- المفاهيم الوسيطة.

نستطيع الآن في ضوء تعريفات المفاهيم السلوكية والنسقية أن نفهم بمزيد من الوضوح دور المفاهيم الوسيطة. ويتم التمييز بين المفهومين السابقين (السلوكي والبنائي) في ضوء الأهمية النسبية لمعايير الكفاءة الذاتية التي تتعارض مع معايير الكفاءة الموضوعية أو التحليلية، ووضوح الاشارة إلى الجوانب السلوكية في مقابل الجوانب النسقية في الحياة الاجتماعية. في مقابل ذلك تطرح المفاهيم الوسيطة مزيجا متوازنا ومتآزرا -بصورة عادلة- من المفهومين. بمعنى أن مثل تلك المفاهيم (مثل مفهوم أسلوب اختيار فريق العمل) تركز على المؤثرات المشتركة للعناصر السلوكية والنسقية (أو البنائية) للحياة الاجتماعية بقدر متساو. ومن ثم تعكس هذه المفاهيم تأكيدا مزدوجا على تأثير الجوانب الموضوعية والذاتية للحياة الاجتماعية. وهناك ثلاثة أنواع كبيرة من الظواهر التي تشير إليها مثل هذه المفاهيم، أو التي تركز عليها الاهتمام.

أولا، يتم التركيز عادة على الروابط المحددة بين الظواهر الموضوعية والذاتية.فمفاهيم مثل السلك المهني (انظر: هيوز، ١٩٩٧، وستبينز، ١٩٧٠)، أو العمل العاطفي المأجور (هوخشيلد، ١٩٨٣) تندرج تحت هذه النوعية، فهي ثنائية الإشارة لكل من السلوك الذاتي، والظروف الاجتماعية الموضوعية التي تتم في اطارها.

ثانيا، هناك بعض المفاهيم التي تشير إلى حقيقة أن أنواعا معينة من الفاعلين الاجتماعيين أو الأفراد العاملين تحتل أوضاعا استراتيجية في مجال ضبط الحياة الاجتماعية، حيث أنهم يمثلون وسيطا في نقل تأثيرات الجوانب النسقية للحياة الاجتماعية. فأولئك الذين يشغلون مراكز السلطة أو التأثير في مختلف التنظيمات والأوضاع ينخرطون -عادة- في هذه الأنواع من المواقف، نذكر منهم -على سبيل المثال- مديرى الشركات، والوسطاء بأنواعهم، مثل النقاد، والوكلاء، ومديرى الأعمال الشخصيين، وأصحاب الأعمال، والمتخصصين من كل الأنواع. ويعد مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" الذى يعبر عن الدور الوسيط للمسئولين عن اختيار فرق العمل في مهنة التمثيل من هذه النوعية من المفاهيم تماما، كما يتم تطبيق فكرة فوكوعن المراقبة على علاقات الضبط والمقاومة بين الاخصائيين الاجتماعيين المتخصصين وعملائهم (انظر: بلور وماكينتوش، ١٩٩٠).

ثالثا، هناك أخيرا مفاهيم تصف طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تتأثر بدرجة كبيرة بالسمات النسقية، ولكنها تعبر أيضا عن طبيعة تفاعلات الناس ودوافعهم.وتعد تفرقة اتزيوني بين أشكال تفاعل المشاركين الاغترابية، المحسوبة، والأخلاقية في التنظيمات أمثلة جيدة لهذه الأنواع من المفاهيم الوسيطة. ويمكن بصفة عامة، أن نفهم أن مثل هذه المفاهيم تمثل -بطرق مختلفة اختلافا طفيفا - كلا من الظروف الاجتماعية النسقية (الأوضاع والسياقات) الكائنة في حياة الناس والأنشطة، كما تستطيع في نفس الوقت أن تنفذ إلى جوانب معينة من سلوكهم وتصفها، كالتفاعلات، والاتجاهات، والدوافع، والعلاقات التي تعكس هذه الظروف بشكل بارز. ومن المهم -في هذا الشأن- أن نلاحظ أن كلا من معايير الكفاءة الذاتية والتحليلية (أو الموضوعية) تلعب دورا في تحديد مصداقيتها وفائدتها كأدوات تحليلية. بهذا

المعنـى يتـم الحكـم علـى الصـدق فـى ضـوء إشـارات مزدوجـة للمفهـوم، أى المؤثرات المترابطة للكفاءة الذاتية والموضوعية.

٤-المفاهيم العامة أو التنظيرية.

وحتى يتم استكمال الصورة العامة سوف أتناول النمط الرابع مـن الصلـة بين المفهوم والمؤشر الذى غالبا ما يهمله الباحثون التطبيقيون، حيث يعتقد أنه ميدان يخص المتخصصين فى النظرية الاجتماعية العامة. وهناك سبب آخـر لذلك الإهمال، أنه عادة ما يتسرب دون وعـى كجزء مـن المسلمات المسبقة التى يضعها الباحثون فى اعتبارهم قبل إجراء بحوثهم. وهكذا، يدعـى بعض البـاحثين أنهـم ليسـوا ملـتزمين نظريـا، أو أنهـم يهتمـون فقـط بسـلوك الأفـراد الواقعى المحسوس، فى نفـس الوقـت الـذى يعتمـدون فيـه علـى أفكـار نظريـة عامة لتأسيس فروضهـم عـن السلوك موضـوع الدراسـة. ربمـا تعـد المفـاهيم المستخدمة بهذا المعنى الأخير تحظى بأدنى اهتمام من وجهة نظر الاعتبارات الحالية، حيث يسود الاهتمام بالدرجة الأولى بالامكانيات النظريـة النابعـة من تحليل البيانات وان ظلت مهمة بالمعنى العام علـى اى حـال. فأنمـاط المفـاهيم التنظيرية الرئيسية هى تلك المشتقة من صلب نظريات، أو مداخل، أو مدارس فكرية.

فنظرية جيدنز (١٩٨٤) مثلا عن "الصياغة البنائيـة" مليئـة بمفـاهيم مثـل "ازدواجية البنـاء"، و "الوعى المنطقى"، و "جدلية الضبط" .... ومـا إلـى ذلـك وتتضمن نظريـة هابرمـاس (١٩٨٤، ١٩٨٧) عـن "الفعـل الاتصـالى" مفـاهيم مثل "توطن عالم الحياة"، و "نظام ادارة وسائل الاتصال الجماهيرى"، و "الفعـل الاستراتيجى". وتعتمد دراسة فوكو إلى حد كبير علـى مفاهيم مثـل "الخطـاب"، و "الممارسة" و "القوة/ المعرفة" ومفـاهيم أخـرى. أمـا نظريتـى عـن "المجـالات الاجتماعيـة" (لايـدر، ١٩٩٧) فتتضمـن مفـاهيم مثـل "ثنائيـة العلاقـات الاجتماعيـة"، و "جدليـة الانفصـال والـترابط"، و "الوعـى الأولـى" ومـا إلـى ذلك.وسوف أوضح فى الفصل الخامس من هذا الكتاب أنه يجب على الباحثين الاجتمـاعيين أن يعتمـدوا بسـهولة علـى الافـادة مـن مثـل هـذه الفـروض فـى حساباتهم البحثية طالما أنها تعظـم قدراتهـم علـى احـراز تقـدم نظـرى وتوليـد

نظريات جديدة. وهنا أريد أن أركز على مكانة هذه المفاهيم باعتبارها تصويرا للواقع الاجتماعي، وتوضح -على نحو مؤقت -الطريقة التي يمكن بها الإفادة منها في التوصل إلى مفاهيم وأفكار نظرية من واقع تحليل البيانات.

تتعلق النقطة الأولى في موضوع المفاهيم التنظيرية بأنها غالبا ما تهمل بسبب الاعتقاد بأنها غير ذات علاقة بالعالم الإمبيريقي، عالم الوقائع الحقيقية والبيانات. وفي اطار هذه الوجهة الخاطئة من النظر تختلط حقيقة أن مثل هذه النظرية تأخذ شكلا مجردا بفكرة أنها منفصلة ومستقلة عن العالم الواقعي، وأنها تسمو في عالم أثيري من الفكر الخالص. ليست تلك وجهة النظر الوحيدة التي يمكن أن تنسب إلى أولئك الذين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم باحثون تطبيقيون ليس لديهم وقت لمثل هذه الحكايات الخيالية غير المؤكدة التي ليست لها أي علاقة واقعية بالعالم الاجتماعي المحسوس، ولكن المؤسف أنها كذلك وجهة النظر التي يؤيدها بعض المفكرين النظريين الذين يقللون عن غير قصد من قدر الصورة الخاطئة عن طبيعة ووظائف التفكير المنطقي النظري المجرد، عندما يصفونه بأنه "ما بعد النظرية" هذا رغم إقرارهم بقيمة النظرية العامة. إنني أعتقد أنه مصطلح عديم الفائدة ومضلل، وأنه لا يؤدي إلا إلى دعم موقف أولئك الذين يجهلون طبيعة النظرية العامة، ويرغبون في التقليل من قيمتها. فهذا المصطلح يعطي انطباعا زائفا بأن النظرية المجردة - على نحو ما- في النهاية لاشئ سوى نظرية عن نظرية أو نظرية تتعلق بنظرية أخرى، ومن ثم فهي منفصلة عن جوهر العالم الحقيقي الإمبيريقي. ولا يوجد شئ أبعد عن الحقيقة من ذلك، وهو انطباع يتحتم التصدي له ومواجهته في كل فرصة. ففي رأيي أنه لا يوجد شئ اسمه "ما بعد النظرية"، ولايمكن أن يكون هناك مجرد نظرية عن نظرية، طالما أن كل النظريات ترتبط بالعالم الإمبيريقي (على الرغم من تباين مستوى التجريد بين النظريات) والا فانها لن تكون مؤهلة كنظرية اجتماعية في الأساس. ان الخطأ هنا -كما أوضحت- أساسه الخلط بين مستوى التجريد المرتفع وبين فكرة الافتقار إلى المحتوى أو الأساس الإمبيريقي. وفيما يتعلق بذلك، لابد أن ندرك أن هناك أنواعا مختلفة من النظريات، ومن مستويات التنظير التي

تتنوع صلتها بالعالم الامبيريقى للبيانات (الوقائع) وما إلى ذلك.إن النقطة المهمة فيما يتعلق بالنظرية العامة (والمناقشات حول طبيعتها) ليس هو انفصالها عن العالم الإمبيريقى الحقيقى، وإنما صياغتها على مستوى عال تماما من التجريد، ومن ثم فإن علاقتها بعالم البيانات الإمبيريقية تكون ملتوية و/أو غير مباشرة.

يتلازم ذلك مع فكرة أنه على الرغم من وجود الرغبة فى مناقشة طبيعة التنظير- وهو ما يعنى ببساطة انخراط الفرد فى الحديث عن التنظير- فإن ذلك يتجاهل حقيقة أن مثل هذا الحديث لن يكون إلا لغوا إذا لم يتضمن اشارة إلى تلك الجوانب من العالم الإمبيريقى التى تحددها المفاهيم النظرية. ولا يتضمن ذلك بالطبع الادعاء بأن مثل هذه النظرية أو الخطاب النظرى يرتبط مباشرة، أو ينهض على أساس عمل ميدانى. ومع ذلك، فان هذا لايعنى فى ذاته عدم وجود تأثير مباشر على مثل هذا العمل الإمبيريقى على نحو ما توضحه عديد من قضايا هذا الكتاب. وأرى أن هذه القضية منفصلة تماما عن تلك (التى تعد فى الواقع جزءا من الخلط العام) التى يتضمنها التمييز بين التنظير الجيد والسئ. والحقيقة أن المعيار الأساسى الذى نستطيع على أساسه الحكم على قيمة النظرية العامة المجردة هو مدى ما تلقيه من ضوء على العالم الواقعى. إن أى نظرية (أو بالنسبة لموضوعنا: الحديث عن نظرية) تفشل فى القيام بذلك، ستكون بالتأكيد نظرية معيبة وسيئة وعديمة الدلالة.

ولا شك أن ذلك هو غاية هدفى من تضمين هذه الأنواع الثلاثة من المفاهيم فى هذه المناقشة حول تحليل البيانات وامكانيات التوصل إلى بناء نظرى نابع من تحليل البيانات. والرأى عندى أن كل النظريات العامة ترتبط بالعالم الإمبيريقى بصورة ما. ومع ذلك- وهذا هو بيت القصيد- تختلف النظريات العامة فيما يتعلق بدرجة تجريدها (وبالتالى فى بعدها أو قربها الظاهر من الأمور الإمبيريقية) وكذلك فيما يتعلق بكيفية اختيارها أو الحكم عليها. والأغلب أن النظريات العامة لا يمكن اختبارها من خلال طريقة بسيطة أو مباشرة، لأنها تتعامل مع موضوعات لايمكن قياسها إمبيريقيا بنفس السهولة التى نقيس بها متغيرات مثل الدخل، والمهنة، والوضع الاجتماعى وما إلى ذلك. فنظرية جيدنز مثلا عن "الصياغة البنائية"، ونظرية هابرماس

عن "الفعل الاتصال"، وكذلك نظريتى عن "المجالات الاجتماعية" تهتم بتشخيص طبيعة النشاط الاجتماعى والنظم الاجتماعية بصفة عامة، كما تركز أيضا على اختبار بعض العلاقات المتبادلة بين مختلف العناصر للحياة الاجتماعية. وهذه النظريات -بحكم طبيعتها- لا تقوم بشكل مباشر باختبار كفاءة أو صدق المسلمات والقضايا التى تنهض عليها هذه النظريات، لأن مثل هذه الظواهر لا تكون دائما منفصلة إمبيريقيا، وقابلة للقياس، أو قادرة على أن تزودنا بشواهد واضحة لا لبس فيها. ولا يعنى ذلك القول أنه لا توجد هناك طرق مضمونة لاختبار كفاءة أو صدق مثل هذه المفاهيم أو النظريات، ولكنها تدلنا على بعض التعقيدات والأفكار الدقيقة التى تتضمنها.

ومن القضايا الأخرى الخاصة بالمفاهيم التظيرية تلك التى تتعلق بمعايير الكفاءة أو الصدق المستخدم فى التأثير عليها، ويؤدى ذلك إلى مقارنات مهمة مع أنماط أخرى من العلاقة بين المفهوم والمؤشر التى حددتها من قبل. ومن الواضح أن جوانب عديدة من فكرة الكفاءة الذاتية تعد ضعيفة الصلة بالموضوع الذى نعرض له هنا. من هذا مثلا قضية ما اذا كان الأشخاص العاديون (غير المتخصصين) أو المشاركون يستخدمون أو يفهمون مثل هذه المفاهيم بالفعل، فهى قضية ضعيفة الصلة بموضوعنا أو منبتة الصلة به تماما، لأنها ليست فى الحقيقة مفاهيم المشاركين (وليس مقصودا بها ذلك). إنما هى فى المقام الأول مفاهيم القائمين بالتحليل (من الباحثين والملاحظين) أساسا، ولكونها كذلك فإن أهم معيارين يمكن من خلالهما التحقق من الصدق هما: أولا، السياق العام للتفكير المنطقى الذى تنهض عليه. **ثانيا**، علاقتها مع المفاهيم أو النظريات المتصارعة أو المتضافرة. وقبل الاستطراد فى عرض هذين المعيارين، أود أن أضيف بعض الملاحظات إلى نقطة الكفاءة الذاتية.

لقد حرصت فيما كتبته أن أقتصر على القول بأن هناك جوانب عديدة لفكرة الكفاءة الذاتية منبتة الصلة بالمفاهيم التنظيرية. وان هناك جوانب أخرى من الكفاءة الذاتية قد تكون لها صلة وقد لاتكون تبعا لهدفها المضمر، وحسب أنواع الظواهر الإمبيريقية التى تسعى لتوضيحها. وفى هذا الشأن يمكن تصنيف المفاهيم التنظيرية فى ضوء الأنواع الثلاثة التى حددتها بالفعل فيما سبق (السلوكية والنسقية والوسيطة) تبعا للظواهر التى تستهدف تناولها

بالوصف. ففكرة "الوعى العملى" على سبيل المثال تعد مفهوما سلوكيا بمعنى معين، طالما أنها تنقل لنا شيئا من خبرة الناس المعاشة. إن السمة المميزة عادة للمفاهيم السلوكية التنظيرية هى أنها دائما ما تكون عالية التجريد فى طبيعتها، إذ تحاول وصف الطبيعة العامة لجوانب الخبرة المعاشة وليس الجوانب المباشرة المحدودة. وهناك مفاهيم أخرى يمكن أن تكون من النمط الوسيط أو النمط النسقى، ومن ثم ترتبط فى هذه الحالة بفكرة الكفاءة الذاتية بالطريقة التى أوضحتها سلفا. ويعنى ذلك أنه سيكون هناك دائما نوع من الاتصال بالكفاءة الذاتية حتى لو تضمنت المفاهيم النسقية الخالصة إشارات ضعيفة لسلوك أفراد يعيشون حياتهم داخل أوضاع أو سياقات تدل عليها تلك المفاهيم. انها مسألة تأكيد، كما بينت من قبل.

وعلى الرغم من ان الكفاءة الذاتية تلعب دورا متنوعا، فإن هناك جانبين من المفاهيم التنظيرية غالبا ما تفصلها بصورة حادة تماما عن الصلات الأخرى بين المفهوم والمؤشر. وفى بعض الأحيان يتم اما تجاهل هذه الاختلافات، أو التجاوز عنها واغفالها.القضية الأولى تتعلق بمسألة إلى أى مدى يمكن القول بأن المفاهيم الاجتماعية العلمية قد تم استيعابها من جانب مجتمع العامة (غير المتخصصين). ويذهب جيدنز (١٩٨٤) بصفة خاصة إلى أن السمة المميزة للمفاهيم الاجتماعية العلمية عموما (عند مقارنتها بمفاهيم العلوم الطبيعية) أنه يتم دائما تبنيها واستخدامها من قبل فى الاستخدام البدهى العام لسائر الناس. وأعتقد أن ذلك مغالاة خطيرة على أقل تقدير، وخطأ صريح على أقصى تقدير .ويكفى أن نلقى نظرة على بعض مفاهيم نظرية "الصياغة البنائية" نفسها مثل الطبيعية التكرارية للحياة الاجتماعية، وجدلية الضبط، وازدواجية البناء، والوعى المنطقى –لندرك أن عديدا من المفاهيم – إن لم يكن معظمها– المشتق من الأنساق النظرية العامة ذات فرصة ضئيلة – إن لم تكن معدومة– فى أن تدخل ضمن رصيد مصطلحات الفهم البدهى العام. ومع استثناءات ضئيلة للغاية، فإنه من الأدق كثيرا القول بأن المفاهيم التنظيرية نادرا ما تندمج فى الحياة اليومية، حتى على الرغم من أن كثيرا من هذه المفاهيم التنظيرية تشير إلى خبرات معاشة.

يعود بنا ذلك إلى المعايير التى تلعب دورا مميزا وحاسما فى تقرير صدق مثل هذه المفاهيم. وقد أوجزت القول فيما سبق أن ذلك يتعلق بالسياق الأرحب للنظرية، الذى يتم من خلاله استخلاص مفاهيم معينة، وتحديد علاقتها بالمفاهيم أو النظريات الأخرى المنافسة أو المتضافرة. إن كلا من هذين المعيارين يوجهان الانتباه التى تميز المفاهيم التنظيرية من حيث أن مثل هذه المفاهيم يستحيل تقويمها (التحقق منها) إذا ظلت هكذا مستقلة بنفسها وبقيت مفاهيم مفردة منفصلة. إذ القاعدة ان ترتبط بعلاقات مع مفاهيم أخرى من خلال سلاسل من التفكير المنطقى سواء داخل النظرية الأم (أو المدخل أو المدرسة الفكرية) أو من خلال مقارنتها مع مفاهيم أخرى موازية لها مستمدة من نظريات أخرى (أو مداخل أو مدارس فكرية أخرى). إن الطبيعة المنطقية لسلاسل التفكير المنطقى والسياقات العامة التى اشتقت منها تحدد الشروط التى يتم من خلالها التحقق من الصدق. ولا بد أن يتضمن ذلك تقدير الصلات بين المفاهيم (ترابط المعانى) ونطاق الأسئلة/ المشكلات المطروحة والحلول داخل نطاق المجموعات المختلفة من المفاهيم. إذ نجد على سبيل المثال أن مفهوم "جدلية الضبط" يعد مجرد جانب واحد من نظرية جيدنز عن "الصياغة البنائية"، وبالتالى فان "معناه" يرتبط جزئيا بالنظرية ككل. وعلى الرغم من أن المفهوم يمكن –من حيث المبدأ– فصله واستخدامه كما لوكان مفهوما مجردا، إلا أنه من قبيل الوهم الاعتقاد بوجود مصطلح قائم بذاته.لذلك يتعين على الباحثين أن يكونوا حريصين على الا يغفلوا الخدمة الاضافية من الافتراضات المستمدة (من نظرية الصياغة البنائية) من خلال الاستخدام الفردى للمفهوم. وعلى العكس فإن ضررا خطيرا يمكن أن يقع للمفهوم لو أن علاقاته الأرحب واشاراته لم توضع في الاعتبار بصورة صحيحة. ولا يعد ذلك عودة إلى تقييد استخدام مثل هذه المفاهيم. وانما العكس هو الصحيح تماما. بل هو دعوة إلى أن نأخذ مأخذ الجد الطبيعة المتشابكة لأنواع الخطاب النظرى العام.

خاتمة

بعض الدلالات العملية

من المهم -كما أوضحت فى مقدمة هذا الفصل- أن نضع فى اعتبارنا المستويات المختلفة مثل "الهابيتوس"(*) أو"العمل العاطفى المأجور" مع بيانات محددة أومعلومات أو ظواهر يمكن ملاحظتها فى العالم الإمبيريقى. إن التأكد من وجود مستوى عال من التلاؤم بين مفاهيم بعينها وبين المؤشرات الإمبيريقية يعد أمر ضروريا للتوصل إلى بحث متميز. وقد حاولت أن اركز فى هذا الفصل -على أى حال- على أكثر الجوانب عمقا للصلات بين المفهوم والمؤشر، وذلك لسببين أولهما أنها كانت الأكثر تعرضا للإهمال، ولأن التركيز عليها يضيف أبعادا أخرى للتحليل، ومن ثم يجعلها أكثر ثراء وأكثر قيمة.

تهتم الجوانب العميقة بمكانة المفاهيم بالنظر إلى مختلف سمات الواقع الاجتماعى الكامنة وراء العلاقات الظاهرة المتاحة إمبيريقيا. كما أوضحت أيضا أهمية أن تكون الأمور واضحة فيما يتعلق بكون الظاهرة المشار إليها من خلال مفهوم معين سلوكية، أو نسقية، أو وسيطة. ويتضمن ذلك أيضا الحكم على صدق أو كفاءة المفاهيم المستخدمة من خلال معايير أكثر اختلافا وتعقيدا من المعتاد. والعادة أن تنظر كتب المناهج إلى صدق وكفاءة المفاهيم من خلال التركيز على المدى الذى يعد به وصف الباحث-للمفهوم، أو

(*) الهابيتوس Habitus طرح بورديو هذا المفهوم لأول مرة فى كتابة "نظرية الممارسة" باعتباره بنية عقلية تتشكل فى ضوء ظروف وجود معينة، وتقوم باعادة انتاج هذه الظروف مرة أخرى. يتكون الهابيتوس من الميول والتصورات والادراكات ورؤية العالم أو مبادئ التصنيف. كما أن الهابيتوس هو المبدأ الذى يولد وينتج الممارسات التى تميل لإعادة انتاج الشروط الموضوعية، التى كانت ملازمة لانتاج الهابيتوس نفسه (انظر: خالد عبد الفتاح عبد الله، المتعلمون القرويون خصائصهم الاجتماعية ورؤاهم للعالم: دراسة فى قرية مصرية"، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة حلوان، ١٩٩٩، ص ص: ٧٣-٢٧٦).

للتفسير، أو لمجموعة من النتائج – يعبر بدقة عن الظاهرة موضع الملاحظة (سيلفرمان، ١٩٩٣، ص ص١٥٥-١٥٦). ومن الواضح أن هذا الأمر يفترض مسبقا أمرين اثنين: **أولا**، ان الظاهرة سلوكية فقط، **وثانيا**، أنها قابلة للملاحظة شأنها في ذلك شأن كافة أنواع السلوك الانساني القابل للملاحظة. وذلك لأن معظم كتب المناهج تنظر إلى منهج البحث من وجهة نظر انسانيه(*) (تتضمن التفاعلية، والنظرية الموثقة، والفينومينولوجيا، والإثنوميثودلوجيا) التي لا تعترف بالاستقلال الجزئي للظواهر البنائية أو النسقية. وهكذا، تعجز هذه التوجهات النظرية عن صياغة مفاهيم لمثل هذه الظواهر أو تلك التي تقيم جسورا بينها وبين الظواهر السلوكية، أي تعد ظواهر وسيطة. وبالمثل، فإن كثيرا من المدارس النظرية (ما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة، ونظرية الصياغة البنائية) تنكر وجود أي تباينات حقيقية بين الظواهر السلوكية والظواهر البنائية (أو النسقية) وان اختلفت مبرراتها أحيانا اختلافات بعيدة (لايدر، ١٩٩٤، ١٩٩٧). وهكذا، فإن هذه المدارس النظرية تعجز أيضا عن تناول الجوانب الشديدة التباين للواقع الاجتماعي (الصلات بين الفعل والبناء، والصلات بين مستوى الماكرو ومستوى الميكرو) التي تكمن وراء المعلومات والبيانات الإمبيريقية التي يقوم الباحثون بتحليلها.

علاوة على ذلك، فإن كثيرا من هذه النظريات (تعد نظرية الصياغة البنائية استثناء بارزا منها) تنكر أو تقلل من أهمية النظرية الشكلية أو العامة.

(*) النزعة الإنسانية Humanism، تتمركز حول الاعتقاد بأن مصلحة الانسان وكرامته يجب أن يحظيا بالمرتبة الأولى من الأهمية، في أي شأن، بحثا كان أو سياسة. ويقوم موقفها على أن " الانسان هو مقياس كل الأشياء "، وأن " الدراسة الحقة للإنسانية هي الانسان "، وأن طبيعة العالم تكمن في أن المقصد الإنساني والنشاط الإنساني يمكن أن يلعبا دورا حاسما في التأثير على السياق الاجتماعي. وتظهر النزعة الإنسانية بصور عديدة في العلوم الاجتماعية المعاصرة جميعا تقريبا، في الماركسية (الإنسانية) وفي علم النفس، وفي علم الاجتماع بطبيعة الحال. وتتجسد النزعة الإنسانيةفي علم الاجتماع في تلك الكتابات التي تعارض التوجهات الميكانيكية، والاتجاهات ذات التقنيات المنهجية التي تجنح الى المغالاة، وكذلك الاتجاهات المغرقة في التجريد، وأخيرا التوجهات الحرفية.

فهذه النظريات لا تستطيع أن تتقبل شروط مكانة وصدق المفاهيم التنظيرية، ودورها الهام فى توليد النظريات فى سياق البحث الإمبيريقى. ومن المهم أن يعى الباحثون الواقع الاجتماعى (الحياة الاجتماعية) بصورة أكبر وأعمق من مجرد كونه موضوعا أو مجالا وسيطا. فمن شأن ذلك أن يضمن لنا دقة التحليل على المستويين النظرى والإمبيريقى. ان الاهتمام بالسمات الأنطولوجية العميقة للحياة الاجتماعية يعنى تجاوز الاهتمامات الحقيقية (الجوهرية) المباشرة لكى نزيد فهمنا لها. وهكذا، فان ادراك جوانب الصلات بين المفهوم والمؤشر تخدم عمليات توليد النظريات من واقع تحليل البيانات، وكذلك استخدام النظريات فى توجيه جمع وتحليل البيانات من خلال الطرق الآتية:-

١- أنها تسهل توليد الرموز والمفاهيم (المؤقتة، والأساسية، والثانوية)؛ ومنها على سبيل المثال، مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل" كمفهوم وسيط، أو "الاحتراق العاطفى" كمفهوم سلوكى.

٢- أن المزاوجة بين هذا الادراك واستخدام التقارير النظرية يثرى المصادر التى يتم من خلالها ازدهار عملية ابتكار المفاهيم.

٣- تسهم حساسية وادراك الصلات بين المفهوم والمؤشر فى وجود مدخل متعدد الاستراتيجيات. وهكذا، فإنها تعزز الصياغات النظرية عند تحليل البيانات.

٤- أن الحساسية تجاه الصلات بين المفهوم والمؤشر تشكل استخدام المفاهيم الموجهة، وبالتالى اختيار المفاهيم الأساسية والثانوية (وسوف اتناول ذلك بالتفصيل فى الفصل الخامس).

٥- يساعد ذلك على التوصل إلى احساس بالأنماط المختلفة من الارتباط بين المفاهيم والظواهر الاجتماعية، الأمر الذى من شأنه أن يغذى الخيال النظرى.

٦- أن ذلك يسمح للباحث أن يتوصل إلى فهم عميق للعلاقات بين الفعل والبناء، وبين مستوى الميكرو ومستوى الماكرو فيما يتعلق بمجالات أو موضوعات أو مشكلات جوهرية معينة.

٧- من شأن ذلك أن يتيح للباحث إقامة روابط بين النظرية الناشئة وبين النظرية القائمة أو السابقة.

٨- انها تسهم فى التآزر بين مختلف العناصر الضرورية للنظرية التكيفية (انظر الفصل السادس). وهى تحديدا تؤدى فى نفس الوقت إلى التوصل إلى نماذج نظرية مؤقته يمكن أن توجه وتشكل تحليل البيانات، كما تتيح فرصة ظهور البيانات والأفكار النظرية التى يمكن أن تؤدى إلى اعادة صياغة هذه النماذج المؤقتة (بالتكيف أو بالتغيير).

الفصل الخامس
من النظرية إلى البيانات: بداية التنظير

قبل أن أطرح بعض الاستراتيجيات والأساليب التى تستهدف مساعدة الباحثين على التوصل إلى نظرية، سوف أعطى فى البداية نبذه مؤقتة عن طبيعة النظرية والتنظير.

أولا، تتضمن عملية التنظير القدرة على التفكير النظرى والتحليلى الذى يمكن الباحث من الحصول على إجابات تتناول أسئلة حول كيف ولماذا بشأن الظواهر الاجتماعية (يتضمن ذلك الوقائع، والبيانات، والمعلومات). وبهذا المعنى يطرح التنظير تفسيرات للظواهر الاجتماعية، وتطرح هذه التفسيرات إجابات حول أسباب وجود هذه الظواهر، والطريقة التى تتفاعل بها مع بعضها البعض، والشكل الذى تتبدى من خلاله فى الحياة الاجتماعية. وهذا التأكيد على التفسير هو الذى يميز النظرية وعملية التنظير عما سواهما من أنماط المحاولات الأخرى فى التحليل الاجتماعى، مثل اكتشاف أو جمع المعلومات عن اتجاهات الناس، أو تفسير أو وصف السلوك الاجتماعى. ولاشك أن هذه التفرقة بين التنظير وهذه الأنشطة الأخرى ليست تفرقة قاطعة دائما. وغالبا، ما يتطلب تقديم تفسيرات عن طريق استخدام المفهومات والافكار، وعرض الشواهد، وعناصر الوصف، وما إلى ذلك مما يمكن أن يسهم فى اقامة الدليل على التفسير. وعلى العكس من ذلك يتطلب الاهتمام بالوصف استخدام مفاهيم مجردة نسبيا، كما يتطلب استخدام عناصر أخرى من التفسير.

ثانيا، يتطلب ذلك التنظير -الذى يتضمن التفكير النظرى والتحليلى- تطبيق المنطق والعلاقة السببية لاختبار العلاقات بين المفاهيم والمتغيرات الإمبيريقية التى تتناولها. كما يتطلب ذلك النمط من التنظير أن يتناول التفكير العلاقات بين المفاهيم وأبعادها ومكوناتها (ومن ذلك على سبيل المثال العلاقات المنطقية بين القوة والسلطة، والأشكال المختلفة التى يتبديان بها).

ثالثا، تتضمن عملية التنظير القدرة على الانتقال مما هو محسوس وخاص (الملاحظات التفصيلية، أو المعلومات الواقعية) إلى اهتمامات وأفكار أكثر عمومية وتجريدا، اى التحول إلى التركيز على الخصائص العامة للأشياء موضع الملاحظة. ويتضمن هذا بدوره عملية التعميم التى تتطلب تطبيق نفس الأسس والمستويات والمعايير على نطاق عريض من المواقف والأمثلة، وألا يقتصر ذلك على وصف تفاصيل مواقف أو وقائع أو أمثلة معينة.

وأخيرا، يتضمن التفكير النظرى المراوحة بين مستويات مختلفة من : الواقع والتحليل، العام والمجرد، والمحسوس والخاص. فعلى المستوى التجريدى– على سبيل المثال– يشير مفهوم القوة إلى قدرة شخص أو جماعة على تحقيق أهداف معينة، وإرغام الآخرين على أداء أشياء بالرغم من مقاومتهم أو معارضتهم لذلك. على أى حال، يتطلب التنظير القدرة على الاحاطة بالصلة (وبالتالى التنقل) بين ذلك التعريف الرسمى وحالات أو أمثلة معينة للقوة كما تتبدى فى الحياة الاجتماعية، مثل سرقة بنك، أو القدرة على شراء السلع النادرة، أو القاء الأوامر.

استخدام المفاهيم الموجهة

أشرت فى كتاب سابق لى (لايدر، ١٩٩٣) إلى استخدام المفاهيم العامة الناتجة عن خبرة سابقة كوسيلة مفيدة فى تطوير النظريات، على الرغم من أننى أفضل هنا استخدام مصطلح المفاهيم الموجهة. ومن أمثلة تلك المفاهيم التى يتضمنها تراث علم الاجتماع: "العمل العاطفى المأجور"، "العوالم الموسيقية"، "جدلية الضبط"، "السلك المهنى"، "القوة والمراقبة"، "آداب السلوك الاخلاقية التنظيمية". تتميز المفاهيم الموجهة بسمتين هما: أنها ذات طبيعة مزدوجة، والاستناد إلى العمليات الاجتماعية بالرجوع إليها دائما. تهتم الطبيعة المزدوجة للمفاهيم الموجهة بالاشارة الثنائية للجوانب الموضوعية والذاتية معا للحياة الاجتماعية. ويركز الاهتمام بالعمليات الاجتماعية على قدرتها على تتبع النشاط الاجتماعى والاحداث عبر الزمان والمكان. سوف أوضح هاتين النقطتين تفصيلا فيما بعد خلال المناقشة. وأريد هنا أن أركز

على حقيقة أن استخدام مثل هذه المفاهيم يمكن أن يمثل بداية للإنطلاق في عملية تشييد النظرية في البحث.

أولا، فلنحدد ما هي المصادر التي تستمد منها المفاهيم الموجهة بالمعنى الواسع (نوع السياق الذي تنبع منه)، ثم نطرح بعض النصائح العملية حول كيفية اختيار مفهوم موجه (أو عدة مفاهيم) يمكن أن يساعد في تحليل وتنظيم البيانات التي تم تجميعها خلال البحث. تعد النظرية القائمة أول المصادر التي تشتق منها المفاهيم الموجهة –سواء كانت إطارا نظريا مرجعيا، أو اتجاها نظريا عاما– مثل النظرية الماركسية، أو التفاعلية الرمزية، أو النسوية، أو الصياغة البنائية. ويتداخل ذلك مع مصدر آخر يتمثل في أعمال كتاب معينين، قد ترتبط أعمالهم باستخدام مفاهيم معينة (مثل مفهوم بورديو عن الطابع الاجتماعي الثقافي) أو معان خاصة للمفاهيم (مثل استخدام فوكو لمفهوم القوة). ومن الواضح أن هذه المفاهيم قد ترتبط أو لا ترتبط ببناء نظري أكبر. وفي كلا الحالتين، فإن النقطة المهمة هي أن مفاهيم معينة مشتقة من عمل قائم و مستخدمة باعتبارها مفاهيم عامة من خبرة سابقة تساعد على تحديد الاتجاه وتوجيه البحث الجديد في مراحله الأولى.

وأخيرا، يمكن أن تشتق المفاهيم الموجهة من مجالات حقيقية معينة أو إمبيريقية من التحليل الاجتماعي، كالانتحار، والطب، والتعليم، والمهن، والطبقة وما إلى ذلك، حيث يتم في موضوعات معينة استخدام بعض المفاهيم بصورة متكررة. يعد مفهوم السلك المهني (أو المسار المهني) نموذجا لذلك. فالسلك المهني يرتبط عادة بنوع المهنة، ولكن قد يكون من المفيد –وكما أوضح العديد من الكتاب– تطبيق المفهوم على نطاق واسع من الظواهر الإمبيريقية. إن التفرقة المفيدة التي يجب أن ننتبه إليها في هذا الشأن هي التفرقة بين مفاهيم يحددها أبناء المهنة، ومفاهيم يحددها علماء الاجتماع. إذ نجد النوع الأول يهتم بأنواع المسميات والأفكار التي يستخدمها هؤلاء محل البحث لتحديد وتعريف الجوانب المختلفة لأنشطتهم. من هذا مثلا تنميط جيومباردو (١٩٦٦) عن نزيلات السجون. أما المفاهيم التي يحددها علم الاجتماع فهي تلك التي يضعها الباحث الحالي، أو باحث سابق، لفهم وتنظيم

البيانات التى تم جمعها عن جماعة معينة، مثال ذلك مفهوم الانحراف الأولى والانحراف الثانوى، أو مفهوم تضخيم الانحراف (ليمرت، ١٩٦٢، وشيف، ١٩٦٦). وبحكم ذلك، فان هذه المفاهيم الاخيرة مفاهيم محددة فنيا، ويتم اختيارها بسبب وضوحها، وبسبب قدراتها الوصفية والتفسيرية.

اختيار المفاهيم الموجهة

هناك عدد من الاستراتيجيات التى يمكن أن يساعد استخدامها على اختيار المفاهيم الموجهة الملائمة للمجال أو المشكلة محل الدراسة والاهتمام.

١- البحث الواعى عن المفاهيم .

يلاحظ بصفة عامة، أنه عند البحث عن مفهوم ملائم، يجب على الباحث فحص التراث المتعلق بالموضوع بدقة وعناية، وقراءته وهو واع بهدف البحث عن مثل هذه المفاهيم. تلك هى أفضل الطرق فاعلية لقراءة التراث بهدف البحث عن شئ ما، بالرغم من أن القارئ لا يعرف - حتى تلك اللحظة - تمام المعرفة ما الذى يبحث عنه. ويتعارض ذلك مع نموذج القراءة الطبيعية التى تتضمن الاستيعاب السلبى للمعلومات. ولا أعنى بذلك أن القراءة تثير عموما الابداع عند القارئ. ومن هنا فإن التفرقة بين القراءة الايجابية والسلبية لا تغطى تماما وجهة النظر التى أعرض لها هنا. إن القضية الأساسية هى أن البحث عن المفهوم الموجه يتضمن انفتاحا على الاحتمالات غير المتوقعة بشأن البحث الموضوعى عن المفهوم المناسب.

وتتضمن هذه العملية -فضلا عن ذلك- القدرة على التحاور مع المعانى المسلم بها من خلال تبنيها أو الاضافة إليها، أو من خلال طرق أخرى لزيادة قدرتها التطبيقية لتتعدى نطاق الظواهر الإمبيريقية التى ترتبط بها بصورة طبيعية. يتطلب ذلك عملا خلاقا واستثارة الطاقات الإبداعية لاكتشاف الامكانيات السابقة على الاستخدام الحقيقى لمفاهيم محددة كمفاهيم موجهة. ويتعارض ذلك مباشرة مع نموذج القراءة الذى يفترض أن المادة التى يقرؤها الباحث هى نتاج نهائى ومكتمل، وأنه غير قابل لإعادة التفسير، أو النقل فى اطار سياقات مختلفة للبحث أو مجالات أخرى. وقد يبدو هذا الكلام مجردا

بعض الشئ فى الوقت الحاضر، ولكنه يمثل جزءا ضروريا من عملية التنظير، والتفكير النظرى، والقدرة التى يمكن اكتسابها حتى ولو لم تكن جزءا طبيعيا من مهارات الباحث. سوف أحاول خلال هذا الفصل أن أحدد بصورة أكثر تفصيلا وتحديدا، ما الذى تتضمنه هذه المهارات، وكيف يتسنى لنا أن نتتبع عمليات اكتسابها.

٢- التركيز على موضوعات محددة .

من السبل التى يمكن أن نسلكها لتحديد المجال الذى يمكن أن يقدم لنا مفاهيم عامة مستمدة من خبرات سابقة هو التركيز على موضوع محدد مثل رعاية المرضى، أو التنشئة العنصرية، أو المرض العقلى، أو الانحراف. فالعديد من هذه المجالات مطروح للبحث بالفعل، وأجريت على كل منها بحوث كثيرة، ولهذا فإنها ستضم حشدا هائلا من المفاهيم الشكلية والجوهرية التى تتصل بالأشكال المقبولة للنظرية والتفسير، كما تضم كما وفيرا من الشواهد المتصلة بالموضوع أو الجماعة أو السياق موضع الدراسة. ففى مجال علم اجتماع المرض العقلى -على سبيل المثال- هناك عدد من المفاهيم النظرية والمداخل مثل نظرية الوصم، وبقايا الانحراف ، والانحراف الأولى، والانحراف الثانوى، وتضخيم الانحراف، وجميعها مفاهيم استخدمت لتفسير أشكال مختلفة من المرض العقلى (كالشيزوفيرينا، البارانويا، والاكتئاب).

وحدث فعلا أن استخدمت نفس المفهومات والمداخل، وتم تطبيقها على مجالات أخرى فى تحليل الانحراف، مثل الممارسات الجنسية غير المشروعة، والسلوك الاجرامى، كما أن هناك قاعدة معلومات كبيرة عن انتشار المرض العقلى بين جماعات مختلفة (كالرجال، والنساء من طبقات اجتماعية اقتصادية مختلفة) وعن استخدامهم للخدمات الطبية والخدمات الأخرى المتعلقة بهذا المرض.

والرأى عندى أن كل مجال موضوعى مستقر (مثل علم اجتماع المرض العقلى) لديه نسق خاص به من المفاهيم، والمداخل، والمعلومات المتصلة به. وان كان، يجب أن نتذكر أن المجال الذى يهتم به الباحث قد لايكون محددا بشكل مباشر بوصفه أحد مجالات علم الاجتماع المحددة تحديدا

دقيقا. إن مجالات البحث فى المجال الاجتماعى تتسم فى الغالب بعدم التحدد، وبتعدد الأوجه والمظاهر، وقد يتم تعريفها من خلال عدد من الاهتمامات المتقاطعة أو المتضافرة التى تنتمى الى فروع علمية متعددة والتى يكمل بعضها البعض، ولكل منها تراثه من الكتابات العلمية الخاصة به. فبالنسبة للمثال السابق، نجد أن موضوعا محددا يمكن أن تتناوله فروع متعددة، وربما يوجد التراث المرتبط به تحت علوم طب المجتمع المحلى، والطب النفسى وما إلى ذلك. ومن خلال قيام الباحث بمسح التراث المتصل بمجال البحث، فإنه سوف يعرض نفسه للأسس التنظيمية الأساسية، والأفكار والمفاهيم التى تضفى على مجال أو موضوع بحثه هويته المتفردة، وتماسكه كبناء متميز من المعرفة.

ولتحديد المفاهيم الموجهة المحتملة فمن الأفضل محاولة تحديد **المفاهيم الأساسية** الى تحدد المجال موضوع الدراسة. ويقصد بذلك، المفاهيم المستخدمة بصورة متكررة فى التراث باعتبارها أدوات تنظيمية أساسية، وعلى اعتبار أنها تفسيرات مجربة ومؤكدة عن السلوك والوقائع والبيانات التى تقع داخل نطاق مجال أو موضوع الدراسة. وبتحديد هذه المفاهيم يصبح لدى الباحث نقطة ارتكاز مؤقتة للبحث عن المفهوم الموجه المفيد. ربما يكون المفهوم الاساسى ذاته (مثل بقايا الانحراف) هو الذى تنطلق منه عملية التنظير، ولكن من المحتمل أيضا أن يكون -بالمثل- الحافز الذى يشتق منه الباحث مفاهيم وأفكار أكثر تحديدا.

وسأحاول فيما بعد أن أقدم بعض الأمثلة لصياغة مفاهيم ثانوية ذات علاقة عضوية بالمفاهيم الموجهة. وبيت القصيد هنا أن المفهومات الأساسية فى أى مجال بعينه ليس من الضرورى أن يتم تحديدها أو تعريفها تعريفا شكليا، أو فى شكل نظرى بالفعل. فمن الممكن -على سبيل المثال- أن تكون مجرد كلمات أو جملا تستخدم عادة لوصف جوانب معينة من البيانات. ويعنى ذلك، أن المفهوم العام المستمد من خبرة سابقة قد لايكون فكرة محددة شكليا وجاهزة لأهداف محددة. والخلاصة أن المصدر الأساسى المحتمل لاختيار المفهوم الموجه الملائم سيتكون من ذخيرة ضخمة من الكلمات والأفكار

والأوصاف والأطر المرجعية، والعبارات وما إلى ذلك، التى تمثل طرق الحديث المستقرة والمتكررة عن المجال موضع البحث. فهى بهذا المعنى تعد الاسس التنظيمية الأساسية لذلك المجال الموضوعى.

٣- استعارة مفاهيم من مجالات بينية (قريبة) .

تنطبق الملاحظات السابقة بصفة خاصة على تلك المجالات التى خضعت بالفعل للبحث والدراسة المنظمة إلى حد ما. أما اذا كان المجال أو الموضوع موضع الدراسة لم يخضع للبحث من قبل، فمن الممكن ان يتم التنقيب فى التراث عن المفاهيم الموجهة التى يحتمل وجودها. ويرجع ذلك إلى انه سيظل هناك دائما تراث متخصص بينى / قريب (سواء داخل فرع معين من المعرفة مثل علم الاجتماع، أو من داخل فرع مقارب فى سياق بحث متعدد التخصصات) يستطيع الباحث أن يستعير منه بعض الأفكار والمفاهيم الموجهة.

وعلى الرغم من أن الباحث قد يبدأ بحثا فى موضوع تتوافر عنه معلومات ضئيلة أو لا تتوافر عنه أية معلومات، فإنه يتعين النظر إلى موضوع البحث فى اطار رؤية مقارنة أو منظور مقارن. وبهذه الطريقة يصبح من الممكن فهم كيف أن أى موضوع، أو كل موضوع محاط بمجالات بينية قريبة (داخل بعض فروع المعرفة أو فيما بينها، فى حالة الدراسة المتعددة التخصصات) ترتبط بصورة جوهرية بمجال أساسى أو محورى من مجالات البحث الراهن. وهكذا، فإن الوقوف على الأفكار الأولية عن مشروع البحث على أساس المنظور المقارن يعد عنصرا جوهريا وضروريا فى عملية التنظير بصفة عامة.

ويلقى المثال التالى الضوء على بعض القضايا المتصلة بموضوعنا هنا. عندما بدأت فى دراستى عن السلك المهنى للممثلين، واجهتنى حقيقة أن كم الدراسات فى مجال التمثيل فى علم الاجتماع كانت ضئيلة للغاية، ولكن من خلال رؤية مقارنة للموضوع، استطعت أن أتبين أنه كان محل اهتمام عدد من المجالات المختلفة، ولكنها متصلة ببعضها البعض، يتضمن كل مجال

منها تراثه المرتبط بالموضوع. فقد اتضح لى -على سبيل المثال- أن هناك كما هائلا من التراث حول انواع أخرى من السلك المهنى لعديد من المهن، منها بصفة خاصة بعض أنماط المهن البيروقراطية والادارية. كما أن هناك أيضا مقدارا وفيرا من التراث فى ميدان علم الاجتماع المهنى بصفة عامة يمكن اختيار أفكار مفيدة منه عن التنظيم المهنى، فى مقابل مهنة التمثيل. كما تبينت فضلا عن ذلك أن فكرة "السلك المهنى" ترتبط بقضايا الدراسة السوسيولوجية لاسواق العمل التى تزخر بقدر كبير من التراث والأفكار النظرية. كما وجدت أيضا أن الدراسات فى مجال التنظيم الرسمى كانت وفيرة بما يسمح باستعارة أفكار، ومفاهيم موجهة. وتصدق نفس الملاحظة بالنسبة لميدانى دراسات القوة والسلطة. ومن الواضح أن تلك المجالات تتداخل فى بعضها البعض (بعض منها أكثر تداخلا من سواها)، ولكن الأمر الفائق الأهمية بالنسبة لمشروعى البحثى، أنها كانت بمثابة مجالات ثانوية من البحوث والدراسات المستقرة التى تحيط بمجال اهتمامى، الذى لم يتعرض ذاته لبحوث غزيرة، ومن ثم ظل مفتقرا بشكل واضح إلى التراث التحليلى الذى يمكن استلهامه عند اجراء بحوث جديدة.

وبهذا المعنى يمكن أن أقول اننى كنت محظوظا ان يتوافر تحت يدى مثل هذا العدد الكبير من المجالات البينية القريبة التى يمكننى أن أنهل منها، ولكن نفس المبدأ يمكن أن يصدق تقريبا على أى من المجالات التى لم تخضع للبحث. من هذا مثلا أنه على الرغم من أنه قد تكون هناك بعض أشكال الانحراف (الجنسى، أو الاجرامى، أو أيا كان) التى لم تخضع للدراسة حتى الآن، فإن هناك مجالات من الانحراف التى استطاعت أن تثمر عددا من المداخل والمفاهيم النظرية. كما أنه من المهم ألا يقتصر المنظور المقارن للباحث على نماذج أخرى مماثلة. ففى حالة الانحراف من المهم مقارنة الموضوع الأساسى ليس فقط بآخر يماثله، فمثلا لا يجب أن تقتصر مقارنة السلوك الجنسى الشاذ بأنماط أخرى من الانحراف الجنسى، وانما كذلك بأنماط مختلفة تمام الاختلاف. فمقارنة الانحراف الجنسى بالمرض العقلى (باعتباره شكلا من السلوك المنحرف) على سبيل المثال سوف يوسع من نطاق المفاهيم ويزيد من مرونتها وجدواها، وكذلك أشكال الوصف الأساسية المتعلقة بمثال

معين. ومعنى ذلك أنه كلما زادت درجة تباين نقاط المقارنة، كلما زاد احتمال أن يقوم الباحث بتعديل وخلق طرق جديدة من التفكير النظرى بصدد مجال دراسته.

٤-البحث فى التراث اللانظرى واللا متخصص.

من الأمور المهمة -كما أوضحت الأمثلة السابقة- ألا يحصر الباحث نفسه بصورة مطلقة فى مفاهيم وأفكار تنتسب إلى المجال النظرى. فقد حاولت أن أؤكد أن مصادر التفكير النظرى لا تقتصر فقط على الأشياء التى تبدو مفيدة لمجرد أنها ذات صبغة أو مظهر نظرى. ربما تعد الكلمات والجمل والحقائق الإمبيريقية الواضحة أو المعلومات مصادرا مهمة للمفاهيم الموجهة. وهنا يكون من المهم أيضا مراجعة التراث اللانظرى واللامتخصص لعلم الاجتماع باعتباره مصدرا محتملا للمفاهيم الموجهة. من عناصر هذا التراث: كل أنواع الكتب (الخيالية والواقعية) والمجلات، والوثائق، وشرائط الفيديو.........الخ، فهى تزودنا بمواد عامة حول موضوعات معينة، وربما تكون مصادر للرؤية المتعمقة التى يمكن أن تكون ذات دلالة نظرية. ومن المهم ألا نسقط مثل هذه المصادر من اعتبارنا لمجرد أنها قد تكون غير ذات علاقة واضحة ورسمية بتراث علم الاجتماع.

ولا شك أن التراث الذى أشير إليه هنا سيرتبط بمجال الدراسة ارتباطا مباشرا، وسيتم اختياره بسبب ذلك، حتى على الرغم من أنه قد يبدو عدم وجود صلات واضحة بالبحث الاجتماعى. علاوة على ذلك، فإن تمحيص ذلك النوع من التراث يجب أن يتم فى ضوء اجراءات منظمة ومخططة، وليس مجرد تأمل تحكمه المصادفة والأمور العارضة، والا ضاع على الباحث الكثير من الوقت والجهد هباء. و إن كان من المهم على أى حال عدم التقليل من أهمية دور المصادفة والعوامل العرضية فى هذا النوع من البحث. إن مبدا النجاح فى كشف الأشياء المهمة دون السعى اليها، يمكن أن يلعب دورا ضروريا فى إتاحة الفرصة لاكتشاف المفاهيم والأفكار، ولهذا فإن المحلل الطموح يجب أن ينتبه باستمرار إلى امكانيات واحتمالات مثل هذه الاكتشافات فى التراث (أو حتى الاحاديث) من كل نوع وفى اى وقت ومكان.

٥- الحدس والادراك الحسى والحساسية.

أشرت من قبل إلى أن السبيل الوحيد لتحديد المفاهيم الموجهة هو الاختيار العمدى من خلال القراءة الايجابية (الفعالة) وتمحيص المعلومات الموجودة فى التراث المتصل بالموضوع. ولكى تفرض مثل هذه المفاهيم نفسها- وتترك انطباعا على تفكير الباحث - يتطلب ذلك ثلاثة أشياء هى : الحدس، والإدراك الحسى، والحساسية أو المبادرة. وتمثل هذه الأشياء معا موقفا مسبقا لانتقاء الأفكار والمفاهيم المقترحة. ويعد الحدس وسيلة مهمة لأنه من خلاله يتم اكتشاف الأفكار النظرية والمفاهيم. والغالب أن تواجه مثل هذه القدرات معارضة ونفور هؤلاء الذين يعتقدون أن التحليل الاجتماعى والتقدم فى مجال النظرية يعتمد كلية على أساليب التفكير العقلى. ويصاحب ذلك عادة وجهة النظر التى ترى أن أساليب التفكير الرشيد هى الوحيدة العلمية بحق. والحقيقة أن مثل هذه الوجهة من النظر لا أساس لها من الصحة. فالتحليلات العلمية تعتمد على كل من أساليب التفكير العقلى والحدسى، ويجب أن تدرج هذه الرؤية فى المداخل العامة للتنظير. إذ يتعاون الحدس مع القدرة على ادراك الأفكار والمفاهيم الموجهة المفيدة، وهذه المهارة تحتاج إلى أن تنمو، وأن تصقل، وليست شيئا يمتلكه الباحثون بصورة آليه، حتى ولو كانوا على درجة عالية من الخبرة. يتضمن الادراك الحسى إدراكا ووعيا بملامح معينة من العالم واستبعاد ملامح أخرى، فهو يتضمن تحديد أنماط أو أشكال معينة من العناصر، وهكذا ينظر إلى العالم من خلال طرق معينة. وعند تحديد المفاهيم الموجهة يرى الباحث دلالة أشكال معينة من الوصف أو التفسير لفهم البيانات أو السلوك أو مشكلات البحث.

تثمر الآثار المشتركة من الحدس والادراك الحسى نوعا من الحساسية العامة، أو القدرة على "رؤية" المفاهيم، وبالتالى تحديدها أو اكتشافها من خلال القراءة. ولا استطيع أن أبالغ فى تأكيد أن ذلك يعد عملا إبداعيا بالضرورة يمتلك الفرد من خلاله احساسا ذاتيا بتقدير الاحتمالات. فالمفاهيم لا توجد ببساطة فى التراث تنتظر من يكتشفها، ولكنها -بمعنى معين- يشيدها

الشخص الذى يبحث عنها، فرغبة الباحث وقدرته على اكتشافها هى التى تؤدى إلى اكتشافها فى واقع الأمر.

ويقود ذلك إلى نقطة لا تتصل فقط بالبحث عن المفاهيم الموجهة، ولكنها ترتبط كذلك بأكثر جوانب التنظير عمومية، وبصفة خاصة إنشاء وتطوير واستكمال وصقل المفاهيم، والأطر المرجعية للمفاهيم، التى سأشير إليها بمزيد من التفصيل فيما بعد. يربطنا ذلك بنقطة تتعلق بالحدس والابداع باعتبارهما ملمحين طبيعيين لعملية التنظير، والتى تركز على مقولة عدم الاستمرارية أو المرور بفترات جدب وعدم ابداع. فمن الطبيعى أنه ستكون هناك فترات لا يحدث فيها الكثير بشأن طرح أفكار جديدة أو اكتشاف وسائل أو أدوات جديدة لصياغة المفاهيم. وقد لا تستمر فترات الجدب هذه سوى فترة قصيرة، وان كانت هذه الفجوة يمكن -فى أحيان أخرى- أن تستمر و تؤدى إلى الاحباط. ولكن أيا كان طول فترة الجدب هذه، فانه من المهم أن نتذكر أن فترات التوقف هذه وانقطاع الاستمرارية تعد من الملامح الطبيعية لعملية التنظير. أى أن المرور بمثل هذه الفجوة لا يعنى أن القدرة على التنظير قد اختفت فجأة ولن تعود ثانية إلى الظهور، ولكنها لا تعنى سوى ان العملية بأكملها ستكون غير منتظمة ويصعب التنبؤ بها إلى حد ما. ويرجع ذلك -كما ألمحت من قبل- إلى أن عملية التنظير ليست مجرد عملية منطقية ترتكز على مهارات عقلية يمكن التحكم فيها عند الطلب، مثل فتح الصنبور أو اغلاقه.

وعلى الرغم من أن جانبا مهما من التنظير يتطلب تطبيق قواعد التفكير المنطقى الرسمية، فإن العملية تتطلب أيضا الكثير من المهارة الحدسية والإبداعية والتحليلية. وكما ذكرت فى موضع سابق من هذا الكتاب، فإن التنظير يتضمن القدرة على التنقل ما بين العام (المجرد) والخاص (المحسوس)، وهو أمر يتطلب مهارة ابداعية. ومعنى هذا أنه لكى تكون قادرا على أن تمزج بين التحليل الشكلى والتعامل مع المادة الإمبيريقية من خلال طرق من المحتمل أن تثمر أشكالا جديدة من التفسير، فان ذلك يرتبط إلى حد كبير بالخيال الإبداعى. وفى ضوء هذا المعنى ترتبط القدرة على التنظير

بالنشاط الإبداعي والفني أكثر من ارتباطها بمدخل علمي رسمي عقلي منطقي.

وقد تكون المماثلة بين هذا الموقف والإلهام الفني وسيلة مفيدة لفهم المهارات والعناصر التى تتضمنها عملية التنظير. وعلى غرار الرسامين والكتاب، فإن الحاجة إلى الإلهام تعد جزءا أساسيا من عمليه التنظير فى البحث العلمي الاجتماعي. ولكن الالهام -بحكم طبيعته- ليس مجرد شئ يمكن أن يستمر أو يستدعى عند الطلب. فأحيانا ما يتوقف الالهام ولا يمكن ببساطة استعادته مرة ثانية. وفى مثل هذه الأوقات يحتاج الباحث إلى الصبر والمجاهدة ليتخطى فترات الجدب هذه. وان كان من شأن تنمية حساسية الفرد وقدراته أن تضمن لنا أن فترات الجدب هذه لن يطول أمدها.

دور المفاهيم الموجهة فى عملية البحث

تعد المفاهيم الموجهة عظيمة الفائدة كوسيلة مؤقتة لتنظيم البيانات. فمن خلال استخدام المفاهيم الموجهة يصبح الباحث قادرا على التعامل مع مشكلة وضع نظام مؤقت لترتيب وتنظيم ذلك الكم الهائل من البيانات والمعلومات. وقد تثور مثل هذه المشكلة فى مراحل معينة فى مختلف أنواع البحوث.من هذا على سبيل المثال، أن البحث الكيفى فى مجال ما، والذى يعانى من قلة الأعمال السابقة، ويهدف إلى التوصل لاكتشاف نظرى (أكثر مما يهدف إلى تطوير نظرية ما) قد يعانى فيه الباحث من مشكلة جمع بيانات هائلة وكثيرة، من خلال المقابلات المتعمقة مثلا. لذلك يجب أن يكون الباحث على بينة بالأفراد الذين يجب أن يتحدث معهم، والموضوعات التى يجب أن يغطيها فى حديثه. ولكن لأن مثل هذا النوع التفسيرى من البحث لا يستند على بناء نظرى محكم التشييد، أو على قدر وفير من البيانات، فإنه قد يكون من الصعب الوقوف مسبقا على المفاهيم ذات الصلة بالموضوع، والتى يمكن أن تساعد على تشكيل وطرح إطار يتم فى ضوئه تنظيم البيانات، نجد أن تراكم البيانات المستمر ربما يؤدى إلى عدم الدقة والتشوش، حيث يظهر التنافس أو التعارض بين جزئيات المعلومات المختلفة. وهكذا نجد أن المفهوم الموجه يمكن الباحث من طرح أنماط ذات دلالة، وإن كان بشكل مؤقت. ومن شأن

هذا التنظيم الأولى للمفاهيم أن يسمح للباحث أن يبدأ فى ترميز النصوص المدونة، الأمر الذى ييسر عملية تفسير البيانات، وتقليل حجمها فى نفس الوقت. وسوف نرى أن المفهوم الموجه -كما سأدلل على ذلك فيما بعد- ربما يتحول ليصبح وسيلة مؤقتة لتنظيم البيانات، وقد يتم الاستغناء عند أو تعديله فى مرحلة لاحقه. ومع ذلك فإن استخدام المفهوم الموجه سوف يحدد للباحث البيانات ذات الصلة. بموضوع البحث، وتلك التى لا دلالة لها بالنسبة للبحث.

واذا تم التخلى أو الاستغناء عن مفهوم -سواء كان مقولة أو فكرة- فإنه من الضرورى الرجوع إلى البيانات، واعادة ترميز المفهوم فى ضوء مقولات مختلفة. ففى دراستى تخليت عن مفهوم الاختيار الايجابى المتوافق مع النمط من أجل مفهوم "أسلوب اختيار فريق العمل". ومن الأمور التى يجب منحها حقها من التقدير، أنه فى هذا النوع من سيناريو البحث ترتبط فائدة المفاهيم الموجهة بالطبيعة المستمرة للبحث منذ اللحظة التى يبدأ فيها جمع البيانات بصورة جدية. وفى المجالات التى خضعت للدارسة والبحث المستفيض، تبدأ عملية البحث من بناء للمعرفة والمعلومات والأفكار النظرية المعتمدة. وفى هذه الحالة (التى كثيرا ما تتطلب -فى بعض الأحيان- توفير بيانات كمية كشكل من أشكال توفير الشواهد المطلوبة) يتم استخدام المفاهيم الموجهة، أو الأطر النظرية للمفاهيم بصورة تسبق مرحلة جمع البيانات، لأن الجانب الأكبر من عملية جمع البيانات سوف يتشكل حول القضايا النظرية التى يطرحها البحث.

عند هذه النقطة قد يكون من المفيد القاء الضوء على أوجه الشبه والاختلاف بين ما أطلق عليه المفاهيم الموجهة وبين ما يعرف بالمفاهيم المدققة فى تراث مناهج البحث الاجتماعى. وقد أدخل بلومر (١٩٥٤) مصطلح المفاهيم المدققة ليوضح التناقض بينها وبين المفاهيم القاطعة. مثل هذه المفاهيم ليست محددة بدقة مثل المفهوم القاطع، ولا ترتبط بمداخل علمية موضوعية صارمة (كالنزعة الوضعية) تهتم بصياغة واختبار قوانين السلوك. بدلا من ذلك تكون المفاهيم المدققة أكثر مرونة وتتلون مع القابلية للتغير، وعدم القابلية للتنبؤ النابعة من طبيعة السلوك الانسانى الذى يجرى تناوله،

والذى لا يتفق –نتيجة لذلك– مع القوانين العامة. وهكـذا فـإن فكـرة المفـاهيم المدققة ترتبط بحكم طبيعتها بوجهة النظـر التـى تـرى أن التحليـل الاجتمـاعى هو جهد انسانى تفسيرى (أنظر: أيضا جيدنز، ١٩٨٤).

إن مرونـة المفـاهيم المدققـة هـى التـى تكشـف عـن صلتهـا بالمفـاهيم الموجهة، وان كانت المرونة – علىأية حال– أكثر وضوحا فى حالة المفـاهيم المدققة، لان المفاهيم الموجهة لا ترتبط بفكرة ان التحليل الاجتمـاعى قـاصر علـى تحليـل أو تفسير معـانى الفـاعلين. إن فكـرة أن المفهـوم الموجـه يملـك امكانيات للتطبيق تفوق ما يتسم بـه فعـلا ترتبط –بقـدر مـا– برؤيـة التحليـل الاجتماعى عن كل مـن الظواهـر الاجتماعيـة النظريـة كالانسـاق الاجتماعيـة والأبنية الاجتماعية، والمعرفة الثقافية، وما إلى ذلك، وكذلك الأفعال البشـرية الملموسة، والعمدية، والمنعكسة.

وفى بعض الأحيان يوصف هذا الموقـف بالواقعيـة الاجتماعيـة العلميـة، (أنظر: مؤلفى لايدر، ١٩٩٠، ١٩٩٣). ولا مجال الآن للأسهاب فـى وصـف هذه الرؤية للتحليل الاجتماعى، وان كانت تلقى الضوء على الطريقة التـى لا يسـتطيع العلـم الاجتمـاعى فيمـا بعـد الوضعيـة (أو بعـد الامبيريقيـة) أن يقنـع بمجرد تبنى الموقف التأويلى أو التفسيرى، كما هو الحال فـى نظـر كثـير مـن المدارس النظرية الحديثة بما فيها اتجاهات ما بعد الحداثة، ونظريـة الصياغـة البنائية. إن الأمر البالغ الأهمية لهذا الموقف الواقعـى هـو الحاجـة إلـى فصـل الخصائص والآثار المختلفة – ولكن المتصلة – للفعل والبناء (انظر : أرتشـر ١٩٩٥، ولايدر: ١٩٩٣، ١٩٩٧).

معنى هذا، أذن، أن فكرة المفاهيم الموجهة يمكن أن تشير إلى جوانـب السـلوك الانسـانى (عـالم الحيـاة بمصطلحـات هابرمـاس فـى مؤلفيــه ١٩٨٤، ١٩٨٧) او جوانب الأبنية الاجتماعية (أو الأنساق كمـا يسـميها هابرمـاس) أو إلى كليهما، كما تناولت توا مثالا أطلقت عليه المفاهيم الوسيطة. وهناك فـارق ذو دلالة بين المفـاهيم الموجهـة، والمفـاهيم المدققـة، يتمثـل فـى الحقيقـة التـى مؤداها ان المفاهيم الموجهة ذات دور أكبر فى اقتراح أو الإشارة (وان كـانت غير ملزمة) لأنمـاط مـن البيانـات كوسيلة للتعامل مـع المشـاكل التـى تواجـه

باستمرار عمليات جمع وتفسير البيانات. أما المفاهيم المدققة فهى ضعيفة الصلة بالبيانات، بمعنى أنها إما أن تتلاءم مع البيانات أو لا تتلاءم. فالهدف من المفهوم الموجه هو هدف ارشادى فى المقام الأول، يقترح خطوطا أكثر من البحث حتى ولو تم الاستغناء عنها فيما بعد. كما أنه، بمجرد أن يصمد المفهوم الموجه لاختبار التحدى أمام المزيد والمزيد من الشواهد، فإن هدفه يصبح حينئذ طرح ركيزه لتوسيع نطاق المفهوم، والتطوير النظرى. (انظر مزيد من التعليقات فيما بعد). وعلى العكس من ذلك، فان المفاهيم المدققة تميل إلى الاستقلال بمضمونها، وبالتالى فان علاقتها ببناء نظرية منظمة تكون أقل رسوخا وثباتا.

من هنا تعد المفاهيم الموجهة -بمعنى معين- مفاهيم موجهة للبحث النظرى أكثر من كونها دالة على التلاؤم بين مفاهيم معينة وبين البيانات. وترتبط هذه الوظيفة التوجيهية بما اسميته الايحاء بنمط لتصنيف أو تنظيم بيانات البحث على نحو معين سواء قبل جمع البيانات كإطار مرجعى مسبق للمفاهيم، أو كسمة مستمرة ومتجددة لجمع وتحليل البيانات. على أن ذلك يجب ألا يعنى بالضرورة -كما أوضحت من قبل- إخضاع البيانات عنوة لمفاهيم موجودة سلفا (انظر: مؤلف جلاسر، ١٩٩٤، للوقوف على تعليقات نقدية لعملية الإخضاع عنوة) ولا يعنى استخراج النمط عدم الالتزام بطرح وجهة نظر حول المفاهيم بصرف النظر عن التغذية المرتدة من جانب البيانات. وفى ضوء ذلك فليس ثمة إخضاع البيانات عنوة لمفاهيم غريبة على نحو لا ضرورة له. ومع ذلك، فما تزال هناك حاجة إلى أن يبدأ الخيال النظرى من خلال تجربة بعض الأطر المفهومية المؤقتة. إذ أن ذلك يعد عيبا أساسيا فى النظرية الموثقة، وذلك من وجهة نظر تعنى ضمنا أنه من الممكن أن يبدأ التنظير من منطلق غير نظرى بالمرة (أنظر: جلاسر وشتراوس فى مؤلفهما، ١٩٦٧، وشتراوس ١٩٨٧، وجلاسر ١٩٩٤).

إنه من الأفضل أن ندرك بوعى وتأمل افتراضات الفرد النظرية وأحكامه المسبقة، بدلا من تخيل أن الباحث يبدأ من جديد فى كل مرة يبدأ فيها بحثه. علاوة على ذلك فمن المؤكد أنه من الصواب القول بأن التنظير يمثل

بالضرورة ثمرة لكل من التصنيف المفاهيمى للمفاهيم (الاستنباط)، والاستقراء المفاهيمى للبيانات. وليس القول بأن هذه البيانات تزودنا وحدها بالفئات النظرية على نحو مستقل عن الأحكام التفسيرية (النظرية) التى يصدرها الباحثون. وسوف أقيم الدليل فيما بعد على أن رفض النظريات القائمة على أساس أنها نظريات مسبقة، وبالتالى غير ذات صلة بالبحث، وللاستقرار، وتأسيس النظرية على اساس من الواقع الامبيريقى يعد مضيعة للأفكار النظرية والمفاهيم الموجودة التى ثبت أنها ذات قيمة دائمة.

من هنا، فإن بعض المفاهيم الموجهة توجه نحو فرض نظام معين على البيانات، ونستطيع أن نتبين ذلك فيما أثمره من اقتراح أفكار معينة. **أولا**، تطرح المفاهيم الموجهة أشكالا من تفسير البيانات من خلال تقديم وصفات محددة، وانحرافات عن الشواهد التى تم اكتشافها. فالمفهوم أو الفكرة سوف يوحى -باختصار- بأن السلوك أو الأحداث أو الأبنية الاجتماعية -التى يتناولها البحث- تحدث لأسباب محددة. **ثانيا**، تقترح مثل هذه المفاهيم خطوطا من البحث الميدانى التى لم يتم تجربتها بعد. وقد ينطبق ذلك فى بداية مشروع البحث من خلال تحديد مجموعة محددة من الأهداف أو خطة البحث قبل البدء فى أى بحث. كما أن ذلك قد ينطبق فى بعض المراحل المستمرة من البحث، حيث يؤدى استخدام المفهوم الموجه الى اقتراح خطوط بديلة من البحث عوضا عن تلك التى يتم انتهاجها. والأمر الأكثر شيوعا أن استخدام المفاهيم الموجهة فى البحث المستمر من شأنه أن يوضح أى الموضوعات والمجالات والأفراد يتعين دراستها فيما بعد.

وأخيرا، فمن المأمول ان تطرح المفاهيم الموجهة مفاهيم أخرى تغذى النظرية الناشئة كنتيجة لأساليب متباينة من المزج بين الاستنباط والاستقراء. ويتضمن الاستقراء -ضمنيا- أن النظرية الناشئة قد تكون فى المحل الأول ثمرة للبحث الميدانى (ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى تشييد النظرية الموثقة بالصورة التى كان قد اقترحها كل من جلاسر وشتراوس فى مؤلفهما الصادر عام ١٩٦٧). وعلى العكس من ذلك، فانها قد تستمد من قوة الدفع المبدئية من التركيز على دلالات خطوط أخرى من البحث النظرى. يجب أن نتذكر

أنه لا يجب – من وجهة نظر هذه المناقشة –فهم كل من هذه الخيارات من خلال مفاهيم بحتة. بمعنى أنه لايوجد هناك شئ اسمه استنباط أو استقراء بحت. وانما هناك– فقط– أنواع مختلفة من المزج أو المزاوجة بين الاثنين، ولو أنه أحيانا يميل نحو جانب أو آخر من المعادلة الامبيريقية والنظرية. وفى رأيى أن الموضوع لا يعدو أن يكون مسألة تأكيد، لان كل الدراسات الامبيريقية متخمة بالافتراضات والتوجهات النظرية. وعلى العكس من ذلك، نجد أن كل نظرية تعد فى الواقع نظرية موثقة بمعنى ما، و إلا فإنها لن تكون نظرية بحق. إن ما يميز الأنواع المختلفة من النظرية الموثقة هو مستواها من حيث المحتوى الإمبيريقى، ودرجة التجريد، وقدرتها التفسيرية.

وعلى الرغم من أن المفاهيم الموجهة تطرح خطوطا للبحث والتفكير النظرى، فانه لا يجب التفكير فيها بوصفها مؤقتة تماما بطبيعتها، وكل ما تقدمه هو طرح الطريق الملائم لتفسير وتحليل البيانات فى مرحلة مبكرة نسبيا من البحث. إن الميزة الكبرى لطبيعتها المؤقتة، أنه كلما زاد كم البيانات المتجمعة، فإن المفهوم الأساسى قد تتراجع أهميته، أو يتم التخلى عنه كلية، خاصة إذا تم التوصل إلى مفهوم آخر أكثر ملاءمة. وما أن تبدأ أهمية المفهوم الاساسى فى التراجع، فإن ذلك قد يرجع إلى تطور وتحول المفهوم الأساسى –على نحو ما– كنتيجة لما تسفر عنه الشواهد الجديدة. وقد لايكون مثل هذا التحول ايجابيا، بمعنى أن جدوى المفهوم يمكن أن تتراجع بمرور الوقت، ومن ثم يتم التخلى عنه على المدى الطويل. وعلى الجانب الآخر، فإن التحول قد يكون ايجابيا كلية، حيث يثمر فى نهاية الأمر أفكارا ومفاهيم جديدة، ذات قدرات تفسيرية ووصفية أفضل وأكثر ملاءمة للبحث الجارى.

كما أنه من المحتمل –بالطبع– أن ينمو المفهوم الموجه الأصلى بقوة، ويحظى بالأهمية كلما تقدم البحث. ولهذا فإنه من المهم التأكيد على أن المرونة تعنى أنه يجب أن تتاح لها مساحة لتنمو داخليا – من خلال تحديد مكوناتها وخصائصها، وعضويا – مع البحث ككل. وهكذا، فإن الطبيعة المؤقتة للمفاهيم الموجهة يجب فهمها من خلال معنيين. **الأول** ، أنه من المحتمل أن يتم الاستغناء عنه فى المدى الطويل. **والثانى** أنه غير ذى شكل

مسبق محدد وثابت في المدى القصير. ويشير المعنى الثاني إلى المرونة الحقيقية للمفهوم. ونلاحظ من ناحية أخرى، أنه على الرغم من أن مثل هذه المفاهيم ذات قابلية -حقيقية- للتحول أو إعادة الصياغة للتلاؤم مع الظروف المتغيرة، ولكن ذلك لا يعني أن ذلك سوف يتحقق بالضرورة. كما أن تزايد أهمية المفهوم أثناء مراحل البحث الأولى ربما يدلنا على أن جانبا كبيرا من الشكل الأصلي، والقدرة التفسيرية للمفهوم تتأكد وتترسخ تدريجيا. وهكذا فإن تنامي قوة المفهوم سوف ترجع إلى تزايد الاحساس بمصداقية المفهوم القائم في سياق البحث.

وأيا كان السبب في استمرار أهمية المفهوم الموجه، فإنه من الأهمية القصوى ألا يسيطر المفهوم الموجه (أو مجموعة المفاهيم الموجهة) على التحليل بطريقة ديكتاتورية. ويجب أن يتميز -دائما- استخدام المفاهيم الموجهة بالمرونة، مع ضرورة أن نضع في اعتبارنا في نفس الوقت عملية جمع البيانات المستمرة، والأفكار النظرية الناشئة، وألا تصبح المفاهيم الموجهة أمرا مقدسا لا يحل انتهاكه، أو جزءا من عقيدة تحليلية تحول دون ظهور أي أفكار أو مفاهيم أو خطوط جديدة للبحث. وهكذا فإن المفهوم الموجه سيؤدي دوره كمفهوم محوري بشكل مؤقت، وكوحدة تحليلية تتمحور حولها عملية ترميز البيانات وتحليلها. ولكني لا أقصد -مع ذلك- المعنى الذي حدده جلاسر وشتراوس للمفهوم المحوري، فأنا لا أقصد به أن يصبح بصورة آلية الفكرة الأساسية (المفهوم أو المقولة) التي تدور حولها باقي التحليلات والمفاهيم الأخرى. ففي رأي جلاسر وشتراوس أن المفهوم المحوري لا يتحقق إلا بعد توافر قدر معقول من البيانات المتجمعة وبعد الترميز المؤقت، والتحليل. ففي رأيهما أن جوهر الفئات ينبثق من عملية جمع وتحليل البيانات المستمرة، ويتسق هذا التتابع الاجرائي (المنهجي) مع فكرتهما عن أن النظرية الموثقة يجب أن تتجنب استخدام نظرية (أو مفاهيم) متصورة سلفا، لأن ذلك سيؤدي -بصورة آلية- إلى افتراض دلالات معينة للبيانات في المرحلة السابقة على جمع البيانات نفسها.

والحقيقة أن محور الارتكاز فى الاتجاه -الذى ادافع عنه هنا- يتمثل فى تشجيع هذا النمط من الدلالات المتوقعة مسبقا للبيانات باعتبارها وسيلة محورية لبدء عملية التنظير. إن السبيل الوحيد المؤدى لأن يصبح مثل هذا الاجراء مشكلة فيما يتعلق باخضاع البيانات عنوة يحدث عندما يتم استخدام المفاهيم الموجهة بطريقة ديكتاتورية وغير مرنة. إن اصرار جلاسر وشتراوس على أن النظرية يجب أن تنبثق تحديدا من البيانات، حتى يمكن الادعاء بأنها نظرية موثقة بحق إنما هو شكل من أشكال التفكير القطعى (الدوجماطيقى) حيث أنه يعوق الطرق الأخرى عن الاستمرار بسبب اعتبارات مسبقة. فمثل هذا الرأى يرفض على وجه الخصوص مواجهة الحقيقة المزعجة، وهى أنه لن يتسنى البدء فى تحليل وتنظير وتفسير جوانب الحياة الاجتماعية، إلا إذا كان لدى الباحث بالفعل افتراضات وأفكار معينة عن العالم الاجتماعى. ومن شأن تجنب هذه الحقيقة أن يؤدى إلى استجلاب زائف للإفتراضات والقيم والأحكام المسبقة، والمواقف النظرية المسبقة من العالم الاجتماعى فى التحليل، حتى دون أن يعى الباحث ذلك. إن المدخل -الذى أدافع عنه- يأخذ مأخذ الجد المسلمة الفلسفية وهى أن الملاحظة دائما ما تكون مشبعة بأفكار نظرية، وأنه يمكن الاستفادة من تلك الحقيقة بالتعامل معها بطريقة منتظمة.

إن اتجاهى هنا يناقض اتجاه كل من جلاسر وشتراوس، لأنى أصر على أنه يمكن البدء بنظرية متصورة سلفا فى شكل مفاهيم موجهة، مع الادعاء بأن النظرية من الناحية الامبيريقية قد استقرت. وأنا أقول "استقرت" بمعنى الادعاء بأن ذلك الاستقرار مستمد فعلا من البيانات. ثم أن هذا المصطلح يتميز عن مفهوم التوثيق (كما فى قولنا النظرية الموثقة)، حيث يبدو أنه يعنى ضمنيا موقفا إمبيريقيا متميزا. فالانطلاق من نظرية متصورة سلفا لا يعنى أنها تفرض تفسيرا جامدا متصلبا على البيانات. ويتوقف حدوث ذلك فى الواقع فعلا على كيفية استخدام النظرية أو المفاهيم، وما إذا كانت مخاطر استخدامها بصورة دوجماطيقية أو ديكتاتورية أصبحت تحدث بصورة متكررة كجزء من عملية البحث او التحليل المستمرين. إن موقف جلاسر وشتراوس يشبه كثيرا موقف منظرين آخرين من أصحاب الاتجاهات

الإنسانية أو التفاعلية، أو الفينومينولوجية -يصرون على أن النظرية المسبقة (فى شكل مفاهيم أو أطر مرجعية نظرية) يجب ألا تلعب دورا رسميا فى البحث والتحليل الاجتماعى (انظر: براين، ١٩٦٦، وبلومر، ١٩٦٩، ومقال بيكر وبوك المنشور فى مؤلف بوك ١٩٧٩).

ولكن هذا الاتجاه يتداخل -أيضا- مع أعمال كل من كتاب الاتجاه النسوى، واتجاه ما بعد الحداثة، الذين يرفضون فكرة النظرية بسبب صلتها المزعومة بالاتجاه ذى النزعة الموضوعية، والمدخل العلمى اللذين ينكران الأصوات الحقيقية لهؤلاء الخاضعين للبحث والدراسة (انظر: ستانلى واير، ١٩٨٣، وروزينو، ١٩٩٢). وبالمثل فإن علماء ما بعد الحداثة (أمثال فوكو وليوتار و بودريار) يتجنبون النظرية كما فى نموذج الاستخدام غير المشروع للنظرية العامة، أو الأسلوب القصصى. وفى رأيى أن هذه الانتقادات خاطئة وفى غير محلها وسابقة لأوانها، وغير وافية بالغرض كوسائل للتفاهم والتحاور مع العلم الاجتماعى فى مرحلة ما بعد الامبيريقية، وما بعد الوظيفية. ويرتكز موقفى على دفاع قوى عن أهمية وكفاءة النظرية الاجتماعية الحديثة لأنها مستمدة من خلال المشروع الكلاسيكى لعلم الاجتماع والتقاليد الامبيريقية والنظرية التى تؤيدها (انظر: لايدر، ١٩٩٧). وبهذا المعنى يلتحم موقفى مع مواقف النقاد الاخرين لاتجاهات ما بعد الحداثة، والنزعة النسبية (انظر: الكسندر ١٩٩٥، وأرتشر ١٩٩٥، وبريانت ١٩٩٥، وموزيليس ١٩٩٥).

إن الدفاع عن شكل معتدل من الموضوعية (انظر: الكسندر ١٩٩٥، ولايدر ١٩٩٧) كوسيلة للتفاهم مع الارتباطات المتبادلة بين عالم الحياة والملامح النسقية للحياة الاجتماعية (بما فى ذلك الاسهامات المتضافرة للفعل والبناء) لا يستلزم الحط من قدر الفاعلين من العوام (غير المتخصصين) كما يدعى جيدنز (١٩٧٩). كما أن استخدام النظرية الشكلية والعامة يقمع أو ينكر الخبرات المعاشة، أو الروايات المحلية لموضوعات البحث كما يدعى علماء ما بعد الحداثة، والنسبية والنسوية. والواقع أن الالتزام بالموضوعية المعتدلة مقترنة بتوظيف النظرية العامة، من شأنه أن يفتح الآفاق لإمكانية التطبيق،

والقدرة على الوصول للمعرفة من خلال تبنى إطار مرجعى عام. إن مثل هذا الاطار المرجعى قادر على استيعاب عوالم الناس الذاتية ذات الدلالة، فى نفس الوقت الذى يسجل فيه الاشكال والابنية والنظم الاجتماعية، والثقافة والمعرفة، وما إلى ذلك، التى تمتد فيما وراء ذلك وتشكل خلفية لعناصر عالم الحياة (ويطلق عليها بوبر فى مؤلفه الصادر عام ١٩٧٢ ظواهر العالم رقم ثلاثة).

إن اسقاط المفاهيم الشكلية والنظرية العامة يمثل خسارة كبيرة لأفكار نظرية جيدة موجودة، كما يصر جلاسر وشتراوس على أن النمط الوحيد الهام والفعال للنظرية هو النظرية الموثقة والمنبثقة من داخل مشروعات بحثية محددة (ومن ثم تقتصر على تسجيل عوالم الأفراد الفريدة). إن مثل هذه المواقف تؤدى إلى خسارة مدمرة لكم هائل من المواد النظرية لأنها تغفل، أو تتجاهل ببساطة المفاهيم والأفكار النظرية التى ثبت -فى الماضى- أنها أدوات تفسيرية مفيدة. ومن شأن ذلك أن يؤدى بنا إلى التخلى عن القابلية المحتملة لتطبيق هذه المفاهيم والأفكار فى البحث والتحليل المعاصر كوسيلة لفهم أو لتفسير أو لتنظيم البيانات الإمبيريقية الجديدة المتجمعة. كما أن تحريم استخدام مثل هذه المواد النظرية القائمة يعنى أن إمكانياتها كتغذية مثمرة، وسبل أو موصلات لتأسيس وتطوير مداخل وأفكار نظرية جديدة قد تم تجاهلها.

ولننظر مليا - على سبيل المثال- فى الأفكار النظرية التالية المأخوذة - عشوائيا- من أعمال ماركس ودوركايم وفيبر.

فيبر : البيروقراطية، الضبط البيروقراطى، تدرج، المكانات والسلك المهنى المحدودة إداريا، القواعد المنظمة واللوائح، الترشيد.

ماركس : علاقات الانتاج ، نمط الانتاج ، البناء التحتى الإقتصادى ، السيطرة الطبقية ، الصراع الطبقى ، الأيديولوجيا، الاستغلال.

دوركايم: التضامن العضوى، التضامن الآلى، درجة التكامل، الأنومى، أنماط الانتحار وأسبابه، الوعى الجمعى، التحول إلى الفردية، تقسيم العمل.

لقد أشرت إلى هذه الأفكار النظرية لأنها نماذج ملائمة، ولكنه بوسعنا من حيث المبدأ كتابة قائمة طويلة من المفاهيم والأفكار المناظرة مستخلصة من أعمال كتاب أكثر حداثة مثل بارسونز، وميرتون، وجولدنر، وفوكو، وجوفمان، و هابرماس، وجيدنز وآخرين. وفى رأيى، أنه يجب أن يكون استخدامنا لمثل هذه المفاهيم والأطر المرجعية والأفكار النظرية استخداما ابداعيا فى شكل مفاهيم موجهة، لنتبين ما يمكن أن تسفر عنه فيما يتعلق بما سوف أطلق عليه "المجال التفسيرى النوعى الشامل". ومن خلال استخدام هذه المفاهيم والأطر المرجعية والأفكار النظرية كمفاهيم موجهة يمكن ضمنيا اكتشاف مدى المساعدة التى يمكن أن تقدمها هذه المفاهيم فى تفسير مشكلات البحث التى لم تكن مصممة من أجلها أساسا. ويعنى ذلك أن يتم التأكد مما إذا كانت تلك المفاهيم ملائمة أو مناسبة لتحليل مشكلات البحث الجديدة، أو المجالات الإمبيريقية، مثل المجالات البينية التى ذكرتها من قبل. وفى هذه الحالة، فإننا نسأل ما إذا كانت هذه الأفكار أو المداخل أو المفاهيم يمكن إعادة صياغتها أو توسيع نطاقها أو تنقيحها، وتتسع لتتضمن بيانات إمبيريقية جديدة، أو موضوعات جديدة للبحث. كما أن قيام الباحث القائم بالتحليل بإعادة تشكيل المفاهيم تبعا للظروف الإمبيريقية المتغيرة، فإن النظرية الناشئة يمكن أن تتعرض لعملية مسخ أو تحول، وتتبدى فى شكل بديل تبعا لما تمليه ظروف البحث المختلفة. على أننا لن نستطيع أن نتعرف على هذه الأشكال المتحولة، إلا إذا حاولنا أن نختبر أو نطبق المفاهيم والأفكار الأساسية أولا وقبل كل شئ. وما لم يتم اختبار مرونة الأفكار النظرية المسبقة، فلن نستطيع أن نتعرف على مدى جدوى هذه التحولات، وخطوط البحث النظرية والامبيريقية المتولدة نتيجة لذلك.

وتستهدف مناقشتى هنا فى مجموعها إثراء الطبيعة التراكمية للمعرفة السوسيولوجية بصفة عامة. لقد ذهبت إلى أنه لن يمكن أن تتضافر كل الجهود

بطريقة تراكمية إلا من خلال ربط الأفكار النظرية معا في سياق البحث (الأمر الذي يشجع التشعب والتطوير). وهكذا، فإنني ضد التوجهات اللانظرية أو المضادة للنظرية التي نصادفها في نظريات ما بعد الحداثة، والنسوية، والنسبية. كما أنني ضد التوجهات المناوئة للنزعة الصورية في النظرية الموثقة، على أساس أن هذه التوجهات لا تقدم شيئا من شأنه أن يساعد على تراكم المعرفة السوسيولوجية. ويرجع ذلك في الاساس إلى أنهم يفصمون أي تحليل اجتماعي عن أي أساس مستمد من التراث والتقاليد، أو استمرارية مترتبة عليه في شكل بناء قائم من النظريات والمفاهيم وأطر العمل المستقرة. إن هذه الاتجاهات المضادة للنظرية التي تتجنب النظرية العامة، تشكل قطيعة حادة مع عناصر الآراء السوسيولوجية والتراث، ومن ثم تتسبب في مشاكل صعبة لاعادة بناء المعرفة السوسيولوجية من العدم.

من المهم تجنب السير في هذا الطريق المسدود الذي لا يلوح له أي مخرج، وذلك من خلال تحقيق الاستمرارية مع التفكير السوسيولوجي بأكمله. فالباحثون الذين يقطعون كل صلة لهم بكل من المفكرين المحدثين والكلاسيكيين، وبالنظريات القائمة التي أسهمت في تشكيل الوعي السوسيولوجي، يلعبون دورا ايجابيا في تفتيت المعرفة السوسيولوجية. ومن شأن مثل هذا الاتجاه -وكما أشار ميرتون منذ فترة (١٩٦٧) - أن يخلق جزرا صغيرة -ذات قيمة -من المعرفة، ولا يساعد على التراكم الكلي للنظريات والبحوث. وعلى الرغم من وعي كل من جلاسر وشتراوس بهذه المشكلة، وتأكيدهم للحاجة إلى التحول من النظريةالخاصة بموضوع معين إلى ما يطلق عليه النظرية الشكلية، فان اتجاههما في عمومه يرفض كافة أشكال النظرية العامة، واستخدام النظرية القائمة من قبل. فمن شأن مثل هذا الموقف أن يعزز عملية تفتيت المعرفة السوسيولوجية من خلال منح الأولوية لشكل معين من علاقة النظرية بالبحث.

تدقيق النظرية

انتقل فيما يلى إلى التساؤل حول كيفية توليد النظرية والمفاهيم، من خلال التطوير النظرى للمفاهيم الموجهة. يقودنا ذلك إلى تطوير أطر عامة للمفاهيم، وأفكار نظرية أكثر شمولا، لأن معظم الآراء التفسيرية أو الوصفية المناسبة تتطلب استخدام مجموعات من المفاهيم المترابطة، أكثر من استخدام مفاهيم منفصلة أو تربط بينهما علاقة ضعيفة. إن التدقيق النظرى انطلاقا من المفاهيم والمقولات الأساسية من شأنه أن يحقق الحد الأقصى من القوة للروابط بين المفاهيم الأصلية، وتلك التى تنشأ عنها فيما بعد. إن فكرة المفهوم "المحورى" تساعدنا على التفكير على أساس مجموعة المفاهيم المترابطة التى تتشعب نحو خارج هذا المحور، كما فى الشبكة أو الخلية.

وبيت القصيد هنا هو تطوير إطار عمل مفاهيمى أولى يعتمد إلى حد ما على جمع البيانات وتحليلها. إن بعض المفاهيم الأخرى تم اقتراحها أو استخدامها بالفعل فى نطاق التراث الموجود على نحو ما، مثل مفهوم فيبر عن التنظيم البيروقراطى، الذى ارتبط بعدد من المفاهيم القريبة منه مثل التدرج، والسلك المهنى، والتحديد الرسمى للمكانات، وما الى ذلك. وبالرغم من أن ذلك يمكن أن يكون عونا نافعا، فإن هناك خطورة أنه قد يشجع الباحث على اخضاع البيانات عنوة لكى تتوافق مع مقولات موجودة من قبل، لمجرد أنها متاحة، وبالتالى لا تتطلب جهدا نظريا إضافيا. وفى ضوء ذلك يجب استخدامها فى شكلها الحالى وبحذر.

ومن الأمور الأكثر أهمية لتأسيس النظرية، والخطوط النظرية للتفكير حقيقة مؤداها أن المفاهيم المتقاربة يمكن توليدها من المفاهيم المحورية من خلال ثلاث طرق أساسية. **الطريقة الأولى** يمكن اشتقاقها منطقيا واستنباطيا من المفاهيم المحورية (أو المفاهيم فقط). **الطريقة الثانية** يمكن اشتقاق المفاهيم المتقاربة أو الدقيقة من العمل الامبيريقى - أى البيانات أو المعلومات التى تم الكشف عنها- وهكذا سوف تستند بالدرجة الأولى على اجراء استدلالى. وهنا يتعين التأكيد على أن أيا من هذه العمليات لا يجب فهمها على

أنها عمليات استدلالية أو استنباطية خالصة، فهناك دائما عناصر من كل منهما فى أى اجراء تحليلى. وما يقصدونه حينئذ (باستدلالية أو استنباطية) هو موقف يكون مركز الثقل فيه أو محور الاهتمام أحد هذين النوعين من العمليات لا أكثر. وهكذا فإن **الطريقة الثالثة،** التى قد تكون أكثر الاحتمالات شيوعا تتمثل فى حالات الارتباط المتساوى نسبيا بين المنهجين.

التدقيق الأولى

ذكرت من قبل أنه من الأفضل أن ننظر إلى المفهوم المحورى باعتباره المركز المحتمل لشبكة المفاهيم التى تمتد خارجه ومنطلقه منه. ولا يهم فى البداية كيفية ارتباط هذه المفاهيم الأخرى بالمفهوم المحورى، وذلك عندما يدخل فى المعادلة الجانب الابداعى فى تشييد النظرية. فالشئ الحاسم والمهم فى بداية هذه الأمور هو بلورة عدد من المفاهيم التى تبدو مرتبطة بالمفهوم المحورى، وهى المفاهيم التى يمكن وصفها بأنها مفاهيم تابعة تدور فى فلك المفهوم المحورى. ومن الناحية العملية يعنى ذلك ببساطة وضع قائمة بالمفاهيم الممكنة من خلال التفكير فى تفرعات ودلالات المفهوم المحورى بطريقة منطقية. وأفضل منهج يمكن استخدامه هو التفكير فيها باعتبارها أبعادا وخصائص وسمات أضافية متضمنة فى المفهوم المحورى. فلو تصورنا - على سبيل المثال- أن الباحث تأثر بدراسة هوخشيلد (١٩٨٣) عن "العمل العاطفى المأجور" (خاصة كما يتحدد فى مهن بعينها مثل مضيفى شركات الطيران)، وبالتالى قرر اتخاذ مفهوم العمل العاطفى المأجور كسمة تحليلية محورية فى مشروع بحث معين. ومن خلال قراءة متأنية لدراسة هوخشيلد عن المضيفين الجويين، ومن خلال التفكير فى دلالات هذا المفهوم بصورة عامة، يصبح بوسع الباحث أن يتوصل إلى قائمة مثل التى سترد بعد قليل. ويمكن فى البداية سرد الأبعاد العامة للعمل العاطفى المأجور التى أطلقت عليها مسمى "مصادر"، "ونتائج" و "جوانب بنائية" للعمل العاطفى المأجور، ثم انتقلت بعد ذلك إلى سرد الفئات والمفاهيم المرتبطة بكل بعد من هذه الأبعاد العامة.

***المصادر:** مطالب الشركة (للعمل العاطفى المأجور)، المتطلبات التفاعلية (من جانب المسافرين)، الضغط الاجتماعى النفسى.

* **النتائج:** الارهاق العاطفى، الاحتراق العاطفى، العواطف الحقيقية والزائفة، النفوس الحقيقية والزائفة، الاسقاط الذاتى، تصوير الذات.

* **الجوانب البنائية:** المهنة، العمل (الذى يتطلبه العمل العاطفى المأجور)، تقسيم الوظائف على أساس النوع.

ولا أدعى أن تلك القائمة تتسم بالشمول، أو أنه يتعين على الباحثين الآخرين التعامل معها، ولهذا فإن هذه الأبعاد تعكس إلى حد ما اهتماماتى وشغلى الشاغل. وانما المقصود بها على أى حال هو توضيح مقولة التدقيق النظرى. ويمكن إعطاء مثال آخر، فاذا كان المفهوم المحورى هو المهنة يصبح بوسعنا طرح القائمة التالية:-

* **علامات التقدم:** المراحل الحاسمة ذات الدلالة، نظام تتابع المكانات (نقطة البداية ونقطة النهائية)، طبيعة التقدم (المحددة بوضوح أو الغامضة أو الهلامية)، النتائج المؤكدة وغير المؤكدة، ايقاع التقدم (زمانيا ومكانيا).

* **الأمور العرضية:** المناسبات المهمة، اللحظات المصيرية، فترات الأزمات، فترات التحول، التغيرات فىالهوية الذاتية.

* **الضبط:** من الذى يتحكم فى السلك المهنى (تحكم الأطباء فى المسار المرضى للمرضى، وتحكم الوكالات فى الممثلين)، أنماط الضبط، توازن القوة (مسار الزواج أو الصداقة).

* **السياق:** السياق الموضوعى والذاتى للمسار المهنى، السياق الرسمى/ وغير الرسمى، تحديد السياق من وجهة نظر السوق أو وجهة نظر صاحب العمل أو التنظيم (الممثلون فى مقابل الموظفين المدنيين)، الاستمرارية/ وعدم الاستمرارية، السلك المهنى المتعدد (العمل - المرض، وقت الفراغ، نمط الحياة، الصداقة) تداخل السياقات (عددها)، طبيعة الارتباط المتبادل.

من خلال وضع الأشياء فى قائمة بهذه الطريقة يمكن اختبار وفرز المفاهيم التابعة الضمنية، التى ترتبط بالمفهوم المحورى للسلك المهنى. يتضمن هذا المثال مستويين. البعد الأساسى لتحليل السلك المهنى الذى ضمنته القائمة هى علامات التقدم، والأمور العرضية، والضبط، والسياق. ولا شك أن فكرة السلك المهنى -كما تضمنت القائمة- هنا ذات قابلية للتطبيق واسعة النطاق، ومتصلة بكل من السلك المهنى (أو العمل) وعدد من أنواع الأنشطة الاجتماعية الأخرى وأشكال الإندماج، كالمسار الإجرامى أو الانحرافى، والمسار المرضى، ومسار العلاقات وما إلى ذلك. ويطبق المفهوم على أى نشاط اجتماعى يتضمن تغييرات متتابعة فى المكانة عبر الزمن، وصولا إلى نقطة نهاية محددة (أو مكانة نهائية). ولهذا فإن القائمة يمكن توظيفها كدليل ابتدائى يساعد فى تحديد المجالات العامة التى يجب أن توضع فى الاعتبار عند تحليل المسار المهنى كمفهوم موجه. وكلما كانت القوائم أكثر دقة فى تحديد المفاهيم المتصلة بكل مقولة من المقولات الأساسية كلما كانت أكثر عونا فى تحديد السمات والخصائص التفصيلية لهذه الأبعاد الأساسية.

لقد تبينت بعضا من هذه الأبعاد والخصائص من دراسة جلاسر وشتراوس (١٩٧١) وذلك برغم شكوكى القوية فى اتجاههم المنهجى والنظرى ككل (انظر: لايدر ١٩٩٠، ١٩٩٣، ١٩٩٧). ونظرا لأن هذا المجال خضع لدراسات متعمقة، فإن كثيرا من الأبعاد والخصائص قد استخدمت من قبل بصورة أو بأخرى يمكن تحديدها والتعرف عليها من خلال مسح التراث. إلا أنه يمكن من خلال تجميع هذه الأبعاد والخصائص معا بوسائل معينة، وفى اطار علاقتها بسياقات بحثية، ومشكلات وأهداف معينة يستطيع الباحث أن يبدأ فى التوصل إلى منظورات جديدة بشأن مشكلات معينة. ولا شك أن مجرد تدوين هذه الأبعاد والخصائص فى قائمة يحفز الخيال النظرى، كما ينشط عملية انشاء شبكة من المفاهيم ذات العلاقات المتبادلة.

إن إنشاء مثل هذه الشبكات يسمح للباحث بتناول القضايا ذات الطابع النظرى أساسا. ويعنى ذلك، أن نقطة البداية هذه تسمح لنا أن نطرح أسئلة بشأن كيف ولماذا عن المجال موضع الدراسة، كما أنها تقدم اجابات مؤقتة لمثل هذه الأسئلة. ويمكن القول على أى حال، وكما اوضحت توا، أن الدينامية الكلية للعملية يتم تغذيتها من خلال تطبيق التفكير النظرى على المشكلة الإمبيريقية، أو على مجال الدراسة، وهى بمثابة التاثير المتبادل بين الاثنين الذى يسمح بتدقيق النظرية القائمة إمبيريقيا. فأبعاد وخصائص العمل العاطفى المأجور مثلا -كما أوردتها فى قائمة من قبل- ترتبط بالدرجة الأولى بدراسة هوخشيلد عن مضيفى الطيران (وبصفة أساسية المضيفات). ولكن يمكن أن يكون لمصطلح العمل العاطفى المأجور دلالته بالنسبة لعدد من المجالات البحثية الأخرى. فالتدريس فى المدارس، والتمريض فى المستشفيات يتطلب عملا عاطفيا مأجورا فى سياق مهنى مختلف تمام الاختلاف، بينما هناك جوانب أخرى من الحياة الاجتماعية تتطلب أنماطا أخرى من الاهتمامات العاطفية مثل الزمالة، والزواج، والصداقة، بل ان تلك العلاقات بين المعارف العرضيين أو الغرباء تتطلب مستويات متغيرة من الالتزام العاطفى (أو - عكسه - وهو التباعد والجفاء).

وبعد التحديد الدقيق للمشكلة الإمبيريقية أو المجال موضع اهتمام الباحث، يمكن البدء فى جمع وتصنيف المفاهيم التى تتعلق بالمشكلة الإمبيريقية المحددة موضع الدراسة. فلو كان التدريس فى المدارس -مثلا- هو موضع الاهتمام، فان الباحث يطرح أسئلة عن طبيعة العمل العاطفى المأجور المتضمن فى اداء هذا العمل، مثل إلى أى مدى يماثل أو يختلف عما هو مطلوب من المضيفين الجويين؟ إلى أى مدى يوجد ما يقابل طلبات الشركة فى مهنة التدريس؟ بمعنى هل يهتم رؤساء المدرسين فى العمل اهتماما خاصا بتوفير مهارات العمل العاطفى مع الأولاد كما هو الحال مع المسافرين على الرحلات الجوية؟ إلى أى مدى تلعب الاعتبارات التجارية دورا فى مستويات وأنماط العمل العاطفى المأجور التى تؤدى داخل الفصل الدراسى؟ هل يرتبط ذلك بقضية العواطف الحقيقية أو الزائفة، والمشكلات المرتبطة بالمشاعر تجاه الذات وتصوير الذات؟ ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى

تطوير فروض مهمه فى البحث، بمعنى أنه يجب على الباحث أن يخمن أن هناك عددا أقل من المشكلات يتعلق بمصداقية التعبير العاطفى، وما يترتب على ذلك من مشاعر خاطئة تجاه المدرسين بالمقارنة بالمضيفين الجويين. وقد يرتبط ذلك بمدى الضغط التجارى، وبطبيعة جماعة العملاء (بالغون مقابل أطفال)، وبطبيعة الاعمال التىتؤدى (توفير الاحتياجات المادية للمسافرين، مقابل تلبية الاحتياجات التعليمية والأخلاقية والنفسية والعاطفية للأطفال).

ويمكن -حينئذ- أن تتقاطع الأسئلة مع أسئلة أخرى، مثل إلى أى حد يمكن تطبيق مصطلحات التحمل العاطفى الزائد، والاحتراق العاطفى على المدرسين، واذا كان الأمر كذلك فعلا، فهل نحن نتعامل تماما مع نفس الظاهرة عند مقارنتها بمهن أخرى مثل الضيافة الجوية، أو المديرين التنفيذيين فى الشركات؟ ونعود إلى القول مرة أخرى، أن الباحث قد يرغب -مثلا- فى دراسة الفرض القائل بأن التحمل العاطفى الزائد، والاحتراق العاطفى يعدان نتيجة من نتائج ضغوط العمل، والمسئوليات الأخلاقية للمدرسين، أكثر من كونهما نتيجة للضغوط التى تدفع الفرد لأن يكون زائفا فى مشاعره وغير ودود، والتى تبدو أكثر ارتباطا واتصالا بمجالات العمل التجارية. وهكذا نرى أن الظروف الإمبيريقية الخاصة المحددة تؤثر فى أنواع الأسئلة التى تطرحها حول الموضوع، وبالتالى فإن ذلك من شأنه أن يؤثر فى الطريقة التى تتشكل بها مجموعة المفاهيم. ويتم تصنيف المفاهيم والأبعاد، والخصائص فى مجموعات إلى جوار بعضها البعض بطرق مختلفة تبعا للظروف الإمبيريقية التى تتجلى فى ظلها، ولكن طريقة التصنيف ذاتها هى التى تحدد كيفية التساؤل عن كيف ولماذا، وتحدد كذلك الاجابات، أو على الأقل تقترح خطوط البحث التى يمكن أن تقود إلى وضع فروض تتطلب الاختبار والدراسة.

إذا كان المفهوم الأصلى عن "المسار المهنى"، فان الباحث يبدأ فى طرح أسئلة تركز على الطريقة التى ترتبط بها السيطرة على تحركات المكانة فى داخل المسار المهنى بمعدل تقدم الأفراد أو الجماعات خلال المهن موضع

الدراسة. يتضمن ذلك قوة نظرية أو تفسيرية، عندما نضع فى الاعتبار بعض الدلالات الإمبيريقية، مثل معدل التقدم فى المسار المرضى، وتأثيرات الضبط المشتركة للمرضى وأعضاء الفريق الطبى المختلفين. ونستطيع أن نفهم بسهولة أكبر المدلول النظرى لذلك، لو تمت مقارنته بمسارات أخرى تكون المكانات داخلها محددة بوضوح أكبر، والتقدم واضحا ويمكن تمييزه من خلال قطاعات مختلفة، كما هو الأمر فى المسار المهنى للمديرين.

ترتبط قضايا الضبط هذه بمسائل تتعلق بوضوح بعلاقات التقدم، ومن الذى يضفى عليها الشرعية (الأطباء مقابل المرضى عبر معدلات الشفاء من أمراض مختلفة). كما ترتبط أيضا بقضايا تهتم بمستويات عدم الأمان والاستقرار الموجودة في الترقي والتدرج البيروقراطى مقابل الأساس السوقي لبعض المسارات المهنية (كما هو الحال فى الفنون والألعاب الرياضية) حيث يعتمد الحراك إلى أعلى سلم المسار المهنى على رسوخ قيم السوق، التى تعتمد بدورها على السمعة (انظر: كانتر، ١٩٨٩، ص٥١٢). وبالمثل، يمكن طرح أسئلة حول كيف ترتبط أبعاد أو خصائص المسار المهنى ببعضها البعض، وكيف تؤثر الخبرة العرضية على التقدم المهنى واتجاه الحراك على السلم المهنى، وقرار الفرد بالتخلى عن مهنته أو تغييرها؟. فالزواج على سبيل المثال يمكن أن ينهار بسبب المشاحنات الخطيرة (أو ننتيجة سلسلة من الخلافات)، ومن ثم يؤدى إلى تخلى أحد الزوجين عن الآخر. إن مثل هذه العوامل النفسية أو العرضية -مثل الادراك المفاجئ أو التدريجي لشخص ما بحقيقة رغبته الجنسية- ربما يتضمن تغيير سلوكه الجنسى، أو ربما أيضا تغيير شريكه.

التدقيق الثانوى

سوف أوضح كيف أن هذا النمط من التدقيق النظرى ينطلق من التركيز على واحد أو أكثر من المفاهيم التابعة التى يمكن توليدها من خلال هذا النمط من التصنيف. ولهذا الغرض سوف أتابع التطبيق على مثال المسار المهنى.فمن حيث المبدأ يمكن معالجة كل بعد أو خاصية بنفس الطريقة التى تم بها معالجة المفهوم الأصلى الموجه، باعتباره الأساس لتوليد مجموعات

أخرى من المفاهيم، والخصائص، والسمات. وهناك ما يسوغ النظر إليه في بعض الأحوال على أنه تقسيم فرعي للمجموعة الأساسية. ولكن المجموعة الثانية يمكن أن تحظى بأهمية كبيرة وتصبح المحور الأساسي للاهتمام النظري، تبعا لاتجاه وميول مجموعة البحث. فالمثال الإمبيريقي -مثلا- قد يدلنا على أن قضية التحكم في حراك المكانة داخل المسار المهني ذات أهمية خاصة، ومن ثم يستطيع الباحث أن يختبر هذه الفكرة بصورة أكثر عمقا، من خلال توليد مجموعات اضافية من الأبعاد، والأسئلة، والمفاهيم، والخصائص على النحو التالي:

* **طبيعة التحكم:** ما الذى يتطلبه التحكم؟ ضبط النفس، التحكم في الآخرين، التحكم في مصير انسان (أو مستقبله المهني)، التحكم في الموارد (الملكية، الأموال، رأس المال).

* **أشكال التحكم:** التحكم من خلال قوة الشخصية (التحكم الكاريزمى)، التحكم من خلال الثواب (دافع) والعقاب (الاكراه)، التحكم من خلال امتلاك القوة أو التأثير أو السلطة (كيف تتباين؟ وهل هى متصلة ببعضها البعض)، التحكم المباشر وغير المباشر (الوسيط).

وبعد البداية بالتركيز العام على المفهوم الموجه للمسار المهني، ربما يكون من الواضح ارتباط مشكلة البحث بمقولة التحكم نفسها. وهكذا فإن التحكم -أو بعض فروعه- ربما يحل محل الاهتمام الأساسى بالمسار المهنى. وقد يحدث بهذه المناسبة أن يتم اسقاط فكرة المسار المهنى كلية، وذلك عندما يدرك الباحث الأفكار والمفاهيم التى تبرز أمامه. وسنلاحظ على أى حال أن المفهوم الموجه المحورى سوف يخدم الهدف منه من خلال قيامه بدور المعبر نحو مجموعة جديدة من الأفكار والاهتمامات المتصلة بالمفاهيم. ولكن نجد - من ناحية أخرى- أن ذلك ليس بالأمر الحتمى، لأن مفهوم المسار المهنى (وأبعاده وخصائصه الفرعية) ربما تبقى فى خلفيتنا الذهنية كأمر ضرورى، ولكنها تظل مفهوما ثانويا بالضرورة. وفى هذا الشأن سيكون الأمر مجرد تحول فى بؤرة الاهتمام من خلاله تبدأ خصائص مختلفة من التحكم فى احتلال صدر اهتمامات البحث.

التدقيق الثلاثى: الاعتماد على نظرية عامة

ربما تتابع عملية تدقيق النظرية مسارها نحو مرحلة متقدمة عندما تدخل ضمن اطارها المرجعى بعض جوانب النظرية العامة. ونلاحظ هنا مرة أخرى أن هذه لا تعد عنصرا ضروريا بصورة مطلقة لإقامة كل النظريات، وهو ما يصدق أيضا على عملية التدقيق الثانوى. ويتوقف ذلك إلى حد كبير على التسلسل الطبيعى لعمليات التدقيق الأولية -أى فهم الجوانب المنطقية والعقلية المؤثرة- والظروف الخاصة بالبحث نفسه أيضا. وعلى الرغم من أن ذلك ليس ضروريا، فاننى أرى أنه يتعين ممارسة ذلك كلما سنحت الفرصة، لانها تفتح لنا طريقا آخر تجاه التراكم العام للمعرفة السوسيولوجية. ويعنى ذلك، أن أى محاولة لوصف الصلات بين النظريات الشكلية والموضوعية ترتبط بمجالات معينة من البحث أو ببحوث معينة، وسوف تساعد النظريات والأطر المرجعية الأكثر عمومية فى التأليف بين عناصر المعرفة السوسيولوجية والربط بينها، وهى العناصر التى كان يمكن دون هذا أن تظل مفتتة ومتضاربة.

إن توضيح مثل هذه الروابط أمر حيوى للنمو الكلى للمعرفة العلمية الاجتماعية، لأنه يوجد لسوء الحظ اتجاه لاستبعاد تطوير الأفكار النظرية العامة -بصورة ما- من البحث الإمبيريقى أو الموضوعى. وهناك دائما بالطبع استثناءات، ولكن يوجد اتجاه عام نحو تقسيم معقد للعمل فى العلوم الاجتماعية لاجبار المتخصصين على التركيز على مجالات محددة النطاق إلى حد ما. وهكذا نجد الباحثين التطبيقيين يركزون اهتماماتهم فى الغالب على ميادين معينة من الخبرة (مثل أسواق العمل، والصحة والطب، والتدرج الطبقى) والالتزام بمعارف النظريات (الموضوعية) المرتبط بمجال الخبرة. ومن الممكن أن يصبح ذلك مشكلة صعبة بالنسبة للأبحاث الممولة، لأن رغبات الممول واحتياجاته يمكن أن تقيد مكونات البحث ذاته. وربما يصر الممول أو يقترح تفضيل استخدام منظورات أو مداخل معينة، قد تضيق نطاق المصادر الممكنة لإقامة النظرية. وقد ينعكس ذلك على سبيل المثال فى قصر الاهتمام على الطب البيولوجى فى بحث عن الرعاية الصحية.

وعلى العكس من ذلك نجد أن أصحاب النظريات العامة انشغلوا بتطوير وتدقيق منطق التفكير المفاهيمى والمنطقى لمشروعاتهم لدرجة أنهم فشلوا فى انتاج نظريات ذات علاقة واضحة ومباشرة إلى حد ما بالعالم الإمبيريقى للبحث التطبيقى، ولكنهم كانوا ينتجون أحيانا أعمالا على درجة عالية من التجريد والصعوبة تجعل من المستحيل على بعض الباحثين أو غير المتخصصين ادراك وفهم مضامينها الحقيقية أو ترجمتها إلى مصطلحات بحثية (انظر: بريانت، ١٩٩٥). وقد أدى تزايد الاتجاه نحو التخصص العلمى الدقيق، و النمو الفائق للمعرفة فى كل هذه المجالات إلى حد أنه أصبح من الصعب التغلب على معوقات التواصل بين النظرية العامة، ونظرية البحث. وهكذا، لم يعد هناك سوى طريق واحد لمعالجة ذلك ألا وهو تبنى سياسة التدقيق التى أدعو إليها وأدعمها هنا. وهناك -كما ذكرت- نماذج متفرقة من باحثين معينين، أو منظرين معينين نجحت أعمالهم فى التغلب على هذه الصعوبات، ولكنها لم تكن نمطية بأى حال من الأحوال.

من المهم جدا ادراك كل أوجه التشابه والتباين بين التدقيق الثلاثى، والتدقيق الأولى فى استخدام المفاهيم الموجهة. ذلك أن هناك روابط واضحة ومحددة طالما أن المفاهيم الموجهة مستمدة من صلب النظريات العامة، أو مستمدة من النتائج الإمبيريقية، أو مستخلصة من الملامح العامة للبيانات الإمبيريقية. ويبت القصيد فى استخدام مثل هذه المفاهيم هى أنها تمارس وظيفتها باعتبارها أدوات تنظيم أولية للبيانات الإمبيريقية بالمعنى الجزئى، وطرقا موصلة إلى التدقيق النظرى. (وذلك تمييزا لها عن استيراد نظريات، أو أطر العمل النظرية للإستعانة بها فى تنظيم عملية البحث بأكملها باصرار مسبق. ومن شأن مثل هذه الاستراتيجيات أن تؤثر عادة على إعادة تشكل ما هو معروف بالفعل ولا يعد ملائما لاختبار النظرية أو تسهيل تقدمها بأى معنى حقيقى). إن النقطة المتعلقة بالتدقيق الثلاثى أنه يختلف إلى حد ما عن استخدام المفاهيم الموجهة، المستمدة من النظرية العامة بصورة أكثر شمولية لتعزيز التفسير المحتمل. ويتعين على أى حال توظيف التدقيق الثلاثى بمثل هذه الطريقة لتجنب تبنى النظريات المفضلة دون تدبر، وهى التى تعد -ربما بصورة غير مقصودة- بمثابة قيود دوجماطيقية مسبقة

على التحليل. فالمهم دائما وفى جميع الأحوال هو تطوير أو اختبار أو تعديل، أو توسيع النظرية، وليس مجرد إعادة تأكيد التحيزات النظرية للباحث وحسب.

هناك إذن ثلاثة نماذج أساسية من التدقيق الثلاثى تتوافق جميعها مع المراحل المختلفة من عملية البحث أى قبله أو أثناءه أو بعده. هذه النماذج قد تحدث سواء بالاشتراك مع أنماط أخرى من التدقيق أو مستقلة عنها نسبيا. وسوف أتناول هذه النماذج وفقا لترتيبها الزمنى الذى أشرت إليه، وأبدأ بتبنى الباحث للنظرية العامة في مرحلة ما قبل البحث. ويتخذ الباحث قراره فى هذا الشأن ربما بناء على استعراض التراث قبل بداية البحث، نظرا لأن بعض المدخلات النظرية العامة قد تكون وسيلة مفيدة لتنظيم بعض البيانات حول القضايا المستمدة من اهتمامات بحوث بعينها. فى مقابل ذلك قد يؤدى اطلاع الباحث على النظريات العامة إلى دفعه إلى الاهتمام بالتطبيق الإمبيريقى لبعض جوانب النظرية. واستمرارا للأمثلة السابقة، سوف نتصور أن القضية كانت حول "التحكم" (الضبط)، وان الباحث قرر سلفا توظيف بعض جوانب النظرية العامة. وفيما يلى قائمة تضم ثلاثة مصادر ممكنة للنظريات العامة (وهناك الكثير من هذه المصادر) يمكن أن تكون ذات صلة بالموضوع فى مثل هذا الموقف:-

* **مقولة فيبر عن السلطة والسيطرة:** الأنماط الكارزمية، والرشيدة القانونية، والتقليدية للسلطة، صور الشرعية، التمييز بين السلطة والقوة، روتينية الكاريزما، الترشيد، البيروقراطية، تفويض السلطة.

* **نظرية جيدنز عن الصياغة البنائية:** جدلية الضبط، ازدواجية البناء، القوة كعلاقة، المصادر الرسمية والخاصة، الفعل والقوة، أهمية أسباب ودوافع الفاعلين.

* **مقولة فوكو عن القوة:** طبيعة الخطاب، والمعرفة، والقوة، والعلاقات المتبادلة بينها، القوة الحيوية، القوة المنظمة، نقد القوة المطلقة، القوة كسلعة أو كشئ مملوك للأفراد أو الجماعات، القوة باعتبارها ذات سمة منتجة أكثر من كونها قوة حظر وتحريم.

لم أذكر كل المفاهيم والأفكار النظرية الممكنة التي يحتمل أن تتصل بالموضوع في نظر كل كاتب، لأن ذلك يعني ببساطة أن يضفي سمة مميزة على الامكانيات المتاحة. فالباحث قد يتبنى على سبيل المثال مقولة جيدنز عن جدلية الضبط كنقطة انطلاق مفيدة لفهم جوانب معينة من البيانات في مشروعه، أو دراسة توازن القوة بين جماعات معينة أو أفراد بعينهم خلال ما يحدث له من تغييرات عبر الزمن وفي سياقات معينة. وقد يرغب الباحث -من ناحية أخرى- في الاستفادة من القضايا العامة لنظرية الصياغة البنائية، التي تشكل السياق النظري الأرحب لجدلية الضبط. وربما يقتنع باحث آخر برؤية فوكو، أو وجهة نظر فيبر عن القوة، ومن ثم يعتمد جزئيا -أو بصورة أكثر شمولا- على صياغاتهم النظرية كأداة لتنظيم البيانات في المراحل الأولى من البحث. ويتعين على الباحث -على أي حال- أن يتناول بحذر التسليم الشامل مسبقا بكل المواد النظرية في الموضوع، ويجب أن يتعامل مع هذه المواد بروح من الشك حول مدى قابليتها للتطبيق على المعلومات التي لم يتم اكتشافها بعد، بدلا من أن تتحول إلى عبء ثقيل مفروض على موضوع البحث بأكمله.

إن السبب الأساسي لاستخدام النظرية العامة بهذه الطريقة ليس تعزيز النظرية موضع الدراسة أو التحقق منها، وانما هو فقط نقطة انطلاق للتدقيق النظري، والتفسير. والغاية من وراء التدقيق هو توسيع وتطوير الخطوط الأساسية، والمستقلة للبحث باستخدام نظرية عامة قائمة كنقطة للإنطلاق. واذا كان من المحتم على الباحث -على الرغم من محاولات التدقيق (من خلال تحري التحسينات، والاضافات، والتعديلات في الأفكار والمفاهيم النظرية) -أن يصل إلى استنتاج مؤداه أن البحث في مجموعة يعزز المادة النظرية الموجودة سلفا، فلا غبار على ذلك ويصبح العمل منتظما تماما. ولكن مثل هذا الاستنتاج يكون غير مشروع لو تم التوصل إليه كنتيجة لقرار يؤمن بصدق المادة النظرية السابقة على البحث صدقا لايتطرق إليه الشك، ثم يتم بعد ذلك إخضاع النتائج والبيانات لمقولات ومفاهيم غير ملائمة (أي غير صحيحة).

يتضمن النوع الثاني من التدقيق الثلاثي قرارا بتبني جوانب مختلفة من النظرية العامة خلال تنفيذ البحث، ومع اضطراد العمل فيه. وسأعود -مرة

أخرى- إلى مثال التحكم (الضبط). ولكى نتتبع كافة دلالات هذا المفهوم سوف نتخيل -كما فى المثال السابق- أن مفهوم التحكم (الضبط) يشغل طليعة اهتمام الباحث كنتيجة للتدقيق الثانوى (بينما المفهوم الموجه الأصلى للمسار المهنى يظل ماثلا فى الخلفية). فى مثل هذه الحالة، قد يتطلب موضوع البحث أو مجاله معلومات نظرية إضافية لمساعدة عملية تدقيق النظرية، ربما لأن مصادر توليد النظرية من داخل البحث قد فقدت قوة الدفع، وهناك -كما فى المثال السابق- عناصر عديدة يمكن اشتقاقها من أعمال فيبر أو جيدنز أو فوكو، مع الرغبة فى تجديد مدخلات التدقيق النظرى. ومن خلال الأفكار المفيدة التى تكون بالضرورة خارجية بالنسبة لخصائص البحث، سوف يحاول الباحث الاستعانة بخطوط جديدة من الهجوم، ومصادر جديدة من الإبداع والإلهام فى تفسير البيانات (كتلك المستمدة من المقابلات، والوثائق، والملاحظات). وهكذا يتم توظيف هذا النمط من تبنى الرؤى النظرية بصورة مستمرة، ويضطرد هذا النمط بالترادف مع تقدم عملية البحث ذاتها، حيث يتم بشكل مستمر تبنى مصادر متنوعة من النظريات والمفاهيم. ويمكن القول بأن ذلك الأسلوب هو فى الأساس أسلوب ارتجالى يستغل تآزر الفعل والارادة الناتج من خلال المواجهة بين تفكير الباحث التحليلى، واضطراد سير العمل فى البحث وبين الأدوات والأفكار التحليلية المستمدة من صلب النظرية العامة القائمة. والمأمول أن يؤدى مثل هذا التأثير الثلاثى المتبادل إلى انتاج طرق جديدة فى النظر فى نتائج البحث وتفسيره.

فعند دراسة العلاقات الشخصية بين الشركاء -على سبيل المثال- قد يقتنع الباحث بأهمية التحكم (الضبط) أو بأهمية جانب معين من جوانب التحكم (كالتمييز بين التحكم المباشر وغير المباشر)، ولكن الباحث قد يحتار -حينئذ- فيما يختص بتطوير أو تدقيق التحليل لتفسير النتائج بصورة كاملة. عند هذه النقطة يجب على الباحث أن يستدعى فكرة جيدنز عن جدلية الضبط لكى يستمد منها قوة الدفع. فجدلية الضبط تؤكد على وجود موازنات متغيرة باستمرار للقوة فى العلاقات الاجتماعية، لأن أولئك الذين يشغلون أوضاعا ثانوية (فى فترة معينة) عادة ما يمتلكون بعض الموارد التى تمكنهم من التأثير على سلوك الذين يسيطرون عليهم. هذه الرؤية ربما تقود الباحث إلى التركيز على أنواع الموارد المتاحة لمختلف الأفراد، والتى يستعينون بها فى ممارسة علاقاتهم اليومية مع رفاقهم. ومن شأن

ذلك أن يسمح بدوره للباحثين أن يبدأ فى تطوير أفكار عن كيفية ممارسة الناس التحكم فى رفاقهم بوسائل مباشرة وغير مباشرة، وكيف أن ذلك يغذى عملية توازن مستمر للقوة بينهم. ويؤدى ذلك –مرة أخرى– إلى فتح الباب امام عدد إضافى من امكانيات توليد المفاهيم، كتطوير تنميط لاستراتيجيات العلاقات بين الأشخاص التى تستخدم فى استعادة القوة فى مثل هذه العلاقات أو الحفاظ عليها، أو تحديد المواقف التى لا تبدو فيها جدلية الضبط ملائمة كطريقة لفهم العلاقات بين الاشخاص.

ويتضمن هذا النوع من تدقيق النظرية –فى الأساس– وظيفتين أساسيتين يترتب عليهما نوعان من التأثيرات. ففى الحالة الأولى، يتم اختيار النظرية العامة بهدف إحياء الدوافع النظرية بإضافة قضايا جديدة وتعزيز القضايا الموجودة . ويترتب على ذلك أن يتوصل الباحث إلى أفكار وأشكال مهجنة من التفكير النظرى. وينعكس ذلك –كما فى المثال السابق– فى اعادة تركيز الاهتمام على مصادر التحكم المباشرة وغير المباشرة، وتطوير تنميط لسياسات التحكم (والظروف التى تكون فاعلة فى ظلها). وبهذا المعنى يستخدم الباحث جدلية الضبط (والمفاهيم المرتبطة بها) ببساطة كمعبر أو اداة مفيدة لتطوير مفاهيم جديدة. ويترتب على ذلك أن يتمكن الباحث من التوصل إلى بعض المقترحات حول كيفية تعديل أو توسيع نطاق جدلية الضبط لتغطى أنواعا من الأمثلة والحالات هى هدف البحث، ولكن ذلك لا يعد الهدف الأساسى. ومع هذه الاستراتيجية لا يهتم الباحث بتطوير النظرية العامة نفسها (أو حتى شذرات منها). وانما يتركز الاهتمام على استخدامها كوسيلة ملائمة لتطوير الأفكار النظرية الأساسية.

وفى الحالة الثانية من هذا النوع من التدقيق تتحول نقطة الاهتمام إلى النظرية العامة. ومرة أخرى لا يكون التأكيد على مجرد التثبت أو التحقق من صحة الأشياء، ما لم يكن العائد من عملية البحث يوحى بقوة بأن ذلك لابد أن يكون هو حقيقة الأمر. إن التأكيد يكون أكثر ما يكون على التوسيع، والتدقيق، والتعديل، والتنقيح. وينعكس ذلك –فى المثال السابق– فى فكرة تحديد المواقف التى تكون فيها جدلية التحكم ملائمة لتفسير التحكم فى العلاقات بين الأشخاص.

إن النتيجة المترتبة على هذا النوع من التحليل الدقيق هي أن جدلية الضبط لا تفسر جوانب حاسمة من التحكم في العلاقات بين الأشخاص، ولهذا لايكون لها أى دور تلعبه فى الوصف أو التفسير العام للظاهرة.

من ناحية أخرى قد تأخذ الخلاصة شكل تعديلات مقترحة أو تحديد أدق للإدعاءات المرتبطة بالمفهوم (كالادعاء مثلا بأنه ينطبق على كل أنواع علاقات القوة) حتى يمكن المحافظة على صدقه واستمراره كمفهوم، ولكن بصورة أكثر تحديدا. حينئذ يصبح من الضرورى أن يتبنى هذا النمط من التدقيق توجها يركز على اختبار كفاءة وصدق النظرية العامة وقابليتها للتطبيق، وما إلى ذلك. ويثير ذلك اعتراض، بأن هذا الموقف الحوارى يؤثر على اقامة النظرية وصقلها، وأنها أفضل من مدخل التحقق من صحة الأشياء، الذى يأخذ -ببساطة- صدق النظرية العامة كأمر مسلم به. إنه من الصعب القول بأن هذا المدخل الأخير لا يؤدى إلى ابداع نظرى (سواء من خلال الصقل أو من خلال استبعاد بعض العناصر). بل الأكثر من ذلك أنه لايمكن أن يؤدى إلا إلى شكل دائرى من التأكيد والسخرية من التشييد النظرى.

ويركز الشكل النهائى من التدقيق الثلاثى الاهتمام على تبنى النظرية العامة، بعد أن تكتمل عملية البحث، أى بعد أن يكون قد تم جمع البيانات والمعلومات. ولكن البحث قد يكون فى حقيقته مهمة للبحث عن الحقيقة فى مجال أو موضوع لا تتوافر عنه سوى معلومات ضئيلة. وبهذا المعنى يمكن أن يكون البحث فى أساسه موجها نحو إلقاء الضوء على مشكلة معينة، أو ترشيد السياسة الاجتماعية، ومن ثم لايكون مهتما بأى مشكلة، ولكن قد يتضح بعد جمع البيانات -على أى حال- أن هناك بعض الأفكار أو المفاهيم النظرية التى يمكن أن تلقى ضوءا على البيانات، او يحدث عكس ذلك عندما تلقى البيانات الضوء مباشرة على مبادئ نظرية معينة. والنموذج الجيد لذلك هو دراسة بلور و ماكينتوش (١٩٩٠) عن الزيارات المنزلية الصحية والجمعيات العلاجية فى انجلترا، والتى ركزت على العلاقات بين المريض (العميل) والمتخصصين (فريق الطب والتمريض). كانت الأفكار الرئيسية لملاحظاتهما ومقابلاتهما تتركز حول المشكلات التى يواجهها المتخصصون فى مجال الصحة، والعاملون فى الجمعية

فى ضبط سلوك العملاء (المرضى) والطرق التى يتعامل بها العملاء فى ظل هذا الضبط، من خلال تبنى أشكال متعددة من المقاومة.

وبعد اتمام عملية جمع البيانات، أدرك بلور وماكينتوش أن دراسة فوكو (١٩٧٧) عن القوة، والمراقبة (الاشراف) والمقاومة تتصل أوثق الاتصال بالبيانات التى تجمعت لديهما، وبالتالى استفادا فى تحليلهما النهائى ببعض أفكار ومفهومات فوكو التى ساعدت فى تنظيم البيانات. ويقدم لنا هذا المثال نموذجا لحالة تم فيها تعزيز عملية تفسير البيانات باستخدام جوانب من النظرية العامة. ومن الواضح أن الباحثين قد شيدوا بالفعل نموذجا تنميطيا لمقاومة العميل من خلال ما توفر لهما من بيانات (المعارضة الايديولوجية (الفردية والجماعية)، أو عدم التعاون، أو الهرب أو التجنب، أو الاحتجاب)، ولكنهما ارتقيا بمستوى تحليلهما، وقوته التفسيرية، وصقله من خلال ربط هذا التنميط بأفكار فوكو عن القوة والمراقبة (الاشراف) والمقاومة. وتنقسم نتائج هذا التدقيق إلى طريقين: **أولا،** أنها تضيف إلى تحليل فوكو من خلال تقديم مواد إمبيريقية غير معتادة يمكن من خلالها الحكم على القدرة التفسيرية، لمفاهيم وأفكار فوكو. **ثانيا،** أنها تعزز كذلك المدى التفسيرى، والقوة التفسيرية لنموذج مقاومة العميل بطريقة مستقلة –إلى حد ما– عن مجمل التحليل الاجتماعى العام عند فوكو.

هناك متغير آخر لهذا الشكل السابق من أشكال التدقيق يمكن أن نسميه تدقيق بأثر رجعى، يهتم بضم البيانات الإمبيريقية (التى تم تجميعها ربما من أجل أغراض متوازية أو أغراض أخرى) إلى الأطر المرجعية العامة (أو على الأقل أجزاء رئيسية منها) ذات علاقة مباشرة ببعضها البعض. وفى هذا الشأن تسمح البيانات الإمبيريقية للباحث باختبار أو فحص كفاءة وصدق عناصر النظرية العامة. إن الأمر ببساطة ليس مجرد تعزيز أو عدم تعزيز الأفكار أو المفاهيم النظرية العامة، ولكن يجب ان تتجه نحو محاولة تطوير نظرية أساسية سواء من خلال صقل أو توسيع النظرية الأساسية، أو التخلى عن مصطلحاتها ومفاهيمها كلية.

ومثال ذلك البحث الذى أجريته مع زميلين لى (انظر: لايدر وزملاؤه، ١٩٩١). فقد كان المجال الإمبيريقى للدارسة هو انتقال الشباب من المدرسة إلى

العمل، ونمط المشاركة فى سوق العمل من جانب الشباب من الطبقات الاجتماعية المختلفة. وقد تم فى الأصل جمع البيانات وتحليلها كجزء من دراسة أكبر لدراسة العمل، وأسواق العمل، وأنماط العمالة والطبقة الاجتماعية. ولقد تبين لنا على أى حال أن نفس البيانات تقدم مواد وثيقة الصلة بالموضوع يمكن من خلالها دراسة واختبار بعض القضايا التى تشكل مكونات أساسية فى نظرية جيدنز عن الصياغة البنائية. ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة بعض جوانب "ازدواجية البناء"، وبصفة خاصة تداخل النشاط (مثل البحث عن وظيفة، واستخدام رأس المال التعليمى) والملامح البنائية (الماكرو) (الأصول الطبقية، أسواق العمل المحلية، توافر الموراد) للحياة الاجتماعية. ومن بين النتائج التى انتهينا إليها (بما فى ذلك تعليقات على فكرة جيدنز التصنيف المنهجى) توصلنا إلى أن فكرة ازدواجية البناء قد دعمتها الشواهد الامبيريقية بصورة جزئية فقط، كما أن بعض الصياغات الجديدة المحددة للعلاقة بين الفعل والبناء يجب تبنيها حتى يمكن فهم البيانات واستيعابها.

ان الحجج المؤيدة والمعارضة لجدلنا حول نظرية الصياغة البنائية ليست محل اهتمامنا هنا. ولكن ما يعنينا هنا تلك المبادئ التى تربط استخدام البيانات الإمبيريقية ببعض جوانب النظرية الاجتماعية العامة. وعلى الرغم من أن البيانات قد تم جمعها أساسا من أجل هدف مختلف تماما، فإنها قد ألقت ضوءا مهما على بعض جوانب النظرية الاجتماعية العامة. ومع أننا لا ندعى أننا نجحنا فى التوصل إلى استخلاصات قاطعة حول قابلية نظرية الصياغة البنائية للتطبيق بصفة عامة (خاصة لأن القضية تتضمن فى مجملها جدلا معقدا حول عدد المستويات) إلا أننا استطعنا انجاز عملية من عمليات التدقيق النظرى بالمزاوجة بين استخدام البحث الإمبيريقى وبعض جوانب النظرية العامة.

خاتمة

التدقيق النظرى والبحث الاجتماعى

أكدت طوال هذا الفصل على أهمية استخدام المادة النظرية المتوفرة، حتى ولو كان الهدف الكلى من البحث هو تطوير أفكار جديدة، واكتشاف بيانات إمبيريقية جديدة، وكنت قد بدأت الفصل بمناقشة دور المفاهيم الموجهة فى تطوير النظرية وفى التدقيق النظرى. وعلى خلاف تدقيق المفاهيم المحددة، تستهدف المفاهيم الموجهة التوصل إلى التأثير بشكل متصاعد على تفكير الباحث بشأن النظرية والمفاهيم. وترتبط جدوى المفاهيم الموجهة بحاجة أوليه لبدء العملية، ولتأسيس بعض المواصفات والشروط الخاصة بتدقيق الأفكار النظرية. وعلى الرغم من أن اهتمامنا كان منصبا على النظرية باعتبارها نقطة البداية الأولية، فقد أوضحت باستمرار أن عملية تدقيق النظرية ترتبط ارتباطا وثيقا بجمع البيانات واضطراد العمل فى البحث الإمبيريقى.

إن استخدام المفاهيم الموجهة -باعتبارها دوافع أولية للتفكير النظرى- يساعد بصفة عامة التفكير النظرى فى البيانات الموجودة بالفعل، أو التى يجرى جمعها، والمجال الإمبيريقى التى تتبع منه. تثير المفاهيم الموجهة المحورية والتابعة (وشبكة الأفكار التى تولدها) ألغازا معينة فيما يتصل بالبيانات و موضوع البحث. وتطرح هذه الألغاز -فى الأساس- أسئلة تتعلق بكيف؟ ولماذا؟ وماذا؟ بشأن طريقة سير الأمور فى المجال موضع الدراسة (الفعل، والفصل المدرسى، والزواج، والعلاقات بين العميل و المتخصصين وما إلى ذلك). كما أن هناك أسئلة تتعلق بآثار أو وظائف الأنشطة النمطية على الأوضاع والسياقات الاجتماعية التى تقع فى ظلها، وكذلك التأثيرات المتبادلة، وتأثيرات تلك السمات البنائية والنسقية على الأنشطة نفسها.

كما تتبعت المراحل المختلفة للتدقيق النظرى ودلالاتها، وعلى الرغم من أن استخدام المفاهيم الموجهة يمثل شكلا أوليا من أشكال التدقيق النظرى، فقد أكدت

على أهمية التدقيق الثانوى، الذى يتضمن إقامة صلات واضحة بين مجموعة مترابطة من المفاهيم التى تحدد العلاقات بين المفاهيم والمقولات المحورية، والتابعة، والمشتقة، والثانوية. كما ركزت على الدور الحاسم الذى يمكن أن تلعبه النظرية العامة- ويجب أن تلعبه- فى تيسير الروابط القوية بين البحث الاجتماعى والتشييد النظرى. لقد أسميت ذلك التدقيق الثلاثى رغبة فى تمييزه عن أشكال التدقيق الأخرى (الأولى والثانوى). ولكن يجب ألا يعنى ذلك أن هذا التدقيق الثلاثى ينبغى أن يأتى زمنيا فى نهاية المطاف. إن استخدام بعض النظريات العامة القائمة -بصورة جزئية أو كلية- يمكن أن يدخل فى حسابات البحث فى أى مرحلة من مراحل عملية البحث (بما فى ذلك قبلها أو بعدها). كما يمكن أن يتزامن مع توظيف أنماط التدقيق النظرى الأخرى (بما فى ذلك استخدام التنميطات) أو مستقلا عنها نسبيا.

وأيا كان الشكل الكلى لسياسات التدقيق والأساليب المستخدمة فيها، فإن لب مناقشتى يتمثل فى أن التأثيرات التصاعدية لتدقيق النظرية ينبغى أن ينتج عنها شبكة من المفاهيم التى تكون بمثابة شبكة مغلقة تطرح بعض النقاط النهائية فى العملية. وذهبت فى مناقشتى إلى أن النظرية لا يجب أن تكون على هذا النحو، على الرغم من أن بعض ممارسى البحث (وبعض المداخل مثل الوضعية) قد شجعونا على الاعتقاد بأن هذا هو الوضع القائم فعلا. إن مجموعة المفاهيم التى تعكس المرحلة الأخيرة من التدقيق يجب النظر إليها دائما على أنها قابلة للتعديل فى المراحل النهائية من البحث. ومن الأمور الأكثر أهمية أن اطار المفاهيم والذى يفترض أنه يمثل المنتج النهائى لسلسلة محددة من التدقيق، لا يصح النظر إليه إلا كمنتج نهائى مؤقتا، طالما أنه يجب أن يعد هو الآخر قابلا للتعديل.

ولا يجب أن تؤخذ تلك الآراء باعتبارها نصيحة تستهدف تقويض ثقة الباحث فى أعماله، وما يمكن أن تقدمه من ثمار نظرية. وربما كان المقصود هو عكس ذلك تماما، فهو محاولة لجعل الباحث أكثر ثقة وأمانا من مكانة العمل ومصداقيته من خلال تحديد أسسه المعرفية. إن التأكيد على غياب الثبات المطلق للمعرفة التى يتم انتاجها عن هذا الطريق (وقابليتها للمراجعة فى المستقبل) لا يعنى أن تلك المعرفة مؤقتة أو مرحلية بشكل لا مبرر له، وذلك فيما يتعلق بنتائج

أو استخلاصات البحث. كما لايجب النظر إليها على أنها تعنى ضمنيا أن عملية البحث سوف تستمر بلا نهاية، ولا أن النتائج ستكون أقل تأكيدا. ومن المأمول (بالرغم أن ذلك لايمكن ضمانه ضمانا كاملا على الاطلاق) أنه كلما تقدم البحث وتقدمت عملية تدقيق النظرية كلما أصبح الفرد أكثر يقينا من صواب المقولات الأساسية، وشبكة المفاهيم التى تشكل أساسها. أن البداية الأولى لهذا الشكل من المعرفة والتحليل الذى أدعو إليه يضمن أن عمليات التفاعل بين التفكير المنطقى النظرى والتحليل المنطقى وبين الملاءمة الإمبيريقية يجب ان تسمح للباحث باختبار كفاءة النظرية واستخلاصات البحث.

الفصل السادس
نحو نظرية تكيفية

أريد في هذا الفصل أنٍ أطور رؤيتى الكلية لذلك النوع من التنظير الذي يشكل - ولكن يترتب أيضاً - على أنواع الاستراتيجيات و الممارسات التي حددتها من قبل . وسوف أركز على المسائل المتعلقة بطبيعة العلاقة بين النظرية و البحث، ومداها،.وأسسها الفلسفية، وهي العلاقة التي أتبناها هنا . وسوف أعرض فيما يلي الاتجاه الذي أطلقت عليه مصطلح " النظرية التكيفية" الذي يقع في مكان ما بين ما يشار إليه بصور متنوعة على أنه "اختبار النظرية"، أو مداخل إستخلاص الفروض من ناحية، ومداخل النظرية الموثقة (أو تشييد النظرية) من ناحية أخرى . و تختلف النظرية التكيفية عن بعض المداخل الأخرى (بما فيها مابعد الحداثة ، و الأشكال المتعددة من التفاعلية ، والفينومينولوجيا)، والتي تتبنى موقفاً مضاداً للتنظير، ويعتقد أن التنظير التراكمي العام أو النسقي لم يعد يلعب دوراً في التحليل الاجتماعي، وأن الأساليب التقليدية للموضوعية، ولتنظيم خطوات البحث (البروتوكول) قد أصبحت موضة قديمة.

عرضت من قبل لبعض العناصر الأساسية للنظرية التكيفية، وعلي الرغم من أنني لم أفعل ذلك بصورة منظمة ، كما لم أذهب إلي أن العناصر التي ذكرتها يمكن أن تتحد لتكون إستراتيجية شاملة يمكن استخدامها في البحث . لقد تناولت قضايا بناء النظرية، واختبار النظرية ، التي تستند إلي المفاهيم المدققة والمفاهيم الموجهة، وأساليب التدقيق النظرى، وبناء النموذج وما إلي ذلك، وكل هذه الأشياء جوانب ضرورية للنظرية التكيفية. وسوف أضمن هذا الفصل السمات والملامح التي تناولتها بالفعل بصورة منفصلة كجزء من مدخل عام متماسك للتنظير والبحث. ولكي يتم ذلك، لابد أن أضع خيوط مناقشتي المنفصلة في سياق أكبر من المناقشات المدعمة التي تنهض على النظرية العامة، و فلسفة العلم الاجتماعى، ومنهج البحث. وسوف تسير المناقشة على النحو التالي. سوف أتناول في البداية تسع نقاط أساسية أهدف

منها إلي عرض المؤشرات الكلية لمدخل النظرية التكيفية كما أراه . ثم أنتقل فيما بعد إلى مناقشة هذه النقاط بتفصيل أكبر.

طبيعة النظرية التكيفية و مداها

١- اتجاه النظرية التكيفية اتجاه تركيبي استعار الكثير من الاتجاهات الأخرى، ولكنه علاوة على هذا يطرح بديلاً متميزاً عنها.

٢- تعد النظرية التكيفية نظرية متوسطة المدى فيما يتعلق بمحور التركيز المباشر، ولكنها تتميز بعلاقة مفتوحة بالنظريات الكبرى (الواسعة المدى)، أو أنماط البحث الأكثر شمولاً.

٣- تتشكل النظرية التكيفية، كما تتشكل أيضاً بالبيانات الإمبيريقية النابعة من البحث، و يسمح ذلك بالتأثير المزدوج للنظريات القائمة (النماذج النظرية) وكذلك النظريات التي يكشف عنها البحث (أو التي يتضمنها أو ينطوى عليها البحث) . يعد التنظير التكيفي سمة مستمرة في عملية البحث .

السياق الفلسفي و المنهجي و النظرى :

٤- تستخدم النظرية التكيفية كلا من الأساليب الاستقرائية والاستدلالية لتطوير و تدقيق النظرية .

٥- ترتكز النظرية التكيفية على موقف معرفي لاهو وضعي ولا هو تأويلي.

٦- أنها تفيد كل من النزعتين الموضوعية و الذاتية فيما يتعلق بافتراضاتها الأنطولوجية .

٧-تفترض النظرية التكيفية أن العالم الاجتماعى عالم معقد ، و متعدد الأوجه، و متلاحم بصورة كثيفة .

٨-ترتكز النظرية التكيفية على الارتباطات المتنوعة بين الفعل الإنساني، والأنشطة الاجتماعية و التنظيم الاجتماعى (الأبنية و الأنساق) .

ولكى تكون مناقشاتنا هنا ذات طابع عملي، و تتمركز حول أهمية الإستراتيجيات العملية المرتبطة باستخدام النظرية التكيفية ، سوف أتناول أولاً السياق الفلسفي و المنهجي الوارد في النقاط من ٤-٨ ، ثم أركز بعد ذلك بصورة أكبر علي التفصيلات العملية للنظرية التكيفية ذاتها (النقاط من ١-٣). ولا شك أنه من المهم أن نضع في إعتبارنا - ونحن نفعل ذلك - دلالات النقاط من ١-٣ (حتى علي الرغم من أنها مازالت حتى الأن أقرب إلي المخطط الأولي) نظراً لأن الهدف الأساسي من بلورة السياق المنهجي والنظرى الأكبر هو إلقاء الضوء على الجوانب العملية و المتصلة باستخدام النظرية التكيفية . ولعل إلقاء نظرة خاطفة على النقاط من ١-٣ يعطينا إنطباعاً بأنها تقف بمفردها كموجه لممارسة البحث لا يحتاج إلي مزيد من المبررات . فالأمر الحاسم هنا - على أي حال _ ليس فقط مجرد إثبات مجموعة من الموجهات أو القواعد العملية لممارسة البحث ، و إنما كذلك بلورة مجموعة جديدة من القواعد المنهجية للتحليل السوسيولوجي بصفة عامة.

و سوف أتناول ذلك بالتفصيل في الفصل الختامي ، و إنما رغبة مني في تجنب أي سوءٍ فهم محتمل ، سوف أعلق بإختصار على **ما لم تتضمنه** هذه العبارة . أولاً ، عندما أقول أنني أحاول صياغة مجموعة جديدة من قواعد المنهج السوسيولوجي، فإنني لا أقصد بذلك أنها يجب أن تحل بصورة ما محل كل القواعد و الاتجاهات المنهجية القائمة، وتغني عنها . ويمكن القول بصفة عامة أن وجهة نظري عن ممارسة البحث الاجتماعى يجب فهمها على نحو موسع ، و أن تكون مرنة و مفتوحة أمام عدد كبير من المؤثرات. فلا يستطيع أي مدخل واحد بمفرده ، أو مجموعة من القواعد، أن تمثل بصورة مطلقة التنوع غير المحدد للواقع الاجتماعى ، و من ثم لا يوجد مدخل بعينه جامد يمكن أن يسمح له باحتكار ممارسة البحث. وبهذا المعني، فإنني عندما أقترح وضع قواعد جديدة ، فإنما ألمح إلي أن هذه القواعد الجديدة يجب فهمها جنباً إلي جنب المداخل التقليدية أو المستقرة، و هي قد تمثل في بعض الأحيان بديلاً راديكالياً في بعض الأحوال ، و لكنها تعد في حالات أخرى قواعد مكملة لقواعد المنهج القائمة بالفعل.

ورأيي أن مثل هذا الهدف هو الذي يجب أن تتوخاه الأسس المعرفية لخطط تنظيم البحوث الجارية، والدلالات الأرحب للنظرية العامة. و يرجع ذلك بالدرجة الأولى لأن القضايا المنهجية (بما فيها القضايا المعرفية و الأنطولوجية) وكذلك تلك القضايا المرتبطة بالنظرية العامة ، قد يعدها البعض أحياناً مستقلة أو منبتة الصلة بممارسة البحث ، كما يحدث على وجه الخصوص في الكتب التي تتناول مناهج البحث و أساليب جمع البيانات . إنني أرى أن هذه الوجهة من النظر خاطئة كل الخطأ . فكل الادعاءات بصدق المعرفة (حتى تلك التي تصر على حصانتها من هذه الادعاءات) تدعمها الافتراضات المعرفية و بالتالي يجب دراستها و تبريرها باعتبارها جزء من حكم دائم بحق تلك الادعاءات يصدره مجتمع البحث . كما أن كل الافتراضات النظرية الأرحب عن طبيعة المجتمع، و النشاط الاجتماعي، وأفضل السبل لتفسيرها ترتبط أقوى إرتباط بالتساؤلات حول أفضل طريق لإجراء البحث . فهذه الأسئلة متداخلة أوثق التداخل مع بعضها البعض .

استخدام الأساليب الاستنباطية و الاستقرائية

يتضمن الاستنباط - في البحث الاجتماعي - استخدام مجموعة من الافتراضات العامة من أجل صياغة قضايا إمبيريقية قابلة للاختبار عن الظاهرة (مثل الانتحار، أو استخدام موارد المجتمع)، بينما يعتمد الاستقراء بصورة أكبر على الجمع الأولى للبيانات الإمبيريقية كأداة للوصول إلي فهم (نظرى) أكثر عمومية. تستخدم النظرية التكيفية كلاً من الأساليب الاستنباطية و الاستقرائية لصياغة النظرية، بالرغم من أن المزج بين الأسلوبين يتوقف على الظروف. ولكن يتعين علينا على أي حال ألا نخلط ذلك بادعاءات مماثلة - ولكنها في الأساس تجميلية أو سطحية - يطلقها كتاب ينتمون إلي مداخل أو مدارس فكرية معينة. ويذهب أمثال هؤلاء الكتاب عادة إلي أن المداخل أو الاتجاهات التي يفضلونها تستخدم بصورة روتينية كلاً من الأساليب الاستقرائية و الاستنباطية. و بهذا المعنى يفترض أن كل ممارسة بحثية تمثل مزيجاً من كل من الأساليب الاستقرائية و الاستنباطية (و كذلك أيضاً مزيجاً من النظريات الإمبيريقية و العقلية عن الحقيقة التي تقوم عليها، إنظر الجزء التالي من هذا الفصل). ولكن تدقيق النظر في هذه الادعاءات يوضح أنها

غالباً ما تقوم على تعريفات ضيقة جداً لهذه المصطلحات، بينما الافتراضات الأكبر و الأعم التي تنهض عليها تلك الاتجاهات المفضلة لديهم نجدها في واقع الأمر تحظر، أو تقبل واحداً أو آخر من تلك المبادئ.

فنجد على سبيل المثال، أن شتراوس (١٩٨٧) الذي انطلق في عمله بشكل واضح من تراث النظرية الموثقة، يذكر أن موقفه قد إستفاد من كل من الاستنباط و الاستقراء. هذا في الوقت الذى نجد فيه أن الافتراضات الأساسية للنظرية الموثقة لا تسمح بذلك سوى داخل السياق الكلى للأسلوب الاستقرائى المسيطر، حيث يعتقد ان النظرية المشروعة أو الصحيحة تنبثق بصورة مستمرة من بيانات البحث ، وليست مفروضة على البيانات فرضا كما يدعى جلاسر وشتراوس (١٩٦٧). (سوف أوضح فيما بعد أن فكرة أن النظرية التى تفرض على البيانات، هى بالدرجة الأولى اساءة فهم للاستنباط (متوسط المدى) وللتنظير العام). ومن الواضح فى حالة النظرية الموثقة أن المناهج الاستنباطية لا يُسمح بها إلا داخل حدود إطار العمل الأساسى للافتراضات المتعلقة بالطبيعة الاستقرائية الأساسية للتنظير من واقع بيانات البحث.

ونجد بالمثل أن رؤية ميرتون (١٩٦٧) للبحث والتنظير المتوسط المدى توجد داخل حدود المدخل ذى الطابع الاستنباطى الفرضى الغالب. وفى ذلك اصرار على أن النظرية يجب أن تقوم وتنشأ من خلال مجموعة من الافتراضات المجردة، التى يمكن منها استنباط مجموعة من فروض البحث القابلة للاختبار. وفى ضوء هذا، يحدد ميرتون أيضا العناصر الاستقرائية مثل التعميم من خلال الملاحظات الإمبيريقية، أو اكتشاف حقائق معينة تحتم إعادة صياغة النظريات القائمة (ميرتون، ١٩٦٧). ولكننا نلاحظ مرة أخرى، أن تلك الرؤية تعد رؤية محدودة جدا للأسلوب الاستنباطى، التى لا يمكن السماح بها إلا فى سياق أكبر لصياغة النظرية الاستنباطية. وتركز وجهات النظر هذه على تعريف ضيق سواء للاستقراء أو الاستنباط، وكلاهما مسموح به داخل مجموعة من الافتراضات. فمن الواضح على أى حال، أن المجموعة الأكبر من الافتراضات تمنع وتقيد المعانى المهمة للمصطلحات، واستخداماتها فى التحليل والبحث. وبالتالى، فإن الحرية المزعومة فى الاستخدام تبدو أكبر مما هى عليه فى الحقيقة.

وهذا النوع من القيود المعرفية بالذات هو الذى أحرص على تجنبه من خلال اصرارى على أن تستخدم النظرية التكيفية كلا من الأساليب الاستنباطية والاستقرائية. من هنا يتعين فهم ذلك على انه محاولة للتأليف والربط بين مبادئ قد تبدو فى الظاهر مقدمات متضاربة أو افتراضات كامنة. فالنظرية التكيفية تحاول أن تشق طريقها بوضوح داخل هذه التناقضات من خلال تجنب التعريفات المتطرفة والجامدة. وهكذا، فإن استخدامى لهذه المصطلحات لا يسعى إلى تأكيد فكرة انه لم يتم فى التحليل النهائى التوصل إلى النظرية بصورة شاملة الا من خلال الطريقة الاستنباطية أو من خلال الاطار المرجعى الاستقرائى وحده. وإذا استخدمنا لغة النظرية التكيفية نقول ان كلا الشكلين من توليد النظرية ، وتشييد أو تدقيق النظرية أمر جائز داخل نفس الاطار المرجعى، وبصفة خاصة داخل نفس مشروع البحث والاطار الزمنى المحدد. وبهذا المعنى فإن كلا من المعانى والتعريفات الفضفاضة يمكن أن تأتي في المقدمة وأن تلعب دوراً في التنظير في البحث الذي يتضمن جمع بيانات أولية.

كما أنه فيما يتصل بهذه التعريفات الشاملة، فانني أنظر إلي الاستقراء و الاستنباط كأطر عمل للأفكار (و كذلك أنواع الخطاب، و الممارسات التي تتضمنها) التي تتعرض للتأثر ببعضها البعض. و هكذا فإن الأمر ليس مجرد السماح بالتأثيرات الثنائية - لكليهما - على عملية تشييد النظرية، وانما يتجاوز ذلك إلي السماح بالتأثير المتبادل بينهما. ان التعريفات المعتدلة (لا المتطرفة) لهذه المصطلحات سوف يتيح لنا ذلك. و كقاعدة معرفية، لا يمكن فهم الاستقراء ولا الاستنباط مسبقا على أنه أفضل من الآخر فما يتعلق بالتأثير، كما يجب ألا تكون هناك نقطة بداية محددة كمقدمة أساسية فى إنتاج المعرفة. إنما يجب النظر إلى الاستنباط والاستقراء باعتبارهما متساويين من حيث الأهمية، ومدخلين للمعرفة يتبادلان التأثير أحدهما فى الآخر تبعا للظروف الإمبيريقية والنظرية المختلفة. وهذه الظروف هى التى تعكس الطبيعة المستمرة لأهداف بحث معينة. وبهذا المعنى يمكن القول أن النظرية التكيفية تتكيف مع الظروف المتاحة سواء فيما يتعلق بالبيانات المتوافرة، والأشكال النظرية للتفسير (النماذج والمفاهيم، وأطر العمل). وهكذا، فإن

النموذج التفسيرى (مثل أنماط الانتحار، أو الأنماط المختلفة التى يتم فى ضوئها تصنيف البغاء من وجهة النظر الاقتصادية) سوف يشكل وفى نفس الوقت يتشكل من خلال التجميع المستمر للبيانات (مثل المقابلات والوثائق).

فرأى النظرية التكيفية بإختصار أن مسألة ما إذا كان الباحث سيقوم بالاستدلال من الافتراضات العامة وصولا إلى القضايا القابلة للاختبار امبيريقيا (استنباط)، أو أنه سيبدأ من مواقف امبيريقية معينة ليصل إلى فهم عام للمفاهيم (استقراء)، هذا الاختيار يتوقف على دور الظروف التى تشكل السمات المميزة لعملية البحث. ويعنى ذلك أن خططا معينة سوف تنتج مجموعة متفردة من الظروف فيما يتصل بالمشكلات العملية، ومشكلات المفاهيم القائمة، والحلول العملية، والنظرية التى تحدثها. فالأدوار المحددة التى تلعبها الأساليب الاستقرائية والاستنباطية بالنسبة لبعضهما البعض سوف تتوقف على الديناميات المتفردة والمنتشرة للبحث الجارى، ولكن بصرف النظر عن الدرجة المحددة لتأثير الأسلوبين فى أى مشروع بحث معين فى كل (أو معظم) الظروف. فمن المؤكد أنه سوف يكون هناك تفا علىمتبادل بين المؤثرات وليس تأثير فى اتجاه واحد فقط.

نظريات الحقيقة : النزعة الإمبيريقية والمذهب العقلى

ترتبط قضية الاستقراء والاستنباط كذلك وتتداخل مع جدل آخر له دلالاته هنا يتعلق بطبيعة انتاج المعرفة فى التحليل والبحث الاجتماعى، وهى قضية تقع بين الادعاءات والمزايا التى تنسب إلى كل من النزعة الإمبيريقية وإلى المذهب العقلى كنظريات للمعرفة (المقدمات المعرفية). إذ تصر النزعة الإمبيريقية على أن المعرفة الصحيحة ترتكز على الخبرة الحسية وحدها، أو هى تنهض بإختصار على السمات الملاحظة للعالم الاجتماعى، كما تبدو لإدراكنا. من ناحية أخرى يؤمن المذهب العقلى بالمعرفة المسبقة، وهى معرفة مستقلة عن الخبرة، وتمثل نتاجا لأشكال مختلفة من المناقشة والتفكير المنطقى. وقد ارتبطت النزعة الإمبيريقية - تقليديا - بمفهوم "تناظر" الحقيقة. وهو مبدأ يؤمن بأن كل من النظرية والمفاهيم "تناظر" أو "تقابل" بطريقة مباشرة (تكاد تكون فوتوغرافية) الحقائق أو البيانات الإمبيريقية. كذلك يرتبط

المذهب العقلى بتصور متماسك للحقيقة، حيث يعتقد أن العلاقات الداخلية بين المفاهيم فى النظرية تلعب دوراً حاسماً فى تشكيل المصطلحات التى تفهم من خلالها الظواهر التى تشير اليها النظرية.

ويبدو فى الظاهر أن تلك الآراء تعكس بكل دقة الجدل حول الاستقراء مقابل الاستنباط، حيث كانت النزعة الإمبيريقية منسجمة مع الاستقراء، وكان المذهب العقلى اكثر اقترابا من المناهج الاستنباطية. ولكن الأمر ليس بمثل هذه البساطة، إذ يبدو أن معظم مداخل التنظير الإمبيريقى ترتكز على النزعة الإمبيريقية باعتبارها اكثر أسس المعرفة أهمية وضمانا. أما بالنسبة للنظرية الموثقة فكان موقفها واضحاً من حيث أن النظرية يجب أن تنبثق من خلال الملاحظة والتصوير الأمين لحياة الأفراد التى تحاول أن تعرض خبراتهم. فنسبة أى دور معين مستقل - فى هذه الحالة - لأشكال التفكير المنطقى والمناقشة النظرية سوف يفتقر قطعاً إلى التوثيق، وسيصبح نوعا من الأفكار التجريدية التأملية (حسب رأى جلاسر وشتراوس، ١٩٦٧، وشتراوس ١٩٨٧، وشتراوس وكوربين ١٩٩٠)، أو يعد فى أسوأ الأحوال تجسيدا غير مشروع للحياة الاجتماعية، (انظر : بلومر، ١٩٦٩، وبيكر فى كتاب روك، ١٩٧٩). ونجد من ناحية أخرى، أن وجهة نظر ميرتون القوية التأثير للنظرية الإمبيريقية، يبدو بوضوح أنها تفسح مكاناً للأشكال العقلية من المعرفة، مع تأكيدها على الفروض الإمبيريقية الاستنباطية المستمدة من الافتراضات والمفاهيم المنطقية. ولكن امعان النظر بدقة سوف يكشف لنا أن دور المعرفة العقلية فى النظرية الإمبيريقية محدد إلى حد كبير بسبب الأهمية القصوى التى يعلقها ميرتون على المعايير الإمبيريقية من خلال اعتبارين مهمين. ففى المحل **الأول** يذهب ميرتون إلى انه على الرغم من ان النظرية الإمبيريقية لن تصبح نظرية بالمعنى الصحيح بمجرد وضعها فى سياق مجموعة من الافتراضات المجردة، فإنه يتم تحديد الأسس الأولية للمشكلة النظرية من خلال التعميمات الإمبيريقية التى ترتكز على الملاحظات (مثل معدلات الانتحار أو الانحراف). وهكذا نرى - مثلاً - وحسب رأى ميرتون أن نظرية دوركايم الشهيرة عن الانتحار قد انبثقت فى البداية من خلال ملاحظة أوضحت أن معدلات الانتحار فى البلاد التى غالبية سكانها من

الكاثوليك أقل من معدلاته فى البلاد التى أغلب سكانها من البروتستانت. يحدد هذا التعميم الإمبيريقى المستمد من هذه الملاحظة طبيعة المشكلة النظرية، وهى لماذا تنخفض معدلات الانتحار فى البلاد الكاثوليكية وترتفع فى البلاد البروتستانتية؟ فهذه مشكلة يمكن حلها اذن بصورة أساسية عن طريق الاسلوب الاستنباطى. **ثانيا**، يذهب ميرتون إلى أنه بعد صياغة المشكلة النظرية بصورة ملائمة من خلال وضعها فى سياق مجموعة من الافتراضات المجردة (التى تقدم تفسيرا للملاحظات، والتعميمات الإمبيريقية)، فإنه يجب الحكم على صدق الفروض التى تم صياغتها على هذا النحو من خلال قابليتها للاختبار الإمبيريقى، ومدى توافقها، أو فى ضوء النتائج والشواهد الإمبيريقية.

ولذلك ترى دراستان أن فكرة ميرتون عن النظرية المتوسطة المدى تعتمد اعتماداً قوياً علىالمعايير الإمبيريقية لتقييم وانتاج النظرية الشرعية أو النظرية الملائمة كما حددها ميرتون. وهكذا يرى جلاسر وشتراوس أن ميرتون كان يميل إلى أن يسقط من اعتباره أى نظرية لا تخضع للسلطة الأكبر للعالم الإمبيريقى، كما تبدو من خلال الخبرة الحسية (مثل الملاحظة والقياس)، لأنه من المعتقد أنها منبثقة من العالم الإمبيريقى. وهكذا نجد أنه حتى بالرغم من أن هذا المدخل يستخدم المنهج الاستنباطى فى ظروف متباينة، فإن العامل الحاسم فى تشكيل وانتاج النظرية الإمبيريقية يكون ثمرة الشواهد الإمبيريقية، والقابلية للاختبار، وأى ظواهر أخرى يمكن ملاحظتها فى صورة حسية. وبهذا المعنى يتم تحييد تأثير المذهب العقلى تماماً بسبب التأثير الطاغى للمعايير الإمبيريقية للصدق. وهكذا، فإن كلا من الأشكال الموثقة والمتوسطة المدى من النظرية الإمبيريقية تدين للأسس الإمبيريقية أكثر مما تدين للأسس العقلية.

وفى أسوأ الأحوال أدى ذلك إلى فهم العلاقة المهمة بين البحث الإمبيريقى - والنظرية الإمبيريقية أو الحقيقية التى تنهض عليها - وبين النظرية العامة فى علم الاجتماع. وسبب ذلك أن النظرية العامة تحافظ عادة على قدر من الالتزام بالأشكال العقلية من الإثبات والصدق والتفسير. ولكن اذا كان يقال أن ذلك الميل نحو المذهب العقلى قد اتسع نطاقه إلى حد كبير،

في بعض الحالات، ينتهى معظمها بنظريات ذاتٍ مرجعية ذاتية تماما، تتجنب السلطة الشرعية للشواهد الإمبيريقية، وهى أيضاً تلك الحالة التى لم تتخلى فيها النظرية العامة تماما عن صلاتها بالمذهب العقلى. وفى رأيى أن هذه الصلة القوية - التى طرحت فى أعمال علماء الاجتماع الكلاسيكيين - يجب أن يعاد توليدها فى سياقٍ عودة الوفاق بين النظرية الإمبيريقية والنظرية العامة. وهذه الصلة - تحديداً - هى التى تسعى النظرية التكيفية إلى دعمها وتأكيدها من خلال ضمان أن الأشكال العقلية من الأدلة، والبراهين، والصدق لها دور مستمر تلعبه فى البحث الإمبيريقى وفى التنظير ، التى تنتج من البحث الإمبيريقى (جمع المادة الأولية) أو تتغذى عليه. وبهذا المعنى، فإنٍ التأكيد على النماذج الاستنباطية لإقامة النظرية يجب أن يرتبط ايجابيا بالمعايير العقلانية للتقييم .

و نلاحظ هنا أنه كما كان الحال بالنسبة للعلاقة بين الاستنباط و الاستقراء، كذلك يجب فهم النزعة الإمبيريقية و المذهب العقلي على أنهما نوعان من الخطاب يؤثر كل منهما في الآخر، و أنهما قادران على إنتاج تفاعلات ايجابية و بنائية، و ليسا منطلقين معرفيين يتسمان بالتضارب و عدم التكافؤ. و الجانب الهام فى ذلك (والذى عرضت له فى الفقرة السابقة) هو نظريات الحقيقة التى يرتكز عليها المذهب العقلى والنزعة الإمبيريقية. وعلى حين يوجد اعتراف بأن كلا من المذهب العقلى والنزعة الإمبيريقية لديهما ما يقدمانه، فإنه من المهم تجنب النظريات التى تغالى فى التماسك، والنظريات التى تغالى فى التوافق، لأن كليهما يؤدى إلى ادعاءات مبالغ فيها ومن ثم خاطئة بشأن أفضل سبيل للوصول إلى الحقيقة (قوة تفسيرية أعظم). وللبحث عن أشكال تفسيرية أكثر ملائمة وقوة، تعتمد النظرية التكيفية على كل من النظريات، وتشغل الأرضية المشتركة بينها، فى جهد مبذول لتجاوز نواحى القصور فى كل منها.

طبيعة العلم الاجتماعى والواقع الاجتماعى

تتبنى النظرية التكيفية موقفاً محدداً بشأن طبيعة العلم الاجتماعى، وهو ليس موقفا وضعيا ولا تأويليا . و تعجز الوضعية التقليدية عن إدراك أن العالم الاجتماعى مؤلف من أفعال الكائنات البشرية التي تخلع المعنى على الأشياء، و التي يختلف سلوكها تماماً عن الظواهر غير الحية للعالم الطبيعي شبه المقننة و التي يمكن التنبؤ بها و تعميمها. إن سلوك الأفراد، و تأثير الأبنية الاجتماعية و العمليات الاجتماعية كثيراً ما يصعب التنبؤ بها، و اخضاعها بشكل حتمي لمبادئ و أسس عامة، كما لا يمكن التعبير عنها في ضوء تعميمات لها سمة القانون و عموميته. وفي ضوء ذلك، فإن الرؤية التأويلية (أو الإنسانية) للتحليل الاجتماعى تصر - بحق - على أن وجهة النظر الذاتية تحتل أهمية فائقة في فهم الحياة الاجتماعية. و لابد أن يدور التحليل الاجتماعى حول محاولة فهم العالم الاجتماعى من وجهة نظر الأفراد الخاضعين للبحث في لحظة زمنية معينة. و من المشكلات الأساسية المتعلقة بالاتجاه التأويلي أنه يميل إلي التطرف في هذه الوجهة من النظر، و يصور العالم الاجتماعى على أنه يتكون كلية من معاني الاتصال بين الذوات و في ذلك إغفال لعناصر عديدة من مكونات الحياة الإجتماعية، كالأبنية و الأنساق الاجتماعية، و أشكال السيطرة، و الرموز الثقافية، و الايديولوجيا، التي لا يمكن فهمها بهذه الطريقة وحدها.

تحاول النظرية التكيفية أن توفق بين فكرة أن كثيراً من عناصر الحياة الاجتماعية يجب تفسيرها في ضوء معاني الفاعلين و صور الفهم الذاتي، ذلك إلي جانب الاعتراف بحقيقة مهمة و هي أن هناك عناصر أخرى من الحياة الاجتماعية تقترب كثيراً من الظواهر الطبيعية، ومن ثم يتعين تفسيرها في ضوء معايير علمية موضوعية. و يجب ألا يحدث خلط بين الظواهر الاجتماعية - كالأبنية، و العمليات، و المواقف، و المصادر (و كذلك الميكانيزمات التي تجعل هذه الظواهر شيئاً ممكنا) - و بين السلوك و النشاط الإنساني، حتى على الرغم من أنها تتضمن هذه الظواهر بصورة مباشرة. وكثيراً مايتم فهم هذه الظواهر على نحو أدق باعتبارها ذات طبيعة متولدة او سببية، و توجد تحت السطح الخارجي الملاحظ من الحياة الاجتماعية، و

تساهم في تشكيله. و هكذا نجد أن بعض الظواهر الاجتماعية كالأبنية الطبقية، و أشكال السيطرة قد لا تصلح - في حد ذاتها - للملاحظة المباشرة والقياس، ولكن تأثيراتها علي الحياة الاجتماعية يمكن الكشف عنها بوضوح، كما هو الحال في اختلاف الطبقات الاجتماعية من حيث توزيع الموارد، أو رموز معينة في الكلام (برنشتاين، ١٩٧٣)، أو وجود أنواع مختلفة من القمع والضوابط المصاحبة للسيطرة.

و هكذا نرى أنه علي الرغم من أن النظرية التكيفية ترفض الاتجاه الوضعي بصفة عامة، إلا أنها لا ترفض وجهة النظر القائلة بوجود ظواهر في العالم الاجتماعى تشبه إلي حد ما الظواهر الموجودة في العالم الطبيعي. إنه من الخطأ اعتبار هذه العناصر من مكونات العالم الاجتماعى مجرد جوانب من المعنى الداخلي و العمليات التفاعلية بين الذوات. وبدلاً من ذلك، يجب فهم هذه الظواهر باعتبارها تتسم بخصائصها المميزة التي تميزها عن السلوك الإنساني و النشاط الاجتماعى، بينما تكون لها في نفس الوقت علاقات و روابط وثيقة لا فكاك منها مع عالم التفاعل الاجتماعى. و هكذا فإن هذه الظواهر الاجتماعية يجب معاملتها على انها ذات طبيعة لا شخصية نسبياً، و انها ذات طبيعة موضوعية أو تتعلق بالعلاقات بين الاشخاص وبين المواقف المختلفة.

ولكي تحقق النظرية التكيفية ذلك تتبنى موقفاً معرفياً يتضمن كل من النظرة الذاتية الداخلية إلي التفاعل الاجتماعى بينما تدرك في نفس الوقت أن مثل هذا النشاط يتم عادة في سياق من المواقف و الموارد الاجتماعية الأرحب. و تحيط موارد الموقف بصورة خارجية ببعض الأفراد والجماعات و المواقف المعينة، و بالتالي يجب فهمها من خلال وجهة النظر الموضوعية للملاحظ (هابرماس، ١٩٨٧). إن هذه النظرة الموضوعية للملاحظ لا علاقة لها بالأفكار الوضعية عن الموضوعيةالتي تنطوي على الادعاء بقدرتها على الاقتراب من الحقيقة، من خلال التخلص من الأفكار والمشاعر والخبرة الذاتية و ما إلي ذلك. انها تشير ببساطة إلي التحول من منظور الفاعل إلي نقطة أخرى أفضل لكي تعكس الخصائص الجديدة للأوضاع و السياقات الاجتماعية، أي تعكس سماتها النسقية. و لا تدعى مثل هذه الآراء البديلة

قدرتها على الاقـتراب بشكل أفضل لنفس الحقيقـة. و إنمـا هـي تكشـف عـن نماذج مختلفة للتوصل إلي نظم مناظرة من الظواهـر الاجتماعيـة و ادعـاءات الحقيقة المرتبطة بها. فإذا كانت هذه المسلمات المعرفيـة عـن طبيعـة التحليـل العلمي الاجتماعى تميز النظرية التكيفية عن الاتجاهات الوضعية و التأويليـة، فمنهـا تنبثـق التزاماتهـا الأنطولوجيـة، أى كيـف تتصـور طبيعـة الواقـع الاجتمـاعى. فـاحتواء النظريـة التكيفيـة لكـل مـن النزعـة الذاتيـة و النزعـة الموضوعية يعني أنها تتصور العـالم الإجتمـاعى علـى أنـه يتضمـن كـلا مـن الجوانب الموضوعية و الذاتية (و مزيجاً منهما معاً). فكـل مـن عـالم التفـاعل الاجتماعى (أو عالم الحياة بمصطلح هابرماس)، و عالم المواقف الاجتماعيـة، و مصادر السياق (أي الأنساق الاجتماعية عند هابرماس) تعد عناصر حقيقيـة مترابطة من عناصر العالم الاجتماعى. ولقد أوضحت في موضع آخر (انظر: ليـدر، ١٩٩٧) أن هـذه المجـالات تتشـكل بطـرق مختلفـة و تتسـم بسـمات و خصائص مستقلة جزئياً، ولا يمكن ردها إلي بعضها البعض.

و بهذا المعنى تتبني النظرية التكيفية شكلاً معتدلاً من الموضوعية، يجب ألا يختلط بتلك الصـور العديـدة منهـا التـي تعرضـت للكثير مـن النقـد (بـدون أساس في الغالب). فنجـد مثـلاً جيدنـز (١٩٨٤)، و كذلـك بعـض الكتـاب مـن أنصار النزعة الإنسـانية، كأنصـار التفاعليـة الرمزيـة، و الاثنوميثودلوجيـا، و الفينومينولوجيا وغيرهم، يعارضون بعنف الاتجاه الموضوعي في كل أشـكاله و صوره. فمثل هذا الرفض للاتجاه الموضوعي كان سـابقاً لأوانـه ولا مـبرر له، لأن ذلك يحول بيننا وبين أن ندرك أن شكلاً ما من الموضوعية ضروري ولا شـك، لأن السـبيل الوحيـد الممكـن لتحديـد الخصـائص المميزة والمسـتقلة جزئيا للظواهر المنتظمة. و نلاحظ فـي هـذا الصـدد أن الشـكل المعتـدل مـن الموضوعية الـذي أقترحـه لا يرتبـط و لا يتطـابق مـع الاتجاهـات الحتميـة أو الوظيفية أو الوضعية (كما يدعي جيدنز، انظر: لايدر، ١٩٩٧). و من المهـم في السياق الحالي التصدي لنسبة النزعة الحتمية خطـأ إلـي الفعـل الاجتمـاعى (النشاط - الفعل) مـن خـلال البنـاء الاجتمـاعى، أو الظواهـر النسـقية كنتيجـة منطقية مزعومة لتبني الموقف الوضعي.

و تذهب الصورة المعتدلة من النزعة الموضوعية إلي أن الحقيقة الاجتماعية تتكون من كل من الجوانب الذاتية و الموضوعية، و أن كل منهما يؤثر في الآخر لأنهما مرتبطين ببعضهما البعض بقوة. و يعني ذلك أن النشاط الاجتماعي مشروط بالظواهر النسقية و يخضع لها بقوة (كالقيم، والايديولوجيا، و القوة، و الأموال، و المواقف الاجتماعية المنظمة التي تحتضن تلك الظواهر)، بينما نجد في الوقت نفسه ان النشاط نفسه يعيد إنتاج أو يدعم أو ينقل تلك الخصائص الاجتماعية النسقية، و الترتيبات الاجتماعية. و من المهم أن هذا الموقف الموضوعي يتخلى عن النزعة الذاتية الساذجة التي لا تستطيع أن تتصور العالم فيما وراء مجالات التفاعل بين الذوات، أو فيما وراء الدوافع و الأسباب التي يقدمها الفاعلون كتفسير لسلوكهم. إن فكرة أن العالم الاجتماعي يتضمن كلاً من السمات الموضوعية و الذاتية، و خليطاً متنوعاً أو مزيجاً من نتائجها و تأثيراتها يعني أن أهداف البحث في النظرية التكيفية تفترض أن العالم الاجتماعي معقد و متشابك. كما أنها تذهب - فضلاً عن ذلك - إلي أن السمة المميزة لهذا التعقد و التشابك هو نتاج الصلات و الروابط الداخلية المتنوعة بين الفعل و البناء.

التعقد و العلاقات بين الفعل والبناء

ان الاعتراف بتشابك و تعقد العالم الاجتماعي (خاصة طبيعته ذات المستويات و الوجوه المتعددة) لا يعني على الأقل انكار وجود - أو التخلي عن البحث عن - أنماط متعددة من أفضل أساليب الاقتراب من الحقيقة. بل إن وجود التعقد و التشابك يعزز - ببساطة - فكرة أن البحث الاجتماعي سيظل أكثر انتباهاً للحاجة إلي الحقيقة في التفسيرات و النتائج التي يطرحها، و ليس التخلي عن البحث عن معلومات أكثر يقيناً و أكثر صحة. و هكذا، فعلى حين لا تنتمي النظرية التكيفية إلى أي أفكار وضعية عن اليقين المطلق أو الموضوعية الكاملة للمعرفة، التي تشكل نتائج و ثمار البحث الاجتماعي، فإنها لا تتخلي عن فكرة أن هدف البحث الاجتماعي هو أن يستمر في إنتاج المعرفة الصحيحة. و هنا نلاحظ أن كفاءة المعرفة و صدقها تنعكس بطريقتين. **أولاً**، أنها تنعكس في محاولة تقديم وصف أكثر دقة و إحكاماً لطبيعة الواقع الاجتماعي محل الدراسة (جماعة معينة، وسط، موقف

اجتماعي،قضية من قضايا السياسة الاجتماعية) وذلك على نحو يفوق ما كان يحدث من قبل. **ثانيا**، تنعكس كفاءة المعرفة في صياغة و طرح تفسيرات أكثر قوة عن الظواهر الاجتماعية. و يعني ذلك، أن الأشكال التفسيرية تتضمن داخل أطرها المرجعية أكثر مما كان موجوداً من قبل.

إن هذه المعايير و هذا البحث الشامل عن رفع مستوى الكفاءة يتناقض تناقضاً مباشراً مع المواقف التي تبنتها المدارس الفكرية لاتجاه ما بعد الحداثة و ما بعد البنيوية كرد فعل لمشكلة التعقد. و ينطوي ذلك الاتجاه على نزعة نسبية عامة، قد تتضمن أو لا تتضمن كذلك فكرة أن كل أشكال المعرفة متساوية في الصدق (بصرف النظر عن أي إهتمام بأفكار الدقة أو الصدق). إن التخلي عن البحث عن "نظام" في العالم الاجتماعى البالغ التعقيد يصاحبه نصيحة منهجية تقول: "إن كل شئ جائز"، بصرف النظر عن اجراءات وقواعد العمل فى البحوث العلمية. و على حين يمكن تقبل بعض صياغات قضية "التخلي عن المنهج" (فاير آبند، ١٩٧٨) على الأقل من وجهة نظر النظرية التكيفية - خاصة فكرة أن بعض القيود المعرفية و الشكلية المحددة للمنهج يجب التخلص منها - و لكن التخلى الفوضوى بلا أي أساس عن الإجراءات و القواعد المنهجية يعني ببساطة انكار المسئولية و معايير الحكم، و المعايير الأخلاقية. كذلك فإن تبني الاتجاه الذي يتبنى موقف اللاأدرية(*) من النظريــة، أو الإصرار على تحريم التنظير العام أو النسقي، كاستجابة للإعتراف بالتعقيد اللانهائي للواقع الاجتماعى هو التخلي عن واجب الباحث عن تبين افتراضاته التحليليــة، و الفروض الأساسية للبحث الاجتماعى بوضوح. و لا شك أن هذا التهرب من هذه المسئولية التفسيرية، و تجنب قواعد الصدق و الثبات يناقض كل التناقض أهداف و اهتمامات النظرية التكيفية.

(*) **اللاأدرية Agnosticism، مذهب فلسفى ينكر معرفة أو امكان معرفة وجود أو طبيعة الله أو أى شئ وراء عالم الظواهر المادية.**

و ننقل المناقشة الآن بعيداً عن قضية أكثر الطرق ملاءمة للتعامل مع التعقد و التداخل لنركز على كيفية تشكل هذه الجوانب في المحل الأول. و على حين يقوم العالم الاجتماعى - إلي حد كبير - على المعاني و الدوافع و الأسباب التي يضفيها الناس على سلوكهم، فإنه لا توجد طريقة تستطيع أن تستغرق وحدها بناء العالم الاجتماعى. و هكذا، فإن التعقد و الكثافة لا يشيران فقط إليَ إدماج وتداخل هذه الظواهر. وهنا نلاحظ أنه يتعين رفض فكرة أن العالم الاجتماعى ظاهرة تقوم كلية على التفاعل بين الذوات، وكذلك رفض الفكرة التأويلية التي ترى أن البحث الاجتماعى يجب أن يهتم بمثل هذه الأشياء وحدها. ونجد من ناحية أخرى، أن فكرة أنه لا يوجد في العالم الاجتماعى سوى متغيرات البناء الاجتماعى، أو المتغيرات النسقية (كالطبقة، و المكانة، و الدخل، و المهنة، و الإنتماء الديني، و توقعات الدور، وما إلي ذلك)، هذه الفكرة يتعين رفضها هي الأخرى على أساس أنها لا تمثل سوى جزء ضئيل من الظواهر الممكنة التي تشكل الواقع الاجتماعى ككل.

وكما ذكرت، فلا يعني كلامى هذا أن المتغيرات البنائية أو المعاني الذاتية ليست ذات أهمية لفهم العالم الاجتماعى. و إنما الخطأ هو في الإدعاء بأن أياً منهما وحده يمكن أن يكون محور الاهتمام الأساسي الوحيد للتحليل الاجتماعى. و تصر النظرية التكيفية على ان مثل هذه النظرة يجب ان تستكمل بالاهتمام بالقوى و الميكانيزمات، و عمليات التجديد النسقية و البنائية. كما تركز النظرية التكيفية – بصفة خاص – على الظواهر التي تجمع بين هذه العناصر المتنوعة، وتطرح الروابط التي تربط عالم الحياة و عناصر النسق معاً بشكل عام. فهي بمعنى آخر تهدف إلي التوصل الي كافة أشكال الترابط بين الفعل الاجتماعي و البناء الاجتماعيِ (أو عناصر النسق). هذه العناصر ترتبط ببعضها أوثق الارتباط لتشكل واقعاً اجتماعياً معقداً متعدد الأوجه. و تسعى النظرية التكيفية إلي ان تستخلص من ذلك التعقد المحكم تماماً أشكالاً محددة من الارتباط بين الفعل و البناء/ النسق. كما تسعى النظرية التكيفية إلى عزلهما مؤقتاً (بالمعنى المنهجي) عن السياق المباشر لهما بهدف التحليل.

و طالما أن النظرية التكيفية تركز على الصلات بين الفعل و البناء، فانها تكون مفيدة تماماً للبحث الذي يشغله نفس الاهتمام. و معنى ذلك أن النظرية التكيفية تكون ذات صلة فائقة القوة بالبحث الذي يتعلق بتداخل و تشابك عناصر النسق (ظروف النشاط و الأوضاع المحيطة به) مع السمات المحدودة النطاق للحياة الاجتماعية (مواقف المواجهة بين الأشخاص) و هي أقل جدوى للبحث الذي يركز إهتمامه إما على الظواهر الاجتماعية الجمعية وحدها (كالطبقة، و الفعل الجمعي، و العناصر المؤسسية و التنظيمية للمجتمع) أو على تحليل المعنى الذاتي. و يعني هذا ان مدخل النظرية التكيفية يتطلب التركيز على كليهما معاً.

و تفرض هذه الوجهة من النظر التخلي عن مواضع معينة من النظرية الاجتماعية الحديثة، خاصة تلك التي تسعى إلي إذابة الاسهامات المتميزة للفعل و البناء في وحدة إصطناعية عديمة الملامح. و قد كان لنظرية جيدنز عن الصياغة البنائية (١٩٨٤) تأثيراً فائق القوة في هذا الشأن. و على الرغم من أنها حاولت أن تربط بين الفعل و البناء، فقد فعلت ذلك عن طريق إسقاط الخصائص المميزة لجوانب الحياة الاجتماعية، و كذلك الإسهامات المختلفة التي تدخل في تشكيل نشاطها، و في إعادة إنتاج الأبنية الاجتماعية و الأنساق. ومن أسباب ذلك رفض جيدنز للموضوعية في كل صورها (كما يذهب علماء التفاعلية الرمزية، و الاثنوميثودلوجيا، و الفينومينولوجيا، و غيرهم ممن يلتزمون بنفس المقدمات المعرفية و الأنطولوجية).

و من النتائج المهمة المترتبة على رفض النزعة الموضوعية، أن الباحث لن يكون قادراً على أن يرسم بصورة صحيحة الصلات بين العناصر الذاتية و الموضوعية للحياة الاجتماعية. ففي رأي جيدنز - على سبيل المثال - أن الأنساق الاجتماعية لاتتميز بأي استقلالية عن الظواهر الذاتية. إذ يرى أن الأنساق لا توجد إلا بمقدار ما تكون متضمنة بصورة مباشرة في أسباب الفاعلين و دوافعهم. و نتيجة لذلك، فإن نظرية الصياغة البنائية تميل بقوة نحو تفضيل الاتجاه الذاتي و الظواهر الذاتية. و قد أدى ذلك إلي تحليل غير متوازن، و إلي تركيز البحوث على محاور لا تستطيع أن تسجل على نحو صحيح الاسهامات المستقلة جزئياً عن عالم الحياة، و عن الظواهر النسقية، و

بالتالي لا يستطيع أن يصف الصلات بينها بكفاءة. و ينعكس ذلك في إثنين من القواعد الجديدة للمنهج في علم الاجتماع طرحها جيدنز (١٩٧٦).

يركز جيدنز في أولهما على عدم و جود موضوعات للبحث محددة بصورة مسبقة، و أنِ العالم الاجتماعى هو عالم يقوم على الأداء النشط للأفراد، و هو أيضا ثمرة هذا النشاط (جيدنز، ١٩٧٦، ص: ١٦٠). إن النظرية التكيفية، و نظرية المجالات الاجتماعية التي ترتكز عليها (انظر: لايدر، ١٩٩٧) ترفض مثل هذا الإدعاء، لأنه يؤدي إلي اهتمام غير متوازن بالنشاط و المعنى و الدوافع التي تم الاشارة اليها من قبل. و تصر نظرية المجالات الاجتماعية على أنه على حينٍ لا توجد جوانب محددة بصورة مسبقة للواقع الاجتماعى، و مستقلة تماما عن الواقع الإنساني، فإن هناك سمات أساسية للمجتمع لها وجود قائم من قبل، و ذات كيان تاريخي. و يمثل ذلك الظروف الخارجية المستمرة التي تواجه الناس في حياتهم اليومية.

و تتميز مثل هذه الظروف الخارجية بوجود صلة حقيقية مع العالمِ الداخلي المحدود النطاق لمواقف المواجهات الشخصية التي تسهم إسهاما كبيراً في الملامح الروتينية للحياة اليومية. و هكذا، فان هناك عناصر كثيرة من العالم الاجتماعى الموجودة سلفا (الظواهر النسقية بصفة عامة)، و التي ترتبط بعلاقات ترادف، و علاقات معقدة بالأنشطة الفعالة للأفراد في مواقف المواجهة القائمة. كما تعجز نظرية الصياغة البنائية (انظر: جيدنز، ١٩٨٧) عن إدراك مثل هذا النشاط القائم (الذي يطلق عليه جوفمان نظام التفاعل، ١٩٨٣) الذي يتسم بخصائص مميزة لها، لا تماثل إعادة الإنتاج المؤسسى في بناء الحياة الاجتماعية. إن إدراك الطابع المستقل جزئياً للنشاط القائم، من شأنه أن يعقد الآثار الناتجة عن النشاط الاجتماعى بصفة عامة، و يظل غير معترف به من نظرية الصياغة البنائية (انظر: لايدر، ١٩٩٧).

و نجد القاعدة المنهجية الثانية التي يقدمها جيدنز (١٩٨٤) في فكرته عن التصنيف المنهجي. و هي فكرة غريبة بعض الشئ، إذا نظرنا إليها في نظرية الصياغة البنائية ككل، لأن الهدف الأساسي من نظرية الصياغة البنائية هو التأليف بين عناصر الفعل و البناء من خلال مفهوم "ازدواجية البناء". و على

العكس من ذلك، فإن التصنيف المنهجي يفرض على الباحث أن يصنف (أو يعزل جانباً) بعض عناصر كل من التحليل المؤسسى أو التحليل التأويلى، في الوقت الذى يركز فيه على جانب أو أكثر من الظواهر الإمبيريقية الخاضعة للبحث. و يعد ذلك العزل جانباً أمراً ضرورياً بسبب الصعوبات العملية (و المنهجية) المفترضة في دراستها في نفس الوقت. و على الرغم من أن جيدنز يقول انه يجب - من حيث المبدأ - توظيف كل من التحليل التاويلي أو المؤسسى معاً، و تعني الصعوبات التي تواجه ذلك أنه يجب التعامل معها بصورة مستقلة. ومن اللافت للنظر أن نصيحة جيدنز أثرت على التميز الأساسى لعالم الحياة، و العناصر النسقية أكثر من تأكيدها على الأعتماد المتبادل بينهما.

و على حين لا يشك أحد في أن الصعوبات الناتجة عن محاولة تتبع الصلات بين الفعل و البناء في نفس الوقت (عالم الحياة أو النسق)، فإنه من الخطأ تماماً التأكيد عمداً على الهوة بينهما. فالهدف النهائي للتركيز على العلاقات بين الفعل و البناء في البحث هو تحديد الدلالات المتزامنة لكل منهما لتتبع تفسيراتهم و علاقاتهم الفعلية، و ليس التخلي عن هذه الوظيفة بسبب مشكلة منهجية. ولن تنشأ المشكلة المنهجية - على أى حال - في أكثر أشكالها الحاحاً (لا نقول إنها لا تقهر) الا عندما ننكر السمات المميزة للفعل و البناء في الأساس. تلك بالتحديد هي المشكلة التي ظهرت مع فكرة جيدنز عن "ازدواجية البناء" حيث يتم إذابة الإسهامات المستقلة للفعل و البناء في وحدة صلبة ذات "طبيعة مزدوجة" (و ذلك في مقابل الأشكال المتميزة التي تمتزج ببعضها البعض بعدة طرق مختلفة). و هكذا فان عملية صياغة المفهومات الأساسية عن إزدواجية البناء تجعل قضية جيدنز عن الصياغة البنائية عاجزة عن تناول محتويات الفعل و البناء، و من ثم الانخراط في تحليل تأويلي ومؤسسى في نفس الوقت.

و من خلال تبني وجهة نظر بديلة من نظرية المجال، يتشجع الباحث في دراسة طبيعة عالم الحياة وعناصر النسق، و علاقات التداخل بينهما - بدلا من الفصل بينهما منهجيا- وذلك أثناء العمل في مشروعات بحث معينة (انظر: لايدر و زملاؤه، ١٩٩١). إن السمة المميزة لمثل هذا التحليل هي

مراعاة المكانة المعرفية للمفاهيم التي تشير إلي جوانب مختلفة من الواقع الاجتماعى. لقد تناولت ذلك بقدر من التفصيل مع العديد من القضايا المرتبطة به في الفصل الرابع من هذا الكتاب. و لذلك لن اكررها هنا مرة أخرى. إن بيت القصيد هنا انه في ضوء الأنماط المختلفة للمفهوم التي حددتها (السلوكية، و النسقية، و الوسيطة، و النظرية)، يصبح من المهم أن نضع في الإعتبار مختلف الوظائف التي تقوم بها، و تأكيداتها المختلفة فيما يتعلق بالوصف التفسيري الكلي لمشكلة البحث موضع الدراسة.

ومن الأمور ذات الصلة الخاصة هو دور المفاهيم الوسيطة كأداة للتركيز علي الروابط التي تربط عالم الحياة و عناصر النسق معاً. و إن كان يتعين أن يؤخذ في الإعتبار أنه علي الرغم من أن المفاهيم الوسيطة تمثل هدفاً يبدو أكثر تحديداً لهذه المشكلة، إلا أننا نلاحظ أن المفاهيم السلوكية و النسقية و النظرية تلعب هي الأخرى دوراً حاسماً. و هنا يكون أفضل السبل لفهم ما تحتويه من أوزان دلالاتها لكل من عالم الحياة و عناصر النسق. تعد الاعتبارات المعرفية و الانطولوجية ذات دور حاسم في فهم الطريقة التي من خلالها تدعم الصلات بين المفهوم و المؤشر كل منهما الآخر في محاولتهما تصوير الواقع الاجتماعى المعقد المتعدد الأوجه.

الجوانب العملية للنظرية التكيفية

لقد حان الوقت لكى نترك مناقشة السياق الفلسفي والمنهجي والنظرى، ونركز فيما يلى على الدلالات العملية للنظرية التكيفية. أولاً، تعتمد النظرية التكيفية على مجموعة من المداخل، والنماذج، والمواقف المعرفية المختلفة فى التحليل الاجتماعى. (النظرية النقدية، النظرية العامة، النظرية الموثقة، النظرية المتوسطة المدى) ولكن لا يمكن اختزالها إلى أى واحدة بعينها من تلك النظريات، ونلاحظ فى هذا الصدد انها تعتمد فقط على تلك الأجزاء من المداخل الأخرى التى تتسق مع افتراضاتها. وتحاول النظرية التكيفية على وجه الخصوص أن تتغلب على الفروق بين مختلف النماذج النظرية لبعض هذه المداخل وذلك من خلال احداث تغيير جذرى فى سياقها المعرفى. وعن هذا الطريق وحده يصبح من الممكن خلق روابط بين المداخل المختلفة، وتسهيل تواصل النماذج.

وعلى الرغم من أن النظرية التكيفية لا تنكر - على سبيل المثال - (بل إنها تحاول أن تتشرب) بعض عناصر تصور ميرتون عن النظرية المتوسطة المدى، إلا أنها ترفض الالتزام باتجاه معرفي امبيريقي، وبالقيود التى يفرضها ذلك الاتجاه على البحث الاجتماعى وعلى التحليل (رفض أنواع معينة من النظريات العامة، وتفهم مناسب للمعنى الذاتى الداخلى). وكذلك ورغم أن النظرية التكيفية تمتدح الطبيعة "العضوية" لمدخل النظرية الموثقة، إلا أنها ترفض الفكرة المحدودة لما يمكن أن يطلق عليه النظرية الموثقة، وبالتالى محاولات توسيع مصطلحاتها المرجعية (انظر : لايدر، ١٩٩٣). وبالمثل، بينما تعتمد النظرية التكيفية على النظرية العامة (مثل تبنيها بعض عناصر النظرية النقدية) أنها تسعى إلى تجاوز حدود التحليل النظرى البحت، أو تحليل الخطاب من أجل الاشتغال بالقضايا المتعلقة بالبحث الإمبيريقى التطبيقى، وجمع البيانات بالدرجة الأولى. ونلاحظ فى هذا الصدد أن النظرية التكيفية تنخرط فى حوار بناء مع عدد من المداخل أو النماذج النظرية التى قد تعد متنافرة أو متنافسة مع بعضها البعض. ومن خلال هذا التوثيق المحكم نفسه على اساس معرفي وانطولوجى متماسك، تتجنب النظرية التكيفية مسئولية الانتقاء العشوائى أو غير المتدبر. وتسعى النظرية التكيفية بدلا من ذلك - إلى أن تكون انتقائية - بمعنى وضعى وبنائى - وذلك عن طريق الجمع داخل نفس الاطار بين استراتيجيات بحثية ظلت حتى الآن منعزلة عن بعضها أو متضاربة مع بعضها، وحينئذ ومن خلال إعادة صياغة وترتيب العناصر الداخلية الأساسية تحاول النظرية التكيفية الاستفادة من تآزرهما ومن القوى المركبة. وهكذا على حين يعد مدخل النظرية التكيفية مدخلاً انتقائيا، وتركيبيا بطبيعته، فإن النظرية التكيفية تطرح بديلا نسقيا للمداخل التى تنبثق منها.

وبيت القصيد هنا هو النظرية النقدية التى لم أتطرق إليها بعد. ويمكن القول ان النظرية التكيفية ذات صلة بالنظرية النقدية، لأنها تركز تقليدياً على أهمية تحليل القوة والسيطرة فى المجتمع كجزءٍ هام من عملية البحث الاجتماعى. على الرغم من أننى لم أنفق وقتا طويلاً على دراسة هذه المسألة تحديدا (انظر؛ لايدر ١٩٩٧، للوقوف على تحليل تفصيلى للقوة)، إلا أن مثل هذا التأكيد متضمن فى الأهمية التى أضفيتها على تحليل الظواهر النسقية

والعلاقات المتبادلة بين عالم الحياة وعناصر النسق (الفعل والبناء). وبديهى أن تحليل القوة والسيطرة يفتح المجال لأسئلة حول مدى أخلاقية أنواع متعددة من القهر، سواء كانت لأفراد أو جماعات، وكذلك مقاومة أشكال السيطرة والقهر.

كما أن المسائل المتعلقة باتاحة الفرصة للجماعات المضطهدة للتعبير عن رأيها، وإعادة توزيع القوة، أو تمكين الجماعات والأفراد الضعفاء نسبيا، تتبع بصورة طبيعية من الاهتمام بتحليل ونقد أشكال القوة المستغلة أو المؤذية. وتعتمد النظرية التكيفية على النظرية النقدية طالما أنها تركز على العديد من هذه القضايا فى سياق البحث والتحليل الاجتماعى. ولكن النظرية التكيفية ترفض العديد من افتراضات هذه الصور من النظرية النقدية التى انبثقت من المدارس الفكرية لنظريات ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة. اذ نلاحظ **أولا** أن النظرية التكيفية ترفض فكرة أن جدل الفعل/ البناء قد تم تجاوزها أو تجاهلها ومن ثم يجب إهمالها. وعلى العكس تماما، وكما أكدت المناقشة السابقة، فإن تتبع الروابط والتداخلات بين الفعل والبناء قضية محورية بصورة مطلقة. **ثانيا**، ترفض النظرية التكيفية فكرة أن القوة مرتبطة بالخطاب (المستمدة اساسا من فوكو واتباعه) وهى الفكرة التى ترى - باختصار - أن القوة ملازمة للخطاب، طالما أن أنواع الخطاب نفسها ذات قوة مؤثرة. ولا تنكر النظرية التكيفية أن أنواع الخطاب تكون ذات قوة مؤثرة، ولكنها ترفض الادعاء بأن ذلك يستغرق تحليل القوة فى الحياة الاجتماعية تماما. إن نظرية المجالات الاجتماعية تقلل من شأن فكرة تعدد أشكال القوة التى يتم فهمها فى ضوء تعقد العلاقات مع الفعل الاجتماعى، وتاريخ الحياة النفسية، والنشاط القائم، والظواهر النسقية، وكذلك أنواع الخطاب. ذلك أن الخبرة الذاتية والواقع الاجتماعى لا يمثلان وحدهما محتوى مؤشرات الخطاب، ومن هنا يكونان أكثر تعقيدا، وتنوعا ومركبا مما تسمح به اتجاهات ما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة. وبصرف النظر عن ذلك ترفض النظرية التكيفية الافتراض المسبق لعدد من صور النظرية النقدية التى ترى أن فهم الحياة اليومية ملازم لتحليل الايديولوجيا، أو أبنية القوة الرسمية للانساق الاجتماعية، على الرغم من أن تحليل الايديولوجيا والسيطرة يعد أيضا مكونا ضروريا من مكونات

التحليل الاجتماعي. وأنه يجب النظر إلى الحياة اليومية كموضوع للتأثير المستقل - جزئيا -، وتحديد ظروف نظام التفاعل، كما أطلق عليه جوفمان، ومن ثم يتعين التعامل معه كمجال مستقل.

نطاق ومجال النظرية التكيفية

تعد النظرية التكيفية نظرية "متوسطة المدى" في ضوء بؤرة اهتمامها المباشر، ويعني ذلك أن محورها الأولي يدور حول مجموعة الأنشطة (أو الوقائع) والعلاقات والتنظيمية الاجتماعية التي تشكل بيئتها المباشرة. ومن هنا نجدها تفهم مجموعة الأنشطة المحورية على أنها شبكة متداخلة في عدد من المواقف الاجتماعية المتنوعة، كالتنظيم الرسمي، وأسواق العمل، وأشكال القوة والسيطرة التي تشكل اساس تلك المواقف. وتطرح تلك المجموعة من روابط الفعل - النسق خطاب بؤرة البحث وتوجه المشكلة. فالأسئلة التي توجه اهتمام البحث حول كيف وأسباب أشكال معينة من السلوك والانشطة والأحداث تتغلغل داخل الأشكال المحيطة للقوة والتنظيم الاجتماعي. ولكن نجد داخل نطاق هذا النوع من الاهتمام نطاقا واسعا من الاحتمالات. من ذلك أن دراسة طبيعة العمل العاطفي المأجور في مهنة التدريس يمثل حالة لوضع تنظيمي تصطدم فيه الأوضاع الرسمية للسلطة بقدرات المدرسين على توظيف العمل العاطفي المأجور في صور متعددة أثناء التدريس.

وفي مقابل هذا نجد أن البحث في السلك المهني للممثلين يلقي الضوء مباشرة على موقف العمل - مهنة التمثيل ككل - الذي يتميز بقدر ضئيل من التنظيم الرسمي. أن العقود القصيرة الأمد (لمسرحية، أو لفيلم، أو لبرنامج تليفزيوني) والبطالة المزمنة، وازدحام المهنة بالراغبين في العمل، كل ذلك يعني أن أساس المهنة تقلب العرض والطلب في سوق عمل التمثيل. ولكننا نجد في كلا المثالين أن الطريقة التي ترتبط بها العوالم اليومية، والأنشطة الاجتماعية للمدرسين والممثلين بصورة تبادلية مع العوامل النسقية - مثل طبيعة العلاقات الاجتماعية (بما فيها القوة والسلطة) وتنظيم مواقف العمل، وسياقها الأوسع - يشكل حجر الأساس الذي تنهض عليه المشكلة المحورية للبحث. كذلك يطرح بحث البغاء مثالا لوضع وسياق مغاير، ولكنه يتضمن

نفس المشكلة المحورية فى تشابك الفعل - البناء، أو روابط وتأثيرات عالم الحياه - النسق.

كشفت دراسة أوكونيل دافيدسون (الصادرة عام ١٩٩٨) أن تنوع تنظيم البغاء يتراوح - من ناحية - ما بين التنظيم الناجح ماديا لدعارة البالغين مرورا بأشكال يتم فيها التحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى البغى (عندما يتضمن ذلك طرفا ثالثاً مثل القوادين والمسئولين عن الحماية والمراقبة "الناضورجية")، وانتهاء - على الطرف الآخر - بأشكال الاستعباد، حيث يحتجز الأطفال وفاء لدين. إن الحياة اليومية للبغايا وعلاقاتهن مع عملائهن تخضع -إلى حد كبير- لشروط هذه الأشكال من السيطرة والتحكم، وهذا هو الشكل النمطى لمحور المشكلة الذى يؤكد عليه مدخل النظرية التكيفية. ومع أن هذا المحور يمثل المحور المباشر للموضوع، إلا أن ذلك لا يعنى أنه سيظل دائما محدودا فى داخل هذا الاهتمام الأولى، أو نقطة الاتصال. وهكذا تعد النظرية التكيفية - من هذه الناحية - أداة مرنة، على أساس امكانيات تطبيقها، ورؤيتها الشاملة للقضايا والاهتمامات المرتبطة بها. وهكذا، ربما تنتشر فيما وراء الاهتمامات المتوسطة المدى، بمعنى أنها قد تتضمن مدخلات من النظرية العامة بكافة أنواعها، كنظريات الفعل أو الانساق، أو نظريات التنمية على سبيل المثال.

كذلك لا يوجد سبب للقول بأن اهتمامات النظرية التكيفية يجب أن تظل محصورة على المستوى المتوسط للتنظيم الاجتماعى وحده، حتى ولو ظل هذا المستوى هو نقطة الانطلاق فى عديد من الحالات. لابد أن يتحول اهتمام الباحث أو المحلل إما إلى جانب النشاط والسلوك من الأشياء (طبيعة ونماذج التفاعل الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية، وما إلى ذلك) أو إلى جانب النسق، مع الاهتمام النسبى بالمواقف والسياقات (المؤسسات، والتنظيم، وإعادة انتاج العلاقات الاجتماعية، والقوة، والايديولوجيا). ومن المهم مع ذلك أن نلاحظ أن تحول الاهتمام من جانب إلى آخر يجب ألا يحدث إلا كوسيلة تحليلية مؤقتة فى مراحل محددة من البحث بغرض تعزيز أو إثبات سمات معينة، والوقوف على معلومات معينة. إن الميل نحو جانب معين/ أو مجموعة من القضايا لابد أن يتوازن من خلال التركيز على مجموعة متكاملة من

الاهتمامات، ولابد أن يتضمن محاولة نظامية لتتبع الصلات وصور الاعتماد المتبادل بين عالم الحياة وعوامل النسق. وهكذا فإن التحليل الكلى سوف يتم على خلفية افتراض مؤداه أن الفعل والبناء مترابطان معا بصورة اساسية، وبالتالى لا يمكن فهم أحد جانبى المعادلة بمعزل عن الآخر. ومن الأمور الحاسمة أن ادخال عناصر من النظرية العامة، وفكرة الرابط المستمر بين الظواهر السلوكية والنسقية، من شأنه أن يسمح للباحث بالنفاذ إلى ما وراء النتاج الطبيعى للاهتمامات المتوسطة المدى كما حددتها أفكار كل من ميرتون (١٩٦٧)، وجلاسر وشتراوس (١٩٦٧).

ما هو المقصود بالتكيف فى النظرية التكيفية ؟

سوف أركز هنا على مصطلح النظرية التكيفية، محاولا شرح ما يدل عليه أو يشير إليه بالتحديد. فهناك معنيان اساسيان يرتبطان بهذا المصطلح. **أولا**، تشير كلمة "تكيفى" إلى النظرية التى يكون محور اهتمامها هو الحساسية لعالم الظواهر الإمبيريقية وتسجيل معلومات عنه، كما تتجلى فى بيانات البحث الأولية (كالمقابلات، والملاحظات، وتفسير الوثائق والمستندات). ويعنى ذلك أن النظرية التكيفية قابلة للتكيف، أو قابلة للتغير أو التعديل بحيث تتلائم مع تحليل وتفسير البيانات التى يتم جمعها بشكل مستمر (وهى بهذا الوصف تتسم بجزء من الجوهر الحقيقى للنظرية الموثقة، ولكنها تتحرر من نقاط ضعفها الإمبيريقية). **ثانيا**، توحى كلمة "تكيفى" بأن بعض العناصر ذات الصلة بالنظرية (مثل النماذج النظرية) توجد أولا، وبالترادف مع جمع وتحليل بيانات البحث. حقيقة أن تلك العناصر النظرية القائمة هى موضوع الاستجابات التكيفية (صور التكيف أو التعديل) لبيانات جديدة وتفسيرها.

وهكذا يقصد بالجزء التكيفى من المصطلح أن النظرية تنطوى فى نفس الوقت على خاصيتين اساسيتين. **أولا**، وجود دعامة نظرية قوية ذات شكل راسخ نسبيا، إذ أنها تتكيف بشكل تأملى، لا بشكل آلى، مع البيانات الإمبيريقية. **ثانيا**، أنه لا يصح النظر إلى هذه الدعامة على أنها ثابتة أو غير قابلة للتغير، لأنها قابلة للتكيف مع معلومات وتفسيرات جديدة من خلال إعادة تشكيل نفسها. وهكذا نجد أنه على الرغم من أن العناصر النظرية القائمة لا

تعد مجرد تأملات امبيريقية بسيطة للبيانات، إذ أنها قادرة في الحقيقة على إعادة صياغة نفسها عن طريق التكيف أو التلاؤم استجابة لاكتشاف معلومات جديدة و / أو تفسيرات جديدة لبيانات تمثل تحديا اساسيا لمسلماتها الأساسية. إن عمليات إعادة الصياغة تلك قد تنطوى في بعض الأحيان على مجرد تعديلات ثانوية فقط (مثل ملء فراغ تفصيلات لفئة موجودة، أو مفهوم معروف مثل البغاء الذى يتحكم فيه طرف ثالث، أو الاحتراق العاطفى) ولكنها قد تتطلب فى أحيان أخرى نوعا من إعادة التنظيم الأساسى، سواء بالتخلى عن أحد الفئات أو النماذج، أو التفسيرات القائمة، أو خلق فئة أو نموذج أو تفسير جديد تبعا للظروف.

ويتجاهل هذا الوصف للنظرية التكيفية فكرتين هامتين تتصلان بطبيعة التحليل الاجتماعى وعلاقته بالواقع الاجتماعى الذى تتخذه موضوعا للتحليل. هذه الأسس المعرفية والانطولوجية هى التى يقوم عليها، وهى التى تتحكم فى فلسلفة العمل لمدخل النظرية التكيفية، وتتبع منطقيا من القضايا المنهجية التى تم مناقشتها فى مواضع سابقة. ان المدخل بأكمله يؤيد الفكرة التى ترى أن هناك نظاما فى العالم نفسه، وأن هذا النظام هو الذى يسعى التحليل الاجتماعى إلى الكشف عنه وفهمه فى حدود معرفتنا (ولكن ليس بالمعنى الوضعى "اللامنتمى" إلى حد ما). وهكذا يسعى التحليل الاجتماعى إلى عرض هذا الواقع من خلال نظرياته وتفسيراته، ولكن ليس بصورة "تطابق" مباشر مع واقع هذا العالم. وتوحى وجهة النظر هذه بأن هناك عالما مستقلا ومختلفا عن محاولة أى شخص معرفته أو الكشف عنه بطرق مختلفة (مثل بناء نماذج له).

ومن الأمور المهمة - على أى حال - أن هذا الموقف يوحى بأنه على الرغم من أن الواقع الاجتماعى يتسم بخصائص جوهرية (قد تعد بصورة جزئية نتاجا إنسانيا) ، فإننا عندما نحللها نفرض عليها بطبيعة الحال أنواعا مختلفة من النظم اللغوية (الوصف، وصياغة المفاهيم، والنظريات) فى محاولة مفهومة لنا. وهكذا فاننا فى سعينا لمعرفة هذا الواقع من خلال البحث أو التحليل، نسعى كذلك أيضا إلى فرض نظام عليها من خلال المعانى اللغوية التى ننسبها لها. وتحاول النظرية التكيفية أن تعقد صلة بين هاتين الرؤيتين،

أن هناك نظاماً في العالم الذى نحاول الوصول اليه وفهمه، واننا - في نفس الوقت - نفرض أنماطا متعددة من النظام على هذا العالم، فى سياق ما نقوم به من تحليل وتفسير له. وهناك من وجهة نظر مدخل النظرية التكيفية مشكلتان رئيسيتان تنبعان من هذا الموقف وتحتاج إلى مزيد من التأمل.

أولا، يجب أن نكون حساسين (ومن ثم نتحاشى بقدر الإمكان) تجاه احتمال أن التصورات التى نفرضها ربما تتجاوز بشكل خطر أو تتعدى على النظام "النظام الجوهرى" الذى يتجلى فى الواقع الاجتماعى (من هذا القبيل مشكلة الأفراط فى العقلانية، أو نظرية الحقيقة الصارمة). **ثانيا**، يجب - فى المقابل - ألا نذهب إلى ان الواقع الاجتماعى يطرح تفسيرا ذاتيا عن نفسه. بمعنى أن بناءه يتيح لنا أن نعرفه بشكل مستقل عن المعانى الاجتماعية التى تنتقل من خلال اللغة والتى ننسبها إلى ذلك البناء. تلك هى المشكلة المرتبطة بالنزعة الإمبيريقية المتطرفة، والصور المقابلة لها من فهم الحقيقة. ولهذا، فإن الصعوبة هى ادراك كل من النظام الجوهرى للواقع الاجتماعى، وكذلك فرض نظام معين على هذا الواقع فى مواضع مختلفة (وملائمة) فى ثنايا عملية البحث.

ونستطيع أن نتبين الدلالات العملية لذلك فيما يتصل باستخدام النماذج فى النظرية التكيفية. فالنظرية التكيفية تولى اهتماما خاصا لتوليد نماذج نظرية من الواقع الاجتماعى الذى يتناوله موضوع البحث. ويعنى ذلك أن النظرية التكيفية تحاول أن تتبع صور الاقتران بين بعض أشكال النشاط والعلاقات الاجتماعية من ناحية، وأنماط التنظيم التى تحتويها من ناحية أخرى. ومثال ذلك العلاقات بين البغايا وعملائهن التى تتحدد فى ضوء تنظيم البغاء اجتماعيا، وأشكال القوة والضبط الكامنة داخل هذه العلاقات. ويتم توليد هذه النماذج عن طريق عدد من السبل، من بينها تجميع البيانات وتحليلها، وصك المفاهيم، والتفكير من خلال الدلالات النظرية للنظريات وأبنية المعرفة القائمة (بما فى ذلك المجالات المحددة وبينية حقيقية، انظر الفصل الثالث فى هذا الكتاب)، والاشتغال بعمليات التدقيق النظرى.

وهكذا، يسعى مدخل النظرية التكيفية إلى ضمان أن يظهر عند مرحلة ما من تنفيذ مشروع بحث معين نموذج نظرى عن صور التداخل بين الفعل والنسق (سواء كان بشكل مبدئى أولى، أو ما يمكن صياغته بصورة واضحة)، وهو النموذج الذى سوف يطرح تفسيرا لما يحدث ولماذا. وعندما يبدأ هذا النموذج (من قبيل التنظيم الاجتماعى للبغاء، أو التباينات فى أبنية المسار المهنى، أو أسباب الاحتراق العاطفى) فى الظهور، فإنه سوف يلعب دورا هاما فى البحث الجارى، والتفسيرات الكلية للبيانات التى تم التوصل إليها من خلال البحث. وسوف يبدأ النموذج فى تغذية البحث، بمعنى تنظيم البحث على نحو معين، بينما نجد فى نفس الوقت أن النموذج نفسه سيكون معرضا على الدوام لامكانية إعادة صياغته من خلال تنظيمات الواقع الاجتماعى، التى تكشف عن نفسها من خلال بيانات البحث المتاحة.

يعتمد منطق العملية أشد الاعتماد على التوصل المبكر للنماذج النظرية (التى قد تكون مؤقتة بطبيعتها) والتى تضطلع عندئذ بمهمة تنظيم البيانات. وهكذا تقف النماذج النظرية كنماذج تصنيفية يتم فى ضوئها تقييم البيانات ومواءمتها مع مخطط نظرى (النموذج). وعلى هذا النحو طرحت نموذجا عن تدرج سوق العمل فى مجال التمثيل والميكانيزمات التى تؤدى إلى إعادة انتاجه. وقد بدأ هذا النموذج لأول مرة عندما أمعنت النظر فى بيانات مسحية عن عمالة الممثلين، ودخولهم، وإن كان قد حدث بعد ذلك أن تم تطوير النموذج وصقله من خلال عمليات جمع وتحليل بيانات المقابلات التى أجريت مع الممثلين والوكلاء، ومديرى اختيار فريق العمل، ومن اليهم. وقد تم اجراء هذا التطوير والصقل من خلال طريقين اساسين. **الأول،** فكرة أن سوق العمل مقسم فى الحقيقة إلى طبقات وشرائح على اساس الدخول الكلية، ومن ثم أوحت ظروف التوظف أنماطا معينة من التفسير لتحليل بيانات المقابلات من خلال حراس البوابة الأساسين مثل مديرى الأعمال الشخصيين، والوكلاء، ومديرى اختيار فريق العمل. **ثانيا،** قامت بيانات المقابلات - نفسها - بعمليات تغذية مرتدة لتطوير النموذج، وقدمت مفاتيح مهمة لفهم مجموعة من العمليات الاجتماعية التى تتم فى اطارها تلك الوقائع، وهىمفاتيح لم يكن من الميسور التقاطها من / أو اقتراحها بواسطة النموذج الأولى بنفسه.

ومن الممكن أيضا أن تنشأ مفاهيم وأفكار نظرية جديدة عن هذا الطريق، طالما أنه يتم جمع وتحليل البيانات، التى تكمل النموذج الأولى وتضيف إليه (من خلال اقتراح تعديلات بسيطة على صياغة المفاهيم أو مقوماتها). أما إذا لم يكن من السهل استيعاب البيانات بسهولة فى الاطار النظرى، كأن تمثل تلك البيانات تحديا قويا للإطار القائم، سواء من خلال اقتراح أنواع مختلفة جذريا من المفاهيم أو التفسيرات، أو إذا كانت النتائج الجديدة تتعارض مع بعض الافتراضات الأساسية للنموذج. حينئذ تكون وظيفة التحليل هى صقل ذلك الإطار النظرى أو بعض جوانبه، بحيث يصبح قادرا على أن يستوعب البيانات. وقد يتطلب ذلك فى الواقع التخلى عن مفاهيم أو فئات معينة (مثل بعض أنماط البغاء) أو ابتكار مفاهيم وفئات جديدة (من هذا مثلا توليد فئات جديدة ترتبط بالتحمل العاطفى، أو الاحتراق العاطفى). وأيا كان الوضع، فإن هذا الاستخدام العام للنماذج يجعل المدخل التكيفى مختلفا تمام الاختلاف عن النظرية الموثقة التى تصر على أن النظرية فى حالة انبثاق مستمر، وبالتالى لا يمكن أن يوجد أى اطار نظرى يسبق جمع البيانات فى أى مرحلة من عملية البحث.

ونلاحظ أن الأسباب المؤدية لهذا التباين تلعب دورا مهما فى تحديد تمايز مدخل النظرية التكيفية. تنشأ الاختلافات جزئيا لأن النظرية الموثقة - كما ألمحت إلى ذلك - تتخلى عن فكرة الأطر النظرية المسبقة، واستخدام النظرية العامة القائمة، لأنها ترى أنهما يقفان عقبة فى طريق صياغة نظرية، وأفكار نظرية جديدة. فى مقابل ذلك تركز النظرية التكيفية على فكرة أن النظرية المسبقة تلعب دورا حيويا وبناء فى البحث الاجتماعى الذى يعمل على توليد النظرية. وعلى الرغم من أن البيانات الجديدة وتحليلاتها تلعب دورا مهما فى صقل النماذج التى يتعامل معها الباحث، إلا أنها لا تقدم لنا النماذج بشكل كامل متكامل. كما أن النماذج لا تستجيب إلى ما لا نهاية لمتطلبات البيانات أو المعلومات الجديدة الناشئة. وإنما الأصح أن تلك النماذج تستجيب بشكل انتقائى وتأملى، ومن ثم نجدها متوافقة مع العالم الإمبيريقى، أكثر من كونها نتيجة لاستجابة آلية مرنة لهذا العالم الإمبيريقى. معنى ذلك أن وجود النظرية المسبقة ذاته يخلق رابطة عضوية مع النظرية الناشئة الجديدة،

ويوجد من خلال علاقة تبادلية جدلية معها. فهذه النظرية المسبقة تحفز على ظهور نظريات جديدة، ولكنها تمثل قيدا عليها فى بعض الأحيان، وفى بعض مراحل التحليل وعملية البحث.

وهناك سبب آخر لتميز المدخل التكيفى، يتمثل فى أن النظرية الموثقة تضفى أولوية على بعض عناصر عالم الحياة (كأشكال التفاعل، والاتصال، والمعنى، وما إلى ذلك) فى تطويراتها النظرية، وأطروحاتها، وذلك فى نفس الوقت الذى تسقط فيه من اعتبارها الظواهر الاجتماعية البنائية أو النسقية. ومن خلال التركيز الكامل على ظواهر عالم الحياة، تركز النظرية الموثقة على تفاصيل العلاقات بين الاشخاص التى لا نهاية لها فى الأساس. وعندما يقترن ذلك بنصيحه لإنتاج أكبر عدد ممكن من الرموز (انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب) يكون لذلك تأثير مدعم للطابع الفردى، من شأنه أن يشجع الباحث بإستمرار على انتاج مفاهيم جديدة، تعكس السمات السلوكية التى تتجلى فى البيانات.

ولا تنضب السمات السلوكية - خاصة سمات المشاركين فى مقابل مفاهيم الملاحظ - لأن هناك الكثير من المعانى التى يمكن اضفاؤها على سلوك الشخص بمقدار تعدد الأوجه المختلفة لشخصية ذلك الفرد وقدراته الاجتماعية.ويزداد هذا الكم حجما وضخامة، اذا وضعنا فى اعتبارنا سلوك الناس فى ثنايا تفاعلهم مع بعضهم البعض. وعلى الرغم من أن القائم بالتحليل يختار من بين هذه الاحتمالات اللانهائية، فإن هناك دائما اغراء اضافة مفاهيم وصفية اضافية خوفا من أن يضيع أى منها، مما قد يكون ذا أهمية تحليلية. وهكذا، فإن عدد الاحتمالات الممكنة لإنتاج مفاهيم جديدة تتضاعف بشكل هائل.

وإذا لم يوجه بعض الاهتمام إلى الظواهر النسقية (كأشكال علاقات القوة، والتنظيم الاجتماعى، والموارد، والايديولوجيات وما إلى ذلك)، فلن تكون ثمة ضوابط طبيعية يمكن أن تطبق حينئذ على عملية الجمع المستمر للبيانات والنمو المستمر فى المفاهيم السلوكية. غير أن مثل هذا التراكم المستمر لا يضيف بالضرورة سمات تفسيرية للنظرية، وانما هو يخلق مجموعة متنوعة

من المفاهيم التى قد تكون هامة، أو غير هامة للنظرية على المدى الطويل. وتلك واحدة من أهم مشكلات مدخل النظرية الموثقة، حيث لا يوجد عامل مميز حقيقى يمكن أن يفصل "الاضافات الزخرفية (التجميلية)" للإطار النظرى عن المكونات الأساسية لاطار المفاهيم أو النموذج النظرى. فى مقابل ذلك نجد أن النظرية التكيفية رغم اهتمامها بالظواهر السلوكية، تستكمل ذلك فى نفس الوقت من خلال ادراك الظواهر النسقية والتركيز عليها. ومن شأن ذلك أن يسمح بتطبيق الضوابط عند التشبع أو التوسع فى توليد مفاهيم نظرية لانها تتدخل فى عملية خلق النظرية بكافة مراحلها. ويلاحظ على وجه الخصوص أن ذلك يسمح للقائم بالتحليل أن يقرر اطلاق مفاهيم سلوكية جديدة من خلال قياسها فى ضوء مدى صلتها بالأشكال النسقية الاجتماعية التى تتداخل وتتشابك معها. وهكذا، فإن توليد مفاهيم سلوكية يتحدد فى ضوء دلالتها بالنسبة للظواهر النسقية والعكس بالعكس، وإلى أى مدى تلقى ضوءا عليها. وبمجرد أن يتم التوصل إلى مجموعة أساسية من المفاهيم السلوكية ويتم اختبارها، وتعد بمثابة لب تحليل علاقات التشابك داخل النسق السلوكى، لا تصبح هناك حاجة حقيقية لتوليد مفاهيم سلوكية إضافية. ولا يعنى ذلك بالطبع افتراض وجود نوع من التحريم المطلق بشأن طرح المزيد والمزيد من المفاهيم السلوكية. ولكن ذلك لا يشير إلى حقيقة أن ذلك المزيد قد يكون فى الغالب غير ضرورى لأنه لا يضيف شيئا إلى تحليل و / أو تفسير الروابط بين عالم الحياة ونسق الظواهر.

يلعب التأثير العكسى (المضاد) دورا هنا، حيث أن طبيعة تشابك عالم الحياة - النسق تفرض قيودا متبادلة على تطوير المفاهيم النسقية. إلا أن المشكلات التحليلية المطروحة فى هذا السياق ليست حادة بنفس الدرجة التى نجدها مع المفاهيم السلوكية، لأن امكانيات التوليد غير المحدود للمفاهيم النسقية ليس لها اطلاقا نفس مجال، ولا نفس أبعاد مفاهيم عالم الحياة، والمفاهيم السلوكية. وسبب ذلك أن التركيز على الظواهر النسقية فى حد ذاتها يمارس بطبيعته تأثيرا عاما، وليست عبارة عن اهتمام بما هو خاص وملموس، كما هو الحال مع المفاهيم السلوكية. تعد المفاهيم النسقية مفاهيم تحليلية، تهتم بالمؤشرات العامة للتنظيم الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية.

وهـي فـي حـد ذاتهـا تتنـاول عـددا محـدودا مـن الأشـكال الاجتماعيـة النسـقية الممكنة (علـى سـبيل المثـال، التنظيـم المهنـى، وأنمـاط البغـاء، وسـيناريوهات العلاقات الجنسية التى تقع بين البغايا وعملائهن) (انظـر أوكونيل دافيدسـون، ١٩٩٨). تعد المفاهيم النسقية - فى حقيقتها - مفاهيم لا سلوكية (على الرغم من أنها تتصل بالسلوك)، ولهـذا فانهـا لا تصـف جوانـب لا نهائيـة مـن السلوكيات المحتملـة. وانمـا هـى تتنـاول سـمات عامـة للعلاقـات الاجتماعيـة، والتنظيمات التى تتقاطع وتتجاوز أمثلة معينة من السلوك التى تقع داخل هذه الأشكال الاجتماعية.

وهكذا نـرى أن أوجـه التبـاين الأساسية بيـن المدخـل التكيفـى والنظريـة الموثقة، أن النظرية الموثقة تركز كلية على البعد السلوكى للحيـاة الاجتماعيـة وحده، بينما يتعامل المدخل التكيفى مع كل مـن الجوانـب السـلوكية والنسـقية معا. وبفضل التعامل مع المدخلات المزدوجة لهذه الظواهر، تمتلـك النظريـة التكيفية عددا من السـمات التـى تجعلهـا تتميز مـن عـدة نـواح علـى النظريـة الموثقة. **أولا**، أنها تتيح - بل أنها تشـجع فـى الواقـع - الحـوار بيـن النظريـة المسبقة (بمـا فـى ذلـك النمـاذج النظريـة) وعنـاصر المفـاهيم الموجـودة فـى البيانات، والتى تنشأ كاستجابة تكيفية لجمع البيانات وتحليلها. ومن شأن التآزر الناتج عن هذا التبادل أن يخلق الطبيعة العضوية للنظرية، التى تضفـى عليهـا حيوية واستمرارية واضحة تبعا لتغير ظـروف البحـث والحياة الاجتماعيـة. **ثانيا**، أنها تتناول قطاعات كبيرة من الحياة الاجتماعية، خاصة تلـك المجـالات التى تمتد عبر الزمان والمكان، مثل إعادة انتاج العلاقات الاجتماعية، وأشكال التنظيم الاجتماعى، التى تعيد الانتاج الكلى للأوضاع والعلاقات، والممارسات الاجتماعية. **ثالثـا**، أن التركيز المـزدوج للنظريـة التكيفيـة يمكنهـا مـن تحديد أهمية المفاهيم الجديدة بشكل أدق، وبطريقة مضبوطة، بصرف النظر عما اذا كانت المفاهيم الجديدة نابعة من تجميع البيانات أو من التطوير النظرى.

كما نلاحظ أيضا أن هذه السمات تميز من نـواح عديـدة المدخـل التكيفـى عـن النظريـة الاسـتقرائية، والمداخـل المتوسـطة المـدى. فالسـمة الأساسـية للنظريـة التكيفيـة هـى طبيعتهـا المتماسكة والمتنامية باستمرار. إنهـا وحـدة عضوية تنمو باستمرار وتعيد تشكيل ذاتها كنتيجة للتأثير المتبادل والحوار بين

النظرية الجديدة (التى تتضمن البيانات)، والنظريـة المسبقة (مفاهيم النمـاذج، والأطر العامة). وفى هذا الشأن تمثل النظريـة التكيفيـة نقيضـا حـادا للمداخـل التى تقصر اقامة النظريات على اجزاء أو مراحل معينـة من عمليـة البحـث، كمـا فـى المرحلـة الأولـى (الاطـار العـام للمفـاهيم) أو فـى المرحلـة الأخـيرة (مرحلة التحليل والاستنتاجات). فهذه المداخل تنظر إلى التنظـير كمـا لـو كـان عملية منفصلة، وتطبيقا اكثر استاتيكية للأسس والاجـراءات التحليليـة، وليس مجرد كيان عضوى دائم التطور يشـكل جـزءا حقيقيـا ومسـتمرا مـن عمليـات البحث والتحليل. وعلى حين تعتمد النظرية التكيفية على بعض عنـاصر هـذه المداخل للتنظير، كالمبادئ الاستنباطية، والاهتمام بالسمات البنائية الاجتماعيـة الكامنة وراء التفاعل الاجتماعى والاتصال الرمـزى، فانهـا تختلـف عنهـا فـى مسألة استمرارية التنظير كعنصر مستمر من عناصر البحث.

المحور الإمبيريقى والنظرى للنظرية التكيفية

ان جوانب الحياة الاجتماعية التى تكـون النظريـة التكيفيـة أكثر ملاءمـة لدراستها من ناحية محور البحث، هى تلك التى تتناول التداخل بين مـا أسـميه "المواقف الاجتماعية"، "والانشطة المحددة" التى تـأخذ مكانهـا داخـل المواقـف الاجتماعية. فهذه العلاقات تمثل تركيزا على تداخل هذين الجانبين من جوانب الحياة الاجتماعية، وهذا أمر مهم لأنهما مرتبطان معا باحكام، ولا يمكن فهمهما بحال من الأحوال باعتبارهما منفصلين عن بعضهما البعـض تمـام الانفصـال. ولكن مع أن الأوضاع والنشاط الاجتماعى يرتبطان معا بقوة، إلا أنه يجب أن ندرك أيضا انهما غير متماثلين، بمعنى أن كلا منهمـا يتميز بسـمات مسـتقلة. ومن الأمور الفائقة الأهمية أن تظل تلك السمات المميزة فى اعتبارنـا بصـورة مستمرة (وكذلك الصلات القائمة بينهمـا)، وأن نقـاوم اغـراء فهمهمـا بصـورة محايدة، أو تمـزج وتخلطهمـا معـا كنتيجـة لارتباطهمـا هـذا . ومـن شـأن هـذا الأفتراض الخاطئ الأخير أن يؤدى إلى إضعاف البحث إذ يجعل الباحث يغفل دراسة الاسهامات المستقلة التى يقدمها كل منها تأثيرا علـى الآخـر. ويشـترك فى هذا الخطأ عدد من المداخل، التى تختلف فيما عدا هذا أشد الاختلاف من ناحية الاتجاه النظرى العام، ومضامين البحث، بما فى ذلك نظريـة الصياغـة البنائيـة، والبنيويـة، ومـا بعد البنيوية، ومـا بعد الحداثـة، وتحليـل الخطـاب،

والتفاعلية الرمزية، والفينومينولوجية، والتفاعلية الرمزية، أو علم اجتماع العمليات.

ونلاحظ بداهة أنه من السهل كل السهولة إغفال دراسة المكونات الهامة المميزة للمواقف والانشطة الاجتماعية، لأنها تبدو فى بعض الحالات متماثلة ومترابطة اشد الترابط. لهذا يتعين علينا أن نكون من هذه الناحية أكثر وعيا بأوجه التمايز بين الأنواع العديدة من المواقف التى نواجهها فى الحياة الاجتماعية، وليس التمييز بينها وبين سلوكنا. فعندما نفلح فى أن نضع فى اعتبارنا العديد من المواقف المتباينة للحياة الاجتماعية - مثل المقاهى، والمطاعم، والمدارس، والجامعات، والمصانع، والمحلات، والثكنات العسكرية، والأديرة، وموائد تناول الافطار، وقاعات المحاكم، واجتماعات اللجان، والمصاعد، والمواصلات العامة، وشوارع المدينة. حينئذ يكون من الصعب أن نفكر فى التفرقة بينها وبين الأنشطة التى تتم داخلها. إن اعتمادنا على التفكير البديهى يؤدى بنا إلى تجاهل مثل تلك التباينات، ومن ثم نميل إلى التفكير فى أن مثل هذه المواقف هى نفسها الأنشطة الاجتماعية التى تتبدى فى موضع معين ووقت محدد. بل إننا، وعلى العكس من ذلك، نفترض أن أنماط السلوك الظاهرة للعيان دوما فى أى مرحلة إنما تمثل نسيج وبنية الموقف الذى نعيشه.

ولكن لكى يتسنى فهم طبيعة الحياة الاجتماعية ودلالاتها بالنسبة للبحث الاجتماعى، يكون من المهم الا تغيب عن نظرنا المكونات المختلفة، أو السمات المختلفة للمواقف، والأنشطة التى تنبثق فى نفس الوقت داخل الرابطة القوية بينها. كما أنه من المهم - من أجل التحليل وتحقيق أهداف البحث - التأكيد على أنه لا يجب النظر إليها على أنها متماثلة، حتى على الرغم من أنها لا تظهر فى الواقع بصورة مستقلة عن بعضها البعض تمام الاستقلال. وتعتمد المواقف على الأفراد وأنشطتهم الاجتماعية حتى تستطيع أن تحقق بعض الاستمرارية والدوام فى الحياة الاجتماعية. وهكذا، فإن النشاط الاجتماعى - بصفة عامة - هو الذى ينتج (فى الحاضر)، ويقوم بإعادة انتاج المواقف الاجتماعية بمرور الوقت، التى تتم داخلها تلك الأنشطة.ونجد على العكس من ذلك، أن النشاط الاجتماعى عادة ما يتم داخل البيئة المباشرة

للمواقف الاجتماعية (وفى سياق اجتماعى أرحب)، ولا يكون لـه أى تواجد خارج تلك البيئة.

ومع ذلك فإن النشاط يمكن أن يكون مستقلا جزئيا ومتميزا عن المواقف الاجتماعية (والسياقات) بمعنيين. **أولا**، تختلف المواقف عن النشاط طالما أنها تعد المواضع الاجتماعية للنشاط، وطالما أنها تمثل بوصفها كذلك الظروف الاجتماعية المعاد انتاجها (العلاقات، والممارسات، والموارد، والضبط، وأنواع الخطاب، والايديولوجيات وما إلى ذلك)، التى تتفاعل فى اطارها أنشطة اجتماعية معينة. ويعني ذلك أن المواقف والسياقات الاجتماعية تمثل الظروف الاجتماعية المطلوبة التى تكونت عبر التاريخ، وأنها هى التى تحدد وتؤثر على الأنشطة المعاصرة المستمرة. أما النشاط المعاصر من ناحية أخرى فيتوقف عادة على تواجد المشاركين، وتتحدد بداياته ونهاياته من خلال وصولهم ورحيلهم (انظر : جوفمان، ١٩٦٧).

ولدى النشاط القائم ديناميات الداخلية للتعامل مع مشاركيين بعينهم، ومعانى وواقع الأبنية التى تتعامل معها، والتى تختلف عن المواقف الاجتماعية المعاد انتاجها، والممارسات والعلاقات التى تتجمع لتشكل البناء أو التنظيم الأساسى أو الموقف موضع الدراسة. انها الطريقة التى تتقاطع وتتداخل من خلالها الديناميات الداخلية للنشاط القائم مع المواقف المعاد انتاجها، وعلاقات وممارسات المواقف لتحويل خصائصها التنظيمية أو تعديلها أو المحافظة عليها، التى تعد المحور الأساسى لمدخل النظرية التكيفية. وتتعلق السمات الفرعية المهمة لهذا المدخل بالاختلافات فى الشكل التنظيمى للمواقف المختلفة، وكيف تصطدم بالأنشطة الاجتماعية، وكيف تؤثر أنماط مختلفة من النشاط القائم على المواقف، وامكانيات السياقات الأرحب (انظر : لايدر، ١٩٩٧). أما المواقف الاجتماعية ذاتها فنجدها متباينة بصورة واضحة، كما فى السياقات الطبقية الأرحب، وسياقات النوع، والعرق الخاصة بهذه المواقف، والأساس المادى والايديولوجى، وأساس القوة، لتوزيع الموارد التى تؤثر عليها. اما نطاق المواقف نفسها فيتراوح ما بين الأشكال المصاغة والمحددة والمبلورة بدقة كبيرة، والتى تنعكس فى التنظيمات البيروقراطية والتدرجية الهرمية، كما فى بعض المصانع، والتنظيمات العسكرية والدينية

وما إلى ذلك، وبين العلاقات ذات الطبيعة الشخصية وغير الرسمية تماما، والتى توجد داخل الأسر، وعلاقات الصداقة، والعلاقات الشخصية والجنسية، مرورا بالمواقف غير المحددة ذات الطبيعة شبه العامة، والتى نصادفها فى حياة الشارع، وكالأنشطة الاجرامية السرية، ووسائل النقل العامة وما إلى ذلك. أن طبيعة العلاقات والممارسات والمركز الاجتماعى المعاد انتاجها فى هذه المواقف المختلفة تتباين بدرجة كبيرة وتكون دلالاتها مختلفة كل الاختلاف بالنسبة للأفراد، وأنماط السلوك التى تتأثر بها من ناحية، وتساعد فى تشكيلها من ناحية أخرى. نجد فى مقابل هذا أن علاقات الوجه للوجه، والأنشطة القائمة تكون هى نفسها متعددة الأوجه وتؤثر على المواقف بطرق متعددة. بإختصار، أن المشكلة المحورية الهامة فى النظرية التكيفية هى الطريقة التى تؤثر من خلالها أنشطة محددة على صياغة (تشكيل) المواقف الاجتماعية (والسياقات)، وكذلك الطريقة التى تعمل بها أنواع الخطاب، والقوى، والممارسات، والعلاقات المعاد انتاجها بدورها على تشكيل وتحديد السلوك والنشاط الاجتماعى.

عناصر النظرية التكيفية

تركز النظرية التكيفية - كما حاولت المناقشة السابقة أن توضح - على أوصاف وتفسيرات الروابط المتبادلة بين المواقف والأنشطة الاجتماعية التى تساندهما وتغيرهما. وفى ضوء هذه الخلفية عن الاهتمامات الجوهرية نلاحظ أن الشكل المحدد الذى يمكن أن تأخذه النظرية التكيفية عندما تظهر، أو عندما تنبثق من خلال نتائج بحث معين، يمكن أن يتنوع ويتغير. وتتضمن الأبعاد الأساسية لهذه التباينات : أنواع العناصر النظرية، والمفاهيم التى تتضمنها، ونطاق استخدام العناصر المختلفة داخل نفس النظرية، والطريقة التى ترتبط بها العناصر المختلفة داخل اطار نفس النظرية، والطريقة التى ترتبط بها العناصر المختلفة داخل اطار نفس النظرية. لقد تناولت هذه الأنواع المختلفة من العناصر النظرية بصورة متفرقة على امتداد هذا الكتاب، ولكننى سأعمد هنا إلى تناولها مع بصورة منظمة

جدول (٦ - ١)

المجموعات الأساسية للعناصر النظرية للنظرية التكيفية

المفاهيم	**مجموعات أساسية لأنماط التنظير، التركيبى، الموجه، المحورى، التابع (الثانوى)، السلوكى، النسقى، الوسيط، المتضمن، المتاح.**
مجموعات أو شبكات، أو الأطر العامة للمفاهيم	**مجموعات المفاهيم المترابطة التى تغطى طائفة من الظواهر : النظرية العامة، النظرية الحقيقية (الموضوعية) والشكلية، النظرية الموثقة، النظرية المتوسطة المدى (مفتوحة أو مغلقة، محكمة، تفتقر التكامل).**
النماذج التنميطية	**سلسلة متصلة من نماذج لطائفة من الظواهر المترابطة، التى تحدد أوجه التماثل والاختلاف بينها: الأنماط السلوكية (الفعل)، والأنماط النسقية (البناء).**

ويمكن القول بصفة عامة أن هناك ثلاث مجموعات رئيسية من العناصر النظرية التي تمثل محل إهتمام النظرية التكيفية هي: المفاهيم، مجموعات أو شبكات الأطر العامة للمفاهيم، و النماذج التنميطية (إنظر جدول ٦-١). و تمثل المفاهيم - بالطبع - وحدات البناء الأساسية لأى نظرية، لأنها تزودنا بالتعريفات المجردة العامة التي تضع الموضوعات أو الظواهر الاجتماعية في مجموعات معاً في ضوء التأليف بين عناصرها. إن المفاهيم التي عرضت لها هنا ربما تكون مستعارة أو مستمدة(من خلال عملية التدقيق النظرى) من بعض النظريات، أو الأطر النظرية العامة القائمة. و بديل ذلك، أن يتم التوصل إليها من خلال الرموز المستخدمة في تنظيم البيانات الإمبيريقية مثل نصوص المقابلات، و تقارير الملاحظات أو الوثائق. و تلعب المفاهيم دوراً

مهماً في إقامة علاقات مع المؤشرات الإمبيريقية، و بالتالي إقامة صلات محددة بين المفهوم و المؤشر و كما أشرت، فان المفاهيم داخل النظرية التكيفية تأخذ أشكالا مختلفة، فهناك المفاهيم المدققة، و الموجهة، و المفاهيم الأساسية و الثانوية، و المفاهيم السلوكية، و النسقية، و الوسيطة و ما إلي ذلك. و يمكن القول بصفة عامة، أن المفاهيم تسمى و تصنف أجزاء (شرائح) صغيرة من الواقع الاجتماعى. وهي تزودنا بأحجار البناء الأساسية التي يمكن من خلالها التوصل إلي تنظيم للواقع أكبر وأكثر تعقيداً.

و في جدول (٦-١) إعتبرت أن مجموعات و شبكات الأطر العامة للمفاهيم تمثل مجموعات من المفاهيم، و لكن موضوعة معاً في تجمعات أكبر. و هذه بدورها يمكن إعادة تقسيمها في ضوء نوع الاطار النظرى العام الذى تنتمي إليه. من هذا مثلاً إن كانت مشتقة من نظريات عامة، أو نظريات حقيقية موضوعية، أو نظريات موثقة، أو نظريات متوسطة المدى (الاستنباطية الافتراضية). كما يمكن تصنيفها في ضوء مدى اتساقها بالتكامل المحكم، أو الافتقار الي التكامل، و مدى كونها "مفتوحة" أو "مغلقة" بشأن حدودها مع أطر العمل و المفاهيم الأخرى. فهناك - على سبيل المثال - العديد من النظريات العامة التي تتكامل بإحكام (مثل نظريات بارسونز، أو فوكو، أو هابرماس)، و مغلقة بحكم طبيعتها - من وجهة نظر النظريات العامة الأخرى - لأنها تسعى أن تكون شاملة، و إلي حد ما منافسة لها. و على الجانب الآخر، فإن النظريات الحقيقية (عن المهن، و الانحراف، و السلوك الجنسى و ما إلي ذلك) غالباً ما تكون أكثر قابلية لأن تمتص في نماذج أكثر عمومية. كما نستطيع أن نميز بين المجموعات القائمة، أو الجديدة، و كذلك بين التوليفات المختلفة من هذه الخصائص (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب). تشير هذه التباينات إلي أنه ليس من الضرورى أن تتوافق كل المفاهيم الفردية التي تشكل إطار العمل مع المجموعة الأساسية بنفس المدى أو نفس الطريقة. فقد نجد مثلاً أن بعضاً منها ربما يتكامل تماماً مع مفاهيم أخرى، ومن ثم تحتل موضعا أساسيا داخل فئة المفاهيم، بينما تبدو مفاهيم أخرى ذات إرتباط غير مؤكد وصعب مع باقي الفئة، على حين تبدى المجموعة الأساسية نفسها تكاملاً و تماسكاً قوياً. و على الرغم من هذه

التباينـات الخـارجيـة، تتمحـور الاختلافـات الأساسـية بيـن المفـاهيم المتفـردة كوحدات البناء النظرى، و المجموعات و الأطر العامـة الأكثر شـمولاً حـول القضايا التالية :-

أولاً، يمكن أن تقوم المفاهيم المتفردة بوظائف أوسع نطاقـا، مثـل طـرح نظام مؤقت أو وصف للظاهرة الذي قد يتم تعديله بصورة أساسية، أو التخلـي عنه، أو مجـرد أن تتلاشـى دلالتـه (أهميتـه)، كمـافي حالـة المفـاهيم الموجهـة (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب). **ثانيا**، إن بعض المفـاهيم المتفـردة ربمـا تنشأ أما من خلال تحليل البيانات، أو التطوير النظرى، أو التأليف بينهما معـا، و قد لا تقبل الإنتمـاء بشـكل و اضـح إلـي مجموعـة أكـبر. و هـذا بـالطبع قـد يحدث أو لا يحدث فيما بعد في الواقع، و يتوقف ذلك على كيف يبـدأ المفهـوم في التشكل وفقاً لاتجاه التحليل و التطوير. **ثالثا**، نلاحظ أن المجموعة الكبـيرة من المفاهيم المرتبطة تغطي - في حقيقتها - نطاق مـن الظـواهر الاجتماعيـة أكبر من تلك التي يوضحها أو يحددها المفهوم الفردى. و معنى ذلك، أنه بـدلاً من مجرد الإشارة إلي شريحة صغيرة من الواقع، فأن الإندماج في المجموعة الأكبر يعني أنه يمكن تغطية جزء أكبر من الواقع، طالمـا أن المفهـوم الواحـد يقود الآن إلي شبكة من المفاهيم أكثر شمولاً.

ومن هنا يؤدي ذلك إلي نقطـة الخـلاف **الرابعة** بيـن المفـاهيم المفـردة و المجموعات المترابطة. إن تعقد نطاق المعاني التي يشير إليها المفهـوم تـتزايد من خلال الإندمـاج فـي مجموعـة قائمـة، أو مجموعـة مفـاهيم طالمـا أن ذلـك سـوف يتضمـن أن معنـى المفهـوم نفسـه يكـون مرتبطـاً الآن أيضـاً بمعـاني المفاهيم الأخرى في المجموعة ككل. و المماثلة الملائمة للتعبير عن ذلك أنهـا تمثل الكلمات المختلفة في مقابل قواعد النحو في اللغة. ففـي هـذه الحالـة نجد أنه يكون لكل كلمة من الكلمات معني مستقلاً خاصاً بها، و لكن عندما تندمـج الكلمات من خلال قواعد النحو لتشكل جملاً، فإن قدرتها علـي توليـد المعـاني تتزايد بصورة كبيرة.

و تمثل العناصر النظرية النهائية التي ترتبـط بالنظريـة التكيفيـة النمـاذج النظرية و التنميطية، و يعتمد كلا النوعين علي أنماط مختلفة من المفـاهيم، و

مجموعات المفاهيم التي أشرنا إليها بالفعل. و إن كان من المفيد الإنتقال إلي النماذج التنميطية و النظر إليها - بصورة ما - علي أنها مختلفة عن مجموعات المفاهيم، أن يوضع في الإعتبار الدور الذي تلعبه النماذج النظرية بصفة عامة. وفي هذا السياق، تشبه بعض النماذج كثيراً مجموعات المفاهيم بصورة عامة. فالعديد من النظريات العامة - علي سبيل المثال - (سواء عن كتاب معينين، أو من خلال مداخل عامة) يتضمن نماذج نظرية عن جوانب معينة، أو بعض سمات العالم الاجتماعى، أو التفاعل (كما في التفاعلية الرمزية)، أو ممارسات خاصة (كما في الاثنوميثودلوجيا)، أو ربما تكون نماذج لبعض الملامح الأساسية للحياة الاجتماعية (كما في وجهة نظر فوكو عن الروابط بين أنواع الخطاب، و الممارسات، و القوة). ومن الأهمية بمكان بالنسبة للمناقشة الراهنة تلك النماذج عن الروابط بين الظواهر الذاتية، و النظم الاجتماعية، و التي أطلقت عليها مسميات مختلفة، مثل عالم الحياة، و النسق (عند هابرماس) أو الفعل و البناء (عند جيدنز)، أو نظام التفاعل، و النظام المؤسسى (عند جوفمان).

إن النموذج المحدد للصلة بين الجانبين الأساسيين للحياة الاجتماعية اللذين أشرت إليهما في مواضع متفرقة في هذا الكتاب مستعار من نظريتي عن المجالات الاجتماعية (انظر: لايدر، ١٩٩٧). ويطرح ذلك مثالاً حول كيف أن النماذج النظرية المشتقة من مجموعات أكبر من المفاهيم ربما تصبح جزءاً من النمو العضوي لفكر نظري جديد، أو تطويراً لأفكار موجودة نتيجة للإعتماد عليها في خطط البحوث، و هي في هذه الحالة النظرية التكيفية. و تنبع مثل هذه النماذج - و ترتبط بصورة عضوية - من الأنساق الفكرية النظرية العامة. و على الرغم من أن مناقشتى هنا تستهدف تشجيع (كلما كان ذلك ممكناً، و تلفت الإنتباه الواجب إلي المشكلات المماثلة) استخدام النماذج النظرية (أو جوانب منها) بدرجات مختلفة من البعد عن المجموعة الأساسية التي تنتمي إليها أصلا، و ذلك بهدف توليد النظريات في سياقات مختلفة. و في هذا السياق يمكن أن تاخذ النماذج النظرية أشكالاً متعددة، كما نجد في حالة النمط المثالي الشهير عند فيبر الذي يوضح بجلاء: السلطة، و التنظيم البيروقراطي، و أخلاقيات العمل الرأسمالي. و لتطوير تلك الأنماط المثالية

شدد فيبر و بالغ في بعض السمات الموجودة في الواقع الإمبيريقى، و المشتركة مع بعض الظواهر المحددة موضع الدراسة، و قد مكنه ذلك من طرح أنماط عامة مجردة.

ترتبط فكرة الأنماط المثالية أوثق الارتباط بتطوير النماذج التنميطية (أو التنميطات) للظواهر الاجتماعية. فتركز الأنماط المثالية على نمذجة السمات النموذجية لظاهرة معينة، مثل التنظيم البيروقراطى، لكي تكون صورة عن خصائصها الحقيقية اللاحقة بها. و يذهب بناء النمط خطوة أبعد، عندما يركز علي نطاق الظواهر التي تقع داخل نفس الفئة، مثال ذلك نطاق أنماط التنظيم الرسمى الممكنة، و كيف أنها تختلف اوتتطابق مع النمط البيروقراطى. و هكذا تستفيد عملية التنميط من سلسلة من الأنماط المثالية من خلال ضمها مع بعضها البعض لدراسة نطاق التباين داخل المجموعة الواحدة. تساعد عملية التنميط و استخدام الأنماط على توليد و استثارة التفكير النظرى من خلال تشجيع الباحث على عقد مقارنات بين الظواهر المتماثلة و المختلفة ايضاً عن تلك الخاضعة للدراسة. إن الأسئلة التي تدور حول لماذا و كيف يكون مختلفا؟ و كيف و لماذا يكون متشابهاً أو متطابقاً ؟ تؤثر علي توليد الرموز، و الفئات، والمفاهيم حول مثل تلك القضايا، و هكذا تنشط المزيد من عمليات تحليل المفاهيم، و الروابط.

لقد أكدت في الفصل الثالث من هذا الكتاب، و في موضع آخر (انظر: لايدر، ١٩٩٣) علي أهمية التفرقة بين عمليات التنميط السلوكية (أو تنميط الفعل) و النسقية (أو البنائية) لتسجيل ووصف المجالات الاجتماعية المختلفة تماماً التي تنبثق منها. كما اكدت أيضاً علي جدوى تطوير كلا النمطين في نفس الوقت بهدف توليد درجة عالية من تكثيف المفاهيم عند وضع نماذج رابطة عالم الحياة، و الظواهر النسقية. و تلك نقطة علي جانب كبير من الأهمية، لأن المؤلفات المتاحة عن مناهج العمل الميداني غالباً ما تركز علي عمليات تنميط الفعل أو التنميط السلوكي، و من ثم لا تغطي بشكل كاف الجوانب النسقية الاجتماعية للحياة الاجتماعية في مجالات الانشطة التي تعد محور التحليل و المجالات المتعلقة بها. و قد لا يكون من الميسور في بعض الأحيان بالطبع، أو قد لا يكون من الملائم أو الممكن أن يركز المحلل إهتمامه

علىٍ الاثنين معاً في نفس الوقت، و لهذا فإنه من الضروري أن يكون هناك قدرا من الانتقاء في تحديد نقاط الاهتمام. و إنما يتعين أن المسألة في حقيقتها قضية اهتمام أو تأكيد فلا يحول ذلك دون الاهتمام التحليلي الشامل بالتركيز على عالم الحياة أو نسق الظواهر. و هناك في هذا الشأن سياستان مفيدتان. الأولى، على الرغم من أن الاهتمام قد يكون منصباً بالدرجة الأولى علىٍ التطوير التفصيلي إما للتنميط السلوكي أو النسقى، فإنه من المفيد دائماً استخدام خطة أو نموذج تنميطي أولي (و مؤقت) للجوانب الأخرى كوسيلة لتحقيق التوازن و التكامل مع الاهتمام الأولى. كما أن البحث عن مفاهيم وسيطة يساعد في هذا الشأن من خلال تحويل الاهتمام إلي صور التداخل و الاتصال بين المجالين.

مصادر النظرية التكيفية

إن ما تطرحه النظرية التكيفية من توجهات نظرية و مفاهيم تنبع من عدة مصادر يمكن تصنيفها بصورة تقريبية في أربع مجموعات، إثنتان منها مصدرهما النظرية، و الآخران مصدرهما الواقع الإمبيريقى (انظر جدول ٦-٢). تشير المصادر النظرية إلي النظرية القائمة، و هي تنقسم إلي "النظرية العامة"، أو ما أطلقت عليه "النظرية الحقيقية". تشير النظرية العامة (أو نظرية الباحث المنظر) إلي السمات الحقيقية للحياة الاجتماعية، و تتضمن أسئلة مثل "ما هي طبيعة النشاط الاجتماعى و/ أو النظم الاجتماعية ؟ أو "كيف ترتبط الانشطة و النظم ببعضها البعض بالمعني العام؟" وفي هذا السياق ترتبط النظرية العامة وتنطبق علي العديد من المجالات الإمبيريقية المتباينة. و هكذا، تختلف النظرية العامة عن النظرية الحقيقية التي ترتبط فقط بمجالات حقيقية معينة (مثل الجريمة، أو الإنحراف، أو الطب، أو التعليم، أو العمل، أو الصناعة، أو العلاقات السلالية ... إلخ).

جدول (٦-٢)

مصادر النظرية التكيفية

المصادر النظرية	***النظرية العامة** ***النظرية الحقيقية**
المصادر الإمبيريقية	***البيانات الموجودة من قبل** ***البيانات الناتجة من البحث**

ان استخدامي لمصطلح "النظرية الحقيقية" يختلف عن استخدام جلاسر و شتراوس (١٩٦٧) لها، حيث استخدماها للتفرقة بين النظرية الحقيقية و النظرية الشكلية.حيث تشير رؤيتهما للتفرقة إلي درجة عمومية النظرية و تجريدها. فعلى سبيل المثال يمكن أن تكون هناك نظرية حقيقية عن المسار المهني للعلماء،من خلال عينة مكونة من العلماء فقط. و لكن قد يود أحد الباحثين أن يصل إلي نظرية شكلية عن التنظيم المهني من خلال عينة من أي عدد من المهن المختلفة التي تقع داخل نطاق المجال الشكلي للمهن التنظيمية، و في هذه الحالة تكون مهن العلماء مجرد مثال. بينما لا أشك في ان فكرة النظرية الشكلية تمثل نمطا أكثر عمومية و تجريداً من النظرية الحقيقية عند جلاسر و شتراوس، فإن ذلك لا يتضمن بالتأكيد النظرية العامة كما حددتها، لأنهما يرفضان أهمية النظرية العامة للبحث. و في هذا الشأن، فإن ما أطلق عليه نظرية حقيقيةٍ يستوعب في داخله فكرتهما عن النظرية الشكلية، لأنها تتضمن كثيراً جداً من المجالات الإمبيريقية المحددة، و ليس المشكلات و القضايا النظرية في الحياة الاجتماعية.

إن كلا من النظرية العامة و النظرية الحقيقية تقدم مصادر جاهزة يمكن أن تستخدم في عملية توليد النظريات في سياق تطبيق البحث الأولي. و في رأيى أن النظريتين تقدمان أنواعاً من المصادر التي ربما تساعد الأشكال

المختلفة لعملية التدقيق النظري التي أشرت اليها في الفصلين الثالث و الرابع في هذا الكتاب، و ذلك من خلال التفكير في العلاقات بين المفهومات القائمة (ملائمتها في حلقات التفكير النظرى و المنطقي) ومن خلال الاستجابة (التلاؤم - التكيف) مع بيانات البحث. علي الرغم من أنه سواء كانت تلك الاستراتيجيات ملائمة و فعالة في ذاتها، فقد أكدت أن أقوى تلك الأشكال هو المستمد من علاقة الحوار المتزامنة بين أشكال تدقيق النظرية. و إذا كان صحيحاً أن كلاً من النظرية العامة و الحقيقية يمكن أن تسهم في هذا النمط من عملية توليد النظريات بشكل مستمر، فإنه من المفيد الإشارة إلي بعض الفروق الهامة بين النظرية العامة و النظرية الحقيقية. إذ أن من شأن ذلك أن يرجع بنا إلي بعض الأبعاد التي ذكرتها فيما يتعلق بمجموعات المفاهيم في الجزء السابق من هذا الفصل.

و يلاحظ علي وجه الخصوص أن النظريات العامة و الحقيقية تتباين وفقاً لمحور "مفتوح" أو "مغلق". تميل الأنساق النظرية الي الإتساق الداخلي والمرجعية الذاتية على نحو يجعلها صالحة للتعميم على شرائح كبيرة من الحياة الاجتماعية. يتطلب المجال الحقيقي للنظريات العامة (نطاق دلالتها) أن تكون ذات مرجعية مؤكدة، و أن تكون المفاهيم التي تعبر عنها مكثفة وشاملة. ويعني هذا الشمول في الغالب أنها تميل إلي وضع حدود و قيود واضحة ومحددة. و يصاحب ذلك حقيقة أن الأنساق النظرية عادة ما تعمم باعتبارها مدخلات أساسية فى الجدل الدائر، وبالتالى فإنه ينظر إليها باعتبارها بدائل تفسيرية تتنافس مع النظريات الأخرى. وتعمل الشمولية، والمحافظة على الحدود، والمنافسة على ترسيخ الفورق بينها، وعدم التكافؤ بينها، والتعارض مع النظريات الأخرى.

ولكن إذا كان على النظريات العامة أن تؤدى أى دور أساسى خطير فى عملية توليد النظريات فى البحث الاجتماعى، فيجب ألا ينظر إليها على أنها مستودعات لليقين، أو الحقيقة، أو حتى على أنها المعرفة الملائمة على نحو ما. ويتعين بدلا من ذلك، التعامل مع النظريات العامة على أنها قادرة على أن تتمو داخليا، أو على انتاج فروع جديدة فى ضوء الشواهد الجديدة، و/أو التدقيق النظرى. ان كلا من الأشكال الداخلية والخارجية (التى يتضمنها البحث) لتوليد

النظرية تتضمن نوعا من البحث المنظم عن النظريات العامة، ودراسة مكوناتها الأساسية للبحث عن الجوانب التي يمكن أن تخدم الهدف الخلاق لمزيد من التوليد النظرى. ويغذى الجمع، وجمع المفاهيم والأفكار الناتجة ظهور نظريات جديدة.

ان نفس مشكلة "الانغلاق النسبى" لا تبلغ نفس المدى فى النظرية الحقيقية. ويرجع ذلك إلى أن النظريات الحقيقية عادة ما يكون مجالها أكثر تحديدا، ويركز على المجال الحقيقى نفسه، وتقتصر اشاراتها على مجالات أرحب. فالنظريات التى تهتم – على سبيل المثال– بأداء أسواق العمل، مثل نظرية التجزوء، تشير بالتأكيد إلى المجالات القريبة منها كالطبقة، أو تنظيم العمل، ولكنها لا تطرح ادعاءات عن الطبيعة العامة للتنظيمات أو التفاعل الاجتماعى. وفى هذا الشأن، فإنها تبدو معرضة بشكل مباشر للمؤثرات الأخرى (سواء نظرية، أو متعلقة بالشواهد) وللاخصاب المتبادل للأفكار. هناك بالطبع مشكلات حقيقية تتصل بالتكافؤ والمساواة المتعلقة بأمور المفاهيم والمعرفة والانطولوجيا، ولا يمكن أن ننحى كل ذلك جانبا بسبب الانفتاح النسبى للنظريات الحقيقية. ومع ذلك، فإن الغياب المقارن للانغلاق يعنى أن بعضا من هذه المشكلات يمكن التغلب عليه بسهولة.

أما فيما يتصل بالمواد الخام الإمبيريقية، فإن ما أطلقت عليه اصطلاحيا البيانات المتاحة تمثل أكثر مجموعة من الموارد انتشارا التى يمكن الاعتماد عليها لخدمة عملية توليد النظريات. تشير البيانات المتاحة إلى كل نتائج البحوث الاجتماعية السابقة، وتتضمن بطبيعة الحال مجموعات البيانات الكبيرة والصغيرة، وقواعد البيانات التى تراكمت، أو التى تم التوصل إليها حديثا أو على امتداد فترة زمنية طويلة. إلا أن البيانات المتاحة لا تقتصر على نتائج البحث الاجتماعى بصورته الرسمية. إن نطاق هذه البيانات من الاتساع بحيث أنه يتضمن أى شئ وكل شئ يمكن أن يؤثر بشكل واضح على أشكال المعرفة والتفسير الذى تطرحه نظرياتنا الاجتماعية. وهكذا تشتمل الكتب، والتراث الخاص ببعض المجالات المعرفية غير علم الاجتماع، على مؤلفات جماهيرية، ومساعدة ذاتية، مادة موحية كالروايات، والصحف، والمذكرات اليومية، والمجلات الجماهيرية، أو الخاصة بجماعات الصفوة، أو بجماعات محدودة، والاعلانات، والصور، والأفلام، والمسرح، والمباريات الرياضية التى يمكن ان تمثل جانبا من البيانات المتاحة، أو باختصار أى جانب من جوانب الحياة الاجتماعية الذى يمكن أن

يتشكل فى شكل يسمح له أن يستخدم أو يستعان به كشاهد على الاتجاهات والعادات، وأنماط العمل، أو الترويح...الخ أى شئ يمكن أن يكون توثيقه سواء بصريا، أو لغويا، والذى يمكن -تبعا لهذا- ان يعد شاهدا على بعض جوانب الحياة الاجتماعية، أو الواقع الاجتماعي، ويصبح مصدرا ذا قيمة يمكن أن يستثير التفكير النظرى ويحفزه.

ولا شك أن كون شئ ما قابل للإستخدام كشاهد أو دليل لا يعنى تقبله آليا كأمر صحيح مشروع، وفى هذا الشأن فإن المعايير التقليدية للبرهان والصدق يجب التوصل إليها من خلال الشواهد التى لم يتم جمعها بطريقة منظمة أو لأغراض البحث الاجتماعى. يجب أن نفرق هنا بين البيانات المتاحة والتى تمثل دليلا على شكل ما من التفسير المنظم أو النظرية الشاملة الواسعة المدى، وبين البيانات المتاحة التى تحفز إلى خط جديد من صياغة المفاهيم أو التفكير النظرى. وفى الحالة الأخيرة، فإن البيانات المستخدمة كبرهان والتى تبدو نادرة تماما، ومجهولة أو غير واضحة المصدر ليس من المحتم رفضها لهذا السبب وحده، ذلك إذا كان يمكن استخدامها لتوجيه النظرية وجهة جديدة، أو الاسهام فى اعادة صياغتها، أو اذا أمكن استخدامها كمنطلق للتفكير النظرى الخلاق. تتمثل أهمية البيانات المتاحة (كما الحال أيضا بالنسبة للنظرية المسبقة) فى أنها تشجعنا على الاعتماد على أكبر نطاق ممكن من المصادر عند العمل فى اطار مشاريع بحث معينة. وكما أن الوعى بالنظرية القائمة يضمن اننا لن نقتصر على الاهتمام بالجوانب الناشئة أو الموثقة من النظرية النابعة من البحث الجارى، لأن البيانات المتاحة تسمح لنا أن ندرك الدلالات الأخرى الممكنة للمعلومات، والشواهد التى يمكن ان تغذى التفكير النظرى، وتوليد النظرية.

إن ما أطلقت عليه "بيانات البحث الناشئة" تركز على النتائج والمعلومات المباشرة المستمدة من مشروع البحث الجارى. وفى ضوء هذا المعنى تقدم البيانات الجديدة اختبارا مستمرا للنظرية الموجودة سلفا أو القائمة، ومن ثم تمثل نظاما للتغذية المرتدة التى تشكل الرابطة العضوية بين عملية التنظير وعملية جمع البيانات وتحليلها. كما تمثل البيانات الناشئة مصدرا ممكنا لاقتراح مفاهيم وأفكار نظرية جديدة. وبهذا المعنى يمكن فهم بعض المفاهيم على أنها متضمنة فى البيانات طالما أنها غير متضمنة فى المواد النظرية المتاحة، كما الحال مع مصطلح "أسلوب اختيار فريق العمل". ولكن القول بأن بعض المفاهيم متضمنة،

لاينبغى أن يوحى إلينا بشكل من أشكال النزعة الإمبيريقية التى تدعى أن البيانات نفسها تقدم أو تطرح المفهومات النظرية. يشير التضمين -بهذا المعنى- إلى حقيقة أن البيانات والنتائج الإمبيريقية التى لم يتم التوصل إليها يمكن أن تكشف عن جوانب من العالم الموضوعة فى الاعتبار الذى يستثير التأمل النظرى فى ضوء النظريات الموجودة سلفا والقائمة، والتى يمكن أن تؤدى حينئذ إلى صياغة المفاهيم أو اعادة صياغتها.

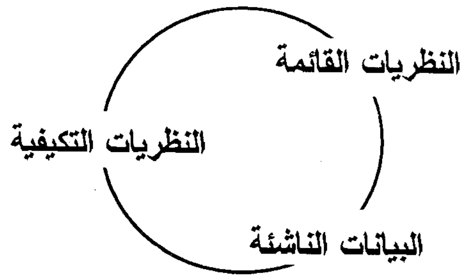
ويؤكد هذا أيضا فكرة أن الحقائق أو المعلومات أو البيانات (سواء تم التوصل إليها مؤخرا أو كانت موجودة من قبل) لم تكن أبدا نقية أو بريئة. ذلك أن كل البيانات متشعبة نظريا بالفعل، سواء من خلال "التلوث" بالتنظير السابق، أو من خلال الأفكار المتصورة سلفا، أو الافتراضات البدهية المسبقة التى يطرحها الباحث (أو أجيال من الباحثين). وهكذا فإن الحديث عن الطريقة التى تحاو النظرية التكيفية من خلالها التوصل إلى معرفة العلاقة العضوية بين التنظير وجمع البيانات وتحليلها أو صياغتها، لا تعنى وجود رابطة قوية لا تنفصم. وعلى الرغم من أن النظرية التكيفية تعترف بل تشجع فى الحقيقة العلاقة الجدلية بين صياغة المفاهيم النظرية، والمجموعات والنماذج واعادة صياغتها أو مراجعتها وتعديلها فى ضوء جمع وتحليل البيانات الناشئة، لايفترض ذلك ضمنيا وجود نوع من الأساس قبل النظرى (أو المحايد معرفيا) الذى ينعكس فى السياق العضوى. وبهذا المعنى لاتشير العضوية إلا إلى بيانات البحث التى تم التوصل إليها، وما يتزامن معها من عملية صياغة المفاهيم بشكل مستمر وكذلك التأمل النظرى.

أنماط عمليات توليد النظرية:

يرتكز الأساس الرئيسى لمدخل النظرية التكيفية على التوظيف المزدوج والتفاعل اللاحق بين المواد النظرية القائمة من قبل والبيانات الناتجة من البحث المستمر.ويضمن لنا المدخل المزدوج أن كلا من المفاهيم والنظرية الموجودة سلفا أو القائمة يشترك فى تشكيل وتغذية تحليل البيانات التى تنبع من البحث الجارى وذلك فى نفس الوقت الذى تشكل فيه البيانات الناشئة نفسها والمواد النظرية المتاحة وتصوغها. ان التفاعل الجدلى بينها والشكل الذى تتضمنه يؤدى بدوره إلى انتاج شكل مركب من النظرية التكيفية.

شكل (٦-١)

العلاقات بين النظريات القائمة، والبيانات الناشئة والنظرية التكيفية



يعرض لنا شكل (٦-١) العلاقات بين النظريات القائمة، والبيانات الناشئة والنظرية التكيفية الناتجة عن تفاعلهم على هيئة دائرة مستمرة من التأثيرات والمؤثرات. ويعكس ذلك حقيقة مؤداها أنه لايوجد طريق وحيد لفهم ديناميات صياغة النظرية التكيفية وتشكلها. ونظرا لأن كل العوامل تتفاعل في نفس الوقت، فإنه من الصعب فصل تأثيرات العناصر الموجودة، وهو ما يعكس طبيعتها المعقدة وتطورها المستمر. وبهذا المعنى تتكيف النظرية بصورة مستمرة لمقتضيات كل من التفكير المنطقى النظرى والطابع الواقعى للعالم الإمبيريقى.

وهناك على أى حال نموذجان رئيسيان متميزان من النظرية التكيفية ينتجان مجموعة من المؤثرات والتأثيرات المتنوعة في طبيعتها ومداها. وسوف أتناول هذين النموذجين تحت عنواني: التأثيرات الثانوية، والنظرية التكيفية بالمعنى الصحيح.

التأثيرات الثانوية:

تعد التأثيرات الثانوية للنظرية التكيفية "اضافة زائدة" للاهتمام الأساسي بالنظرية الجديدة في مجال البحث الجاري. ويشير ذلك إلى علاقتها بجوانب النظرية العامة **من وجهة نظر النظرية العامة**. فهي بهذا المعنى تمثل رابطة مباشرة بين التنظير العام والبحث الإمبيريقى. وتتضمن تلك الرابطة أن النظرية العامة التى نحن بصددها (أو جوانب منها) تتلقى مدخلات (إيجابية أو سلبية)

مصدرها التطبيق فى السياق الإمبيريقى أو الموضوعى. ويربط هذا الاهتمام الثنائى جوانب التنظير من وجهة تطوير النظرية القائمة. يتضمن **الأول** اختبار أو مصداقية ادعاءات تفسيرية متعددة، وجوانب أخرى من النظرية العامة (كالمفهوم، والنموذج، والاطار العام للمفاهيم) فى سياق مشروع البحث الجارى. ويهتم **الثانى** بتنقيح وإعادة صياغة واضافة أو تدقيق المجال التفسيرى، ونوعية المواد النظرية الأصلية، كنتيجة أخرى للتناول المباشر للمواد الإمبيريقية. لا تقتصر أهمية هذا الاتصال المباشر بالبيانات الإمبيريقية على التلميح بأن النظرية العامة تفتقر تماما إلى السند الإمبيريقى. ولكن الأصح أن البحث الجارى يوفر قاعدة اختبار لتطبيق النظرية في سياقات لم تكن موضوعة في الاعتبار من قبل، أو ينظر إليها على أنها أولية، أو ذات دلالة خاصة بالنسبة لاهتمامات النظرية العامة التى نحن بصددها.

ونلاحظ -على سبيل المثال- أن استخدامى لجانب معين من نظرية "الصياغة البنائية" - جدلية الضبط- فى سياق بحث عن المسار المهنى للممثلين ألقى الضوء على العلاقة بين هذين الجانبين. فقد وظفت جدلية الضبط -على وجه الخصوص- في دراسة العلاقة بين الممثلين، والوكلاء (أو المديرون الشخصيون). ومن خلال النظر إلى علاقاتهم الاجتماعية من خلال منظورين - العلاقات الاجتماعية (التى يعاد انتاجها) بين الممثلين أو الوكلاء كعلاقات جمعية تتكون عبر الزمن، والطريقة التى تتغير بها علاقات معينة بين ممثلين معينين ووكلائهم بمرور الوقت -أمكننى إقامة الدليل على أمرين. **الأول**، وهو أن نظرية الصياغة البنائية كانت مفيدة بصفة عامة فيما يتعلق بالموضوع تحديدا الذى كنت أتناوله، ولهذا فإنها تقلل من صدق سمات معينة من فكرة جدلية الضبط، وبعض جوانب السياق الأرحب لنظرية الصياغة البنائية. **ثانيا**، المقارنة بين العلاقات الاجتماعية الجمعية، والعلاقات الاجتماعية الفردية بين الممثلين ووكلائهم تذهب إلى أن جدلية الضبط -كما حددها جيدنز- فى حاجة إلى التعديل بحيث يمكن أن تأخذ فى اعتبارها الاشكال البنائية من القوة (انظر : لايدر، ١٩٩٧)، وكذلك بعض سمات الضبط على مستويات مختلفة من التحليل (انظر: لايدر، ١٩٩٣).

عندما يكون هناك اهتمام محورى بتوليد النظريات من البحث الجارى، يحدث هذا النوع من التأثير الثانوى كثمرة أو نتيجة ثانوية للبحث عن نوع أكثر

تحديدا من توليد النظرية. وكنتيجة لذلك، يحدث هذا النوع من الاضافة للنظرية العامة بالتوازى مع الظهور الحتمى للنظرية المنصبة على البحث. إلا أنه يمكن – من حيث المبدأ– ان يحدث هذا النمط من العلاقة مع النظرية العامة فى أى مرحلة معينة فى أى عملية بحثية، بما فى ذلك قبل أن يبدأ البحث أو بعد أن تكون عملية جمع البيانات اكتملت (انظر: بلور وماكينتوش، ١٩٩٠، ولايدر وزملاؤه، ١٩٩١). وبهذا المعنى لا أدعى أن هذه الصلة بالنظرية العامة تقتصر على النظرية التكيفية وحدها، وانما أنا أرى أنها مسألة متكررة وشائعة. إن الاختلاف الأساسى بين استخدام النظرية العامة فى اجزاء معينة من البحث فى سياقات أخرى أنه عادة ما يتضمن قرارا واعيا –وأحيانا بصورة استثنائية– "لاستيراد" نظرية عامة أو عناصرمنها للمساعدة فى تنظيم البيانات وتحليلها، على حين يستثير هذا المدخل بصورة آلية النظرية القائمة كوسيلة روتينية لتنشيط الأفكار النظرية. وفى ضوء ذلك تسعى المؤثرات الثانوية بصورة مباشرة إلى اقامة جسر لعبور الهوة القائمة بين البحث والنظرية.

وهناك نقطة اختلاف أخرى –ذكرتها من قبل– وهى ان النظرية التكيفية تنظر إلى النظريات العامة –من حيث المبدأ– على أنها عوالم مفتوحة من المعنى أو الخطاب القابلة للتعديل أو اعادة الصياغة بصورة طبيعية....الخ، وليس كأطر عامة – لاجدال فيها– للتفسير الكلى. ومن شأن ذلك أن يجنبنا المشكلات التى تظهر عندما تعد النظريات العامة شيئا مقدسا لا يجوز انتهاكه، وأنها تتسع لتشمل كل المنظورات التى يمكن تطويع كل البيانات لتتلاءم أو تتسق معها. ومع الاخيرة فان كل البيانات الناشئة أو شواهد البحث الجارى يجرى تنظيمها بواسطة النظرية الرئيسية، الأمر الذى يدفع إلى تفسيرها باعتبارها تدعم وتعزز النظرية الأصلية. ولابد أن يؤدى مثل هذا الوضع إلى تسفيه إقامة النظرية، ويقودنا إلى نتائج هزيلة بالنسبة لتطوير أوتنقيح النظرية العامة. ولكن عندما يتم النظر إلى النظريات العامة على أنها أنواع من الخطاب المفتوح حقيقة، عندئذ فقط يكون من الممكن احراز تقدم نظرى حقيقى.

ومن السمات الأخرى البارزة تلك التى تتعلق بحقيقة ان المؤثرات الثانوية هى ثمار للبحث الأولى الذى يركز على النظرية. ففى حالة النظرية التكيفية الحقة سوف يكون هناك دائما بعض التغذية المرتدة الايجابية من النظرية العامة فى النظرية المرتكزة على البحث –اللب الحقيقى للنظرية التكيفية– وهذا هو ما يشكل

التأثير الأولى، ولا يحدث إلا فى الحالات التى لا يتوافر فيها تغذية مرتدة فى النظرية التكيفية الحقة أن يتم انتاج مؤثرات ثانوية للنظرية العامة.يقابل ذلك الاستخدامات الأخرى للنظرية العامة فى البحث حيث تستخدم كوسائل إمبيريقية لتنظيم (أو تحديد نمط) بيانات البحث. وفى هذا الشأن لا يوجد مجال لتطوير هذا الشكل من الجيوب المستقلة نسبيا (أو حتى شبه المستقلة) من النظرية التى تمثلها النظرية التكيفية بالمعنى الصحيح.

النظرية التكيفية بالمعنى الصحيح:

تقوم بنية النظرية التكيفية الحقة – وبمعنى معين تنبثق من– على موضوع البحث ومشكلته، وذلك على خلاف التأثيرات الثانوية. ويعد "بزوغ" النظرية هنا نتيجة للاعتماد المتزامن على المواد النظرية (وعلى البيانات الإمبيريقية أيضا)، وعلى عملية التشكل والصياغة التى تنبع من هذين المصدرين. ان التزامن المتميز للنظرية والبيانات فى ظهور نظرية جديدة هو الذى يميز هذا المدخل عن مدخل النظرية الموثقة، التى تعطى الأولوية للبيانات فى مقابل النظريات المسبقة. ان ما يميز النظرية التكيفية هو ما تضفيه من أهمية على علاقة الحوار بين النظريات القائمة –من ناحية– وجمع البيانات وتحليلها من ناحية أخرى.

و سوف أعطى –فيما بعد– مثالا واقعيا، ولكننى أقول فى البداية أن هناك مستويين عريضيين تشكل النظرية من خلالهما المناقشات بشكل مسبق. **أولا** تطرح كل من النظرية العامة والنظرية الحقيقية مجموعات المفاهيم والنماذج الموجودة، التى يمكن ان تصب فى فهم البيانات الجديدة من خلال اقتراح أنماط أو أساليب لتنظيم هذه البيانات. ولكننا نلاحظ أن عملية التنظيم المؤقت للبيانات من شأنها أن تؤدى إلى تحويل المواد إلى درجة ما عندما يتم تنقيتها ومطابقتها للشروط بواسطة البيانات الجديدة. **ثانيا**، هناك احتمال أن المفاهيم والأفكار النظرية الجديدة سوف يتم الكشف عنها، أو تنبع من جمع وتحليل البيانات نفسها، الأمر الذى سوف يغذى المناقشات النظرية. ولهذا نجد ان المدخلات المزدوجة من مواد النظريات القائمة، والمفاهيم الجديدة أو المتضمنة، سوف تولد شكلا مركبا من النظرية (هو النظرية التكيفية).

وهكذا يظهر فى اثناء البحث مكون جديد –هو النظرية التكيفية ذاتها– كقوة ثالثة تمارس تأثيرا وتؤدى دورا كوسيط بين المواد النظرية القائمة، وجمع البيانات

وتحليلها. وعندما تبدأ هذه القوة الثالثة فى النمو تبدأ فى لعب دورها كنظرية مسبقة فى مستويات أو مراحل مختلفة من عملية البحث. وسوف تمارس النظرية التكيفية الحديثة الظهور دورها كأداة للتنظيم، حيث تطرح أو تفرض مقولات تفسيرية وأطرا للمفاهيم على البيانات الواردة، بطريقة مماثلة لما تمارسه النظريات القائمة (العامة والحقيقية). وترتبط النظرية التكيفية ارتباطا عميقا أيضا بجمع وتحليل البيانات. وقد يتم فى النهاية تعديلها وإعادة تشكيلها من خلال هذه الأشياء. وفى نفس الوقت سوف تفقد النظرية القائمة صلتها المباشرة بجمع وتحليل البيانات لأنها سوف تمارس تأثيرها من خلال الاطار العام الجديد للمفاهيم. وبهذا المعنى ستكون النظرية التكيفية الجديدة هى أهم النظريات المسبقة التى تضع نفسها بين المواد النظرية الخام الأصلية القائمة فعلا، وبين البيانات التى كشف عنها البحث الاجتماعى.

ولتوضيح ذلك، نقول إن المواد النظرية الخام الأصلية القائمة فعلا، والتى تدور حول قضية العمل العاطفى المأجور، وكان موضوع البحث هو كيف يتعامل مدرسو المدارس مع القضايا العاطفية فى بيئة عملهم. ولعل المادة الموجودة سلفا تتمثل فى كل من النظريات العامة للتفاعل (مثل نظريات ميد أو جوفمان)، والنظريات الحقيقية عن العمل العاطفى المأجور (هوخشيلد)، بينما تتمثل بيانات البحث فى الملاحظات، و/أو المسوح، و/أو المقابلات التى تجرى مع المدرسين فى المدرسة. على الرغم من أن المواد النظرية الموجودة من قبل قد تطرح نظاما مؤقتا محكم البناء لتنظيم وفهم البيانات التى تم جمعها، فقد يجد الباحث فيما بعد أن فكرة العمل العاطفى المأجور كما تبدو فى المجال الواقعى، كما فى مجال الضيافة الجوية (المثال الاساسى عند هوخشيلد) فى حاجة إلى المزيد من التوضيح والتعديل حتى يمكن تطبيق مضامينه على التعليم المدرسى. ويقود ذلك الباحث إلى تطوير عملية تنميط الأنواع المختلفة من العمل العاطفى المأجور فى أنواع مختلفة من المواقف الاجتماعية (من التحليل الثانوى لدراسات مختلفة من أنواع وبيئات العمل).

عندما تصبح إقامة هذا التنميط هى النقطة الأساسية للنظرية التكيفية التى تغذى جمع البيانات (ولننقل من خلال اتساع نطاق العينة ليشمل التلاميذ)، ويغذى النظرية العامة (التفاعلية)، والنظرية الحقيقية (العمل العاطفى المأجور). ولهذا فبينما تشكل المواد النظرية القائمة، وبيانات البحث التى تم جمعها عملية التنميط

نفسها وتعديلها، فان النظرية التكيفية الجديدة (التميط، والمفهومات المرتبطة) تقوم في نفس الوقت بتشكيل وتعديل وتنظيم البيانات والمواد المتاحة. فنحن بازاء موقف معقد من التأثيرات المتبادلة، وآليات التغذية المرتدة وقنوات الاتصال، ذات القوة الدافعة الذاتية، والدينامية الداخلية القائمة. ويبدأ التميط الذى يتخذ شكلا وملامح محددة بهذه الطريقة بحيث يصبح نتاجا نظريا إضافيا مستقلا جزئيا (أى يصبح نظرية جديدة)، كما أنه يطرح رؤى نظرية جديدة حول المجال الحقيقى للتعليم المدرسى كشكل من اشكال العمل. وفى الوقت الذى تتبلور فيه ملامح الشكل الأساسى من التميط، تتدعم فرص تبلور المفاهيم المساعدة كلما تقدم العمل فى البحث. وقد تمارس هذه المفاهيم المساعدة دورها كتوابع حول المفهوم الأساسى، وتقدم تدعيما كبيرا للنظرية الكلية، وتطرح هذه الروافد المختلفة من التنظير وصياغة المفاهيم معا نظرية جديدة ناشئة من خلال الاشتغال بجمع وتحليل البيانات حول موضوع بحث معين، ومن خلال تدقيق المواد النظرية القائمة.

خاتمـــــة

حاولت فى هذا الفصل التأكيد على الدلالات الفلسفية و المنهجية والعملية لمدخل متميز لفهم العلاقة بين النظرية والبحث الاجتماعى. وذهبت إلى أن المدخل الذى أدعو إليه مدخل حكيم يمثل مزيجا من الاجراءات الاستقرائية والاستنباطية، ونظريات الحقيقة الإمبيريقية والعقلية التى تشكل أساس مثل هذه الاجراءات. ولكنى حاولت أن أذهب إلى أبعد من مجرد التأكيد الواهى، وهو أن التنظير أو البحث يتضمن قليلا من كل الأجزاء الضرورية. وانما اجتهدت أن أحدد الطريقة التى تؤثر بها هذه الإجراءات المنهجية المختلفة، ونظريات الحقيقة فى حسابات البحث، وفى الاحتمالات العملية لتوليد النظريات.

وتحظى هذه القضايا بأهمية محورية بالنسبة للطريقة التى نفهم بها العلم الاجتماعى (أو التحليل الاجتماعى) بصورة عامة، ولب محور مشكلة الفعل والبناء، أو علاقات التداخل بين عالم الحياة والنسق. وعندما نركز على كيف تتداخل الأنشطة الاجتماعية مع النظم الاجتماعية والثقافة والجوانب الأخرى المعاد انتاجها من العالم الاجتماعى، عندئذ فقط نستطيع أن نتعامل بصورة

صحيحة مع قضية العلاقات المتداخلة بين عالم الحياة والنسق. وهكذا، فإن موضوع النظرية التكيفية يهتم بالطرق المتنوعة التى تتقاطع بها جوانب عالم الحياة (السلوك، والنشاط، والحياة اليومية) مع الجوانب النسقية للعالم الاجتماعى (الثقافة، والنظم، والقوة، والضبط، والمراكز المعاد انتاجها، والممارسات، والعلاقات الاجتماعية).

لقد ركزت على توليد النظرية من جمع وتحليل البيانات، وبعض جوانب النظريات القائمة (كل من النظرية العامة والحقيقة)، والنطاق الكبير للمواد الإمبيريقية، وخاصة المصادر الوثائقية من التراث غير المتخصص (الذى قد يكون شعبيا أحيانا). وتعمل النظرية التكيفية دائما على أن تتصهر وتتوافق مع جوانب الأفكار النظرية السابقة، والمفاهيم، أو مجموعات المفاهيم مع العناصر النظرية النابعة من الجمع الجارى للبيانات الإمبيريقية وتحليلها. وتتفح النماذج النظرية وتعيد تنظيم اتجاه البحث، كما تضفى شكلا محددا على بيانات البحث الجديدة باستمرار. وفى نفس الوقت يساعد جمع المعلومات الإمبيريقية والبيانات فى اعادة تشكيل النموذج النظرى (أو الترتيبات الفضفاضة للمفاهيم والأفكار).

ويوفر مثل هذا المدخل الملامح الضرورية لإقامة نظرية تتسم بالقوة والصلابة، وتعمل على التقريب بين النظرية العامة والبحث الاجتماعى معا. **اولا**، أنها تتيح -كلما كان ذلك ضروريا- عملية مستمرة من التدقيق، واعادة التكيف، واعادة صياغة النظرية وهى فى مرحلة النمو والتبلور. **ثانيا**، أنها توفر الظروف التى فى ظلها يمكن أن يتم بصورة روتينية ضبط ومتابعة صدق وثبات النظرية على امتداد مراحل تقدم العمل فى البحث. **وأخيرا**، توفر ما أطلقت عليه مصطلح التأثيرات الثانوية وسيلة اضافية يمكن من خلالها تطوير النظرية العامة (بالتعديل، والتدقيق، واعادة التشكيل) من خلال صلته بالجمع المنظم لبيانات البحث الاجتماعى، الأمر الذى يساعد على ضمان الا تتجمد الاتجاهات النظرية العامة وتتحول إلى عقيدة (فكرة قطعية).

الفصل السابع
بعض قواعد المنهج الجديدة

حرصت على امتداد فصول هذا الكتاب ألا أقتصر على طرح بعض القواعد المستمدة من التجربة العملية التى تسهل توليد النظرية فى سياق البحث الجارى، وإنما اجتهدت إلى جانب ذلك لتحديد بعض القواعد الجديدة للمنهج فى علم الاجتماع. ويجب أن أكرر، أننى لا أقصد بهذا المدخل الذى رسمته أن يحل وحده محل المداخل القائمة المستقرة أو التقليدية. وقد حددت فى هذا الصدد احتمالين لهما الصفة العامة. **الأول،** أنه يمكن استخدام الاستراتيجيات والمناهج التى أدعو إليها مقترنة بالاستراتيجيات والمناهج التقليدية، مع التطلع إلى المزيد من الإخصاب المتبادل بين الأفكار المتعلقة بتطوير النظرية. **الثانى،** يمكن استخدام مدخل النظرية التكيفية كبديل راديكالى، بمعنى كونه مجموعة من القواعد والاستراتيجيات الجديدة للمنهج السوسيولوجى التى شقت لنفسها طريقا مستقلا خاصا بها. وسأحاول فى الجزء التالى أن أتناول هذه القضايا من خلال طرح بعض التعليقات والملاحظات حول السمات العامة للنظرية التكيفية. هذه المناقشة لبعض القواعد المستمدة من التجربة العملية للمدخل تلخص بعض ملامحه الأساسية كما عرضت لها فى الفصول السابقة. وسوف يتبع ذلك مناقشة أكثر عمومية لبعض الدلالات النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع والبحث الاجتماعى.

الخصائص العامة لمدخل النظرية التكيفية

سرعة ومستوى تشييد النظرية:

على الرغم من أن جوهر النظرية التكيفية سوف يبدأ فى التشكل أحيانا أثناء البحث، فإن النقطة الدقيقة التى يحدث عندها هذا التشكل لا يمكن تحديدها سلفا. وسبب ذلك أن عوامل مثل الإبداع النظرى، والالهام، والاكتشاف بالمصادفة، أو الطبيعة المحتملة لجمع البيانات لا تتسق مع منطق القواعد المنهجية أو خطط البحوث، ولهذا لا يمكن ضمانها سلفا. وبالمثل، فإن درجة ومعدل التدقيق الأولى للنظرية لا يمكن التنبؤ بها لأنها تتوقف على ظروف متغيرة مميزة للبحث الذى

نحن بصدده. إن التقدم فى كلا السبيلين (نقطة البداية ومعدل التدقيق) قد يكون بطيئا أو سريعا، لطيف أو قاسيا، ويتوقف ذلك على مجموعة من العوامل، من بينها الحساسيات النظرية للباحث. إن قدرة الباحث على فهم الصلات بين المفاهيم، وادراك المؤشرات الإمبيريقية تماثل فى الأهمية تناول البيانات (الملائمة وذات الصلة بالموضوع)، والظروف الصحيحة (الوصول إلى البيانات).

الطبيعة المستمرة للتنظير التكيفى:

هناك ثلاثة أسباب رئيسية تضمن الاستمرارية والطبيعة الدينامية للتنظير التكيفى. **أولا**، أوضحت من قبل أن النظرية التكيفية تعترف بعدم القدرة على التنبؤ بعديد من العوامل الداخلة فى توليد النظرية، بما فى ذلك العمل الابداعى، وحالات التوصل إلى الحقائق بالمصادفة، والظروف التى تحيط بالعمليات الاجرائية لنشاط البحث التى تضفى ثقلا على فكرة أن عملية توليد النظرية يجب أن تظل نشاطا مستمرا. **ثانيا**، ينظر المدخل التكيفى إلى كل مرحلة، والى كل طور فى البحث على أنها فرصة لتشييد النظرية. وبالتالى فإن توليد النظرية لا يقتصر أبدا على مرحلة معينة فى البحث، مثل التشييد الأولى لإطار العمل النظرى، أو مناقشة الاستخلاصات أو النتائج. يتم توليد النظرية التكيفية فى أى وكل لحظة من البحث، بدءا من الاعداد والتخطيط لجمع البيانات (بما فى ذلك اختيار المناهج، والاساليب، ومشكلات الحصول على البيانات...الخ) خلال كل طور من الجمع الفعلى وتحليل البيانات. كما أكدت من قبل أن توليد النظريات لابد أن يسير موازيا لسرعة تحليل البيانات، وأن كلاهما يجب أن يبدأ بمجرد أن يتم الجمع الأولى للبيانات. لابد أن يكون باحث النظرية التكيفية معايشا لكل لحظة من البحث، لأن الفرصة محتملة لبناء المفهومات والأفكار النظرية، حتى فى المراحل المتأخرة بعد أن تستقر المفاهيم والفئات الأساسية. ويستتبع ذلك أن الاستخدام الخلاق للعينة، وأساليب اختيار العينة، والتوصل إلى الرموز والصلات بين المفهوم والمؤشر، وكتابة التقارير النظرية من الملامح المستمرة للعملية بأكملها. إن مثل هذه الأنشطة لن تكتمل فى الحقيقة إطلاقا، أو توضع لها حدود تفصلها وتحددها كمراحل منفصلة فى البحث. **ثالثا**، إن الطبيعة المستمرة للتنظير التكيفى تنبع من حقيقة أنه من المفيد تماما النظر إليها على أنها نتاج ناقص وغير مكتمل دائما (انظر فيما بعد حديثنا عن طبيعة النهاية المفتوحة للنظرية التكيفية).

نطاق وأنماط النظرية التكيفية:

لقد ذهبت -على امتداد هذا الكتاب- إلى أن نطاق النظرية التكيفية والأشكال التى يمكن ان تتخذها قد تتنوع كل التنوع. إن تطوير التنميطات (سواء كانت سلوكية أو نسقية أو كلاهما) والنماذج التى تحاول أن تمثل علاقات التداخل بين عالم الحياة والنسق قد تعد أكثر الأشكال تطورا وتعقيدا، وتتباين فى مدى تطورها وتعقدها. غير أن النظرية التكيفية تشير كذلك إلى أى عنصر من عملية التحليل التى يمكن أن تسهم فى النظرية والتنظير على المدى الطويل. وهكذا، فإن تطوير الرموز، والفئات...الخ -حتى بما فيها المقتطفات الهامة من التقارير النظرية -يجب النظر إليها كعناصر متكاملة للعملية النظرية.

على الرغم من أن مثل هذه العناصر النظرية (أو المواد الخام) يجب أن تعد هامة فى حد ذاتها، فإنها تعد فى نفس الوقت ذات قيمة محورية لعملية صياغة المفاهيم، وتشييد الصلات بين المفهوم والمؤشر. وبهذا المعنى تمثل المفاهيم الفردية جانبا بارزا من عملية النظرية التكيفية بصرف النظر سواء فهمت بوصفها جزءا من مجموعة أو شبكة مفاهيم أكثر شمولا، أو حتى بوصفها جانبا مكملا لنموذج على درجة عالية من الدقة والإحكام. أما المفاهيم الحديثة النشأة -والتى تقف منعزلة عن المجموعة -قد تصبح ذات أهمية مثل المفاهيم الأخرى، التى ينظر إليها حاليا على أنها مفاهيم أساسية أو محورية. وتكتمل سمة النهاية المفتوحة والطبيعة المستمرة للنظرية التكيفية من خلال طبيعتها الانتشارية والتراكمية المتنامية.

طبيعة النهاية المفتوحة للتنظير التكيفى:

لا يأخذ الشكل العام للنظرية التكيفية شكل الفرض المثبت أو مجموعة من الفروض المؤكدة. وهى ليست نظرية أعيد صياغتها أو تم تنقيحها أو تعديلها على أى نحو فى شكل مجموعة حقائق بديهية تحدد العلاقات بين متغيرات يتم قياسها بصورة منفصلة (أو حتى الاحكام التى تتخذ شكل القانون العام عن السلوك الإنسانى). ونلاحظ علاوة على ذلك أن النظرية التكيفية لا تقتصر على وصف عوالم الحياة التى تمثل أهمية لأفراد بعينهم أو مجموعات معينة. وهى تحاول - أيضا- أن تحدد بعض علامات التداخل بين عالم الحياة -النسق التى تتشكل من تشابك الجوانب الذاتية والموضوعية للحياة الاجتماعية. وبهذا الصفة يتكون شكل

النظرية من الجوانب الوصفية والتفسيرية، ويعتمد على المفاهيم، وشبكات ونماذج مفاهيم العالم الاجتماعي التي تشكل هذا العالم وتتشكل من خلاله.

ونتيجة لهذه الخصائص لا يجب النظر إلى النظرية التكيفية على أنها نقطة النهاية أو نتيجة محددة لعملية بناء النظرية. وتشير طبيعتها التكيفية إلى قدرتها على تشكيل نفسها في الاستجابة للشواهد الجديدة والطرق الجديدة لفهم تلك الشواهد. إن مجموعة المفاهيم التي تمثل المرحلة الأخيرة من تدقيق النظرية يجب النظر إليها دائما على أنها قابلة للتعديل في كل من المراحل النهائية من البحث، وكذلك في التطلع إلى البحوث في المستقبل. إن النظرية التكيفية التي تعد النتاج النهائي للبحث يجب ألا تعد مجرد نتاج مؤقت سيظل يلازمه النقص دائما، لأنه قابل على الدوام للتعديل وإعادة الصياغة. وأضيف هنا أن كل النظريات يجب ان ينظر إليها على هذا النحو، رغم أن الكثيرين سوف ينكرون ذلك، وهو ما يتطلب إحداث تحول جذري في فهم طبيعة النظرية وعلاقتها بالشواهد المتاحة. وعلى العكس من ذلك ترى النظرية التكيفية أن ذلك يمثل جزءا من طبيعتها معترفا به بكل وضوح.

ولكني أرى -كما أكدت في نهاية الفصل الرابع من هذا الكتاب- ان افتقار النظرية التكيفية إلى الثبات أو الحقيقة المطلقة لا يعني أن الباحث (و/أو القائم بالتنظير) يجب أن تتسم نتائج عمله بالطابع المؤقت. كما لايعني أن البحث نفسه لن يكتمل أبدا بأسلوب مرض. إن الطبيعة الفعلية للنظرية التكيفية تشجع وتضمن -على قدر الامكان- الاختبار والتعديل المستمر للنظرية الناشئة كلما سار البحث إلى الامام. وبهذا المعنى فإن صدق النظرية الذي يتحقق عن هذا الطريق لا ينفصل عن الشواهد الإمبيريقية، وإنما يرتبط به بصورة جوهرية. وبانتهاء البحث يجب أن تقنع الاختبارات والتوازنات والضوابط الكامنة فيها الباحث بصحة المفاهيم، والفئات، والمجموعات الأساسية، التي تشكل أساس النظرية التكيفية. وهكذا، يمكن أن ينتهي البحث وتوليد النظرية بصورة مرضية "كمنتج مكتمل" فيما يتعلق بالسياق المباشر للبحث. إلا أن الانفتاح الحقيقي للمدخل التكيفي يتطلب النظر إلى المعرفة بوصفها قابلة للتعديل والمراجعة المستمرة في ضوء الشواهد المتاحة، وكثمرة للإبتكارات في عمليات صياغة المفاهيم والتفسير.

هل هى قواعد جديدة للمنهج؟

بقدر ما يمكن النظر إلى النصيحة والاقتراحات التى طرحتها فى هذا الكتاب بوصفها تمثل تحولا جذريا عن الممارسات القائمة، بقدر ما يعنى ذلك أنها تمثل قواعد منهجية للتحليل والبحث الاجتماعى، سأحاول أن ألخصها فيما يلى. تتضمن كل النقاط التى تعد أساس المناقشات التى دارت على امتداد هذا الكتاب، وان كنت قد جمعتها معا هنا بطريقة واضحة مصحوبة بتعليقات مختصرة.

١- يجب أن يتم التحليل و البحث الاجتماعى انطلاقا من فرض مؤداه أن الواقع الاجتماعى متنوع بحكم طبيعته، وليس متماثلا. ويعنى ذلك فى ضوء اعتبارات الشكل أن العالم الاجتماعى يعد من الناحية الأنطولوجية تعدديا، ويتضمن ما يلى:-

أ- المداخل التحليلية التى تفترض سلفا أن الواقع الاجتماعى يمكن فهمه من خلال الاشارة إلى بعض السمات أو الملامح الموحدة، مثل أنواع الخطاب، والممارسات المعاد انتاجها، والتشكيلات الاجتماعية والمعانى المتضمنة فى العلاقات بين الذوات، وأسباب ودوافع الفاعلين، وازدواجية البناء، تلك المداخل يجب التخلى عنها لأنها تجسد وتمثل أنطولوجيات ناقصة تؤدى إلى اشكال متحيزة من التحليل.

ب- تصور العالم الاجتماعى على أنه يتكون من خلال عديد من المجالات الانطولوجية، التى تتميز بخصائص وسمات متميزة لا يمكن ردها إلى بعضها البعض، أو الادعاء بانتمائها إلى اساس شامل او آلية بنائية معينة.

جـ- من الضرورى أن تكون هناك استراتيجيات منهجية تمكن الباحثين والقائمين بالتحليل من التوصل إلى الميول الذاتية، والمعانى التى يتم توليدها من خلال العلاقات بين الذوات، والتى تشكل عوالم الحياة اليومية للأفراد فى المجتمع، وتسمح فى نفس الوقت بالوصول إلى حقيقة الجوانب النسقية الاجتماعية الموضوعية للمجتمع (كالعلاقات الاجتماعية المعاد انتاجها، والمراكز الاجتماعية، والممارسات، وأنواع الخطاب، وأشكال القوة). ومن شأن مثل هذه الاستراتيجيات أن تتيح للباحث فهم الطبيعة المعقدة والمتعددة الأوجه للواقع

الاجتماعى، فى نفس الوقت الذى تسمح فيه بتتبع العلاقات المتبادلة بين المجالات النوعية دون إغفال ما بينها من فروق.

د- على الرغم من أن الصلات بين عالم الحياة والنسق تتخذ طرقا عديدة معقدة، فإن التزاوج بينها قد اعتمد على تفرقة أنطولوجية أساسية بين الظروف المتكونة تاريخيا والمعاد انتاجها اجتماعيا، والتى انتقلت من أجيال سابقة (النسق)، والأنشطة المعاصرة، والمعانى، وأسباب ودوافع الانسان فى التفاعل الاجتماعى اليومى (عالم الحياة). وينطوى هذا التزاوج أيضا على اقتران وانصهار أشكال و أطر مختلفة من الصفة المؤقتة.

هـ- على هذا الأساس، يتعين علينا أن نقر بأن علم الاجتماع والبحث الاجتماعى يهتم -ويجب أن يهتم- بعالم من الموضوعات المحددة مسبقا فى جانب منها، كما يهتم أيضا بجوانب الواقع الاجتماعى الناتج عن الأداء الفعال للأفراد.

٢- يجب أن يتم التحليل والبحث الاجتماعى انطلاقا من أساس معرفى تعددى للوصول إلى تعظيم القدرة على الفهم والتفسير. على أن ذلك يجب أن يكون مصحوبا بادراك الصعوبات التى ستواجهنا فيما يتعلق بقضايا تناغم وصدق أشكال مختلفة من المعرفة. وتعنى هذه "التعددية" مايلى:-

أ- الانفتاح والرغبة فى الدخول فى حوار مع أشكال ومستويات وأنماط مختلفة من النظريات والشواهد التى يمكن أن توجد فى أوضاع معرفية متنوعة (و إلى حد ما متناقضة).

ب- يجب إعطاء الفروض المعرفية والضمنية ما تستحقه من اعتراف، وهى الفروض التى تضمن نظريات ومبادئ منهجية مختلفة (الاستقراء، والاستنباط، والإمبيريقية، والنزعة العقلية)، والاستفادة من قوتها فى نفس الوقت الذى نتجنب نواحى ضعفها الكامنة فيها.

جـ- يجب اعتبار كل النظريات، والمداخل المنهجية... الخ عوالم مفتوحة فى حقيقتها.

٣- يجب أن يعمل البحث الاجتماعى على أساس من التعددية المنهجية، وليس فى ظل التزام صارم بمجموعة واحدة أو محددة من الأساليب والقواعد

المنهجية. ويجمل ذلك كثيرا من النقاط المثارة فى نقطتى ١، ٢ السابقتين، ولكنها تشير بالتحديد إلى ما يلى:-

أ - يجب أن يستخدم البحث الاجتماعى أكبر عدد ممكن من أساليب جمع البيانات، كى يستطيع تعظيم قدرته على سبرغور كل المجالات الاجتماعية بعمق.

ب- يتعين على البحث الاجتماعى ألا يقتصر على تطبيق نمط واحد من المداخل أو يركز عليه وحده، خاصة عندما يقصر هذا المدخل نفسه على تحليل أحد ميادين الواقع الاجتماعى، على حساب مجالات أخرى على نفس القدر من الأهمية.

٤- إن مبدأ التعددية الذى أكدت عليه فى النقاط من ١-٣ يجب ألا يختلط بالفوضوية المعرفية أو المنهجية، أو بالنزعة النسبية (فايرآبند، ١٩٧٨).

أ - من المهم أن يكون الباحث منفتحا ومرنا قدر الامكان، من حيث تطبيق القواعد بالاعتماد على مجموعة واسعة من المصادر النظرية والإمبيريقية، والسياسات والأساليب المنهجية. وإن كان من المهم على أى حال الإفادة من الجوانب المفيدة من شتى المداخل والمواقف المختلفة، وليس التخلى عن فكرة المنهج المنظم تخليا تاما. ان القواعد النظرية والمنهجية الواضحة والمحددة ضرورية ضرورة مطلقة لتوليد نظرية قوية يصل نطاقها وقوتها التفسيرية إلى أقصى الحدود.

ب- يجب النظر إلى كل النظريات على أنها "ثمرات مؤقتة" قابلة للتعديل وإعادة الصياغة فى ضوء الشواهد الإمبيريقية والحجج والآراء النظرية. ومن شأن هذا الشرط أن يضمن لنا أن تظل النظرية فى حالة اختبار دائم فى ضوء الشواهد الإمبيريقية، الأمر الذى سيؤدى فى النهاية إلى زيادة درجة صوابها وصدقها وثباتها.

جـ- إن فهم النظرية والتنظير على انها فى حقيقتها مشروع غير مكتمل وناقص (فى ضوء ما يستجد من آراء وشواهد) من شأنه أن يساعد على تعويض الاتجاه نحو النظريات القائمة، وتطبيقها من خلال طريقة صارمة ودوجماطيقية (قطعية) بصرف النظر عن المناقشات والشواهد المعارضة التى تبرز مدى الحاجة الملحة الى التعديل والتنقيح.

٥- تتميز النظرية العامة، والبحث الاجتماعى دائما -بوصفهما مجالين متخصصين- بالاهتمامات ومحاور المشكلات الداخلية الخاصة بها والمستقلة نسبيا. ولكن لاشك أن القاعدة المعرفية التعددية، والالتزام بالتنوع المنهجى، وادراك الطبيعة المتنوعة للأنطولوجيا الاجتماعية سوف تساعد على تعويض التعصب سواء من جانب النظرية أو البحث. ويجب أن يساعد ذلك بدوره على دعم وتشجيع جهود الوساطة (بين النظرية والبحث) التى نحتاجها بالحاح من أجل تشييد بناء تراكمى حقيقى من المعرفة العلمية الاجتماعية.

Biblography

1- Alexander, J. (1995) Fin de siècle Social Theory. London: Verso.

2- Archer, M. (1995) Realist Social Theory: The Morphogenetic Approach. Cambridge: Cambridge University Press.

3- Backett, K. (1990) 'Studying health in families', in S. Cunningham-Burley and N. McKeganey (eds), Readings in Medical Sociology. London: Routledge.

4- Bernstein, B. (1973) Class Codes and Control (vol.1). London: Paladin.

5- Bhaskar, R. (1979) The Possibility of Naturalism. Brighton : Harvester.

6- Bloor, D. and Mclntosh, J. (1990) 'Surveillance and concealment: a comparison of techniques of client resistance in therapeutic communities and health visiting', in S, Cunningham-Burley and N.Mckeganey (eds), Readings in Medical Sociology. London: Routledge.

7- Blumer, H. (1954) 'What is wrong with social theory?', American Sociological Review, 19:3-10.

8- Blumer, H. (1969) Symbolic Interactionism. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

9- Brewer, J. (1990) 'Talking about danger: the RUC and the paramilitary threat', Sociology, 24:657-74.

10-Bruyn, S. (1966) The Human Perspective in Sociology. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

11-Bryant, C. (1995) practical Sociology. Oxford: Polity Press.

12-Bryman, A. (1988) Quantity and Quality in social Reasearch. London: Unwin.
13-Bryman, A. and Burgess, R. (1994) Analysing Qualitative Data. London: Routledge.
14-Burns, T. and Stalker, G. (1961) The Management of Innovation. London: Tavistock.
15-Clegg, J., Standen, P. and Jones, G. (1996) 'Striking the balance: a grounded theory analysis of staff perspectives', British Journal of Clinical Psychology, 35: 249-64.
16-Denzin, N. (1990) 'Researching alcoholics and alcoholism in American society', Studies in Symbolic Interaction, 11:81-101.
17-De Vaus, D. (1996) Surveys in Social Research. London: UCL Press.
18-Durkheim, E. (1952) Suicide: A study in Sociology. London: Routledg.
19-Durkheim, E. (1964) The Division of Labour in Society. New York: Free press
20-Edwards, R. (1979) Contested Terrain. London: Heinemann.
21-Etzioni, A. (1961) The Comparative Analysis of Complex Organisations, New York: Free Press.
22-Feyerabend, P. (1978) Against Method. London: Verso.
23-Foucault, M. (1977) Discipline, and Punish: The Birth of the Prison. Harmondsworth: Penguin.
24-Foucault, M. (1980) Power and Knowledge. Brighton: Harvester.

25-Giallombardo, R. (1966) 'Social roles in a prison for women', Social problems, 13:268-88.
26-Giddens, A. (1976) New Rules of Sociological Method. London : Hutchinson.
27-Giddens, A. (1979) Central problems in Social Theory. London: Macmillan.
28-Giddens, A. (1984) The Constitution of Society. Oxford: Polity Press.
29-Giddens, A. (1987) Social Theory and Modern Sociology. Stanford, CA: Stanford University Press.
30-Glaser, B. (1994) Emergence versus forcing: Basics of Grounded Theory Analysis. San Francisco: Sociology press.
31-Glaser, B. and Strauss, A. (1965) Awareness of Dying. Chicago: Aldine.
32-Glaser, B. and Strauss, A. (1967) The Discovery of Grounded Theory. Chicago: Aldine.
33-Glaser, B. and Strauss, A. (1971) Status Passage. London : Routledge
34-Glesne, C. and Peshkin, A. (1992) Becoming Qualitative Researchers. New York: Longman.
35-Goffman, E. (1967) Interaction Ritual. New York: Anchor.
36-Goffman, E. (1968) Asylums. Harmondsworth: Penguin.
37-Goffman, E. (1983) 'The interaction order sui generis', American Sociological Review, 48:1-17.
38-Gouldner, A (1954) Patterns of Industrial Bureaucracy. New York: Free Press.

39-Habermas, J. (1984) The Theory of Communicative Action: Reason and Rationalization of Society (vol. 1). Oxford: Polity Press.
40-Habermas, J. (1987) The Theory of Communicative Action: The Critique of Functionalist Reason (vol. 2). Oxford: Polity Press.
41-Hilbert, R. (1990) 'Ethnomethodology and the micro-macro order, American Sociological Revie, 55: 794-808.
42-Hochschild, A. (1983) The Managed Heart. Berkeley, CA: University of California Press.
43-Hughes, E. (1937) 'Institutional office and the person', American Journal of Sociology, 43: 404-13.
44-Kanter, R. (1989) 'Careers and the wealth of nations: a macro perspective on the structure and implications of career forms', in A. Hall and B. Lawrence (eds), Handbook of Career Theory. Cambridge: Cambridge University Press.
45-Keat, R. and Urry, J. (1975) Social Theory as Science. London: Routledge.
46-Layder, D (1984) 'Sources and levels of commitment in actors' careers', Work and Occupations, 11:147-62.
47-Layder, D. (1985) 'Power, structure and agency', Journal for the theory of Social Behaviour, 15:131-49.
48-Layder, D. (1990) The Realist Image in Social Science, Basingstoke: Macmillan.
49-Layder, D. (1993) New Strategies in Social Reseach. Oxford: Polity press.
50-Layder, D. (1994) Understanding Social Theory. London: Sage.

51-Layder, D. (1997) Modern Social Theory: Key Debates and New Directions. London: University College Press.
52-Layder, D. Ashton, D. and Sung, J. (1991) ' The empirical correlation of action and structure: the transition from school to work', Sociology, 25: 447-64.
53-Lemert, E. (1962) 'Paranoia and the dynamics of exclusion', Sociometry, 25:2-20.
54-Lewins, F. (1992) Social Science Methodology. Melbourn: Macmillan.
55-Lofland, L. (1966) In the presence of Strangers, Working paper 19. Michigan: Center for Research on Social Organization.
56-Marx, K. and Engels, F. (1968) Selected Works. London: Lawrence & Wishart.
57-Mckeganey, N. (1990) 'Drug abuse in the community: needle sharing and the risks of HIV infection', in S. Cunningham - Burley and N. Mckeganey (eds), Readings in Medical Sociology. London: Routledge.
58-McKeganey, N., Bernard, M. and Bloor, M. (1990) 'A comparison of HIV-related risk behaviour and reduction between female working prostitutes and male rent boys in Glasgow', Sociology of Health and Illness, 11:274-92.
59-Mead. G. (1967) Mind, Self and Society. Chicago: Chicago University Press.
60-Merton, R. (1967) On Theoretical Sociology. New York: Free Press.
61-Mouzelis, N. (1995) Sociological Theory: What Went Wrong? London: Routledge.

62-Nijismans, M. (1991) 'Professional culture and organisational morality: an ethnographic account of a therapeutic community', British Journal of Sociology, 42: 1-12.
63-O'Connell Davidson, J. (1995) 'British sex tourists in Thailand', in M. Maynard and J. Purvis (eds), (Hetero) Sexual Politics. London: Taylor & Francis.
64-O'Connell Davidson, J.(1998) To Enter in These Bonds: Prostitution, Power and Freedom. Oxford: Polity Press.
65-O'Connell Davidson, J.and Layder, D. (1994) Methods, Sex and Madness. London: Routledge.
66-Patton, M. (1990) Qualitative Evaluation and Research Methods. London: Sage.
67-Pawson, R. (1989) A Measure For Measures. London: Routledge.
68-Popper, K. (1972) Objective Knowledge: An Evolutionary Approach, Oxford: University Press.
69-Richie, J.and Spencer, L. (1994) 'Qualitative data analysis for applied policy research', in A. Bryman and R. Burgess (eds), Qualitative Data Analysis. London: Routledge.
70-Rock, P. (ed.) (1979) The Making of Symbolic Interactionism. London: Macmillan.
71-Rose, G. (1984) Deciphering Sociological Research. London: Macmillan.
72-Rosenau, P. (1992) Post-modernism and the Social Sciences. Princeton, NJ: Princeton University Press.
73-Scheff, T. (1966) Being Mentally III.Chicago: Aldine.

74-Schutz, A. (1972) The Phenomenology of the Social World. London: Heinemann.
75-Silverman, D. (1985) Qualitative Methodology and Sociology. Aldershot: Gower.
76-Silverman, D. (1993) Analysing Qualitative Data. London: Sage.
77-Stanley, L. and Wise, S. (1983) Breaking Out. London: Routledge.
78-Stebbins, R. (1970) 'Career: the subjective approach', Sociological Quarterly, 11: 32-49.
79-Strauss, A. (1987) Qualitative Analysis For Social Scientists. Cambridge: Cambridge University Press.
80-Strauss, A.and Corbin, T. (1990) Basics of Qualitative Research. London: Sage.
81-Turner, J. (1988) A Theory of Social Interaction. Oxford: Polity Press.
82-Vaughan, D. (1992) 'Theory elaboration and the heuristics of case analysis', in C. Ragin and H.Becker (eds), What is a Case? Cambridge: Cambridge University Press.

قائمة بأهم المصطلحات الانجليزية
الواردة فى الكتاب مترجمة الى العربية

1	Actors' Motives	دوافع الفاعلين
2	Adapting	التكيف
3	Adaptive Approach	مدخل تكيفى
4	Adaptive theory	نظرية تكيفية
5	Adjustment	التوافق - التلاؤم
6	Alienation	الاغتراب
7	Analytic Concepts	مفاهيم تحليلية
8	Analytic Induction	استقراء تحليلى
9	Anarchism	الفوضوية
10	Anomie	الأنومى
11	Applicability	القابلية للتطبيق
12	Appraisal Criteria	معايير التقدير
13	Approach	مدخل
14	Attitude	الاتجاه
15	Authority	السلطة
16	Axial Coding	ترميز محورى
17	Balance of Power	توازن القوة
18	Behavioural Concepts	مفاهيم سلوكية
19	Behavioural Phenomena	ظواهر سلوكية
20	Behavioural System	نسق سلوكى
21	Behavioural Typologies	انماط سلوكية
22	Bridging Concepts	مفاهيم وسيطة
23	Bureaucracy	البيروقراطية
24	Bureaucratic Organization	تنظيمات بيروقراطية
25	Career	السلك المهنى

26	Case Study	دراسة الحالة
27	Casting	اختيار فريق العمل الفنى
28	Casting Director	مدير اختيار فريق العمل
29	Category	شريحة - فئة - مفهوم
30	Characteristics	سمات - خصائص
31	Charismatic Authority	سلطة كارزمية
32	Class	الطبقة
33	Class Conflict	الصراع الطبقى
34	Class Domination	السيطرة الطبقية
35	Classical Social Theory	نظرية اجتماعية كلاسيكية
36	Classification	التصنيف
37	Coding	الترميز
38	Coercive Power	قوة قسرية
39	Collecting Data	جمع البيانات
40	Collective Action	الفعل الجمعى
41	Collective Consciousness	الوعى الجمعى
42	Communication	الاتصال
43	Communicative Action	الفعل الاتصالى
44	Comparative Perspective	منظور مقارن
45	Competition	المنافسة
46	Components	عناصر - مكونات
47	Concept	مفهوم
48	Conceptual Frameworks	أطر مرجعية
49	Conceptualization	صياغة المفهومات
50	Conceptual Schemes	أطر مفهومية (نظرية)
51	Contamination	تلوث
52	Conventional Approaches	مداخل تقليدية
53	Conventional Canons	المعايير التقليدية
54	Core Codes	رموز أساسية

55	Core Concepts	مفاهيم أساسية
56	Correspondence	تطابق – تماثل – توافق
57	Crime	الجريمة
58	Criminal Activities	أنشطة اجرامية
59	Critical Theory	نظرية نقدية
60	Cross – Fertilization of Ideas	الاخصاب المتبادل للأفكار
61	Cultural Discourses	خطاب ثقافي
62	Culture	الثقافة
63	Customs	العادات
64	Data - Collection	جمع البيانات
65	Data - Gathering	جمع البيانات
66	Data - Sampling	سحب عينة البيانات
67	Decision – Making	اتخاذ القرار
68	Deduction	الاستنباط
69	Deductive Theory	نظرية استدلالية
70	Definitive Concept	مفهوم قاطع
71	Delegation of Authority	تفويض السلطة
72	Depression	إكتئاب
73	Descriptive Concepts	مفاهيم وصفية
74	Detached	اللامنتمى (المستقل)
75	Determinism	النزعة الحتمية
76	Developmentalism	النزعة التطورية
77	Deviance	الانحراف
78	Deviance Amplification	تضخيم الانحراف
79	Dialectical Interplay	تفاعل جدلي
80	Dialectical Relationship	علاقة جدلية
81	Dialectic of Control	جدلية الضبط

82	Dialectic Of Separateness And Relatedness	جدلية الانفصال و الترابط
83	Dialogical Relation	علاقة الحوار
84	Dialogue	حوار
85	Discourse Analysis	تحليل الخطاب
86	Discursive Consciousness	الوعي بالخطاب
87	Division of Labour	تقسيم العمل
88	Domination	السيطرة
89	Drug Addiction	إدمان المخدرات
90	Duality Of Social Relation	ثنائية العلاقات الاجتماعية
91	Duality Of Structure	إزدواجية البناء
92	Dysfunctional	خلل وظيفي
93	Economic Infrastructure	البناء التحتى الاقتصادي
94	Elite	الصفوة
95	Emergent Data	البيانات الناشئة
96	Emotional Burn - Out	الاحتراق العاطفي
97	Emotional Distance	مسافة عاطفية
98	Emotional Labour	العمل العاطفي المأجور
99	Emotional Overload	التحمل العاطفي الزائد
100	Emotion Management	إدارة عاطفية
101	Empirical Data	بيانات إمبيريقية
102	Empirical Evidences	شواهد إمبيريقية
103	Empirical Generalizations	تعميمات إمبيريقية
104	Empirical Indicators	مؤشرات إمبيريقية
105	Empirical Phenomena	ظواهر إمبيريقية
106	Empirical Research	بحث إمبيريقي
107	Empiricism	النزعة الإمبيريقية
108	Employer Control	تحكم أو سيطرة صاحب العمل
109	Employment	عمالة - توظيف - تشغيل
110	Enslavement	الاستعباد

111	Epistemology	إتجاه معرفي
112	Ethnomethodology	الاثنوميثودولوجي
113	Existentialism	المذهب الوجودى
114	Explanatory Schemes	(أطر) مقولات تفسيرية
115	Exploitation	الإستغلال
116	Extant Data	البيانات المتاحة
117	Extant Theory	النظرية المتاحة (القائمة)
118	Extreme Empiricism	النزعة الإمبيريقية المتطرفة
119	Face -to-Face Relationships	علاقات الوجه للوجه
120	Factual Characher	الطابع الواقعى
121	Familiarity	الألفة
122	Family Culture	ثقافة الأسرة
123	Feedback	تغذية مرتدة
124	Feminism	النزعة النسوية
125	Formal Concept	مفهوم شكلي
126	Formal Organization	تنظيم رسمي
127	Formal Positions	الأوضاع الرسمية
128	Formal Theory	نظرية شكلية
129	Frame Of Reference	إطار مرجعي
130	Functionalism	الإتجاه الوظيفي (المدرسة الوظيفية)
131	Gatekeepers	حراس البوابة
132	Gender	النوع
133	Generalizability	القابلية للتعميم
134	General Theory	نظرية عامة
135	Generating Theory	توليد نظرية
136	Geriatric Provision	رعاية المسنين
137	Grand Theory	نظرية كبرى
138	Grounded Theory	نظرية موثقة
139	Habitus	هابيتوس

140	Hierarchical Organizations	التنظيمات التدرجية (الهرمية)
141	Hierarchy	تدرج
142	Historical Analysis	تحليل تاريخي
143	Home Theory	النظرية الأم
144	Humanism	النزعة الإنسانية
145	Hypotheses	فروض
146	Hypothesis	فرض
147	Ideal Type	النمط المثالى
148	Ideology	إيديولوجيا
149	Immediate Environment	البيئة المباشرة
150	Incommensurability	عدم التكافؤ
151	In – Depth Interview	مقابلة متعمقة
152	Individuation	التحول إلي الفردية
153	Induction	الاستقراء
154	Inductive Theory	نظرية استقرائية
155	Informal Relationships	علاقات غير رسمية
156	Innovation	ابتكار
157	Inputs	مدخلات
158	Inspiration	الإلهام
159	Institutional Order	النظام المؤسسى
160	Interaction Order	نظام التفاعل
161	Interconnectedness Of Meaning	ترابط المعانى
162	Internally Consistent	اتساق داخلي
163	Interpersonal Relations	علاقات بين الأشخاص
164	Interpretivism	النزعة التأويلية
165	Intervention	التدخل
166	Interviewing	إجراء المقابلة
167	Isolation	العزلة
168	Knowledge	المعرفة

169	Labour Market	سوق العمل
170	Lifeworld	عالم الحياة
171	Logic	المنطق
172	Loyalty	ولاء - وفاء - إخلاص
173	Macro Analysis	تحليل واسع النطاق
174	Marginal Notes	ملاحظات هامشية
175	Marxism	الماركسية
176	Master Theory	نظرية رئيسية
177	Mechanical Solidarity	تضامن آلي
178	Mediating Concept	مفهوم وسيط
179	Memo - Writing	كتابة التقرير
180	Mental Health	صحة عقلية
181	Mental Illness	مرض عقلي
182	Methodological Bracketing	التصنيف المنهجي
183	Methodological Issues	قضايا منهجية
184	Methodological Pluralism	التعددية المنهجية
185	Methodological Procedures	اجراءات منهجية
186	Methodological Strategies	استراتيجيات منهجية
187	Methodology	منهج البحث
188	Micro Analysis	تحليل ضيق النطاق
189	Middle - Range Theory	نظرية متوسطة المدى
190	Military Organizations	تنظيمات عسكرية
191	Mock Bureaucracy	بيروقراطية صورية
192	Mode Of Production	نمط الانتاج
193	Modes Of Control	أنماط الضبط
194	Modification	تعديل
195	Motivations	دوافع
196	Multi - Strategy Approach	مدخل متعدد الاستراتيجيات
197	Mutual Pretence	تظاهر متبادل

198	Neo – Functionalism	الوظيفية الجديدة (المحدثة)
199	Objectivism	النزعة الموضوعية
200	Observation	الملاحظة
201	Occupational Career	(المسار) السلك المهني
202	Occupational Organization	التنظيم المهني
203	Ontology	انطولوجي
204	Open Coding	ترميز مفتوح
205	Organic Solidarity	تضامن عضوي
206	Organizational Career	السلك المهني التنظيمي
207	Organizational Characteristics	الخصائص التنظيمية
208	Organizational Culture	الثقافة التنظيمية
209	Orienting Concept	المفهوم الموجه
210	Original Concept	المفهوم الأصلي (الأساسى)
211	Original Interventions	مداخلات أساسية
212	Original Theory	النظرية الأصلية (الأساسية)
213	Participant Observation	الملاحظة المشاركة
214	Personalized Relationships	العلاقات ذات الطبيعة الشخصية
215	Phenomenology	فينومينولوجي
216	Phenomenon / Phenomena	ظاهرة / ظواهر
217	Philosophy	الفلسفة
218	Pimp	قواد
219	Pluralism	المذهب التعددى
220	Postmodernism	مابعد الحداثة
221	Poststructuralism	مابعد البنيوية
222	Practical Consciousness	وعي عملي
223	Practical Implications	الدلالات العملية
224	Pre – Coding	ترميز أولى
225	Pre – Existing Theory	نظرية موجودة سلفاً
226	Primary Consciousness	وعي أولى

227	Primary Data	بيانات أولية
228	Primary Deviance	انحراف أولي
229	Primary Elaboration	تدقيق أولي
230	Probability Sample	عينة احتمالية
231	Process Sociology	علم اجتماع العمليات
232	Prostitution	بغاء - دعارة
233	Provisional Coding	ترميز مؤقت
234	Purposive Sample	عينة عمدية
235	Qualitative Data	بيانات كيفية
236	Quantitative Data	بيانات كمية
237	Racialization	تنشئة عنصرية
238	Racialized Relations	علاقات سلالية
239	Radical	جذري - قطعي - أصلى
240	Random Sample	عينة عشوائية
241	Rates Of Suicide	معدلات الانتحار
242	Rationalism	الاتجاه العقلاني
243	Rationalization	ترشيد
244	Recreation	الترويح
245	Referral	التحكم
246	Relations Of Production	علاقات الانتاج
247	Relative Closure	الانغلاق النسبي
248	Relativism	النزعة النسبية
249	Reliability	الثبات
250	Religious Organizations	تنظيمات دينية
251	Remunerative Power	قوة مكافئة
252	Reproduced Practices	الممارسات المعاد انتاجها
253	Research	البحث
254	Research – Focused Theory	النظرية المرتكزة علي البحث
255	Role Expectation	توقعات الدور

256	Sampling	اختيار العينة
257	Satellite Codes	رموز ثانوية
258	Satellite Concept	مفهوم ثانوي
259	Secondary Deviance	انحراف ثانوي
260	Secondary Elaboration	تدقيق ثانوي
261	Segmentation Theory	نظرية التجزوء
262	Self – Confirmation	تعزيز الذات
263	Self – Consistent	اتساق الذات
264	Self – Justification	تبرير الذات
265	Self – Presentation	عرض الذات
266	Self – Projection	الإسقاط الذاتي
267	Self – Referentially	مرجعية ذاتية
268	Self – Sufficient	إكتفاء ذاتي
269	Sensitizing Concepts	المفاهيم المدققة
270	Serendipitous	الاكتشاف بالمصادفة
271	Sexual Deviance	إنحراف جنسي
272	Sexuality	السلوك الجنسي
273	Shared Control	ضبط مشترك
274	Situated Activities	الأنشطة المحددة
275	Snowballing Technique	أسلوب كرة الثلج في اختيار العينة
276	Social Action	فعل اجتماعي
277	Social Activities	الأنشطة الاجتماعية
278	Social Analysis	تحليل اجتماعي
279	Social Behaviour	السلوك الاجتماعي
280	Social Domains	المجالات الاجتماعية
281	Social Forms	الأشكال الاجتماعية
282	Social Inquiry	البحث الاجتماعي
283	Social Institutions	النظم الاجتماعية
284	Social Integration	التكامل الاجتماعي

285	Social Interaction	التفاعل الاجتماعي
286	Social Locations	المواضع الاجتماعية
287	Social Organization	التنظيم اجتماعي
288	Social Positions	المراكز الاجتماعية
289	Social Practice	الممارسة الاجتماعية
290	Social Processes	العمليات الاجتماعية
291	Social Reality	الواقع الاجتماعي
292	Social Relationships	العلاقات الاجتماعية
293	Social Role	الدور الاجتماعي
294	Social Settings	المواقف الاجتماعية
295	Social Standing	الوضع الاجتماعي
296	Social Structure	البناء الاجتماعي
297	Social Survey	المسح الاجتماعي
298	Social System	النسق الاجتماعي
299	Social Trends	الإتجاهات الاجتماعية
300	Sociological Method	المنهج في علم الاجتماع
301	Sociology Of Emotion	الدراسة الاجتماعية للعواطف
302	Sophisticated	محكم - دقيق
303	Speculative Theory	نظرية تأملية
304	Statistically Representative Sample	عينة ممثلة إحصائياً
305	Status Mobility	حراك المكانة
306	Status Passage	جواز المرور للمكانة
307	Stratification	التدرج
308	Structural Concepts	مفاهيم بنائية
309	Structural Control	ضبط بنائي
310	Structuralism	البنيوية
311	Structural Variables	متغيرات بنائية
312	Structuration	الصياغة البنائية
313	Subjective Adequacy	ملائمة ذاتية

314	Subjective Experience	خبرة ذاتية
315	Subjectivism	النزعة الذاتية
316	Substantive Theory	نظرية حقيقية (موضوعية)
317	Supply And Demand	العرض و الطلب
318	Suspicion Awareness	الاحساس بالشك
319	Symbolic Communication	الاتصال الرمزى
320	Symbolic Interactionism	التفاعلية الرمزية
321	Synthetic Concept	مفهوم تركيبي
322	Systematic Collection	الجمع المنظم
323	Systemic Concepts	مفاهيم نسقية
324	Systemic Factors	عوامل نسقية
325	Systemic Phenomenon	ظاهرة نسقية
326	Systemic Typologies	أنماط نسقية
327	Theoretical Assumptions	افتراضات نظرية
328	Theoretical Concepts	مفاهيم نظرية
329	Theoretical Creativity	الابداع النظري
330	Theoretical Deliberation	التطوير النظري
331	Theoretical Imagination	الخيال النظري
332	Theoretical Implication	الدلالات النظرية
333	Theoretical Memos	تقارير نظرية
334	Theoretical Models	نماذج نظرية
335	Theoretical Orientation	توجه نظري
336	Theoretical Perspective	منظور نظري
337	Theoretical Reasoning	التفكير المنطقي النظري
338	Theoretical Reflection	التأمل النظري
339	Theoretical Sampling	سحب العينة في ضوء نظرية
340	Theoretical Systems	أنساق نظرية
341	Theoretical Thinking	التفكير النظري
342	Theoretical Tradition	تراث نظري

343	Theoretician's Concepts	مفهومات تنظيرية
344	Theorizing	التنظير
345	Theory	النظرية
346	Theory Elaboration	تدقيق النظرية
347	Theory – Generating Approach	مدخل توليد النظرية
348	Theory Of Social Domains	نظرية المجالات الاجتماعية
349	Theory – Testing Approach	مدخل اختبار النظرية
350	Total Institution	المؤسسة الشاملة
351	Triangulation	إستخدام أكثر من طريقة
352	Typification	إسلوب اختيار فريق العمل
353	Underground Activities	أنشطة سرية
354	Unemployment	البطالة
355	Uni-Dimensional Approach	مدخل أحادى البعد
356	Validity	الصدق
357	Value	قيمة
358	Violence	العنف
359	Voluntary Associations	الروابط الطوعية
360	Voluntary Exclusion	الاستبعاد الاختياري(الطوعى)

المجلس الأعلى للثقافة

Sociological Practice
Linking Theory And Social Research

DEREK LAYDER

قطع علم الاجتماع شوطا طويلا فى رحلة التنظير والبحث على امتداد نحو قرنين من الزمان أو أقل قليلا. شهد فى البداية تفلسفا اجتماعيا، أو محاولة لرؤية الحقيقة الاجتماعية (التى لم تكن قد اتخذت بعد شكل الحقيقة الواحدة) من منظور تطورها التاريخى، أو إطارها المعيارى والقيمى، أو مدى قابليتها للتقنين بمفهوم القانون فى العلم الطبيعى......الخ.

وإذا كان الانتقال من المسح الاجتماعى إلى البحث الاجتماعى الحقيقى بعد الحرب العالمية الأولى قد تميز بالتوسع فى استخدام الأساليب غير الكمية على يد مدرسة شيكاغو، فقد بدأت المناهج ذات الطابع الكمى البارز تفرض نفسها منذ أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات. وأخذت النزعة الوضعية المحدثة ترسخ أقدامها فى حقل البحوث الاجتماعية (كما تمثل ذلك عند جورج لندبرج على وجه الخصوص) وظهرت بعض الدراسات الرائدة التى أبدت حذقا كبيرا فى الانتفاع بهذه المناهج الكمية فى دراسة موضوعات محددة تحديدا دقيقا. وتجلى الاهتمام الكبير بالمسائل والمشكلات المنهجية فى أن الكتب الدراسية وكتب المدخل الخاصة بالبحث الاجتماعى كانت تستطيع فى بداية الأمر أن تستوعب الحديث عن مناهج البحث الاجتماعى كلها، ثم إذا بهذه الكتابات تنمو وتتسع بحيث أصبحت تستعصى على المعالجة بين دفتى كتاب واحد. ولم يعد بوسع باحث واحد بمفرده أن يتابع كل ما ينشر فى هذا الميدان، وأن يلم بكل جديد فيه. وكان من شأن هذا كله أن تكون الانطباع بأن البحث الاجتماعى الحديث قد غرق فى دراسة أمور منهجه. ثم كان من شأن إنشاء بعض الأجهزة والمجلات وغيرها من الأدوات المتخصصة أعظم الأثر فى خلق نوع من التنسيق والتوجيه الذى يعين السفينة على مواصلة طريقها إلى الأمام بنجاح.

لوحة الغلاف للفنان: صبرى منصور
تصميم الغلاف: عماد حليم